الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie

جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

مخبر: إدارة الأفراد والمنظمات LARHMO

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان

أثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في الجزائر
- دراسة قياسية للفترة من 1990إلى2019-

من إعداد الطالبة:

بوعدلة سارة

تحت إشراف الأستاذة:

د. بن طيب هديات خديجة

أعضاء لجنة المناقشة

✓ أ.د بناشنهو سيدي محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
✓ د. بن طيب هديات خديجة	أستاذة محاضرة"أ"	جامعة تلمسان	مشرفة
✓ د. حاج سليمان هند	أستادة محاضرة"أ"	جامعة تلمسان	ممتحنة
✓ أ.د بن زيدان حاج	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	ممتحنا
✓ د.بن بوزيان محمد	أستاذ محاضر"أ"	المدرسة العليا لإدارة الأعمال	ممتحنا
✓ د.بوزيان العجال	أستاذ محاضر"أ"	جامعة مستغانم	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021-2022

شكر وتقدير

*قال الله تعالى :" رب أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين" سورة النمل،الآية -19-

*الحمد والشكر لله عز وجل، الذي يسر لي أمري وهون علي الصعب حتى تم إنهاء هذا العمل، فالحمد لله حمدا يليق بكماله وثناء يليق بعظمته وأصلي وأسلم على خير خلقه محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

***وسيرا على خطى الشاعر الذي قال:**

قم للمعلم وفيه التبجيل كاد المعلم أن يكون رسولا

*فلا يسعني أن أجزل شكري و عرفاني، و جم التقدير إلى الأستاذة المشرفة "**بن طيب هديات خديجة**" على ما أسدته لي من توجيهات قيمة، و إرشادات نيرة، ذللت لي الصعاب، و أنارت لي الدرب، و دفعتني قدما لإتمام هذا البحث المتواضع، فجزاها الله عني خير الجزاء.

*كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة مسبقا على تفضلهم بتقييم محتويات هذا العمل و إثرائه بملاحظاتهم القيمة جزأهم الله ألف خير.

* و أقدم جزيل شكري و امتناني لكل أسرة كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تلمسان، و إلى كل يد كريمة أمدتني بالعون،و كل من لم يبخل عليا بالنصيحة والتوجيه و أعانني ولو بكلمة طيبة.

*كما لا يفوتني التقدم بالشكر الجزيل وبأسمى عبارات التقدير والاحترام إلى كل أفراد عائلتي صغيرا وكبيرا

سارة بوعدلة

إهداء

*أحمد الله عز وجل وأشكره الذي أنار لي طريق العلم ومنحني القدرة والصبر و وفقني في إنجاز هذا العمل الذي أهديه إلى:

*من تألمت قبل ألمنا وفرحت قبل فرحنا،إلى من أيقظت ليلها لراحتنا وسهرت على سعادتنا وكانت بمثابة المشعل الذي يترقب خطواتنا وحلمت دوما أن نكون في أعلى المراتب، إليك ننحني إرضاء ونقول شكرا لكي.

أبتها الأم

*أنت أعز وأحب إنسان في الوجود الذي منحتنا كل الحب والحنان،إلى الذي كان نعم الأب والصديق.إلى الذي تمنى أن يراني في مثل هذا اليوم إليك أنحني إرضاء وأقول شكرا لك

* أيها الأب*

*وأهدي هذا العمل إلى الذين أعتبرهم نعمة من الله عز وجل وهم سندي في الحياة"زوجي وابني وابنتي"إلى المرأة التي أدعو لها الله أن يرحمها والتي كان لها الفضل في رسم هذه الخطوات منذ وقت مبكر في حياتي، إلى الرجل الذي قاسمني أوقات الشدة والرخاء من أجل إتمام هذا المشوار الدراسي.

* وأهدي هذا العمل إلى كل إخوتي و أخواتي إلى كل الأحباب والأقارب والأصدقاء صغيرا وكبيرا وكل باسمه إلى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

*إلى كل من علمني حرفا وجلست متعلما بين يديه وكل من أعانني على إنجاز هذا العمل، إلى كل من يفتح أطروحتي طلبا للعلم والمعرفة.

ألف شكر للجميع

سارة بوعدلة

فهرس

المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
فهرس المحتويات	**أ-ج**
قائمة الجداول	**ح-خ**
قائمة الأشكال البيانية	**د-ذ**
قائمة الملاحق	**ر**
المقدمة العامة	**6-1**
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
- تمهيد	**8**
المبحث الأول: الجوانب النظرية المتعلقة بالتجارة الخارجية	**9**
I **- مفاهيم حول التجارة الخارجية**	**9**
I - 1 تعريف التجارة الخارجية	**9**
I -2 خصائص التجارة الخارجية	**10**
I -3 أهمية التجارة الخارجية	**10**
∏ **- التفسيرات الواقعية ونظريات التجارة الخارجية**	**11**
∏ -1نظريات التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي	**11**
∏ -2 نظريات التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي	**15**
∏ -3نظريات التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي الحديث	**18**
III **- سياسات التجارة الخارجية**	**26**
III - 1اتجاهات سياسات التجارة الخارجية	**27**
III -2 أدوات سياسات التجارة الخارجية	**30**
III- 3استراتيجيات التجارة الخارجية	**33**
المبحث الثاني: تحرير التجارة الخارجية في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد	**34**
I **- مدخل نظري لتحرير التجارة الخارجية**	**35**
I -1 تعريف تحرير التجارة الخارجية	**35**

I -2 أشكال تحرير التجارة الخارجية	35
I -3 سياسات تحرير التجارة الخارجية	36
∏ - الاتجاهات الحديثة لتحرير التجارة الخارجية	**38**
∏ - 1 تحرير التجارة الخارجية في ظل النظام النقدي والمالي الدولي	38
∏ -2 تحرير التجارة الخارجية في ظل النظام التجاري الدولي	40
∏ - 3 تحرير التجارة الخارجية في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية	45
III- مؤشرات قياس و تقييم تحرير التجارة الخارجية	**55**
III-1 مؤشرات قياس تحرير التجارة الخارجية	55
III-2 تقييم تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية	60
∏ -3 ترجمة رقمية لواقع تحرير التجارة الخارجية في الاقتصاد العالمي	63
المبحث الثالث: **التأصيل النظري للقطاع الصناعي وعلاقته بتحرير التجارة الخارجية**	65
I -**القطاع الصناعي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية**	66
I -1 الأسس النظرية للصناعة والقطاع الصناعي	66
I -2 دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية	68
I -3 تحديات القطاع الصناعي في البلدان النامية	69
∏ - العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والقطاع الصناعي	**70**
∏ -1 التجارة والصناعة روابط جديدة وتحديات قديمة	70
∏ -2 القطاع الصناعي والتجارة الخارجية للمصنوعات	71
∏ -3 التحرير التجاري وعلاقته بالنمو في القطاع الصناعي والاقتصادي	75
III- علاقة تحرير التجارة الخارجية ببعض المتغيرات الاقتصادية للقطاع الصناعي (الإنتاج، الصادرات والعمالة)	**78**
III -1 تحرير التجارة الخارجية محفز للنمو في القطاع الصناعي بين مؤيد ومعارض	78
III -2 أثر تحرير التجارة الخارجية على إنتاج القطاع الصناعي وصادرات المصنوعات	80
III -3 أثر تحرير التجارة الخارجية على العمالة في القطاع الصناعي	83
- خلاصة الفصل	**85**
الفصل الثاني: الدراسات السابقة حول تحرير التجارة الخارجية و أثرها على القطاع الصناعي	

- تمهيد	**87**
المبحث الأول: الدراسات التجريبية التي اثبت الأثر الإيجابي لتحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي	**88**
I - الدراسات الخاصة بحالة الجزائر	**88**
∏ - الدراسات الخاصة بالدول العربية	**93**
III- الدراسات الخاصة بالدول الأجنبية	**99**
المبحث الثاني: الدراسات التجريبية التي نفت فرضية وجود أثر ايجابي لتحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي	**109**
I - الدراسات الخاصة بحالة الجزائر	**109**
∏ - الدراسات الخاصة بالدول العربية	**114**
III- الدراسات الخاصة بالدول الأجنبية	**118**
- خلاصة الفصل	**127**
الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في الجزائر للفترة (1990-2019)	
- تمهيد	**129**
المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر(1963- 2019)	**130**
I - سياسات التجارة الخارجية في الجزائر	**130**
I - 1 سياسة الرقابة على التجارة الخارجية (1963- 1970)	**130**
I - 2 سياسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1971- 1986)	**132**
I -3 سياسة تحرير التجارة الخارجية (1986-1999)	**134**
∏ **- التجارة الخارجية الجزائرية على المستوى العالمي- الاتفاقيات التجارية الدولية بين الجزائر وشركائها الاقتصاديين-**	**137**
∏ - 1 الجزائر ومنظمة التجارة العالمية	**137**
∏ - 2 الجزائر واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي	**141**
∏ -3 الجزائر ومنطقة التجارة العربية الحرة	**145**
III- **ترجمة رقمية لوضعية قطاع التجارة الخارجية بعد التحرير للفترة من 2000 إلى 2019**	**147**
III-1 تحليل وضعية قطاع التجارة الخارجية في الجزائر(2000-2019)	**148**

III-2 تطور الهيكل السلعي للصادرات والواردات الجزائرية (2000-2019).	149
III-3 التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية (2000-2019)	152
المبحث الثاني: تقييم الأداء الاقتصادي للقطاع الصناعي في ظل تبني الجزائر سياسة تحرير التجارة الخارجية	155
I - مراحل تطور القطاع الصناعي في الجزائر	155
I -1 القطاع الصناعي في مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط(1967-1989)	156
I -2 القطاع الصناعي في مرحلة الخوصصة والتعديل الهيكلي (1990- 1999)	160
I -3 القطاع الصناعي في ظل البرامج التنموية الجديدة في الجزائر بداية من سنة 2000	162
∏ - تطور أداء القطاع الصناعي في الجزائر في ظل سياسة التحرير التجاري	166
∏ -1 تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي	166
∏ -2 مساهمة القطاع الصناعي في توفير مناصب الشغل	168
∏ -3 مساهمة القطاع الصناعي في المبادلات التجارية	169
III- تحديات القطاع الصناعي الجزائري في سياق الاستراتيجيات التنموية المعتمدة ومتطلبات تطوره	171
III-1 تقييم أداء الاستراتيجيات التنموية المعتمدة لتطوير القطاع الصناعي	171
III-2 التحديات التي يواجهها القطاع الصناعي في الجزائر	173
III-3 متطلبات تطوير القطاع الصناعي في الجزائر	174
المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في الجزائر للفترة الممتدة من (1990-2019)	175
I- الأساس النظري للنموذج القياسي	175
I -1 تحديد المتغيرات الاقتصادية المستعملة في النموذج الأول من الدراسة	175
I-2 تحديد المتغيرات الاقتصادية المستعملة في النموذج الثاني من الدراسة	177
I-3 الطريقة المستخدمة في تقدير النماذج القياسية	178
II- اختبار وتحليل نتائج النموذج الأول	179
II-1 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	180
II-2 اختبار التكامل المتزامن لمنهج الحدود ARDL	182
II-3 نتائج الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج المقدر	187

III اختبار وتحليل نتائج النموذج الثاني	**189**
III -1 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	**190**
III -2 اختبار التكامل المتزامن لمنهج الحدود ARDL	**192**
III -3 الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج المقدر	**196**
خلاصة الفصل	**199**
الخاتمة العامة	**201**
قائمة المراجع و مصادر البحث	**207**
قائمة الملاحق	**229**

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	المثال التطبيقي لنظرية الميزة المطلقة	12
(2-1)	المثال التطبيقي لنظرية التكاليف النسبية	13
(3-1)	أسباب التبادل الغير متكافئ	24
(4-1)	تطور أهم المؤشرات عن الاتحاد الأوروبي (2015-2019)	49
(5-1)	المؤشرات الاقتصادية لدول منطقة (NAFTA) لعام 2019	51
(6-1)	مقارنة أداء التبادل التجاري منطقة التجارة الحرة العربية والتجمعات العربية الأخرى	54
(7-1)	مقاييس الانفتاح التجاري	56
(8-1)	النمو في حجم تجارة المصنوعات	72
(9-1)	نتائج بعض الدراسات السابقة للعلاقة الايجابية بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي	77
(1-3)	تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (1963-1970)	132
(2-3)	تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (1971-1985)	134
(3-3)	تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة(1986- 1999)	137
(4-3)	تطور الميزان التجاري الأوروجزائري للفترة (2002-2018)	143
(5-3)	تطور مساهمة التجارة البينية الجزائرية مع المنطقة في إجمالي التجارة الخارجية للجزائر من(2015-2019)	146
(6-3)	تطور مؤشرات التجارة الخارجية للفترة من(2000- 2019)	148
(7-3)	الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة من(2000-2019)	150
(8-3)	الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2019)	151
(9-3)	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة من(2000-2018)	152
(10-3)	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية (2000-2019)	154
(11-3)	التوزيع النسبي لحجم الاستثمارات العامة في القطاع الصناعي(1967-1989)	156
(12-3)	تطور إنتاج القطاع الصناعي العام في الجزائر للفترة الممتدة من(1991- 2000)	162
(13-3)	مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الخام	163
(14-3)	التعريف بالمتغيرات المستعملة في النموذج الأول للدراسة	176
(15-3)	التعريف بالمتغيرات المستعملة في النموذج الثاني للدراسة	177
(16-3)	نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلاسل الزمنية	181
(17-3)	نتائج اختبار PP لإستقرارية السلاسل الزمنية	182
(18-3)	تحديد فترات الإبطاء المثلى	183

(19-3)	نتائج اختبار الحدود لوجود علاقة طويلة المدى (التكامل المشترك).	183
(20-3)	نتائج تقدير نموذج الأجل الطويل	184
(21-3)	نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ (ARDL-ECM)	186
(22-3)	نتائج اختبار ARCH	187
(23-3)	نتائج اختبار Breuch-Goldfrey Serial Correlation LM	188
(24-3)	نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلاسل الزمنية للنموذج الثاني	190
(25-3)	نتائج اختبار PP لإستقرارية السلاسل الزمنية للنموذج الثاني	191
(26-3)	تحديد فترات الإبطاء المثلى	192
(27-3)	نتائج اختبار الحدود لوجود علاقة طويلة المدى (التكامل المشترك)	193
(28-3)	نتائج تقدير نموذج الأجل الطويل	193
(29-3)	نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ (ARDL-ECM)	195
(30-3)	نتائج اختبار ARCH	196
(31-3)	نتائج اختبار LM	196

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	الإنتاج والتصدير حسب نموذج الفجوة التكنولوجيا	19
(2-1)	مسار دورة حياة المنتوج	21
(3-1)	محددات الميزة التنافسية لبورتر	26
(4-1)	أشكال تحرير التجارة الخارجية	36
(5-1)	آلية خلق وتحويل التجارة	47
(6-1)	تطلعات الآسيان في 2030	53
(7-1)	تطور مؤشر الانفتاح التجاري	63
(8-1)	متوسط القيود الجمركية التي تواجهها الصادرات والواردات حسب المناطق الاقتصادية	64
(9-1)	تطور الصادرات والواردات من السلع والخدمات العالمية (2010-2019)	65
(10-1)	تطور قيم التجارة العالمية في البضائع حسب فئات المنتجات ومرحلة التجهيز	73
(11-1)	قيمة الصادرات والواردات حسب المناطق الاقتصادية في العالم(2019)	74
(12-1)	متوسط التعريفات المرجحة للتجارة حسب المناطق الاقتصادية و فئات المنتجات الواسعة	75
(1-3)	واردات و صادرات الجزائر مع أهم الدول العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية	146
(2-3)	اتجاه الصادرات الجزائرية حسب الدول (2018-2019)	153
(3-3)	اتجاه الواردات الجزائرية حسب الدول (2018-2019)	155
(4-3)	الاستثمارات في القطاع الصناعي للفترة من(1970-1977)	157
(5-3)	تطور معدلات نمو القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة (1967-1989)	160
(6-3)	تطور هيكل القطاع الصناعي في الجزائر حسب أنشطته المنتجة خلال الفترة من(1970- 2014)	164
(7-3)	القيمة المضافة للقطاع الصناعي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	166
(8-3)	تطور القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والتحويلية خلال الفترة (1995 – 2019)	167
(9-3)	تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت	168
(10-3)	العاملون في الصناعة من إجمالي المشتغلين خلال الفترة من(1991-2019)	169
(11-3)	تطور صادرات المصنوعات الجزائرية للفترة من (2000-2019)	170
(12-3)	تطور الواردات الصناعية الجزائرية للفترة من (2000-2019)	170
(13-3)	التمثيل البياني لمتغيرات المستعملة في دراسة النموذج الأول	177
(14-3)	التمثيل البياني لمتغيرات المستعملة في دراسة النموذج الثاني	178

(15-3)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	188
(16-3)	نتائج اختباري المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة(CUSUM-SQ).	189
(17-3)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	197
(18-3)	نتائج اختباري المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودةCUSUM-SQ)	198

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	بيانات المتغيرات المستعملة في النموذج الأول	229
(02)	بيانات المتغيرات المستعملة في النموذج الثاني	230
(03)	نتائج اختبار (PP)لاستقرارية السلاسل الزمنية للنموذج الأول	231
(04)	نتائج اختبار (ADF)لإستقرارية السلاسل الزمنية للنموذج الأول	231
(05)	نتائج تقدير النموذج الأول باستخدام ARDL	232
(06)	نتائج اختبار الحدود F-Bounds Test للنموذج الأول	233
(07)	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل للنموذج الأول	233
(08)	نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ (ARDL-ECM) للنموذج الأول	234
(09)	نتائج اختبار (PP)لاستقرارية السلاسل الزمنية للنموذج الثاني	235
(10)	نتائج اختبار (ADF)لاستقرارية السلاسل الزمنية للنموذج الثاني	235
(11)	نتائج تقدير النموذج الثاني باستخدام ARDL	236
(12)	نتائج اختبار الحدود F-Bounds Test للنموذج الثاني	237
(13)	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل للنموذج الثاني	237
(14)	نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ (ARDL-ECM) للنموذج الثاني	238

المقدمة العامة

بمجرد التفكير بجدية في المستقبل الاقتصادي لبلد ما خاصة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد وما يدعو إليه من التخلي عن الحدود الإقليمية، وكسر سيطرة قوى الأسواق العالمية الكبرى، وإلزام الحكومات بإتباع سياسات فتح الأبواب بين الدول خاصة في مجال التجارة، فلابد من التفكير في التخلي عن المفهوم التقليدي للحدود الوطنية.

حيث شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين مجموعة من التغيرات سعت من خلالها الدول إلى إزالة القيود والعراقيل المفروضة علي حركة السلع والخدمات وحتى علي حركة رؤوس الأموال، و أيضا منح حوافز للمستثمرين الأجانب من أجل تسهيل عملية الدخول للأسواق بغرض تفعيل دور التجارة الخارجية. مما سمح بزيادة قيمة الصادرات العالمية من السلع من 3.47 تريليون دولار في عام 1990 إلى 19.13 تريليون دولار في عام 2019، وسجلت الواردات من السلع هي الأخرى ارتفاعا كبيرا حيث انتقلت من 3.54تريليون دولار سنة 1990 إلى 19.36 تريليون دولار سنة 2019.[1] كما مهدت الطريق لصعود دول جنوب شرق آسيا والبلدان الناشئة في الإنتاج العالمي، فعلى الرغم من انطلاقها من قاعدة متواضعة الحجم والشكل إلا أنها حققت أكثر زيادة متوازنة في هيكل صادراتها المصنعة.

ومن هذا المنطلق أصبح ميدان التجارة الخارجية وتحريرها من الميادين الأكثر إثارة للدراسة والتحليل الاقتصادي خاصة في الألفية الثالثة، لما لها من أهمية بالغة في اقتصاديات العالم أجمع فبواسطتها يتم تبادل السلع والخدمات وعوامل الإنتاج والتقنيات الحديثة وحتى الأفكار بين أفراد المجتمعات، وتعد أيضا قطاعا حيويا لأي مجتمع سوءا كان ناميا أو متقدما، فهي تلعب دورا هاما في تحريك عجلة النمو والتنمية من خلال تنويع الأنشطة الصناعية للبلد، فالصادرات المصنعة تعجل من النمو الاقتصادي واستيراد السلع الرأسمالية والمدخلات الوسيطية يساهم في نمو القطاعات السلعية المكونة للاقتصاد القومي خصوصا الصناعة والزراعة، مما يسمح بخلق قيمة مضافة جديدة.

و بناءا على الدراسات الاقتصادية حديثة النظرية والتطبيقية كدراسة Okon J Umoh , Ekpeno L Effiong (2013) ؛ Ghazi Al-Assaf Alaaeddin Al-Tarawneh (2017) و آخرون ، تبين أن تحرير التجارة الخارجية هو أحد الدعائم الرئيسية للنهوض بالقطاع الصناعي، باعتباره الركيزة الأساسية للانطلاق الاقتصادي. فهو حجر الزاوية لإحداث أي نهضة تنموية شاملة، إذ تعتبر الصناعة الوسيلة الفعالة في خلق التقدم الاقتصادي والاجتماعي نتيجة لما تحدثه من زيادة في الدخل القومي الفردي، وتوفير مناصب الشغل وتوفير السلع الضرورية فضلا عن زيادة المستوى المعيشي. وبالتالي تدعم النظرة الأولى سياسات التجارة المفتوحة والتي تعتبرها أمرا أساسيا لتعزيز القدرة التنافسية بين الشركات وتوفير الأسواق لصادراتها. و أيضا لزيادة الكفاءة في تخصيص وتوزيع العوامل عبر القطاعات، واعتماد التكنولوجيا الأجنبية في عملية الإنتاج وبالتالي زيادة قيم الإنتاج المحلي للقطاع الصناعي.

في حين لا يزال هناك الكثير من الجدل حول رابط التجارة الحرة والصناعة، حيث تتفق النظرة الثانية من الأدبيات والدراسات الاقتصادية المضادة لسياسة الانفتاح على أن فتح الاقتصاد من خلال تحرير التجارة سيؤدي إلى خنق الإنتاجية الصناعية من خلال إجبار الصناعات الناشئة على الانهيار بسبب المنافسة الأجنبية كما أن آثار

[1]- بيانات البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/

التحرير التجاري ستكون سلبية على الموازنة العامة وميزان المدفوعات وستكون الدول المتقدمة المستفيد الأكبر من الدول النامية بحيث تصبح أسواق هذه الأخيرة مساحات تجارية للمنتجات الأجنبية، بالإضافة إلى تشويه أنماط الإنتاج والاستهلاك، ومن ثم الإبقاء على الفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية قائمة.

وبحجة أن تحرير التجارة الخارجية ضرورة حتمية لبناء اقتصاد صناعي وبغرض تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، سعت الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى تعظيم منافع هذا الانفتاح خاصة بعد الصدمة النفطية في عام1986 والتي أظهرت عيوب الأسلوب التنموي المتبع. فبحلول نهاية سنة 1989كان الاقتصاد الجزائري يتخبط في أزمة اقتصادية سببها انهيار أسعار النفط نجم عنها انخفاض في المداخيل من العملة الصعبة من 14 مليار دولار سنة 1985 إلى 8 مليار دولار سنة 1986،حيث كل المؤشرات كانت تدل على خطورة الوضع، فلقد سجل الناتج المحلي الخام معدل نمو سالب قدر ب(- 3,1 %)،أما عجز الميزانية فقد بلغ (1,7%)من الناتج المحلي الإجمالي، كما سجل الميزان التجاري عجزا قدره (1825) مليار دج مما أوقعها في أزمة مديونية خانقة حيث بلغ حجمها 25,32 مليار دولار أمريكي، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد في تحقيق تنميته الاقتصادية على جزء كبير من مداخيل الصادرات النفطية والتي تفوق 96% من إجمالي صادراتها.[1] فتمويل احتياجاتها من العملة الصعبة يعتمد بشكل أساسي أو شبه كلي على عائداتها من صادرات المحروقات، ما يجعل اقتصادها وتمويل مشاريعها التنموية بمختلف أبعادها مرهون بتقلبات أسعاره في السوق الدولية.

وفي ظل هذه الظروف لم يعد الانتقال من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي يطرح كخيار بديل بالنسبة للجزائر وإنما كمعطى واقعي يفرض عليها تبني إستراتيجية الانفتاح التجاري من اجل تحقيق إنعاش اقتصادي من خلال التوجه نحو دعم الإنتاج المحلي لدعم قطاع الصادرات في إطار إصلاح القطاع الصناعي، وأيضا من اجل مواكبة عملية الاندماج الدولي وبغرض الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وبموجب اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي سنة 2005 والتي من بين بنودها إلغاء جميع القيود والتعريفات الجمركية في آفاق 2020 ، فاندفعت الجزائر إلى سن العديد من التشريعات والإصلاحات التجارية وأيضا إنشاء العديد من المؤسسات ومحاولة إضفاء قطاع التجارة الخارجية طابع من المرونة اللازمة للزيادة من الديناميكية في إتمام المعاملات والتسريع من عملية التحرير لهذا القطاع بما يخدم أولويات القطاع الصناعي.

ومع توالي والتطورات والأزمات، ومع تداخل التفاعلات والظروف المحيطة التي تتميز بالتغيير وشدة المنافسة، يقع كل اقتصادي أو باحث في مجموعة من التناقضات عند محاولة معرفة أثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي، خاصة وأن المتطلبات والمعطيات تجعل هذه التوليفة في غاية التعقيد، وكمحاولة منا نسعى لطرح تصور اقتصادي لهذه التوليفة بما يخدم الاقتصاد الجزائري .

- **إشكالية الدراسة:**

[1] - درار عياش، وآخرون، " **تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة من 2000- 2011**"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد02، العدد 27، 2013، ص 47.

محاولة منا أن يساهم هذا البحث بمجهود ذو اتجاهين، أوله إبراز مكانة التجارة الخارجية والقطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري، والثاني أن نوضح أثر التحرير التجاري على القطاع الصناعي الجزائري . وبالتالي تكمن الإشكالية التي تتصدى لها هذه الدراسة في مناقشة السؤال الجوهري التالي:

- ✓ ما مدى تأثير تحرير التجارة الخارجية على مساهمة القطاع الصناعي في خلق قيمة مضافة بالجزائر ؟

❑ **الأسئلة الفرعية:**

وفي إطار الإجابة على التساؤل الرئيسي سنحاول الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي مؤشرات قياس و تقييم تحرير التجارة الخارجية ؟
- أين تكمن طبيعة العلاقة بين التحرير التجاري وبعض المتغيرات الاقتصادية للقطاع الصناعي (الإنتاج، الصادرات والعمالة)؟
- ما هي المراحل التي مرت بها السياسة التجارية في الجزائر؟
- ما هو الأداء الاقتصادي للقطاع الصناعي في ظل تبني الجزائر سياسة تحرير التجارة الخارجية؟

❑ **فرضيات الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية الرئيسية يمكننا صياغة الفرضيات الأساسية لهذه الدراسة كما يلي:

- إن تحرير التجارة الخارجية بما يؤدي إلى فتح الأسواق استيرادا وتصديرا له علاقة مؤثرة على أداء القطاع الصناعي وبالتالي على القيمة المضافة لهذا القطاع؛
- يؤثر تحرير التجارة الخارجية على استيراد أصناف متنوعة من المنتجات الوسيطة والمعدات الرأسمالية والتي تسمح بزيادة القيمة المضافة للقطاع الصناعي خاصة في الأجل الطويل؛

❑ **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على أحد أهم قطاعات الاقتصاد الوطني والمتمثلة في قطاع التجارة الخارجية والقطاع الصناعي، لما لهم من دور رائد في تحسين معدلات النمو الاقتصادي. وتكتسب هذه الدراسة أهميتها أيضا من عمق الجدل الذي يتمحور حول جدوى تأثير تحرير الدول النامية ولاسيما الجزائر لتجارتها الخارجية على القطاع الصناعي خاصة وأنه لا يزال هناك كثير من الجدل بين رابط التجارة و الصناعة باعتبار أن بعض الدراسات تدعم وجود أثار ايجابية، ودراسات أخرى تتفق على وجود آثار سلبية.

كما تكمن أهمية البحث في كونه من الدراسات العربية القليلة التي عالجت موضوع العلاقة بين التحرير التجاري والقطاع الصناعي . و بالتالي ستمثل هذه الدراسة مرجع يقدم استفادة للطلبة والباحثين المهتمين، نظرا لأنها تقدم قدرا لا بأس به من المعلومات الهامة الخاصة بمختلف جوانب العلاقة بين التجارة والصناعة.

❑ **أهداف الدراسة:**

كانت غايتي من وراء اختيار هذا الموضوع التوصل بالدراسة والتحليل إلى معرفة أثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي الجزائري، وانعكاسها على المؤشرات الاقتصادية لنموه، كونه يعتبر ضرورة ملحة لاستشراف آفاق المستقبل واحتمالاته، خاصة في ظل الظروف التي يفرضها النظام الاقتصادي العالمي الجديد . كما أن هناك أهداف فرعية تندرج تحت هذا الهدف الرئيسي وهي كما يلي:

- استعراض أهم الأساسيات النظرية لموضوع التجارة والصناعة بما يسمح بفهم طبيعة العلاقة بينهما؛
- سرد مختلف الأدبيات والنماذج النظرية والدراسات التجريبية التي عالجت العلاقة بين التحرير التجاري والقطاع الصناعي؛
- معرفة مضمون الإصلاحات التي شملت تحرير التجارة الخارجية في الجزائر؛
- الكشف عن واقع القطاع الصناعي في مرحلة تبني الجزائر إستراتيجية تحرير تجارتها الخارجية؛
- تحديد آثار تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في الجزائر وذلك من خلال تحديد طبيعة العلاقة بينهما، من خلال قياس شدة التأثير بين المتغير التابع المتمثل في القيمة المضافة للقطاع الصناعي ومختلف المتغيرات المستقلة المؤثرة والتي يعتبر مؤشر الانفتاح التجاري واحد منها؛
- إيجاد الحلول لتفادي الآثار السلبية وتدعيم الآثار الإيجابية من أجل البحث عن السياسات والآليات التي تمكن الجزائر من بناء نسيج صناعي قادر على المنافسة على المستوى المحلي والعالمي، في ظل سياسة التحرير التجاري.

❑ **مبررات اختيار موضوع الدراسة:**

من بين الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع هو طبيعة العلاقة الوثيقة التي تربطه بالواقع الاقتصادي لبلادنا من جهة، ومن جهة أخرى محاولة منا لتقديم دراسة مكملة للدراسات التي سبقتها ولكن بشيء من التفصيل و باستخدام أسلوب قياسي يجمع أغلب المتغيرات المؤثرة في الموضوع محل الدراسة، كما يمكن حصر أهم أسباب اختيارنا له في أسباب ذاتية و أخرى موضوعية نوجزها في ما يلي:

- باعتبار الموضوع يتماشى مع طبيعة التخصص؛
- الرغبة الشخصية في دراسة طبيعة العلاقة التي تجمع في آن واحد أهم قطاعات الاقتصاد الوطني والمتمثل في قطاع التجارة والصناعة؛
- اكتساب الموضوع أهمية كبيرة في كونه المحرك الرئيسي للتنمية والنمو الاقتصادي؛
- من أجل إيجاد نموذج يسمح بتعظيم نمو القطاع الصناعي خاصة في ظل الانفتاح التجاري، حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز الأثر الذي يمكن أن يحدثه تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي؛
- أهمية الموضوع بالنسبة لمتخذي القرار في الجزائر، خاصة في ظل سعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لإيجاد مستوى توافقي بين التحرير التجاري والقطاع الصناعي.

❑ **تحديد إطار الدراسة:**

يتمثل الإطار المكاني و الزماني للدراسة فيما يلي:

- **الإطار المكاني:** إن هذه الدراسة تخص دولة الجزائر باعتبارها من الدول التي سارعت في تحرير تجارتها الخارجية، سعيا منها لتحسين وتطوير نشاط مختلف قطاعاتها الاقتصادية خاصة القطاع الصناعي، والذي تعتبر مخرجاته آلية تسمح لها في التخلص من التبعية لقطاع المحروقات ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- **الإطار الزماني:** تتجلى فترة الدراسة التي تم تحديدها في الفترة الممتدة بين (1990-2019)، وهي الفترة التي تزامنت مع بداية التحرير التدريجي للتجارة الخارجية في الجزائر، حيث بداية من سنة 1990 بدأ التحول الجذري في مسار التجارة الخارجية للجزائر، فتم إصدار جملة من القوانين والمراسيم الهادفة إلى خلق سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الرامية للتخلص من النظام الاشتراكي والدخول في النظام الليبرالي الرأسمالي.

❑ **منهجية الدراسة:**

بالنظر إلى طبيعة الموضـــوع محل الدراســـة ولغرض الحصـــول على البيانات والمعطيات اللازمة لإنجاز أهداف البحث ، سوف نعتمد على أسلوب البحث الاقتصادي، وذلك بالاستعانة بجملة من المناهج المعروفة في علم المنهجة نظرا لأهمية كل منهج في النتائج التي تحصلت عليها.

- **المنهج الاستقرائي:** تم الاعتماد على هذا المنهج لتقديم المعلومات الهامة في الدراسة العلمية بأسلوب مباشر، وذلك من خلال عرض أهم الأسس النظرية والإحصائية التي تمس موضوع البحث، وأيضا لاستعراض واقع القطاع التجاري والصناعي في الجزائر، وكان ذلك بالاستعانة بمختلف المراجع العلمية والدراسات السابقة التي ناقشت المواضيع المرتبطة بهذه الإشكالية، دون أن ننسى المؤشرات الإحصائية و التي تم الحصول عليها من تصفح المواقع الإلكترونية المتخصصة كالبنك الدولي، بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك وغيرها من المصادر
- **المنهج الاستنباطي:** والذي يعتمد في استدلاله على الطريقة القياسية لاثبات المعارف، وفي هذه الدراسة تم اعتماده لتوضيح العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والقطاع الصناعي من خلال بناء نموذج قياسي يسمح بالتنبؤ بطبيعة العلاقة التي تربط بين هذين المتغيرين، حيث سنتخدم الأدوات القياسية والإحصائية الضرورية، وذلك بالاعتماد على منهج قياسي من نوع ARDL، من خلال الاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews10.

❑ **هيكل الدراسة:**

بغرض الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات المختلفة، و للتأكد من صحة الفرضيات من عدمها، وسعيا منا لتحقيق الأهداف المحددة لهذه الدراسة، ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول بغية تقديم بحث علمي وفق منهج موضوعي وسليم. يحتوي على فصلين نظريين وفصل تطبيقي، حيث تطرقنا فيهما إلى ما يلي:

- **الفصل الأول:** يعتبر فصلا تمهيديا يتناول الجزء الأول منه الإطار النظري لموضوع التجارة الخارجية حيث سيتطرق لأهم التصورات الواقعية والنظريات المنطقية المتعلقة بها، أما الجزء الثاني من هذا الفصل سيعرض مدخل نظري لتحرير التجارة الخارجية واتجاهاتها الحديثة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ثم آخر جزء من هذا الفصل سيكون محتواه طرح تأصيل نظري على القطاع الصناعي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، مع تسليط الضوء على العلاقة بينه وبين التحرير التجاري وذلك حسب معارف الإطار النظري .
- **الفصل الثاني:** نقدم من خلاله مختلف الدراسات التطبيقية والتجريبية السابقة التي عالجت العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والقطاع الصناعي، باستخدام مختلف تقنيات وطرق الاقتصاد القياسي وذلك وفق تسلسلها الزمني، ففي البداية نقوم بتقديم مجموعة من الدراسات السابقة التي تؤيد الأثر الإيجابي لتطبيق سياسة التحرير التجاري على القطاع الصناعي أما التسلسل المكاني لهذه الدراسات ففي البداية نعرض الدراسات الخاصة بالدول الأجنبية ثم الدراسات الخاصة بالدول العربية وأخيرا الدراسات الخاصة بحالة الجزائر
- **الفصل الثالث:** يعتبر آخر فصل يتضمن القسم الأول منه عرض واقع التجارة الخارجية للجزائر مع طرح ترجمة رقمية لمؤشرات تطوره، ثم نعرض بعد ذلك مراحل تطور القطاع الصناعي الجزائري مع تقييم أدائه الاقتصادي بالاعتماد على تحليل مؤشرات تطوره، أما القسم الثاني من محتوى هذا الفصل فيقدم دراسة تجريبية قياسية تهدف إلى تحديد وتقييم طبيعة الأثر المحتمل لتحرير التجارة الخارجية على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر، وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية المؤثرة بصفة مباشرة على المتغير التابع، والتي تغطي الفترة الممتدة من 1990-2019.
- وفي الأخير سنلخص أهم النتائج المتوصل إليها في خاتمة عامة محاولين بذلك إثبات أو نفي فرضيات الدراسة مع تقديم بعض التوصيات والاقتراحاتو التي تساهم بدورها في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النشاط الاقتصادي بالجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

تعتبر التجارة الخارجية الشكل التقليدي الأقدم والأكثر تطورا في العلاقات الاقتصادية الدولية، ما يجعل الحديث عنها يتوقف على فهمنا لأهم التطورات التي عرفها الأساس النظري الذي تقوم عليه، حيث ظهرت في هذا الصدد العديد من النظريات المفسرة لأسباب قيام التجارة الخارجية كل حسب فرضياتها وقدرتها على التفسير انطلاقا من النظريات التقليدية الكلاسيكية إلى النظريات الحديثة. ومن هذا المنطلق نحاول من خلال هذا الفصل الوقوف على التجارة الخارجية كمدخل تمهيدي مع التطرق إلى سياساتها وعرض أهم الحجج والإجراءات والأساليب في سبيل تنفيذ التبادل التجاري الدولي.

و في ظل التوجه الرأسمالي الذي عرفه العالم كنهج حديث تبنته الاقتصاديات المعاصرة بشكل قوي، والذي يعتمد على سياسات تجارية غير تقييدية سمحت لها بتحقيق تحسن كبير في معظم المؤشرات ومعالجة أهم الاختلالات على مستوى الأسواق، سنحاول في القسم الثاني من هذا الفصل إعطاء صورة واضحة عن آليات التحرير التجاري في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

ولعل أهم القطاعات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بعملية التجارة الخارجية وتحريرها هو القطاع الصناعي والذي يمثل أحد المرتكزات الأساسية في التحولات والتغيرات الهيكلية المحركة للنمو الاقتصادي، فالانفتاح التجاري يشكل أداة هامة لتموين العملية الإنتاجية بالمواد الأولية وتجهيزات الإنتاج من خلال اللجوء إلى عمليات الاستيراد، ومن جهة أخرى باعتباره وسيلة لتصريف الإنتاج الفائض من خلال القيام بعمليات التصدير. وبما أن العلاقة بين التجارة الخارجية والقطاع الصناعي حازت على اهتمام العديد من المفكرين والباحثين الاقتصاديين سنحاول في الجزء الثالث من هذا الفصل عرض التأصيل النظري للقطاع الصناعي، وإبراز أهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية، مع تسليط الضوء على مدى تأثره بالتحرير التجاري، على اعتبار أن البحث النظري لا يزال يطرح الكثير من الجدل حول طبيعة هذه العلاقة، وذلك بوجود رأيان متعارضان لكل منهما حججه وتفسيراته والتي يتم عرضها في القسم الأخير من هذا الفصل. ومن أجل ذلك ارتأينا تقسيم مضمون هذا الفصل إلى العناصر التالية:

- **الجوانب الفكرية والنظرية المتعلقة بالتجارة الخارجية؛**
- **تحرير التجارة الخارجية في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد؛**
- **التأصيل النظري للقطاع الصناعي وعلاقته بتحرير التجارة الخارجية؛**

المبحث الأول: الجوانب النظرية المتعلقة بالتجارة الخارجية

حضي موضوع التجارة الخارجية باهتمام بالغ خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أين برزت رغبة الدول في التخلص من الآثار السلبية التي نجمت عنها والمتمثلة في العوائق التجارية والركود الاقتصادي. والمتتبع لتطورات الاقتصاد الدولي يلاحظ أنه مع مرور الوقت ونتيجة لتوافر بيئة اقتصادية عالمية مناسبة، ونظام تجاري عالمي مساند، وتحسين شروط التبادل الدولي التي مهد لها مؤتمر بروتن وودز في سنة 1994من جهة، وعزم الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة بناء أوروبا الرأسمالية من جهة ثانية، نهضت التجارة الخارجية لتحتل مكانها المؤثر والحيوي في دائرة النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال قيامها بدورها التاريخي كمحرك للنمو الاقتصادي. والركيزة الأساسية لكل مجتمع(اقتصاد) من المجتمعات سوءا كان ناميا أو متقدما.

I - مفاهيم حول التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية فهي تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، بالإضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق توفير فرص فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وتساهم أيضا في تحقيق الرفاهية للشعوب عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك و الاستثمار وتوفير الموارد الإنتاجية بشكل عام. وفي هذا الإطار نحاول من خلال هذا الجزء طرح مختلف المفاهيم والأساسيات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

I -1 تعريف التجارة الخارجية

تختلف وتتباين المفاهيم المحددة لمضمون ومحتوى مصطلح التجارة الخارجية شأنها شأن جميع المصطلحات في العلوم الاقتصادية ومن بينها نذكر ما يلي:

- ✓ المفهوم العام للتجارة الخارجية يتعلق بالمعاملات الاقتصادية التي تتم بين إقليمين أو دولتين مختلفتين أو عدة دول ذات سياسات مختلفة.[1] و تنحصر هذه المعاملات الاقتصادية التي تشملها التجارة الخارجية في ما يلي:[2]
  - **تبادل السلع الملموسة:** كالسلع الاستهلاكية والإنتاجية والمواد الأولية؛
  - **تبادل الخدمات:** كالخدمات السياحية وخدمات النقل و التأمين والخدمات المصرفية؛
  - **حركة رِوس الأموال:** المعاملات المالية الدولية المتعلقة بالقروض والاستثمارات الأجنبية؛
  - **تبادل عناصر الإنتاج المختلفة:** المتمثلة بانتقال الأيدي العاملة من بلد إلى آخر سوءا باستقطاب الكفاءات، أو الهجرة الاختيارية بحثا عن عمل بأجر مرتفع.
- ✓ تعرف التجارة الخارجية أيضا بأنها انعكاس للعلاقات الاقتصادية بين الدول و هي تمثل جزءًا من العلاقات الخارجية للبلد، والتي تشمل التبادل التجاري لجزء من الإنتاج. من المفترض عادة أن يكون هدف هذا التبادل هو

[1]- فوزي عبد الرزاق،" **استراتيجيات التجارة الخارجية**"، الطبعة الأولى، زمزم ناشرون وموزعون، عمان ، 2015، ص17.

[2]- حسام علي داود، وآخرون، "**اقتصاديات التجارة الخارجية**"، الطبعة الأولى ،دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002، ص 14.

موضوع تصدير،بمعني الحالة التي يتجاوز فيها الإنتاج طلب المستهلكين المحليين أو العكس أي ذلك الجزء من الطلب المحلي غير راض عن الإنتاج أو لم يحقق له الاكتفاء الداخلي و بالتالي يجب تغطيته عن طريق الاستيراد.[1]

I -2 خصائص التجارة الخارجية

تمتاز التجارة الخارجية بمجموعة من الخصائص والمواصفات والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:[2]

- ✓ التجارة الخارجية هي عملية تبادلية للسلع والخدمات بين الدول، والغرض منها إما السعي لتحقيق الهدف الاقتصادي، أو بهدف السيطرة و الاستحواذ على الأسواق الخارجية؛
- ✓ تدفع التجارة الخارجية بالدول إلى بذل كل طاقاتها وتسخير مواردها في إنتاج مختلف السلع والخدمات التي تسمح لها مواردها الطبيعية والبشرية في إنتاجها وتوريدها للدول الأخرى بتميز دون غيرها من الدول؛
- ✓ من مواصفات التجارة الخارجية أيضا هو الانتقال إلى التسويق الدولي، وهذا ما يتطلب أسواقا خارجية كبيرة حتى تتمكن الدولة من تحقيق أهدافها، وهنا تبدأ عمليات التنافس التجاري الدولي في السيطرة على الأسواق؛
- ✓ تعمل التجارة الخارجية ضمن منظومة حدود القانوني التجاري الدولي بهدف تنظيم التجارة الخارجية، فقد وضعت عبر العقود الماضية العديد من الاتفاقيات والقوانين الدولية التي تعزز كمية وحجم التجارة الخارجية وتنظم انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول، كما أن هناك اتفاقيات ثنائية أو تحالفات إقليمية تجارية تبنى على المصالح الاقتصادية المتبادلة والتي تقنن وتنظم لتحقيق تلك الغاية؛
- ✓ تعتمد التجارة الخارجية الدولية على الأسعار الدولية المعلومة والمعلنة للسلع المتبادلة بين الدول والتي حددت عن طريق العرض والطلب والسياسات الدولية والتي في الغالب تختلف من دولة لأخرى.

I -3 أهمية التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية أهمية بالغة فمن أهم مميزاتها أنها تمكن الدولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى خاصة بالنسبة للدول النامية، حيث يشير Bela Blassa "بأن المشاركة في التجارة الدولية يوفر مجموعة متنوعة من الفوائد للبلدان النامية، فقد يحصلون على مكاسب من خلال تخصيص الموارد وفقًا للميزة النسبية؛ استغلال وفرات الحجم وزيادة استخدام القدرات؛ تحسينات في التكنولوجيا؛ زيادات في المدخرات المحلية والاستثمار الأجنبي المباشر؛ وزيادة فرص العمل"[3]. ومن هذا المنطلق يمكن إجمال أهمية التجارة الخارجية في ما يلي :

- ✓ تسمح التجارة الخارجية من خلال مبدأ تخصيص الموارد الاقتصادية بإنتاج أفضل المنتجات وبيعها في السوق التنافسية وبالتالي تتوفر مزايا الإنتاج الفعال مثل الجودة الأفضل و السعر المنخفض لجميع شعوب العالم؛

---

[1]- Jeníček V, Krepl V ," **The Role Of Foreign Trade And Its Effects**" , Agricultural Economics Journal, Volume 55, Number 05, 2009, P 212 .

[2]- عطا الله الزبون،" **التجارة الخارجية**"،الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ،2015 ، ص 20- 21.

[3]-Bela Balassa, "**The Importance Of Trade For Developing Countries**" , New Directions In The World Economy, Libgen Librarian, 1989 , P3 .

- ✓ توفر التجارة الخارجية للبلدان والمستهلكين فرصة التعرض لتلك الخدمات والسلع غير المتوفرة في بلدهم مثل: الملابس والمواد الغذائية وقطع الغيار والعديد من المنتجات الأخرى المتوفرة في السوق الدولية، كما تسمح بتداول الخدمات مثل: السياحة المصرفية والنقل.[1]
- ✓ تتجلى أهمية التجارة الخارجية أيضا في كونها تسمح بالحصول على بعض السلع و الخدمات من الخارج بتكلفة أقل نسبيا من تكلفة إنتاجها محليا ؛
- ✓ تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع (اقتصاد) من المجتمعات سوءا كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا،فالتجارة الخارجية تربط الدول مع بعضها البعض،إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة؛
- ✓ تساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار؛
- ✓ كما يمكن للتجارة الخارجية أن تلعب دورا مهما للخروج من دائرة الفقر وخاصة عند تشجيع الصادرات، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس المال الأجنبي الجديد الذي يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع و إنشاء البنية الأساسية، و يؤدي دلك في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي،و النهوض بالتنمية الاقتصادية.[2]

∏ - التفسيرات الواقعية ونظريات التجارة الخارجية

ينظر إلى التجارة الخارجية أنها من أقدم مظاهر قيام العلاقات الاقتصادية الدولية، مما سمح لها بأن تكون من بين اهتمامات الدول وحتى المفكرين الاقتصاديين منذ القديم، حيث استطاعت أن تكتسب العديد من المبادئ و الأفكار والنظريات التي تشمل التفسير النظري للأسباب المختلفة لقيامها، وتحقيق الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة والتغلب على مشكلة الندرة النسبية. و في ما يلي نطرح أهم النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية.

∏ -1 نظريات التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

في أواخر القرن التاسع عشر وبناء على انتقاد المذهب التجاري تنتسب أولى المحاولات الفعلية لتفسير أسباب قيام التجارة الدولية (الخارجية) إلى المدرسة الكلاسيكية، والتي كانت تنادي بحرية التجارة الدولية، كما بينت هذه المدرسة فوائد التبادل التجاري بين الدول وجاءت كرد فعل على مذهب التجاريين الذي استهدف التحكم في الأنشطة الاقتصادية المحلية والمعاملات التجارية الدولية. ويستند الفكر الاقتصادي الكلاسيكي في دراسة التجارة الخارجية على عدة نظريات نذكر من أهمها في ما يلي :

---

[1] -Vijayasri .G," **The Importance Of International Trade In The World"**, International Journal Of Marketing, Financial Services & Management Research , Volume 02 ,Number 09, 2013, P 112-113.

[2]- جمال جويدان الجمل، "**التجارة الخارجية**" ، الطبعة الأولى،مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2013، ص12- 13.

- **أولا: نظرية النفقات المطلقة (الميزة المطلقة) آدم سميث (1723- 1790):** تستند نظرية التجارة التي أوضحت لأول مرة أهمية التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل إلى فكرة الميزة المطلقة في تكاليف الإنتاج التي طورها آدم سميث أولاً في كتابه الشهير "ثروة الأمم"عام 1776. حيث يجادل سميث بأن التجارة الحرة سوف تقدم مساهمة حاسمة بغرض زيادة ثروات الأفراد والدول إلى أقصى حد، لأن توسيع السوق إلى ما وراء الحدود الوطنية يشجع تقسيم العمل، ويعزز تراكم رأس المال، ويحفز إنتاجية العمل في الداخل،وهكذا يتداخل التخصص والتجارة الحرة مع السعي لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية[1]. كما تستند نظرية الميزة المقارنة على الافتراضات التالية: [2]

- قيام التجارة بين دولتين فقط؛
- ثبات عناصر الإنتاج لدى كل دولة من حيث الكميات المتوفرة لإنتاج السلع ذات القيمة المطلقة ويتم تشغيلها بالكامل داخل الدولة مع عدم إمكانية نقل تلك المواد بين الدول؛
- عدم وجود تكاليف الانتقال في عملية التبادل التجاري للسلع بين الدولتين؛
- إن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد المستخدم في الإنتاج.

✓ **التفسير النظري للعملية:** عادة ما يتم تقديم نظرية الميزة المطلقة نفسها بمثال لبلدين وسلعتين كما هو مبين في الجدول الموالي :

الجدول رقم (1-1) : مثال تطبيقي لنظرية الميزة المطلقة

الدولة عدد ساعات العمل	الدولة A	الدولة B
السلعة 1	3	6
السلعة 2	8	4

Source: Reinhard Schumacher, **"Adam Smith's theory of absolute advantage and the use of doxography in the history of economics**", Erasmus Journal For Philosophy And Economics, 2012, P 65.

وبالعودة إلى تحليل سميث فإنه إذا بدأت كلتا الدولتين في التجارة مع بعضها البعض، فكل دولة سوف تتخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة،والحصول على السلع الأخرى من خلال التجارة الدولية. وفي مثالنا نستنتج أن الأمة "A"ستتخصص تماما في إنتاج السلعة 1،والأمة" B" سوف تتخصص في إنتاج السلعة 2. [3]

✓ **الانتقادات التي تعرضت لها النظرية** : يتفق الكثير من الاقتصاديين على أن نظرية " آدم سميث" تفسر فقط جزء صغير من التجارة الدولية، حيث أنها افترضت أن كل دولة أو شخص لديه ميزة مطلقة على الآخر، وفي هذه الحالة تم طرح عدة تساؤلات من بينها : ماذا لو امتلكت الدولة ميزة مطلقة في إنتاج كل شيء؟ هل ستستمر الدولة في إنتاج جميع المنتجات للاستهلاك المحلي والتصدير؟ هل سيكون من الممكن لكلا البلدين التجارة والحصول على

---

[1]- Jorge Morales Meoqui, " **Reconciling Ricardo's Comparative Advantage With Smith's Productivity Theory**", Economic Thought , Volume 03, Number 02, 2014, P23

[2] - عطا الله الزبون،" **التجارة الخارجية**"، مرجع سابق، ص 76.

[3] -Reinhard Schumacher, **"Adam Smith's Theory Of Absolute Advantage And The Use Of Doxography In The History Of Economics**", Erasmus Journal For Philosophy And Economics, 2012, P 65.

منافع متبادلة عندما تنتج دولة واحدة جميع السلع؟ وبالتالي جاءت نظرية الميزة النسبية للإجابة على هذه الأسئلة.[1]

- **ثانيا :نظرية التكاليف (النفقات) النسبية لدافيد ريكاردو(1770-1840):** من أجل إعطاء نفس جديد لنظرية التكاليف المطلقة ارتأى ريكاردو أنه في ظل التجارة الحرة، فعلى كل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تكون تكلفتها النسبية أقل من الدول الأخرى ثم تقوم بتصديرها، وتستورد السلع التي تنتج في دولة أخرى بتكلفة نسبية أقل، بمعنى أساس هذه النظرية هو أن يتم التبادل التجاري بين دولتين إذا اختلفت التكاليف النسبية بينها وليس التكاليف المطلقة.[2] ومن أهم الافتراضات التي ترتكز عليها هذه النظرية نذكر: [3]
  - وجود دولتين وسلعتين يقوم بينهما التبادل التجاري؛
  - ستكون هناك منافسة كاملة (سواء في أسواق السلع أو عوامل الإنتاج)؛
  - ليست التجارة الدولية بين البلدان مثقلة بأي نوع من العوائق أو الرسوم الجمركية؛
  - العمل هو العامل الوحيد للإنتاج العمل وهو عنصر متنقل تمامًا داخل البلد، لكنه غير متحرك بين البلدان؛
  - لا توجد أي تغييرات تكنولوجية تغير عوامل الإنتاج؛
- ✓ **التفسير النظري للعملية:** [4] يمكن توضيح فكرة ريكاردو من خلاله افتراضه وجو د دولتين، هما إنجلترا والبرتغال تنتجان سلعتان هما النبيذ والنسيج، ونفقات إنتاج الوحدة من كل سلعة مقدرة بساعات العمل كما هو موضح في المثال الموالي :

الجدول رقم (1-2) : مثال تطبيقي لنظرية التكاليف النسبية

السلعة / البلد	النبيذ	النسيج
البرتغال	80 ساعة	90 ساعة
إنجلترا	120 ساعة	100 ساعة

المصدر: فوزي عبد الرزاق،" **استراتيجيات التجارة الخارجية**"، الطبعة الأولى، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، 2015، ص 32.

سوف نقوم بمقارنة التكلفة النسبية لإنتاج السلعتين في إحدى الدولتين مع التكلفة النسبية لإنتاجها في الدولة الأخرى :

- في البرتغال: تكلفة إنتاج النبيذ/ تكلفة إنتاج النسيج = 80 ساعة عمل/ 90 ساعة عمل = 0,89، أي أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من النبيذ تعادل 0.89 من تكلفة إنتاج وحدة واحدة من النسيج.

---

[1] - Nahanga Verter," **The Application Of International Trade Theories To Agriculture"**, Mediterranean Journal Of Social Sciences, Volume 06, Number 06, 2015, P 210.

[2]- Patrick A. Messerlin, **"Commerce International"**, 1ère Edition, THEMIS Economie, Paris, 1998, P 18 .

[3]-David Ukwandu, "**David Ricardo's Theory Of Comparative Advantage And Its Implication For Development In Sub-Saharan Africa**", African Journal Of Public Affairs, Volume 08, Number 03, 2015, P19.

[4]- فوزي عبد الرزاق،" **استراتيجيات التجارة الخارجية**"، مرجع سابق، ص 32-33 .

- في انجلترا: تكلفة إنتاج النبيذ/ تكلفة إنتاج النسيج = 120 ساعة عمل/ 100 ساعة عمل = 1,2،أي أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من النبيذ تعادل 1.2 من تكلفة إنتاج وحدة واحدة من النسيج.

وبناء على ما سبق نستنتج أنه من مصلحة البرتغال التخصص في إنتاج النبيذ لأنها تنتجه بتكلفة نسبية أقل من تكلفة إنتاجه في إنجلترا. و بالطريقة نفسها يمكن أن نستنتج أيضا أنه من مصلحة إنجلترا أن تتخصص في إنتاج النسيج، لأنها تنتجه بتكلفة نسبية أقل من تكلفة إنتاجه في البرتغال. وما يمكن التوصل إليه حسب ريكاردو أن التبادل الدولي يمكن أن يتم على أساس التفوق النسبي وليس على أساس التفوق المطلق، أي أن الاختلاف في التكلفة النسبية هو الشرط الضروري والكافي، ليس فقط لقيام التبادل بين الدولتين وإنما أيضا لاستفادة كلاهما من هذا التبادل.

- ✓ **الانتقادات التي تعرضت لها النظرية:** على الرغم من أهمية هذه النظرية حيث تم اعتبارها واحدة من أهم قوانين الاقتصاد وحجر الزاوية لنظريات التجارة الخارجية، مع ذلك أكد النقاد أن النظرية فشلت في شرح الأسباب التالية: لماذا تختلف إنتاجية وتقنيات العمل بين البلدان المشاركة في التجارة.[1] كما يقول منتقدي نظرية التكاليف النسبية أن الافتراضات التي تقوم عليها النظرية غير واقعية بسبب: عدم سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق داخليا وخارجيا،وعدم تحقيق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، أيضا عدم قدرة عناصر الإنتاج على التحرك بحرية تامة على المستوى الداخلي، وعدم تماثل الأذواق. [2]

- ❑ **ثالثا-نظرية القيم الدولية " لجون ستيوارت ميل":** ترتكز الفكرة العامة لميل في نظريته للقيم الدولية على الكفاءة النسبية للعمل وليس على النفقات النسبية كما ورد في نظرية ريكاردو، حيث يرى ميل أنه يتم تبادل منتجات بلد معين مقابل منتجات بلد آخر بالثمن الذي يسمح للصادرات بتغطية الواردات، وعلى هذا الأساس تتولد الاستفادة من عملية التبادل التجاري، حيث بحث جون ستيوارت ميل في العوامل والقوى التي تحكم معدل التبادل الدولي، موضحا أن القيم الدولية للسلع لا تتحدد على أساس نفقة إنتاجها وإنما يحددها المستوى الذي يتعادل فيه طلب كل دولة على سلعة الدولة الأخرى أو ما يطلق عليه المستوى التوازني للطلب المتبادل على السلعتين مقابل دولتين.[3] مع افتراض تكافؤ أطراف المبادلة وأيضا لا يمكن معرفة عند أي نسبة يمكن تبادل السلعتين بسبب أذواق وحاجات المستهلكين، وأيضا اعتبر أن نفقات النقل لها تأثير مزدوج على التجارة الدولية، من خلال جعل سعر السلع مرتفع ومن جهة أخرى تحد هذه التكلفة من التخصص الدولي.[4]

- ✓ **الانتقادات التي تعرضت لها النظرية:** اعتبرها الكثير من المفكرين الاقتصاديين الذين انتقدو افتراضاتها أنها لم تتمكن من الاقتراب من الواقع خاصة عند افتراضها لتكافؤ أطراف المبادلة، ففي حالة تبادل دولي بين دول غير متكافئة فمن الممكن أن لا يكون للطلب المتبادل دور في تحديد نسبة التبادل الدولي،بمعنى أن الدول الكبرى بإمكانها أن تملي شروطها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الفكرة التي مفادها أن التبادل غير المتكافئ بين الدول سيأتي

---

[1] - Nahanga Verter, "**The Application of International Trade Theories to Agriculture**", op cit, P 211.

[2]- السيد محمد أحمد السريتي، "**اقتصاديات التجارة الخارجية**"،الطبعة الأولى،مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع،الإسكندرية، 2008، ص 80-81.

[3]- فليح حسن خلف، "**العلاقات الاقتصادية الدولية**" ،الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2004، ص 70- 71.

[4]- محمد دياب، "**التجارة الدولية في عصر العولمة**،الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني،بيروت، 2010، ص 106.

بالنفع على الدول الصغيرة فيمكن أن يكون غير محقق، حيث يمكن أن يؤدي التبادل إلى عدم مرونة الطلب للبلد الصغير بسبب إشباع السوق الناتج عن ضيق سوقه الداخلي، أما الحالة المعاكسة فإنها صالحة بالنسبة للبلدان ذات طلب داخلي واسع، وهذا التفسير غير صالح لكون أن إتباعه من المفروض أن يؤدي إلى عدم وجود دول غير متطور[1].

∏ -2 نظريات التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي

كان الاقتصاديون المعاصرون ينتقدون النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية على أسس مختلفة. فعلى الرغم من أنهم قبلوا فروق التكلفة النسبية كأساس لقيام للتجارة الدولية، إلا أنها لم تعتبر كافية لأنهم لم يوضحوا سبب حدوث فروق التكلفة المقارنة. لذا كان هذا هو الدافع وراء إعادة صياغة جوانب متعددة من التحليل الكلاسيكي من خلال ظهور نظرة متوازنة من منظور الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد بشأن أسباب قيام التجارة الخارجية وتحريرها، ولمعالجة بعض القضايا الخاصة بقيام التجارة الخارجية والتي لم يتم الإجابة عليها في النظريات السابقة ثم طرح نظريات أخرى عرفت بالنظريات النيوكلاسيكية نذكر أهمها من خلال ما يلي:

- **أولا: نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج (هيكشر– أولين):** يعود الفضل في صياغة هذه النظرية لمساهمة الاقتصاديين السويديين، هما إيلي هيكشر سنة 1919 ثم بعده تلميذه بيرتيل أولين سنة **1933**، الذي طور ما جاء به أستاذه "Heckcher" ثم طوره الاقتصادي بول ساموبلسون سنة 1941.[2] وهناك ستة افتراضات أساسية تقوم عليها نظرية نسب عناصر الإنتاج "هيكشر-أولين":[3]

- لا توجد تكاليف نقل أو حواجز تجارية (مما يدل على أسعار سلع متطابقة في كل بلد من خلال التجارة الحرة)؛
- المنافسة الكاملة في كل من أسواق السلع والعوامل؛
- جميع وظائف الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى (مما يدل على عوائد ثابتة للقياس)؛
- تختلف السلع فيما بينها من حيث كثافة استخدامها لعوامل الإنتاج؛
- وظائف الإنتاج تختلف بين السلع ولكن هي نفسها في كلا البلدين؛
- الأذواق متشابهة في كلا البلدين).

كما ذكرت نظريتهم والتي تسمى أيضًا نظرية نسب العوامل أن الشرط الأساسي لعملية الإنتاج ليس فقط العمالة ولكن أيضًا هناك عوامل أخرى.[4] حيث أن الدول ستنتج وتصدر سلعًا تتطلب موارد أو عوامل كثيرة العرض وبالتالي عوامل إنتاج أرخص. على النقيض من ذلك، ستستورد البلدان السلع التي تحتاج إلى موارد تفتقر إلى العرض

---

[1] -وليد عابي،**"حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في ظل المنظمة العالمية للتجارة"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس- سطيف 1، الجزائر، 2018/ 2019، ص 19.

[2] - Michel Rainelli, "**Le Commerce International"**, 9ème Edition , Editions La Découverte, Paris, 2003,P47.

[3] -Tri-Dung Lam, "**A Review Of Modern International Trade Theories**", American Journal Of Economics, Finance And Management, Volume01, Number 06, 2016, P 606.

[4]- Zhou Meini, **"Development Process And Review Of The International Trade Theory**", International Conference On Education Technology And Management Science, University Of Science And Technology, Chongqing, China, 2013, P 278.

ولكن الطلب أعلى، بمعنى تبادل البضائع هو عملية تبادل عوامل الإنتاج فالبضائع "المحتوية" على العوامل النادرة نسبياً يتم استيرادها ويتم تصدير البضائع "المحتوية" على عوامل الإنتاج الأقل ندرة.[1] وعلى ذلك فالبلاد الغنية بعنصر الأرض ستكون لها ميزة نسبية مكثفة بهذا العنصر، والبلاد الغنية بعنصر رأس المال تكون لها ميزة نسبية بإنتاج سلع مكثفة به، والبلاد الغنية بعنصر العمل تكون لها ميزة نسبية بإنتاج السلع المكثفة بعنصر العمل، ومنه التجارة الدولية سوف تقوم عل أساس هذا الاختلاف في المزايا النسبية بين البلدان المختلفة، تلك المزايا النسبية التي تتوقف بدورها على اختلاف توافر عناصر الإنتاج بين البلدان المختلفة، ومن هنا سميت النظرية بنظرية نسب عناصر الإنتاج.[2]

كما أضاف أولين تعديل على هذه الافتراضات والذي يتطلب ضرورة تماثل دالة الإنتاج الواحدة في جميع الدول، وهذا الشرط هام جدا لأن الاختلاف في درجة توافر عناصر الإنتاج لا يصلح كسبب نفسر به اختلاف النفقات النسبية إذا تحقق الشرط الخاص بضرورة (تماثل دالة إنتاج السلعة الواحدة)[3] في أي مكان من العالم ، كما يرى أولين ضرورة أخد ظروف الطلب في الاعتبار، ذلك لأن الأسعار النسبية لا تتحدد فقط بظروف العرض وإنما أيضا بظروف الطلب ويتحدد الطلب على سلعة ما ب: أذواق المستهلكين، دخول المستهلكين.[4]

- ✓ **الانتقادات التي تعرضت لها النظرية:**من بين أهم الاعتبارات البارزة لنقد نظرية "**هكشر- اولين**" نجد:[5]
  - يعكس الواقع وجود الاختلافات في جودة العوامل أما نظرية هيكشر- أولين تقوم على افتراض أن عوامل الإنتاج متجانسة؛
  - إهمال النظرية للاختلافات في تكنولوجيا الإنتاج عبر البلدان؛
  - إهمال النظرية الاختلافات في أسعار الإنتاج عبر بلدان نفس المنتج، خاصة وأنها تفترض تماثل دالة إنتاج السلعة الواحدة.
- ❑ **ثانيا: نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج (هيكشر- أولين- سامولسون HOS):** تفترض هذه النظرية أنه إذا كانت عوامل الإنتاج تتحرك بحرية بين البلدان فإن أسعار العوامل ستكون هي نفسها في جميع البلدان، تنص نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج على أنه إذا تساوت أسعار سلع المخرجات بين البلدان المنخرطة في التجارة الحرة، فسيتم أيضًا معادلة سعر عوامل الإدخال بين البلدان .هذا يعني أن الأجور والإيجارات سوف تتقارب عبر البلدان مع التجارة الحرة، أو بعبارة أخرى التجارة في السلع هي البديل المثالي للتجارة في العوامل. كما تشير هذه النظرية إلى أنه إذا لم تكن هناك تخصصات كاملة في أي بلد مع التجارة الحرة، فإن أسعار العوامل لن تصبح فقط نسبيًا ولكن أيضًا متطابقة تمامًا في كلا البلدين.[6]

---

[1]-Harry Flam , June Flanders, "**The Young Ohlin On The Theory Of "Interregional And International Trade**", Seminar Paper, Institute For International Economic Studies, Stockholm, Sweden, 2000, P 4.

[2]- فوزي عبد الرزاق، **"استراتيجيات التجارة الدولية"**، مرجع سابق، ص 42-43.

[3] - **تماثل إنتاج سلعة ما**: يقصد به أن إنتاج هذه السلعة يحتاج إلى كميات ثابتة من عناصر الإنتاج لا تختلف من بلد إلى آخر.

[4] - السيد محمد أحمد السريتي، **"اقتصاديات التجارة الخارجية"**، مرجع سابق، ص 89-90.

[5] - Godwin Uddin**, "A Critique Of Modern Theories Of Trade",** Munich Personal Repec Archive: MPRA Paper, Number 105194, 2021, P 5-6.

[6] - Tri-Dung Lam," **A Review Of Modern International Trade Theories"**, op cit, P 605.

ومن بين أهم الافتراضات التي قامت عليها هذه النظرية: [1]

- قدرة عوامل الإنتاج على الحركة ضمن حدود البلد فقط؛
- تفترض وجود منافسة كاملة وحرية انتقال السلع، أي عدم وجود رسوم جمركية وبناءا على ذلك يمكن للبلد الذي يملك وفرة رأس المال مع ندرة في عنصر العمل أن يتخصص في إنتاج وتصدير السلع ذات الكثافة الرأسمالية ويستورد من الخارج السلع ذات الكثافة العمالية.

❑ **ثالثا: لغز ليونيتيف (تقييم نظرية هيكشر – أولين) :**توفر "مفارقة "Leontief " فرصة لتقدم نظريات التجارة الدولية من خلال تحسين نموذج H-O ، حيث أظهر اختبار (Leontief) في عام 1953أن الولايات المتحدة كدولة وفيرة في رأس المال تصدر سلعا كثيفة العمالة وتستورد سلع كثيفة رأس المال وهو ما يتعارض مع ما هو متوقع بحسب نظرة هيكشر-أولين.[2]

قضى الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد قدرًا كبيرًا من الوقت والجهد في شرح مثل هذه النتائج التجريبية التي استمرت على مر السنين وتكررت في العديد من البلدان ، وبدلاً من التشكيك في المقدمات الأساسية لنموذج H-O وصفوا نتائج .Leontief' بالمفارقة، التي أصبحت تدريجياً جزءًا لا يتجزأ من نظرية التجارة الدولية. بالإضافة إلى ذلك أدت مفارقة ليونتيف إلى قيام العديد من الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد إما بتخفيف بعض الافتراضات الخاصة بنموذج H-O أو تقديم نظريات تجارية جديدة تمامًا قائمة على المنافسة الاحتكارية والتجارة داخل الصناعة.[3]

✓ **أسس تفسير نتائج مفارقة ليونيتيف:** ومن بين أهم الأسس التي تدخل في تفسير النتائج التي توصل إليها ليونيتيف نستعرض ما يلي: .[4]

- يرى ليونيتيف أن عنصر العمل بين الدول غير متجانس فاختلاف درجات التعليم والتدريب والخبرة كلها تؤدي إلى اختلاف المهارات الإنتاجية وبالتالي زيادة الإنتاجية؛
- اعتبر ليونيتيف أن عنصر العمل (العامل) الأمريكي متفوق من حيث مستويات التعليم والخبرة والتدريب والمهارة والتنظيم على غيره مما يجعله أكثر إنتاجية فإذا ما أخذنا هذا بالاعتبار فإن أمريكا تصبح وفيرة العمل نسبيا.

✓ **الانتقادات التي تعرضت لها لغز ليونيتيف:** إن توسيع التحليل في لغز ليونيتيف كشف عن العديد من العناصر والملاحظات التي أهملها في تفسير نتائجه نذكر منها ما يلي: [5]

---

[1] - محمد دياب ، **التجارة الدولية في عصر العولمة"** ،مرجع سابق، ص 120 .

[2] - Baoping Guo, "**Heckscher-Ohlin Trade, Leontief Trade, And Factor Conversion Trade When Countries Have Different Technologies"**, Munich Personal Repec Archive: MPRA Paper, 2015, P 2.

[3] - Christina Paraskevopoulou, Persefoni Tsaliki, Lefteris Tsoulfidis, "**Revisiting Leontief's Paradox"**, International Review Of Applied Economics, Volume 30, Number 06, 2016, P1.

[4] - شقري نوري محمد موسى، وآخرون، " **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 102 .

[5]- محمود يونس، وآخرون، "**التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية** "،دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 98- 100.

- لا يمكن الاعتماد على عنصر العمل في تبرير النتيجة التي توصل إليها ليونتيف، حيث لم يستند إلى أية دراسة تطبيقية، كما أن التفسير الذي قدمه بخصوص تفوق العامل الأمريكي غير مقنع؛
- لم يقم ليونتيف بحساب كثافة رأس المال في الواردات الفعلية المستوردة من الخارج، ولكن على أساس السلع الوطنية المنتجة داخل الولايات المتحدة والمنافسة للواردات المحلية؛
- اعتبر ليونتيف أن عوامل الإنتاج تتركز في العمل ورأس المال فقط، وقد يكون ذلك صحيحاً فقط بالنسبة لبعض السلع؛
- لم يأخذ في حساباته رأس المال البشري، والمقصود به هو كل ما ينفق من أموال داخل الدولة على التعليم والتدريب والذي يجب إضافته إلى هذه العناصر، وعدم تأييده لنظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج بسبب الافتراضات البعيدة عن واقع الحياة الاقتصادية.

∏ -3 نظريات التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي الحديث

تفترض النماذج الكلاسيكية الجديدة أن كل دولة تواجه مجموعة مشتركة من التقنيات ولكنها تختلف من حيث العوامل الموفرة. لوحظ أنه في الاقتصاد الحديث تعمل العولمة بنشاط على تعزيز الحركة الدولية ليس فقط للسلع والخدمات ورأس المال والعمالة، ولكن أيضًا للمعلومات والمعرفة وهذا ما يسمح لكل شخص وفي أي مكان الوصول إلى المعلومات والمعرفة المشتركة بتكنولوجيا الإنتاج، على الأقل على المدى الطويل. ولمساير الاقتصاد الحديث هذه الميزة خاصة في ظل المنافسة وتنوع المنتجات وأذواق المستهلكين ظهرت نظريات أخرى تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي أغفلتها النظريات السابقة، والتي تشمل أفكار وتحليلات جديدة لتفسير التبادل التجاري الدولي انطلاقا من ظروف مختلفة ومتغيرات محددة.

- **أولا: نظرية تشابه الطلب أو تشابه الأذواق:** تم افتراض هذه النظرية من قبل الاقتصادي السويدي استيفان ليندر في عام 1961، لوصف أنماط التجارة العالمية .حيث تشير نتاج تحليل Linder إلى أنه بدلاً من الاختلافات في جانب العرض من عوامل الإنتاج كما تفترضها نسب عامل H-O ، يتم تداول المنتجات في الغالب بناءً على هياكل الطلب المماثلة في البلدان .كما جادل ليندر بأن البلدان التي لديها طلبات مماثلة على السلع قد تنشئ صناعات ذات صلة .ومن ثم سوف يتاجرون مع بعضهم البعض ولكن بمنتجات مختلفة [1].

حيث يفترض Linder أن المستهلكين الذين يعيشون في البلدان التي لديها مستويات مماثلة من دخل الفرد والتنمية قد يكون لديهم نفس الأذواق ويمكن أن يستهلكوا بشكل متناسب نفس المنتجات عالية الجودة .لذلك من المرجح أن تتاجر هذه البلدان وتستهلك نفس كمية ونوعية السلع والخدمات . و باستخدام نهج Linder ، وجدت معظم دراسات الاقتصاد القياسي ارتباطًا إيجابيًا بين حصة التجارة داخل الصناعة ومتوسط مستوى دخل الفرد في البلدان.[2]

[1] - Nahanga Verter, "**The Application Of International Trade Theories To Agriculture**",op cit , P 212.

[2] -Jeffrey Bergstrand, "**The Heckscher-Ohlin-Samuelson Model, The Linder Hypothesis And The Determinants Of Bilateral Intra-Industry Trade".** The Economic Journal, Volume 100 , Issue 403, 1990, P 1220.

كما يلاحظ أن هذا الأسلوب في التجارة الدولية يتنبأ بأن تكون تدفقات السلع دوليا، أكبر حجما كلما زادت درجة الاختلاف في الذوق والوفرة، لأن ذلك سيؤدي إلى اختلافات أكبر في التكاليف والأسعار، كذلك يتوقع أن تختلف صادرات الدولة عن المستوردات ا لأن نسبة المزج لعوامل الإنتاج ستختلف في أصناف التصدير مقارنة بأصناف الاستيراد، إلا أن هذا الأسلوب ليس بنظرية كاملة حيث لا يوجد فيه ما يفسر سبب تركز إنتاج السلعة المعينة في منشأة معينة ودولة معينة دون سواها ويترك لها وفرات حجم اقتصادية كافية لتمكنها من المنافسة التقديرية.[1]

- **ثانيا: نموذج الفجوة التكنولوجية Technological gap trade model** : يرتكز نموذج الفجوة التكنولوجية ل (Posner) في 1961على أن جزء كبير من قيام التجارة الخارجية مبني على الاختلاف التكنولوجي، حيث تعتمد الصفقات التجارية الكبيرة بين الدول الصناعية على إدخال منتجات جديدة وعمليات إنتاجية جديدة، وهذا يعطي المنشأة المبتكرة والدولة احتكار في السوق العالمي اعتمادا على براءة الاختراع وحقوق الملكية التي تشجع على تدفق الاختراعات.[2] معتبرا أن التطور التكنولوجي هو أحد عوامل الإنتاج كالعمل و رأس المال. كما يشير " بوسنر" إلى وجود فترات الإبطاء في عملية الانتشار الدولي للتكنولوجيا الحديثة، والتي يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1) : الإنتاج والتصدير حسب نموذج الفجوة التكنولوجيا

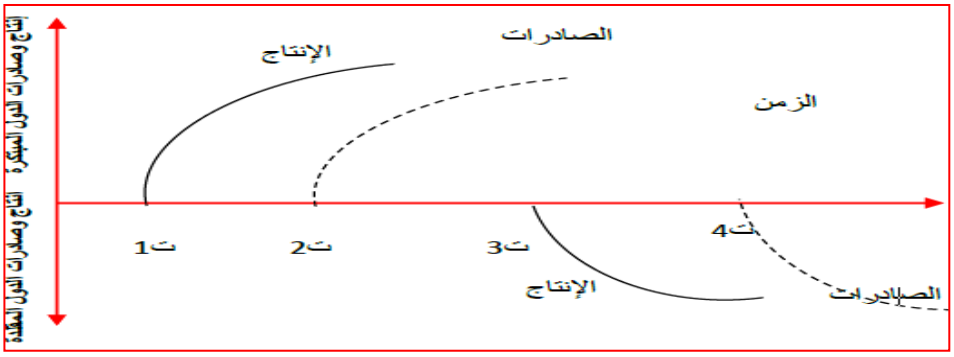

المصدر: سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1991 ، ص218

- **الفجوة ت 1- ت2** : تعبر عن فجوة تأخر الطلب ويطلق عليها أيضا فترة إبطاء رد الفعل، وهي تشير إلى الفجوة الزمنية بين بداية استهلاك هذه السلعة في الدولة موطن الابتكار واستهلاك هذه السلعة في الدولة الأخرى؛
- **الفجوة ت1-ت3** : تشير إلى الفجوة الزمنية بين إنتاج السلعة الجديدة لأول مرة (الإنتاج الأصلي) وإنتاج الدول الأخرى لها (الإنتاج المقلد) وعند هذه النقطة تبدأ صادرات الدولة المبتكرة في التراجع ويحل محلها الإنتاج المحلي المقلد في البلدان الأخرى؛
- **الفجوة ت2- ت 3** : تشير إلى الفجوة التكنولوجيا وهي التي تفتح المجال أمام التجارة الدولية في هذه السلعة، كما يختلف المدى الزمني للفترتين حيث تكون فترة إبطاء التقليد أطول زمنا من فترة إبطاء الطلب .[3]

---

[1]- جمال جويدان الجمل، "**التجارة الخارجية**"، مرجع سابق، ص 58-59.

[2]- خالد محمد السواعي، " **التجارة والتنمية مع تجارب ناجحة من الدول النامية**"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 138.

[3] - أشرف أحمد العدلي، " **التجارة الدولية**"، مؤسسة رؤية، مصر، 2006، ص 98.

- ✓ **الانتقادات التي تعرض لها نموذج الفجوة التكنولوجيا:** قدمته هذه النظرية نظرية عدة تفسيرات لكثير من ظواهر الاقتصاد العالمي، غير أنها لم تخلو من النقائص، خاصة في نظر بعض المفكرين الاقتصاديين والذين اعتبروها لم تعالج أهم ظاهرتين في عملية التبادل التجاري الدولي وهما: لماذا يقتصر ظهور الاختراعات والتجديدات على الدول الصناعية الأكثر تقدما مثل الولايات المتحدة الأمريكية اليابان ألمانيا، دون غيره من الدول سواء كانت من الدول الصناعية الأقل تقدما مثل بلجيكا، إسبانيا، هولندا،أو دول العالم النامي؟ وماهية الفترة الزمنية التي تستغرقها الفجوة التكنولوجيا والمزايا النسبية التي تصاحبها؟.[1]

- ❑ **ثالثا: نظرية دورة حياة المنتوج:** يعد نموذج دورة حياة المنتج الدولية أحد التفسيرات الرائدة لأنماط التجارة الدولية، إذ يعتبر هذا الأسلوب أكثر تعميما وامتدادا لنموذج الفجوة التكنولوجية وقد ثم تقديمه بواسطة فرنون Vernon سنة 1966، وتمثلت فكرته الأساسية في دراسة دورة حياة المنتوج في التجديد، إذ اعتبره ميزة نسبية جديدة بالنسبة لدولة ما.[2] فقد أوضح فرنون عبر مثال للولايات المتحدة الأمريكية أنه يبدأ التقدم التكنولوجي دائما في أمريكا، فالتفوق التكنولوجي فيها يعطيها دور ريادي في إنتاج السلع الجديدة ، ويكون رواج هذه السلع في أمريكا ثم تبدأ بتصديرها إلى الخارج ومع زيادة تصديرها وتحقيق الربح من ذلك تتحفز دول أخرى لإنتاج هذه السلع إذا استطاعت نقل التكنولوجيا، ثم تبدأ الدولة الجديدة بإنتاج المزيد من هذه السلع وتصدير الفائض من إنتاجها إلى الدول الأخرى مما يضيق من سوق الولايات المتحدة فيقل إنتاجها من هذه السلع في حين يتزايد إنتاج الدولة الأخرى منها وهكذا إلى الحد الذي تبدأ بعده الولايات المتحدة باستيراد هذه السلع من الدولة ناقلة التكنولوجيا.[3]

يتمثل عامل الجذب الكبير في نموذج دورة المنتج في بساطته وإلغاء التأكيد على التكاليف المقارنة وإعادة التأكيد على الاختراع ، وتوقيت الابتكار ، وتأثيرات اقتصاديات الحجم .تم تلخيصه بشكل مثير للإعجاب في مخطط فيرنون (1966).[4] والشكل التالي يوضح ذلك:

---

[1] - زيربي نعيمة، " **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر**"،مذكرة دكتوراه، تخصص المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2016/2015 ، ص43.

[2] -Andrew Harison, Et Autres," **Business International Et Mondialisation**",1ère Edition, Traduit Par Simeon Fongane, Edition De Boeck, Paris, France, 2004. P282.

[3] - نداء محمد الصوص، " **التجارة الخارجية**"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،عمان، 2008، ص 41.

[4] - M Taylor, "**The Product-Cycle Model: A Critique**", Environment And Planning A, Volume 18, 1986, P 751.

الشكل رقم(1-2): مسار دورة حياة المنتوج

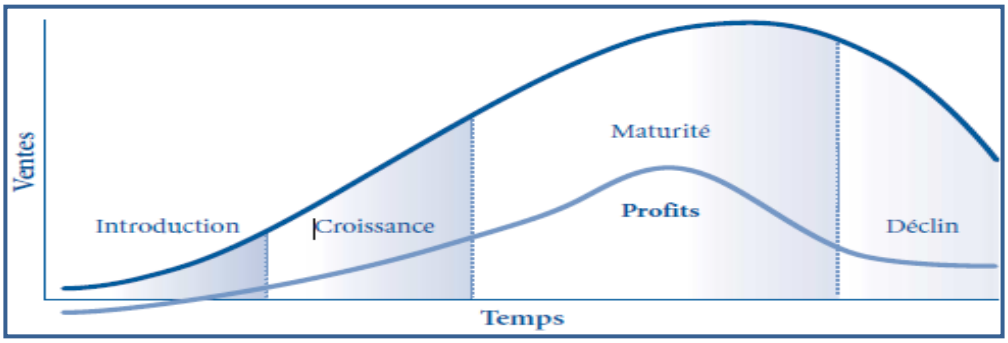

Source : M. Steve Huppé, "**Cycle De Vie Des Produits Forestiers**" La Direction Du Développement De L'industrie Des Produits Forestiers, Québec, 2003, P 3

ويمكن تفصيل هذه المراحل الخاصة بنمو المنتوج كالآتي:[1]

- **مرحلة التقديم:** تتميز هذه المرحلة بنمو بطيء لمبيعات المنتجات، وبشكل عام خلال هذه المرحلة يكون هامش الربح سلبيا. حيث تكون التكاليف مرتفعة المتعلقة ببدء الإنتاج واختراق السوق وغريها. وفي هذه المرحلة يكون المنتج حكرا على البلاد المبتكرة له وتكون هي المستهلك الوحيد لهذا المنتوج الجديد؛
- **مرحلة نمو المنتج:** هي فترة قبول الأسواق للمنتج الجديد وزيادة الطلب عليه، مما يؤدي إلى نمو الصادرات تصبح هذه المرحلة مربحة أكثر فأكثر حيث يكون نمو المبيعات سريعًا جدًا ويدخل منتجون جدد إلى السوق؛
- **مرحلة النضج:** خلال هذه المرحلة يكون هامش الربح عند أعلى مستوياته، كما تزداد المنافسة(استيعاب تكنولوجيا إنتاج المنتوج في الدول الصناعية الأخرى وبالتالي تقوم هذه الأخيرة في إنتاج هذا المنتوج) ثم تبدأ تنخفض الصادرات بالنسبة للمصنعين الأصليين مما يجبرهم على الاستثمار أكثر في الترويج من أجل الحفاظ على حصتهم في السوق؛
- **مرحلة التراجع:** خلال هذه الفترة ينخفض حجم المبيعات بشكل كبير ومن ثم الأرباح. فتتوقف المؤسسة المبتكرة عن إنتاجه وتبدأ باستيراده وتقوم بعد ذلك بالعثور على إنتاج منتج بديل من أجل الحفاظ على حصتها في السوق. قد يكون المنتج البديل نسخة محسنة من المنتج الأصلي أو منتج جديد تمامًا، ثم تبدأ الصناعة في الترشيد والتوحيد مرة ثانية؛

✓ **الانتقادات التي تعرض لها نموذج فرنون:**[2] يمثل نموذج دورة الإنتاج أسلوبا جديدا ومختلفا لأسباب قيام التجارة بين الدول بالاعتماد على التطور الزمني للإنتاج، واكتساب التكنولوجيا مع ما يرافقها من المهارة والخبرة اللازمتين للإنتاج، إلا أن هذا الأسلوب لا يخلو من العيوب التي تعيق إمكانية تطبيقه بشكل كامل، وذلك بسبب طبيعة السلعة من جانب، وطبيعة المنشآت التي تقوم بإنتاج السلعة من جانب آخر، ويمكن تلخيص هذه العيوب كالآتي:

[1] -M. Steve Huppé, "**Cycle De Vie Des Produits Forestiers**", De La Direction Du Développement De L'industrie Des Produits Forestiers, Québec, 2003, P 3-14.

[2] - حسام علي داوود وآخرون،" **اقتصاديات التجارة الخارجية**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2002، ص 56.

- إن الفترة الزمنية اللازمة للإنتاج تختلف من منتج لآخر، مما يعني أن مرحلة انتقال السلعة تعتمد على المراحل الزمنية التي تمر بها السلعة من حيث قدرتها على تلبية الطلب المحلي مع تزايده، كونه يمثل طلبا على منتج جديد بالإضافة إلى سرعة انتقال السلعة خارج الدولة المنتجة لها؛
- اختفاء المرحلة الثانية والثالثة، بسبب سرعة انتقال التكنولوجيا إلى الدولة المستوردة للسلعة بالإضافة إلى سرعة نمو الطلب الأجنبي على المنتج الجديد، وطبيعة وفرات الحجم في الدول الأجنبية، مما يترتب على ذلك انتقال الإنتاج إلى الدولة المستوردة، دون أن تمر السلعة في مراحل متطورة من الإنتاج في الدولة المصدرة لها؛
- إن انتشار الشركات المتعددة الجنسيات يمكن أن يؤدي إلى تعقيد أو إلغاء هذه الدورة بسبب انتقال التكنولوجيا إلى دول أخرى لإنتاج نفس السلعة، بحيث تبقى هذه التكنولوجيا مملوكة للدولة المصدرة للسلعة أصلا، فبالرغم من أن الابتكار يبدأ في أمريكا فقد تقرر الشركة متعددة الجنسية لأسباب موضوعية بدء الإنتاج في فرع يقيم في دولة أجنبية أخرى.

❑ **رابعا: نظرية التجارة داخل الصناعة:** تتناقض نظرية التجارة داخل الصناعة (Intra-Industry Trade, IIT) بشكل حاد مع نظريات التجارة التقليدية التي تستند إلى عوائد قياسية ثابتة ومنافسة مثالية .أكد نموذج IIT على أن التجارة الدولية تتم نتيجة وفرات الحجم وتمايز المنتجات والمنافسة غير الكاملة في الصناعات بين البلدان وداخلها.[1]

حيث تكشف بيانات التجارة الإجمالية أن العديد من البلدان تصدر وتستورد منتجات مماثلة .على سبيل المثال تستورد الولايات المتحدة السيارات وتصدرها، وتستورد وتصدر الأدوات الآلية، وتستورد وتصدر الصلب، وما إلى ذلك. بمعنى تنشأ التجارة داخل الصناعة لأن العديد من الأنواع المختلفة من المنتجات يتم تجميعها في فئة واحدة . فمثلا قد يكون إنتاج بعض أنواع الصلب يتطلب موارد أو تقنيات معينة تتمتع فيها دولة واحدة بميزة نسبية، قد يكون لدولة أخرى ميزة نسبية في نوع آخر من الصلب . ومع ذلك نظرًا لأنه يتم تجميع جميع هذه الأنواع بشكل عام في فئة تصدير أو استيراد واحدة، فقد يبدو الأمر كما لو أن البلدان تقوم بصادرات و واردات متطابقة.[2] وما يمكن استخلاصه من هذه النظرية أن نموذج التجارة داخل الصناعة يعكس الميزة النسبية المكتسبة، بينما التجارة بين الصناعات تعكس الميزة النسبية الطبيعية.[3]

---

[1]- Nahanga Verter, "**The Application Of International Trade Theories To Agriculture",** op cit, P 212.

[2] - Andy Schmitz**, "Economies Of Scale And International Trade",** Chapter 6 From The Book Policy And Theory Of International Trade , This Book Is Licensed Under A Creative Commons ,2012, , P299.

[3] - Dominick Salvatore**," Economie International** " , Traduit Par Fabienne Leloup Et Achille Hannequart, Edition De Boeck Université Bruxelles, 2008, P 203.

- **خامسا: نظرية التنويع الإنتاجي والتجارة الدولية (نظرية تأثير حجم الإنتاج) Product Differentiation And International Trade** : بما أن أذواق المستهلكين تتميز بالتنوع والتعدد نجد أن معظم السلع الصناعية الاستهلاكية تختلف من حيث مواصفاتها الجوهرية والشكلية، وبالتالي هذا التنوع في المنتجات هو ما يمكن المستهلكين من الحصول على النوع الأقرب إلى إشباع حاجاتهم وملائمة أذواقهم.[1]

وقد بحث كل من "بول كروجمان وكلفن لكستر" في كيفية تحديد عدد الأنواع الأمثل الذي يجب إنتاجه من السلعة، ولذا افترضوا أن المستهلكين يسعون لتعظيم منفعتهم من خلال نوعين من السلع وهما: السلعة الأولى تكون متجانسة تنتجها كل دولة وأن هذه السلعة كثيفة العمل وافترضوا أيضا أن هناك تطابق تكنولوجي في إنتاج السلعة المتجانسة دوليا وأن تكاليف إنتاجها ثابتة، والسلعة الثانية(الصناعية) تتكون من عدد محدود من الأنواع وهي كثيفة رأس المال وتخضع هذه السلع الصناعية لظروف تزايد وفرات الحجم وبالتالي تقوم منشآت بإنتاج أنواع كثيرة منها ولكن كل مؤسسة تنتج نوع واحد فقط. وفي ضوء ذلك فإن التجارة الحرة وفقا لهذا النموذج ستتبع الأنماط التالية:

- إن السلعة المتجانسة (مثلا الطعام) ستتبع تنبؤات نموذج (H-O) حيث أنها تعتبر كثيفة العمل نسبيا، فستقوم الدولة وفيرة العمل نسبيا بتصدير هذه السلعة إلى الدولة وفيرة رأس المال نسبيا؛
- أما بالنسبة للأصناف الصناعية: كونها متمايزة فإنها سوف تناسب أذواق بعض المستهلكين في كلا الدولتين وبالتالي ستكون ذات اتجاهين (تجارة الصناعة الواحدة) أي أن الدولة سوف تصدر وتستورد نفس السلعة ولكن بأصناف مختلفة، وستكون الدولة كثيفة رأس المال مصدرة لهذه السلعة أي أن صادراته من هذه السلعة ستكون أكثر من مستورداتها منها .[2]

- **سادسا: نظرية اقتصاديات الحجم** : سبب رئيسي آخر لحدوث التجارة الدولية هو وجود وفورات الحجم (تسمى أيضًا زيادة العوائد القياسية) في الإنتاج، و تعني وفورات الحجم أنه يمكن تحقيق الإنتاج على نطاق أكبر (المزيد من الإنتاج) بتكلفة أقل (أي مع وفرات أو مدخرات). فعندما يكون للإنتاج داخل صناعة ما هذه الخاصية يمكن أن يؤدي التخصص والتجارة إلى تحسينات في الكفاءة والإنتاجية العالمية ومزايا الرفاهية التي تعود على جميع البلدان التجارية[3]. (ومن أنصار هذه المقاربة نجد "بيرتيل أولين، دريزيه، كروغمان، هافباوير، وكيسنغ وغيرهم)".

ويعتبر نموذج اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويراً وتعديلا لنموذج" هكشر-أولين "لنسب عناصر الإنتاج، بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الأساسية للمزايا النسبية المكتسبة، فهي تعتبر توفر سوق داخلي ضخم شرطاً أساسياً لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج، كما تفرق هذه النظرية بين الدول الصناعية صغيرة الحجم والدول الصناعية كبيرة الحجم، فالدول الصناعية الصغيرة تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع النصف المصنعة أو الوسيطة لعدم قدرتها على التأثير على أذواق و تفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى، وعلى العكس من ذلك تحصل

---

[1] - سامية جدو، " **قراءة تقييمية في نظريا التجارة الدولية: من نظرية الميزة النسبية إلى نظرية الميزة التنافسية**"، حوليات جامعة الجزائر1، العدد33، الجزء الثالث، 2018، ص 533 .

[2]- نداء محمد الصوص، "**التجارة الخارجية**"، مرجع سابق، ص 43-44.

[3] -Andy Schmitz,**" Economies Of Scale And International Trade**, **",** op cit, P299.

الدول الصناعية الكبيرة الحجم على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في إنتاج السلع تامة الصنع أو السلع الاستهلاكية، بسبب قدرتها على التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى.[1]

- **سابعا: نظرية التبادل اللامتكافئ:** تشكل نظرية التبادل غير المتكافئ في مجموعها بعض الأفكار والتي محورها أن التبادل بين مجموعة الدول المتقدمة والدول المتخلفة هو تبادل لا متكافئ، وذلك نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعيشها هذه الأخيرة.[2] ففي عام في 1950 نشر "بريبيش وسينغر" بشكل مستقل عن بعضهما البعض مقالتين تؤكدان أن المكاسب من التجارة الدولية ليست موزعة بالتساوي، معتبرا أن الفائدة تكون للدول المصدرة للسلع الصناعية على حساب الدول المصدرة للمواد الخام، كما دعي راؤول بريتش بإتباع سياسة إحلال الواردات لتعزيز التصنيع في البلدان النامية. معتبرا فروق معدل الربح بين القطاعات بسبب أسواق المنتجات غير التنافسية مصدرًا للتبادل غير المتكافئ في التجارة الدولية. كما صاغ مصطلح "التبادل غير المتكافئ" الاقتصادي الفرنسي إيمانويل بداية من1962 ومن وجهة نظره فإن الاختلافات في الأجور النقدية بين الاقتصاديات المتخلفة والمتقدمة والتي تحددها العوامل المؤسسية، تؤدي إلى عدم المساواة في التجارة وتحويلات القيمة من الأول إلى الأخير. كان تأثير هذه النظرية قائمة على حجة مفادها استغلال عمال فقراء الجنوب من قبل أثرياء في الشمال[3]. وحسب جيبسون (Gibson ؛1980) ، تتعلق "النظرية الأساسية للتبادل غير المتكافئ" بالزيادة أو النقص في الأجور النسبية بين البلدان والتحسن أو التدهور في شروط المقايضة التجارية.[4] ويمكن تلخيص أشكال التبادل الغير متكافئ حسب أعمال بعض الاقتصاديين من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1-3): يوضح أسباب التبادل الغير متكافئ

أسباب التبادل الغير متكافئ		
التخصص الصناعي	الأجور المشتركة بين القطاعات	Lewis
	معدلات الربح بين القطاعات	Prebisch and Singer
	تكوين رأس المال	Bauer, Grossmann
أجر عوامل الإنتاج	الأجور الدولية	Emmanuel
	معدلات الربح الدولية	Baran, Sweezy, Amin

Source : Andrea Ricci, "**Unequal Exchange In International Trade: A General Model**", Working Papers Series In Economics, Mathematics And Statistics, Department Of Economics, Society And Politics, University Of Urbino, 2016, P 6

[1]- سامي عفيفي حاتم، " **التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير**"، مرجع سابق.ص 198-199.

[2] - فوزي عبد الرزاق، **"استراتيجيات التجارة الخارجية"**، مرجع سابق، ص56.

[3] - Andrea Ricci, "**Unequal Exchange In International Trade: A General Model**", Working Papers Series In Economics, Mathematics And Statistics, Department Of Economics, Society And Politics, University Of Urbino, 2016, P 3-4.

[4] - Gibson Unequal "**Exchange: Theoretical Issues And Empirical Findings**", Review Of Radical Political Economics, Volume12, Number 13,1980, P 15-35.

- **ثامنا: نظرية مهارة العمالة والتخصص(كيسينج) Donald B.Keesing (1965):** من ضمن أكبر مساهمات كيسينج في نظريات التجارة الدولية هي سلسلة الأوراق التي اعتمد فيها على معاملات المهارة لتفسير التخصص في المبادلات التجارية الدولية، وقد استخدم" درجة التأهيل لليد العاملة "الأمريكية لقياس محتوى المهارات في تجارة العديد من البلدان. من خلال وضع قائمة بالمهن المختلفة عن تلك المستخدمة في دراسات أخرى، حيث صنف كيسينج صادرات وواردات أربعة عشر دولة وفقًا للمهارات التي ستجسدها تدفقات التجارة الخاصة بهم إذا استخدمت صناعات جميع البلدان العمالة الماهرة كما يفعل نظرائهم الأمريكيين. وقد أتى بعدة نتائج أظهرت ارتباطًا عكسيًا قويًا بين محتوى المهارة في الصادرات ومحتوى المهارة للواردات، أظهر كيسينغ اتساقاً ملحوظاً في التجارة الثنائية للدول الصناعية. حيث إذا قامت دولة ما بتصدير سلع تتطلب مهارات عالية إلى شريك تجاري، فمن المرجح أن تستورد سلعًا تتطلب مهارات أقل من نفس الشريك التجاري.[1]

كما وجد كيسينج استثناءات في الترتيب القوي لأنماط التجارة وقسمها إلى عدة أنواع من المهارات، فميز بين ثمانية فئات مرتبطة بثمانية أنواع من النشاط: العلماء والمهندسون، والتقنيون والمصممون، الخبراء الآخرون، الاطارات، عاملو الآلات،البقية من العملاء اليدويين ذوي المهارة، البائعون، العمال الغير الماهرين أو شبه الماهرين.[2]

يعطينا تحليل كيسينج دليلًا مباشرًا على أن مخزون المهارات أو القوة المولدة للمهارات يشكل نمط الإنتاج داخل التصنيع، وبالتالي يؤثر على التجارة الخارجية للدولة.وعلى الرغم ما قدمته هذه النظرية من تفسيرات إلا انها مفتوحة للكثير من الاعتراضات حيث أعطت صورة عن دور المهارات ولم تبحث في سبب اختلافها بين البلدان الشريكة تجاريا، خاصة و أن نتائجه كانت من اعتماده على البلدان المتطور في المجال الصناعي والتي من الأساس تمتلك يد عاملة مؤهلة.[3]

- **تاسعا: نظرية المنافسة :** قام بصياغة هذه النظرية الاقتصادي الأمريكي مايكل بورتر (Michael Porter؛ 1990)، حيث يحدد هذا النموذج أنماط التجارة من خلال مستوى الأعمال والأوضاع الاقتصادية في البلدان التي يتم التداول فيها. وأشار بورتر إلى أن "التعريف الهادف الوحيد للقدرة التنافسية على المستوى الوطني هو الإنتاجية الوطنية" وافترض بورتر أربعة مفاتيح للميزة التنافسية والتي تطور التجارة الخارجية للدولة مقارنة بالدول الأخرى وهي: عناصر الإنتاج؛ ظروف الطلب؛ الصناعات ذات الصلة والداعمة ؛ والإستراتيجية الراسخة للشركة والهيكل والتنافسي[4]. ويمكن توضيح ذالك من خلال الشكل التالي:

---

[1] - Peter B. Kenen," **Skills, Human Capital, And Comparative Advantage**", Chapter From The Book : **Education, Income, and Human Capital**, Volume Publisher :the National Bureau of Economic Research, 1970, P 199-200.

[2] - Stephane Becuwe , **Commerce International Et Politiques Commerciales**, Paris : Armand Colin , Volume 01, 2006,P 51-52.

[3] - Peter B. Kenen," **Skills, Human Capital, And Comparative Advantage,** op cit, P 200.

[4] - Nahanga Verter, "**The Application Of International Trade Theories To Agriculture",** op cit, P 213.

الشكل رقم(1-3): محددات الميزة التنافسية لبورتر

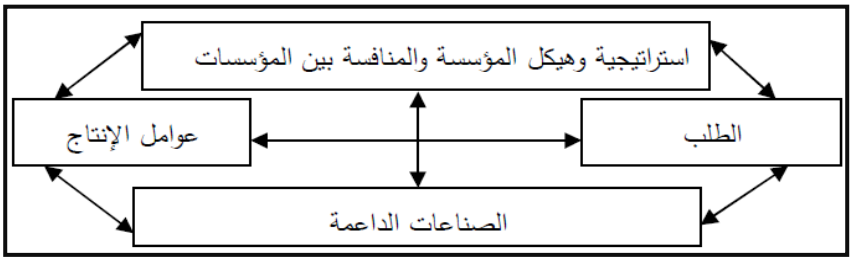

Source : Michael E, Porter," **L'avantage Concurrentiel Des Nations"**, Traduit Par Pierre Miraillés, Catherine Bathélémy Et Eve Dayre- Mielcarski, Interéditons, Paris, 1993, P 80

إذ يبين الشكل أعلاه أهم العناصر التي اعتبر ها Michael Porter بمثابة مواصفات للبيئة التنافسية الملائمة لأن التفاعل الجيد بين هذه العناصر يؤدي إلى توفير البيئة الملائمة لعمل المؤسسات ودعم صادراتها وتنافسيتها في التجارة الدولية.[1]

كما أكد بورتر انه يجب على الدولة أن تصدر المنتجات من تلك الشركات التي لديها قواعد لتحقيق هذه المزايا التنافسية على مستوى دولي أكثر حيث تكون جميع الركائز الأربعة للميزة التنافسية مواتية ، بينما في حالة العكس ينبغي للبلدان أن تستورد .كما اعتبر أن الحكومة تلعب دورًا حيويًا في أن تضمن محافظة الشركات على جودة عالية للإنتاج وتقديم الخدمات والمنافسة الصحية بين الشركات. [2] وهذا الإطار الذي يلخص النتائج التي توصل إليها بورتر يطلق عليه اسم الماسة الوطنية، فالإسهام الأساسي لبورتر يتمثل في دراسته للتنافسية كعملية وليس كنتيجة.[3] حيث لخص هذه العملية في العناصر السالفة الذكر، والتي تعتبر بمثابة مواصفات للبيئة التافسية الملائمة لأن التفاعل الجيد بين هذه العناصر يؤدي إلى توفير البيئة الملائمة لعمل المؤسسات ودعم صادراتها وتنافسياتها في التجارة الدولية.

III- سياسات التجارة الخارجية

أمام حتمية التبادل التجاري بين مختلف الدول، كان لابد من وضع مجموعة من الإجراءات والأساليب في سبيل تنفيذ هذا التبادل وتوجيهه، بهدف تنظيم وتنسيق الأعمال التجارية وفق مجموعة من القوانين والوسائل والقرارات التي تعني بتيسير وتكامل العمليات التجارية الخارجية بما يخدم الاقتصاد الوطني ككل، وهذا ما يطلق عليه بالسياسات التجارية الخارجية والتي عرفها " **Maurice Bye"** بأنها الاختيار الذي تقوم به السلطات العمومية بالاعتماد على مجموعة متناسقة من الوسائل القادرة على التأثير في التجارة الخارجية للدولة، بغرض الوصول إلى أهداف محددة، وعادة ما يكون الهدف المنشود هو تطوير الاقتصاد الوطني، كما أنه يمكن أن نجد أهدافا أخرى كالتشغيل التام، استقرار أسعار الصرف وغيرها".[4] كما تعتبر سياسات التجارة الخارجية من إحدى أهم السياسات الاقتصادية للدول

[1] - سامية جدو، " **قراءة تقييمية في نظريا التجارة الدولية: من نظرية الميزة النسبية إلى نظرية الميزة التنافسية"**، مرجع سابق، ص536.

[2] - Grant R. M ," **Porter's Competitive Advantage Of Nations: An Assessment"**, Strategic Management Journal, Volume12, Number7, 1999, P 535–548.

[3] - Adnen Ben Fadhel," **Analyse De Processus De Compétitivité Et Positionnement Des Entreprises Tunisiennes"**, Revue Tunisienne D'économie Et De Gestion, Centre De Publication Universitaire, Number 16, 1997, P 142.

[4]-Maurice Bye, " **Relation Economique Internationale**", Dalloz, Paris, 1971, P 341 .

في الوقت الراهن. وعلى هذا الأساس سنحاول توضيح اتجاهات سياسة التجارة الخارجية مع التطرق إلى أنواعها والعوامل المؤثرة فيها وصولا إلى أهم الأساليب الفنية المعتمدة لتنظيم التجارة الخارجية.

III- 1اتجاهات سياسات التجارة الخارجية

عرف الفكر الاقتصادي اتجاهين رئيسيين في سبيل تنفيذ التجارة الخارجية مع الدول الأخرى، والتي تنطلق من المنهج الاقتصادي أو الفكر الذي تتبعه الدولة في تنظيم اقتصادها الوطني، يمكن توضيحهما من خلال ما يلي:

- **أولا: سياسة الحماية التجارية**

- ✓ **تعريف سياسة حماية التجارة:** هي سياسة تقييدية تعبر عن مجموع السياسات التجارية الحكومية التي تهدف إلى مساعدة المنتجين المحليين ضد المنتجين الأجانب في صناعة معينة، عن طريق رفع أسعار المنتجات الأجنبية وخفض التكلفة على المنتجين المحليين، والحد من وصول المنتجين الأجانب إلى السوق المحلية. كما تهدف سياسات الحماية التجارية إلى مساعدة الصناعة المحلية في الحفاظ على حصتها في السوق أو زيادتها بينما من المتوقع أن يفقد المنتجون الأجانب حصتهم في السوق وعائدات المبيعات.[1]
- ✓ **حجج أنصار سياسة الحماية التجارية**: قدم أنصار مذهب سياسة تقييد التجارة الخارجية مجموعة من الحجج، بعضها يستند إلى اعتبارات اقتصادية والبعض الآخر يستند إلى اعتبارات غير اقتصادية، والتي يمكن توضيحها من خلال ما يأتي:

- **الحجج الاقتصادية:** ويمكن حصرها في ما يلي:

- **حجة حماية الصناعات الناشئة(أو الوليدة):** لا تسمح التجارة الحرة للأعمال أو الصناعة التي تم افتتاحها حديثًا بالوصول إلى اقتصادياتها الواسعة، وبالتالي تشكل تهديدًا للصناعات الناشئة.[2] بسبب المنافسة التي تفرضها الصناعات الأجنبية التي تمتاز بالخبرة الطويلة والتنظيم والأيدي العاملة المدربة والظروف الملائمة؛

- **تعويض التفاوت في ظروف الإنتاج:** تطالب بعض فروع الإنتاج بالحماية بحجة أن الخارج يتمتع بميزة في ظروف الإنتاج تجعلها لا تقدر على منافسته، وتكون وظيفة الحماية في هذه الحالة هو تحميل المنتج الأجنبي العبء عن طريق الرسوم الجمركية ما يجعله على قدر من المساواة مع الصناعة الوطنية في الأسواق المحلية. كذلك من الممكن حماية المنتج المحلي عن طريق دفع إعانة للإنتاج الوطني لكي يستطيع منافسة الواردات.[3]

- **حجة الإنتاج والعمالة:** يرى الاقتصاديون الذين يؤيدون استخدام سياسة الحماية التجارية، أن فرض ضرائب الاستيراد واستخدام التحديد الكمي هو السبيل الوحيد والمرغوب من أجل زيادة الإنتاج ورفع مستوى التشغيل للعمالة من خلال تخفيض معدلات البطالة في الاقتصاد المحلي؛

---

[1] - Suhail Abboushi ,**"Trade Protectionism: Reasons And Outcomes**", International Business Journal, Volume 20, Number 05, 2010, P 387-889.

[2]- Marc J. Melitz ,"**When And How Should Infant Industries Be Protected?**", Journal Of International Economics, 2005, P 178 .

[3]- فوزي عبد الرزاق،" **استراتيجيات التجارة الدولية**"، مرجع سابق، ص78 .

- **حجة الإغراق السوقي:** ترتبط سياسة الإغراق السوقي بالمنشآت الاحتكارية التي تقوم بممارسة سياسة التمييز السعري، حيث يتم البيع في الأسواق الخارجية بأسعار تقل عن سعر البيع في السوق المحلي، وبالتالي تقوم الدولة بحماية منشآتها المحلية بفرض ضرائب استيراد بحجم يكفي لإلغاء هذا التمييز السعري؛

- **حجة رسم الاستراتيجيات التجارية:** تهتم هذه الحجة باستخدام الحماية التجارية في إطار رسم الإستراتيجية التجارية للدولة، ليس فقط على شكل ضرائب استيراد، ولكن بأشكال أخرى حسب طبيعة الفشل السوقي الناتج عن المنافسة غير التامة بين المنشآت الإنتاجية المختلفة؛

- **حجة الإيرادات الحكومية:** تنطلق هذه الحجة من حقيقة اقتصادية، مفادها أنه من إحدى أهم الطرق لمصادر التمويل وزيادة الإيرادات الحكومية، هي فرض ضرائب الاستيراد وضرائب التصدير في الدولة، لأن الضرائب المحلية لا تكفي وحدها لزيادة الإيرادات الحكومية.[1]

- **حجة الآثار التوزيعية للتجارة الخارجية:** باعتبار أن الدولة تصدر السلع التي تعتمد على العنصر الوفير في الإنتاج و تستورد السلع التي تنتج باستخدام العنصر النادر، وحتى لا يتضرر أصحاب الإنتاج النادر يبقي الحل الأمثل هو حماية تجارية بفرض ضريبة استيراد مرتفعة على السلع الأجنبية،ما يجعل التجارة الخارجية تحقق مكاسب لجميع الأطراف وبوجودها تزيد الرفاهية للاقتصادي العالمي ؛

- **حجة العجز في الميزان التجاري:**الميزان التجاري يكون متوازن في حالة (الصادرات = الواردات)، ولكن إذا تم فتح باب التجارة الخارجية من دون أية قيود سوف يعاني الميزان التجاري من العجز المستمر خاصة بالنسبة للدول النامية والتي تلجأ إلى الاقتراض من الأسواق المالية الدولية لسد العجز ولكن هذه المشكلة دائمة. لهذا يرى بعض الاقتصاديين أن حل هذه المشكلة يكون عن طريق فرض ضرائب الاستيراد وتقديم دعم للمصدرين وبالتالي يقل العجز في الميزان التجاري؛

- **حجة تحسين معدل التبادل:** يرى أنصار هذه الحجة أن فرض الضرائب على المستوردات يجعل الطرف الأجنبي المصدر لهذه السلع يتحمل العبء الضريبي في النهاية ويخفض أسعار صادراته بغرض المحافظة على ذات القدر من الصادرات، والذي من شأنه أن يحسن معدل التبادل الدولي.[2]

- **حجة فرص متكافئة :** يقترح المدافعون عن هذه الحجة أنه يتعين على الحكومة فرض تدابير حماية ضد الشركات الأجنبية إذا مارست حكوماتها الحماية لصناعاتها المحلية .القصد من ذلك هو استخدام المعاملة بالمثل للضغط على الحكومات الأجنبية لتخفيض أو إزالة تدابير الحماية الخاصة بها.[3]

- **الحجج غير اقتصادية للحماية:** وهي حجج ثانوية تدعو إلى ضرورة التدخل الحكومي من خلال سياسة الحماية التجارية بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي تكون غالبا من أجل حماية المنتجات الإستراتيجية لدعم الأمن القومي والقوة العسكرية، ما يستوجب تدخل الحكومة بفرض ضريبة جمركية تضمن الاكتفاء الذاتي من الإنتاج المحلي لهذه السلع (كمعدات الدفاع، السلع العسكرية، التجهيزات العلمية الدقيقة وحتى الغذاء....الخ)،

---

[1]- حسام علي داود، وآخرون ، "**اقتصاديات التجارة الخارجية**"، مرجع سابق، ص 121-131.

[2]- نداء محمد الصوص، "**التجارة الخارجية**"، مرجع سابق، ص 85- 87.

[3]-Suhail Abboushi ,"**Trade Protectionism: Reasons And Outcomes**", op cit, 2010, P 389.

بالإضافة إلى حجة الحفاظ على الشخصية القومية من خلال تقييد التجارة مع العالم الخارجي بهدف حماية البلد من تسلسل قيم وأفكار غير مرغوب فيها.[1] أيضا ووفقًا لبعض مبررات حماية الصحة والبيئة، خاصة وأن هناك بعض الدول تولد تلوثًا بيئيًا عندما تنتج باستخدام تقنيات متخلفة، فمن الأفضل وضع حواجز تجارية (اللوائح، التعليمات، التعريفات الجمركية...الخ) للحد من التجارة بحرية مع هذه البلدان لتشجيعها على استخدام التكنولوجيا النظيفة.[2]

- **ثانيا: سياسة حرية التجارة الخارجية لدى أنصار التحرير التجاري**

- **تعريف سياسات حرية التجارة الخارجية**

يمكن تعريفها على أنها "السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة والقيود الكمية، وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة شاملا للعديد من الإجراءات والأساليب التي تعتمد عليها الدولة فيما يتعلق بسياسة الاستيراد وسياسة تشجيع الصادرات، وسياسة سعر الصرف، وسياسة إدارة الاقتصاد الكلي والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية اتجاه الشركاء التجاريين"[3]

- **حجج أنصار سياسة: حرية التجارة:** هناك بعض الأسباب القوية للاعتقاد بأن التجارة الحرة مفيدة لاقتصاد البلد .هذه الأسباب هي حجج كافية لصالح التجارة الحرة ومن بينها:[4]

- تتيح التجارة الحرة للشركات فرصة تقديم منتج أو خدمة متخصصة تتمتع فيها بميزة نسبية،فيمكن للشركات التي لديها معرفة متخصصة في منتج أو خدمة معينة الاستفادة من فرصة التجارة الحرة من خلال تقديم منتجها أو خدمتها في أي منطقة جغرافية في العالم، وبالتالي سوف تجبر التجارة الحرة الصناعات المحلية على التخصص في منتج أو خدمة معينة؛
- التجارة الحرة توفر فرصًا للعلاقات التجارية بين البلدان، بما يساعدها على الاستفادة من معارف وخبرات صناعات البلدان الأخرى لصالح عملائها المحليين؛
- التجارة الحرة تجلب الاستثمار الأجنبي في البلاد وتساعد اقتصاد البلاد على النمو، فاقتصاد الصين هو واحد من أكثر الاقتصاديات تطوراً في العالم فعلى الرغم من أن الصين كانت لديها مخاوف بشأن صناعتها المحلية من خلال تحرير تجارتها الخارجية إلا أنها قدمت الكثير من الفوائد لشركاتها المحلية، وبالتالي دعمت صناعاتها المحلية وكذلك سمحت للشركات الدولية بممارسة أعمالها في الصين؛

---

[1] - جمال جويدان الجمل، **"التجارة الخارجية"**، مرجع سابق، ص 169.

[2] - Merve Ahsen Demir, Ayçe Sepli, **"The Effects Of Protectionist Policies On International Trade"**, International Journal Of Social Sciences, Volume 3, Issue 2, 2017, P 145.

[3] - بسطالي حداد، نوبات عبد القادر، **" أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2018 دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعةARDL** "، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01، 2020، ص 59.

[4]-Murtadhi Hussain Al Fayez, " **Economic Arguments Against Free Trade**", International Journal Of Scientific & Engineering Research, 2016, P 1347-1348.

- تحقق التجارة الحرة منفعة حقيقية للمستهلكين فبسبب زيادة المنافسة التجارية في السوق والتي توفر حرية الاختيار بين البدائل المحلية والأجنبية، مما يعطي فرص توفير المنتجات في السوق بسعر أقل وجودة أفضل؛
- تساعد التجارة الحرة البلاد على معالجة العجز في الميزان التجاري،فعندما تسمح دولة ما للعلامات التجارية الدولية ببدء تصنيعها المحلي ثم تصدير هذه المنتجات، فإن ذلك يساعد في زيادة الصادرات للبلاد ومع زيادة الصادرات سوف يكون لدى البلاد دائمًا فائض في ميزانها التجاري. فالصين مثال جيد على ذلك، ففي عام 2014، بلغ الفائض التجاري للصين 382.6 مليار دولار، وكانت هذه الزيادة حوالي 47 ٪ عن عام 2013 وفي عام 2014بلغت صادرات الصين 2.34 تريليون دولار والواردات 1.96تريليون دولار، هذا مثال مثالي يدعم حجة استفادة الدولة من سياسة التجارة الحرة؛
- التجارة الحرة توفر أيضًا فرصًا للصناعات المحلية للتعلم من معارف وممارسات الداخلين الجدد في الصناعة.

III- 2 أدوات سياسات التجارة الخارجية

يمكن لتدابير السياسة التجارية تحرير السوق أو حمايته، كما يمكن فرضها من جانب واحد أو كنتيجة للمفاوضات، وحتى تستطيع أي دولة مسايرة علاقاتها التجارية الخارجية مع شركائها (الأفراد، مؤسسات، دولة) لابد من اختيار مجموعة متناسقة من الأساليب التي تمكنها من التأثير على حركة تجارتها الخارجية، ويمكننا أن نميز ثلاثة أنواع من هذه الوسائل: الوسائل السعرية، الوسائل الكمية، الوسائل التنظيمية.

❑ **أولا: الوسائل السعرية:** تنقسم الوسائل السعرية إلى:

✓ **الرسوم الجمركية:** تعتبر من أهم السياسات التجارية التي تلجأ إليها الدولة بغرض تسيير وتنظيم والتحكم في تجارتها الخارجية وفق ما يسمح لها بتحقيق أهدافها، و على إثر ذلك تعرف الرسوم الجمركية بأنها ضريبة تفرضها الدولة على المستوردات من السلع والخدمات عند انتقالها عبر الحدود، كما تفرضها أيضا على الصادرات، ولكن الأهم من حيث التطبيق يكون بفرضها على المستوردات باعتبارها من أكثر الأساليب التي تعالج قيام التجارة الحرة بصورة مباشرة. كما تنقسم الرسوم الجمركية من حيث فرضها إلى ثلاثة أنواع:[1]

- **الضريبة النسبية أو ضريبة القيمة المضافة:** تكون نسبة مئوية معينة من السعر تفرض على قيمة السلعة المستوردة، كما أنه لا يشترط أن يكون الرسم واحد بالنسبة لكل السلع فمن الممكن أن يكون مرتفع بالنسبة للسلع الكمالية ومنخفض بالنسبة للسلع الضرورية؛
- **ضريبة الاستيراد النوعية:** سميت بذلك لأنها تعتمد على نوع السلعة التي تفرض عليها الضريبة، وتكون على شكل مقدار ثابت ومحدد من النقود على كل وحدة من وحدات السلعة المستوردة؛
- **الضريبة المركبة على المستوردات** :وهي الضريبة التي تجمع بين الضريبة النسبية والضريبة النوعية المفروضة على نفس السلعة، حيث تفرض كنسبة مئوية على القيمة الإجمالية للسلعة المستوردة، بالإضافة إلى مقدار محدد لكل وحدة مستوردة من السلعة؛

[1]- حسام علي داود،وآخرون ، "**اقتصاديات التجارة الخارجية**"، مرجع سابق، ص73 - 74.

- ✓ **الإعانات:** يقصد بها كافة الإعانات التي تمنحها الدولة بغرض التأثير على التجارة الدولية، سواء من حيث الحجم أو من حيث نمط الصادرات أو من حيث نمط الواردات، أو من حيث التوزيع الجغرافي لها. والإعانات تكون إما مباشرة مثل تقرير مبلغ معين عن كل كمية أو قيمة مصدرة تدفعه الحكومة، أو غير مباشرة كإتباع بعض الحكومات سياسة الإعفاءات الضريبية على بعض السلع، أو منح امتيازات والتسهيلات للمنتجين أو المصدرين كمنحهم قروضا مصرفية بفائدة ضئيلة ، أو تخفيض تكاليف النقل.[1]
- ✓ **سياسة الإغراق**: تتبع الدولة سياسة الإغراق لبيع السلع والخدمات في الأسواق الخارجية بأسعار تقل عن الأسعار المحلية، وتنقسم إلى ثلاثة فروع :[2]
  - **الإغراق الطارئ:** وهو الذي يفسر بظروف طارئة، كالرغبة في التخلص من فائض في سلعة معينة فتباع في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة ؛
  - **الإغراق قصير الأجل أو المؤقت:** ويتم هذا النوع من الإغراق بغية تحقيق أهداف محددة من قبل الدولة المصدرة، مثل تخفيض الأسعار في الأسواق الخارجية بهدف المحافظة على الوضع التنافسي أو بغرض السعي إلى فتح أسواق جديدة؛
  - **الإغراق الدائم أو المستمر:** وهو نوع من الإغراق يفترض وجود احتكار في السوق المحلية والاحتكار يعتمد على وجود حماية للإنتاج من خلال القيود الجمركية.
- ✓ **سعر الصرف:** سعر الصرف هو سعر عملة دولة واحدة معبراً عنها ببعض العملات الأخرى،وهو يحدد الأسعار النسبية للسلع المحلية والأجنبية وكذلك قوة مشاركة القطاع الخارجي في التجارة الدولية، حيث أن تقلبات أسعار سعر الصرف لها أثار معينة على حجم التجارة الدولية وبالتالي على ميزان المدفوعات.[3] حيث تلجأ الدولة إلى تغيير سعر صرف عملتها لمعالجة الاختلال الحاصل في ميزان مدفوعاتها.

❑ **ثانيا: الوسائل الكمية:** تشمل الوسائل الكمية التي تدخل ضمن تمكين الدولة من تطبيق سياساتها التجارية ما يلي:[4]

- ✓ **نظام الحصص:**يقصد بنظام الحصص فرض قيود على الاستيراد وناذرا على التصدير خلال مدة معينة بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات المسموح باستيرادها أو تصديرها، ويرجع السبب في انتشار الأخذ بهذا النظام هو إلى أنه أكثر فعالية من الضرائب الجمركية في تحديد الواردات وكذلك من أسباب انتشار هذا النظام تحديد المستوى الذي يجب أن ترتفع إليه الضرائب الجمركية ليتسنى حدوث الانخفاض المنشود في حجم الواردات؛
- ✓ **نظام تراخيص الاستيراد:** في هذا النظام تقوم الدولة بعدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص سابق من قبل السلطات العامة، والتي قد تمنح تراخيص في حدود الحصة المقررة بلا قيد ولا شرط؛

---

[1] - فوزي عبد الرزاق،" **استراتيجيات التجارة الدولية**"، مرجع سابق، ص 97.

[2]- عطا الله الزبون ، " **التجارة الخارجية**"، مرجع سابق، ص 56 ص57.

[3]-Gumel, Babandi Gambo, Iliyasu, Madaki Nadira, "**The Effect Of Exchange Rate Volatility On International Trade In Nigeria (1986-2015)**" , Ilorin Journal Of Management Sciences, 2017, P 32.

[4]- فوزي عبد الرزاق،" **استراتيجيات التجارة الدولية**"، مرجع سابق، ص 103- 104.

- ✓ **نظام الحضر أو المنع:** قد تقرر الدولة حظر استيراد أو تصدير بعض السلع، كما قد تقرر أيضا حظر التعامل مع بعض الدول ويطلق على هذا النظام بنظام الحظر أو المنع، ويكون ذلك إما في أوقات الحروب أو قد يكون لأسباب صحية كالخوف من انتشار الوباء المعدي كالكوليرا، كما تمنع الدولة استيراد المخدرات وبعض المشروبات الكحولية؛

❑ **ثالثا: الوسائل التنظيمية:** وهي التي يكون فيها التأثير على التجارة الخارجية من خلال اعتماد إجراءات تنظيم إدارية وتتمثل الوسائل التنظيمية في كل من المعاهدات والاتفاقيات التجارية واتفاقيات الدفع وأيضا الإجراءات الخاصة بالحماية الإدارية، ويمكن توضيحها في ما يلي:[1]

- ✓ **المعاهدات التجارية:** المعاهدة التجارية هي عبارة عن كل اتفاق تعقده الدولة مع دولة أخرى، ويكون الغرض منه تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل في العادة نوعين من الأمور: أمور يغلب عليها الطابع السياسي كتحديد مركز الأجانب وأهليتهم لمباشرة مختلف أنواع النشاط، وأمور يغلب عليها الطابع الاقتصادي مثل تنظيم شؤون الرسوم والإجراءات الجمركية وإنشاء المشروعات ومكاتب التمثيل التجاري.....الخ؛
- ✓ **الاتفاقات التجارية:**يتميز الاتفاق التجاري عن المعاهدة التجارية بأجله القصير، كما أنه يشمل أمورا معينة بالتفصيل كالإشارة إلى السلع المتبادلة والكميات كما يتم تحديد فترة الاتفاق وأيضا يشمل مختلف المزايا الممنوحة على نحو متبادل وغيرها من الأمور التي تتعلق بعملية التبادل التجاري الدولي؛
- ✓ **اتفاقات الدفع:** وهو اتفاق الذي ينظم كيفية أداء الحقوق والديون الناجمة عن العلاقات التجارية والمالية بين دولتين، حيث نجد من بين أهم العناصر التي يتضمنها وهو تحديد العملة وسعر الصرف الذي تسوى على أساسه العمليات كما يشمل أيضا تحديد فترة وكيفية تمديد اتفاق الدفع أو تعديله.....الخ؛
- ✓ **الحماية الإدارية:** تتمثل الحماية الإدارية في كل الإجراءات والتعقيدات التي تتخذها الدولة والتي تؤدي إلى التشدد في تنظيم حركة الصادرات والواردات وتؤثر عليها بغرض تيسير وتحقيق أهداف سياساتها التجارية ويتم ذلك بطرق مختلفة أهمها: تعقيد وإطالة إجراءات الاستيراد، وضع معايير فنية لإنتاج وتسويق السلعة،تعدد الرسوم وتعقيد التعريفة الجمركية، تعقيد الإجراءات الجمركية؛
- ✓ **التكتلات الاقتصادية:** هي اتفاق وتفاوض إيرادي من قبل دولتين أو أكثر، تقوم بإزالة كافة الحواجز أمام التبادلات والمعاملات التجارية وانتقالات عوامل الإنتاج فيما بينها، أيضا يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية العامة مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو.[2]

III-3 استراتيجيات التجارة الخارجية

بناءا على الدراسات الاقتصادية النظرية والتطبيقية نجد أن هناك من يدعم النظرة الداخلية من خلال التركيز على إستراتيجية " الإحلال محل الواردات"، ودراسات أخرى تتفق على تبني إستراتيجية أوسع بنظرة خارجية تعتمد على

---

[1]-فوزي عبد الرزاق،" **استراتيجيات التجارة الدولية**"، مرجع سابق، ص 105 – 113.

[2]- عبد السلام مخلوفي، سفيان بن عبد العزيز، " **التكتلات الاقتصادية: وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية**"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد4، 2013، ص 29.

اختيار نمط إستراتيجية" تشجيع الصادرات"، وسنتناول بالدراسة مضمون كل إستراتيجية و الدافع لتأييد كل واحدة منهما.

- **أولا- إستراتيجية الإحلال محل الواردات:** في الأدب الاقتصادي يمكن العثور على تفسيرات مختلفة لمفهوم "استبدال الواردات"، حيث نجد من بين التعريفات أن عملية الإحلال محل الواردات هي زيادة في الإنتاج والاستهلاك المحلي للمنتجات المحلية مع تقليل استهلاك السلع المستوردة"، ففي ظل الإستراتيجية القائمة على الإحلال محل الواردات يمكن فهم بأنها زيادة إنتاج المنتجات المحلية مع الانخفاض النسبي أو الكلي لاستهلاك البضائع المستوردة (فقط للسلع التي يكون الإحلال ممكنًا ومجديًا اقتصاديًا)، ويكون عنصر استبدال الاستيراد على قدم المساواة في المنتج أو الخدمة المستوردة، والتي يمكن استبدالها بنظائرها المحلية ووفقًا لذلك فإن عنصر استبدال الواردات هو نظير محلي.[1]

كما تشمل الحجج الرئيسية لاستراتيجيات الإحلال محل الواردات أنها تؤدي إلى توسع الصناعات المحلية وتوظيف المزيد من العمالة وبالتالي تساهم في الحد من البطالة في البلاد، أيضا المرونة في مواجهة الصدمات الاقتصادية العالمية، توفر أقل مسافة لنقل البضائع وتقليص تكاليف النقل بين الدول،كما أن هذه الإستراتيجية تحقق الاستقلال الاقتصادي المنشود إلى مستوى معين.[2]

وقد تخلق هذه الإستراتيجية نتائج عكسية، من بينها الاعتماد الدائم على الحماية وضعف القدرة على المنافسة نتيجة عدم القدرة على دخول أسواق الصادرات في غياب الدعم الحكومي الكبير، كما تؤدي إلى تدهور جودة السلعة المنتجة ومن الطبيعي أن تؤدي هذه الإستراتيجية أيضا إلى إحداث سوء التوزيع والمشاكل الهيكلية في الاقتصاد كسياسة أسعار العملة المرتفعة اصطناعيا، كما يترتب عليها سن قوانين تحديد الأجور الدنيا للعمال والضمان الاجتماعي.[3]

- **ثانيا- إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير(تشجيع الصادرات):** يقصد بإستراتيجية تشجيع الصادرات أنها عملية ترتكز فيها الدولة على تبني مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة التي تمكنها من تحفيز جميع السلع المصدرة من خلال التأثير على كمية وقيمة صادراتها، بما يمكنها من زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في السوق العالمية، حيث تهدف هذه السياسة إلى تحسين الميزان التجاري للاقتصاد فهي تسمح بالتوسع في الصادرات لمختلف المنتجات التي يتمتع فيها الاقتصاد الوطني بميزة نسبية أو ميزة تنافسية، كما أنها محاولة لكسب الأسواق الخارجية. حيث تشير العديد من الدراسات والأبحاث النظرية والتجريبية أن هناك علاقة قوية بين تبني إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير والنمو الاقتصادي عن طريق الزيادة في معدل التكوين الرأسمالي من جهة و

---

[1]-Irina Ershova, Aleksei Ershov, **"Development Of A Strategy Of Import Substitution"**,Procedia Economics And Finance, Volume 39, 2016, P 621.

[2] -Thom-Otuy , et All, "**The Role Of Import Substitution Industrialization Policy In The Economy Of Nigeria**", Journal Of Business Administration And Management, Volume 05, Number03, 2010, P 56.

[3]- خالد محمد السواعي، " **التجارة والتنمية**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2005، ص 198.

زيادة النمو والأداء في إنتاجية عناصر الإنتاج من جهة أخرى.[1] ومن متطلبات التحول نحو إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير وضمان نجاحها يستدعي مجموعة من الإجراءات الكفيلة بذلك.

تعرض مراجعات الأدبيات مجموعة متنوعة من برامج المساعدات التي لابد من أن تساهم في توفيرها الحكومات وغيرها من المنظمات ذات الصلة من أجل تشجيع وتدعيم الصادرات، وأحد المجالات المهمة هو توفير معلومات مثل معلومات سوق التصدير، وأبحاث السوق عن الأسواق الأجنبية، وندوات تسويق الصادرات، والنشرات الإخبارية، وبرامج أخرى تعزز الدافع للتصدير عبر الندوات والخطب ودراسات الحالة ومواد الاتصال الأخرى .كما تشمل عملية دعم التصدر التدريب في مجال اللوجستيات، والمساعدة التسويقية، والبعثات التجارية، والدعم المالي، وزيارات المشترين الأجانب، وتوفير الاتصالات، والمساعدة التنظيمية. [2]

إن تبني كل من إستراتيجية إحلال الواردات أو إستراتيجية تشجيع الصادرات وأيهما أصلح وأنسب بالنسبة لكل دولة، يقترن بالظروف الزمانية والمكانية والظروف الاقتصادية الداخلية بل وأيضا بالتغيرات التي تصيب الاقتصاد العالمي وكل هذا ينعكس على أداء كل سياسة وإستراتيجية فاختيار إحداهما يكون وفقا لمراعاة الظروف والتركيز على المصالح الداخلية لأي دولة.

المبحث الثاني: تحرير التجارة الخارجية في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد

شهد نهج ومسار الاقتصاد العالمي بشكل عام والقطاع الخارجي بشكل خاص منذ عام 1948 اختلافا جذريا انعكس على أدائه، من خلال توجه جهود المجتمع الدولي إلى إصلاح السياسات التجارية باعتبارها وثيقة الصلة بالنمو الاقتصادي ودعم القدرة التنافسية في الأسواق الدولية وتوازن ميزان المدفوعات. وبالتالي أصبح للاقتصاد العالمي يعيش واقعا جديدا يختلف عما كان عليه سابق، يرتكز على أسلوب التغيير من النظام المركزي الاشتراكي إلى النظام الليبرالي الرأسمالي، ما جعل موضوع تحرير التجارة الخارجية يشغل الحكومات ومخططي العلاقات الاقتصادية والسياسية على المستوى الإقليمي والدولي خاصة بعد خلق المنظمات الدولية التي تتولى قيام نظام تجاري حر يرتكز على الاتفاقيات متعددة الأطراف.

[1] - فوزي عبد الرزاق،" **استراتيجيات التجارة الدولية**"، مرجع سابق، ص 121.

[2]- June Francis , Colleen Collins-Dodd, **"Impact Of Export Promotion Programs On Firm Competencies, Strategies And Performance The Case Of Canadian High-Technology Smes**", Journal Of International Marketing Review, Volume 21, Number 04, 2003, P 476.

I - مدخل نظري لتحرير التجارة الخارجية

في ظل السيناريو الاقتصادي والسياسي الحالي والذي أصبح واقعا مفروضا تسارع أغلب بلدان العالم إلى اختيار مسار الاتجاه نحو الخارج من خلال تحرير تجارتها الخارجية، والتي عرف تطورها عدة مراحل واعتمدت سياساتها على عدة أساليب بهدف تحقيق جوانب إيجابية من هذا التحرير، ولغرض احتواء موضوع الدراسة سيتناول هذا الجزء أهم التفاصيل النظرية والتحليلية التي تخص تحرير التجارة الخارجية خاصة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، والذي يعزز بدعم من النظام الرأسمالي عبر مؤسساته المالية والتجارية.

I -1 تعريف تحرير التجارة الخارجية

يرتبط مفهوم تحرير التجارة الخارجية في الغالب بأنه عملية "إزالة أو تقليل القيود أو الحواجز على التبادل الحر للسلع والخدمات بين الدول . وهذا يشمل إزالة أو تخفيض كل من التعريفة الجمركية (الرسوم والرسوم الإضافية) والعقبات غير الجمركية (مثل قواعد الترخيص والحصص والمتطلبات الأخرى)، غالبًا ما يشار إلى تخفيف أو إلغاء هذه القيود على أنه تعزيز "التجارة الحرة ." إذ يعتبر تحرير التجارة الخارجية بأنها سياسة لا تتميز بموجبها الحكومة بالتدخل التفضيلي ضد الواردات أو تتدخل في الصادرات من خلال تطبيق التعريفات (على الواردات) أو الإعانات (على الصادرات) أو الحصص .و وفقًا لقانون الميزة النسبية، تسمح هذه السياسة للشركاء التجاريين بمكاسب متبادلة من تجارة السلع والخدمات.[1]

I -2 أشكال تحرير التجارة الخارجية

تميز الدراسات الاقتصادية في مجال تحرير التجارة الخارجية بين طريقتين رئيسيتين لتحرير التجارة الخارجية - تحرير التجارة المتبادل وتحرير التجارة الأحادي - ولكل منهما تنوعه الخاص. والتي يمكن توضيحها في ما يلي:

- ✓ **التحرير من جانب واحد:** يعني إزالة الحواجز التجارية من قبل بلد واحد أو مجموعة من البلدان دون توقعات متبادلة، و يمكن الفصل بين شكلين من التحرير الأحادي - التحرير المستقل والتحرير التفضيلي الأحادي- حيث أن التحرير الذاتي (المستقل) للتجارة الخارجية هو إصلاح داخلي يهدف إلى تحسين كفاءة الاقتصاد الوطني. أما التحرير التفضيلي الأحادي يتم تنفيذه من خلال تعريف غير متبادل للامتيازات التجارية من قبل بلد لبلد آخر أو لبلدان أخرى .تظهر هذه التفضيلات عادة في تخفيض الرسوم الجمركية أو إلغائها.[2]
- ✓ **التحرير المتبادل:** ويمكن التمييز بين أربعة أشكال لتحرير التجارة الخارجية وهي:[3]
  - **التحرير الثنائي:** يتميز بتفاوض دولتين على تخفيض الحماية بالنسبة لتجارتهما الخارجية معا؛

---

[1] - Hamad Mayasa Mkubwa, et All, "**The Impact Of Trade Liberalization On Economic Growth In Tanzania**", International Journal Of Academic Research In Business And Social Sciences, Volume 04, Number05, 2014, P 516.

[2] - Anna Pakhlyan , **"Modern Mechanisms Of Foreign Trade Liberalization"**, International Journal Of Innovative Technologies In Economy , Volume 03, Number 15, P 31.

[3] - مصراوي منيرة، **" تأثير تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة –دراسة حالة الجزائر-"**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر، 2017/2016، ص 34.

- **التحرير الإقليمي:** يعتمد هذا التحرير على تطوير ترتيبات التجارة الإقليمية فيما بين مجموعة من الدول، وبموجب هذا التحرير تتحصل دول أعضاء التكتل على مزايا متبادلة في التبادل التجاري وغالبا ما تكون هذه الترتيبات تشمل إقامة منطقة التجارة حرة فيما بينهم؛
- **التحرير متعدد الأطراف:** يتم فيه التحرير على مستوى العالم من خلال اتفاقيات مفتوحة لانضمام الدول إليها؛
- **التحرير التفضيلي المتبادل:** يتم تنفيذه من طرف مجموعة من الدول ويعتمد مبدأه على تبادل الامتيازات التجارية من طرف هذه الدول والتي غالبا ما تهدف من وراء هذا النوع من التحرير إلى خدمة المصالح.

شكل رقم (1-4) : أشكال تحرير التجارة الخارجية

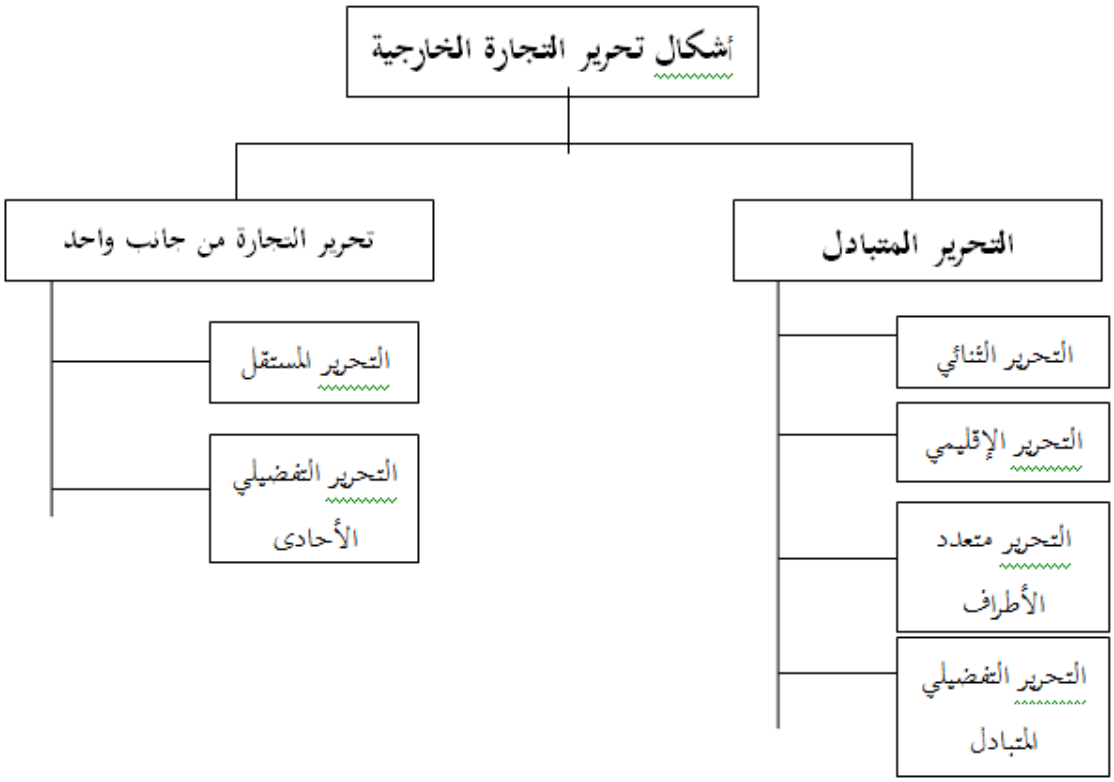

Source: Anna Pakhlyan ," **Modern Mechanisms Of Foreign Trade Liberalization**", International Journal Of Innovative Technologies In Economy Volume 03, Number 15, 2018, P 32

I -3 سياسات تحرير التجارة الخارجية

غيرت آثار العولمة قواعد المنافسة العالمية حيث أصبحت تستند الإستراتيجية العالمية إلى البحث عن التوازن بين التكيف المحلي والتوحيد العالمي، والذي أدى بدوره إلى التأثير وبشكل كبير على نمو التجارة الخارجية من خلال العديد من العوامل المختلفة منها: العوامل السياسية والاقتصادية والعملية من جهة و أسعار الصرف والقدرة التنافسية والتعريفات الجمركية وأيضا تكاليف النقل واللغات والثقافات والاتفاقيات التجارية المختلفة من جهة

أخرى[1]. وبالتالي يمكن لمجموعة واسعة من العوامل أن تؤدي إلى تحرير التجارة الخارجية سوءا بالنسبة للدول النامية أو الدول المتقدمة، ومن أهم هذه السياسات نجد ما يلي:

- **إصلاح النظام الضريبي:** يساهم تخفيض القيود الجمركية و الجبائية والإدارية على ترقية الصادرات الصناعية عن طريق زيادة حركة انسياب السلع وتشجيع المؤسسات على استيراد المستلزمات بأقل تكاليف وبالتالي إنتاج منتجات تنافسية قابلة للتصدير.[2]
- **تشجيع التصدير :** بالاعتماد على تحويل هيكل الإنتاج نحو الصادرات من خلال مختلف إجراءات وأدوات السياسة التجارية(السعرية؛ والكمية؛ والتنظيمية) لرفع الأرصدة من العملات الأجنبية، بما ينعكس على زيادة إيرادات الدولة ، كما أنها تعتبر مؤشر جيد على تحسين ميزان المدفوعات وانخفاض البطالة وارتفاع معدلات النمو. [3]
- **سعر الصرف:** يساهم سعر الصرف كأداة لتحرير التجارة في ترقية الصادرات الصناعية عن طريق جعل المنتجات المحلية اقل سعر وأكثر تنافسية في الأسواق الأجنبية وبالتالي زيادة الصادرات والتقليل من الواردات.[4] وغالبا ما يتم تخفيض قيمة العملة والتي تهدف أساسا إلى تعزيز تنويع هيكل الصادرات وبالتالي تنويع الاقتصاد الوطني.[5]
- **إدارة الاقتصاد الكلي والسياسات التنظيمية:** والذي يعتمد على التسيير الفعال للسياسة النقدية والمالية والتي تؤثر بصفة غير مباشرة على سعر الصرف من خلال تأثيرها على الدخل والطلب والأسعار،فارتفاع السيولة في الاقتصاد مع زيادة عجز الدولة يؤدي إلى ارتفاع في الطلب والأسعار المحلية، وبالتالي ارتفاع في قيمة العملة وهذه نتيجة معاكسة لما ترمي إليه برامج تحرير التجارة. بالإضافة إلى تحرير سعر الفائدة والأجور والحد من الاحتكار وتشجيع المنافسة.[6]
- **تشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي:** يعتبر أهم عامل لنجاح عملية التحرير هو تحفيز الاستثمار الخاص أو الأجنبي، حيث تشير دراسة الاقتصاديين" Levine et Renelte" سنة 1992 لتحليلهم لسبب نجاح مسار التحرير التجاري في الدول الأسيوية يعود بالدرجة الأولى إلى انتهاج سياسة تحفيزية للاستثمار والذي أدى إلى زيادة طلبها على الواردات من سلع التجهيز وزيادة صادراتها من السلع النهائية في نفس الوقت.[7]

---

[1]-Mariana Dubravska ,Elena Sira,"**The Analysis Of The Factors Influencing The International Trade Of The Slovak Republic** ", Procedia Economics And Finance, Volume 23, 2015 ,P 1210.

[2] - يحي حولية،د. سحنون مريم، "**سياسة التجارة الخارجية في الجزائر كسبيل لتقية الصادرات خارج المحروقات وتحقيق النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1990 إلى 2016**"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ، مجلد 02، العدد 07، 2018، ص 42

[3] -السبتي وسيلة،زعرور نور الهدى،" **مراحل تطور تحرير التجارة الخارجية في الجزائر** "، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة،المجلد 01،العدد01، 2018، ص 126.

[4] - يحي حولية، سحنون مريم، "**سياسة التجارة الخارجية في الجزائر كسبيل لتقية الصادرات خارج المحروقات وتحقيق النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1990 إلى 2016**"، مرجع سابق، ص43

[5]- فؤاد مجناح، النوري الحاشي، "**دراسة قياسية لأثر بعض محددات سياسة تحرير التجارة الخارجية و السياسة التجارية على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1980- 2017)**"، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 03، العدد02، 2020، ص 35.

[6]- زيرمي نعيمة، " **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر**"، مرجع سابق، ص 68.

[7] -Jean-Jacques Hallaert, "**A History Empirical Literature On The Relationship Between Trade And Growth**", Mondes En Développement, Volume34 , Number135, 2006, P 73.

- **السياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين:** تضم هذه السياسات دولتين أو أكثر و تتمثل في الشراكة والاتفاقيات الدولية الواسعة، والتي غالبا ما يكون هدفها وضع قواعد قابلة للتطبيق على نطاق واسع تنطبق على الحواجز الجمركية وغير الجمركية .تُعرف هذه الاتفاقيات على نطاق واسع باسم اتفاقيات تحرير التجارة أو اتفاقيات "التجارة الحرة" لأنها مركزة على تقليل الحواجز أمام التجارة في جميع المجالات. [1]

∏ - الاتجاهات الحديثة لتحرير التجارة الخارجية

المتتبع للتطورات الاقتصادية على المستوى العالمي يجد أن المعطيات التي حصلت من جراء الترتيبات الاقتصادية أعادت هيكلة الخريطة العالمية، والتي انبثق عنها محيط اقتصادي عالمي جديد تتزعمه المؤسسات الدولية التي قد اكتملت أضلاعها الثلاثة عندما تأسست المنظمة العالمية للتجارة، إلى جانب كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ضمن ما يسمى بالنظام الاقتصادي العالمي، الذي يتسم بالتحرير وإزالة القيود وترتيب الأولويات والإيديولوجيات الاقتصادية للدول و الاندماج بين كل أسواق السلع و الخدمات و أسواق رأس المال، ليصبح تحرير التجارة الخارجية ضرورة حتمية في الوقت الراهن وليس خيارا أمام الدول التي تريد الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ساعيتا من وراء ذلك لتحقيق النمو و التنمية.

وفي هذا السياق نحاول التعرض بالدراسة و التحليل لهذه التحولات من خلال التطرق إلى كل ما يحيط بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد ودوره في تحرير التجارة الخارجية.

∏ - 1تحرير التجارة الخارجية في ظل النظام النقدي والمالي الدولي

يشير مصطلح النظام الاقتصادي العالمي إلى الصفة الرئيسية التي تشكله في الوقت الحاضر وهي صفة العولمة، التي بدأت ملامحها تتبلور منذ الثمانينات و تتحدد بوضوح مكوناتها منذ التسعينات والتي شملت مختلف المؤسسات الدولية المالية والنقدية،حيث تعمل هذه المؤسسات العالمية في إطار التنسيق فيما بينها معتمدتا على آليات جديدة مبنية على مبدأ التحرير و الاندماج و الانفتاح بغرض ضبط إيقاع المنظومة العالمية.

- **أولا: : النظام النقدي الدولي (صندوق النقد الدولي):** يتمثل الركن الأول للنظام الاقتصادي العالمي في النظام النقدي الدولي، وهو ذلك النظام الذي يهدف إلى خلق مصدرا للاستقرار النقدي الدولي من خلال توفير السيولة للمدفوعات الدولية والإشراف على تنظيم عملية المبادلات التجارية بين دول العالم. [2] وفي إطار مؤتمر " بريتون وودز Woods Bretton " المنعقد سنة 1944 تم تأسيس أهم مؤسسة نقدية دولية وهو صندوق النقد الدولي (FUND) بهدف تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي والذي بدأ مزاولة نشاطه الفعلي في عام 1947، مقره عاصمة الو.م.أ.[3]

---

[1] -Tom Conway, "**A Framework For Assessing The Relationship Betweentrade Liberalization And Biodiversity Conservation**", Working Paper, United Nations Environment Programme, 1998, P 13.

[2]- تكواشت رانية، " **دور النظام المالي و نظام النقدي الدولي في تعزيز التمويل الدولي**"، مجلة إيكوفاين، المجلد 02، العدد02، 2020، ص 38.

[3]- دودان حنان، زبيري رابح، " **دور صندوق النقد الدولي في غدارة أزمة الديون الخارجية للدول العربية خلال الفترة (2008-2015)**"، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02، المجلد 04، 2018، ص 235.

ويتضح دور صندوق النقد الدولي في تشجيع وتحرير التجارة الخارجية من خلال اقتراحه على الدول الأعضاء تحرير تجارتها الخارجية و الحث على ترشيد نظام التعريفة الجمركية وتخفيض القيود الكمية. وفي سنة 1980 واستجابة للظروف والتحولات الاقتصادية في الدول النامية استحدث الصندوق برامج التعديل الهيكلي والتي شملت مزيج من السياسات الداعمة لتحرير التجارة الخارجية. ويمكن تلخيص أهدافه النهائية في ما يلي :[1]

- الانفتاح على السوق العالمية بتحرير التجارة الخارجية، من خلال تخفيض درجة الحماية وتنمية قطاع الصادرات؛
- تحرير الواردات لتموين القطاعات الاقتصادية بالسلع الوسيطة والتجهيزات الضرورية الغير متوفرة في السوق المحلية؛
- إعادة هيكلة و ترشيد النفقات، وتحرير الأسعار ورفع القيود الداخلية على التجارة وتشجيع الاستثمار الخاص؛
- استحداث صندوق النقد الدولي قروض التسهيل التكيف المعزز لمساعدة الدول النامية منخفضة الدخل التي تعاني من مشاكل واختلالات هيكلة مستمرة في موازين مدفوعاتها، وكذلك يخصص هذا النوع من القروض لأغراض تحرير التجارة الخارجية وإصلاح نظام الصرف.

❑ **ثانيا: النظام المالي الدولي (البنك الدولي):**[2] يتمثل الركن الثاني للنظام الاقتصادي العالمي في النظام المالي الدولي،حيث يشرف على مكوناته وآلياته البنك الدولي(WB)، إذ يعتبر هذا الأخير من أهم المؤسسات الدولية العاملة في مجال التمويل الدولي . وفي يونيو2011 أطلقت مجموعة البنك الدولي أحدث إستراتيجيتها التجارية ،والتي أطلق عليها اسم "الاستفادة من التجارة من أجل التنمية والنمو الشامل" ،وحددت أربعة موضوعات ذات أولوية لأنشطة الدعم في مجال تحرير التجارة نذكر منها ما يلي :

✓ **السياسة التجارية والتكامل:** التحليل والمشورة في مجال السياسات لمساعدة البلدان على القضاء على التدابير غير التعريفية غير الضرورية، وتحديث لوائح الخدمات والتجارة، ودعم التكامل العالمي والإقليمي؛

✓ **أداء التجارة:** مساعدة الحكومات في تصميم وتنفيذ السياسات لزيادة قدرتها التنافسية التجارية في كل من السلع والخدمات ومساعدة الحكومات على جني ثمار الانفتاح على التجارة وإدارة كل من تكاليف والصدمات الخارجية؛

✓ **سياسات المنافسة:** إلغاء قوانين السوق المناهضة للمنافسة؛ تعزيز قواعد مكافحة الاحتكار والترويج لسياسات القطاع المؤيد للمنافسة للحد من احتكارات الشركات المملوكة للدولة؛

✓ **تيسير التجارة واللوجستيات:** من خلال تعزيز الممرات التجارية وسلاسل التوريد واللوجستيات التجارية؛ تحديث إدارة الحدود؛ تعزيز التواصل بين الشركات والأسواق و المستهلكين؛

ولتمويل جزء كبير من هذا العمل، تمتلك مجموعة البنك الدولي خمسة صناديق رئيسية متعلقة بالتجارة، اثنان منها يتلقيان مساهمات مالية من الاتحاد الأوروبي، ومن مهامها ما يلي: [3]

---

[1]- فوزي عبد الرزاق،" **استراتيجيات التجارة الخارجية**"، مرجع سابق، ص158-159

[2]- Elina Viilup, "**The Role Of The World Bank In International Trade Policy**", Policy Department, Directorate-General For External Policies: European Union, 2016, P 06.

[3] - Elina Viilup, "**The Role Of The World Bank In International Trade Policy**", op cit, P 7-8.

- الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين للتجارة والتنمية (MDTF-TD2) هو أكبر مصدر لأموال المانحين التي تدعم العمل التحليلي عبر مجموعة البنك الدولي؛
- برنامج دعم تيسير التجارة (TFSP) ،الذي تدعمه المفوضية الأوروبية ،هو عبارة عن منصة متعددة المانحين تم إطلاقها في يونيو 2014 والتي توفر للبلدان النامية مساعدة سريعة الاستجابة لمساعدتها على التوافق مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية المبرمة في ديسمبر 2013؛
- قام مرفق تيسير التجارة (TFF) ،الذي تم إغلاقه في يوليو 2015 ،بدعم التحسينات في أنظمة الجمارك وغيرها من أنظمة تيسير التجارة التي تساعد البلدان النامية على خفض تكاليف التجارة و تحسين القدرة التنافسية. اعتبارًا من مارس2015 ،تمت الموافقة على 76 مشروعًا بتخصيص 49.8 مليون دولار أمريكي. ثمانون في المائة من هذه البلدان تستفيد منها البلدان الأفريقية؛
- الصندوق الاستئماني المعزز للإطار المتكامل(EIF) ،الذي تدعمه أيضًا المفوضية الأوروبية، غرضه مساعدة أقل البلدان نمواً على معالجة القيود المفروضة على التجارة. وهي تمول بناء القدرات في أقل البلدان نمواً، والتشخيصات التي تحدد القيود التجارية الرئيسية، وتنفيذ مشاريع المساعدة التقنية. تلقى الصندوق الاستئماني 4.3 مليون دولار أمريكي ويوفر حاليًا دعمًا متعلقًا بالتجارة لـ 16 من أقل البلدان نمواً؛
- الصندوق الاستئماني للشفافية في التجارة (TNT) ،وهو شراكة مستمرة بين مركز التجارة الدولية (جنيف) و الأونكتاد ومجموعة البنك الدولي،بدعم نشط من بنك التنمية الأفريقي. هدفها هو جمع وإتاحة البيانات المتعلقة بالتدابير غير الجمركية وسياسات تجارة الخدمات.

∏ -2 تحرير التجارة الخارجية في ظل النظام التجاري الدولي

دعت ضرورة التطرق لإصلاح التجارة الدولية إلى تبني نظام ثالث مكمل للنظامين النقدي و المالي وهو النظام التجاري الدولي، ويقصد به مجموعة القواعد والاتفاقيات والقرارات والمنظمات التي تشرف على اتجاه وتدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة، إضافة إلى توجيه وتقييم السياسات التجارية لهذه الدول، وبما يكفل تحقيق استقرارا مناسبا ونموا مقبولا لحجم التجارة الخارجية.[1] وتعبيرا عن الإرادة الجماعية الساعية للتصدي للنتائج السلبية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية على المستوي الاقتصادي، كان لابد من إصلاح التجارة الدولية عبر بناء هيكلة تحكمها قواعد واتفاقات تلتزم بها الدول المنتسبة والمتفقة في ما بينها بواسطة التبادل الحر.

❑ أولا : الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة(الجات)GATT

✓ **تعريف الجات :** الجات هي الاختصار الشائع للعبارة الإنجليزية(GATT) والتي تعني «الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة » والتي تم التوقيع على إنشائها من طرف 23 دولة في جنيف 1947. ومن الجانب الاقتصادي هي اتفاقية تجارية دولية متعددة الأطراف وليست منظمة دولية كما يعتقد البعض تتضمن حقوقا وواجبات متبادلة بين الدول التي تنظم إليها كما تعمل على تنظيم المبادلات التجارية بين هاته الدول، ومن منطلق أن

[1]- عادل المهدي ،"**عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية**"، الطبع الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004 ، ص136.

التجارة الدولية هي محرك النمو الاقتصادي أنشأت الجات للسهر على تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية وغير التعريفية حتى تسمح لها بالمساهمة في عملية التنمية.[1]

- ✓ **دور الجات في تحرير التجارة الخارجية :** يمكن القول أن منظمة الجات نجحت في تحقيق تحرير كبير للتجارة الدولية وفي سبيل تحقيق هذا الهدف ارتكزت على طريقين أساسيين هما:[2]

- **الطريق الأول** : يتمثل في الاتفاقيات متعددة الأطراف والتي وافقت من خلالها معظم الدول على التخفيض الجماعي لعقبات وقيود التجارة، و أهمية هذه الطريقة تأتي من حقيقة أنه من الصعب أن تقوم كل دولة لوحدها بتخفيض قيودها التجارية بسبب عدم توفير الحوافز الكافية من جهة، والمعارضة المحلية القوية من قبل المنشآت المحلية المنافسة للاستيراد من جهة أخرى، في حين أن التخصيص الجماعي في ظل الجات يمكن أن يدفع كل دولة عضو على أساس الحاجة لفتح الأسواق المحلية بغرض تسهيل الوصول إلى أسواق دول الأعضاء؛
- **الطريق الثاني :** يكون من خلال الاعتماد على سياسات تجارية تستند إلى قواعد دولية محددة توافق من خلالها كل دول الأعضاء على هذه القواعد من أجل تنظيم تجارتها الخارجية، ويكون ذلك من خلال :[3]

- الالتزام بمبدأ الشفافية في التعامل بين دول الأعضاء بنشر المعلومات اللازمة حول القوانين واللوائح الوطنية والممارسات الشائعة التي قد تعرقل تجارة الخدمات والسلع، والتعهد بتجنب سياسة الإغراق؛
- الالتزام بأن التعريفة الجمركية هي الوسيلة الوحيدة للحماية دون اللجوء إلى القيود الكمية ونظام الحصص الكمية وسياسة الإغراق؛
- الالتزام بعدم رفع الرسوم الجمركية إلا وفق إجراءات محددة قد تتمثل في تقديم تعويضات للأطراف المتضررة من زيادة التعريفة؛
- شرط المعاملة بالمثل فمثلا يمنع على الدولة المتعاقدة تقديم إعانة للمنتج المحلي لتفضيل استخدامه على المنتج المثيل المستورد، أو فرض ضرائب على المنتج المستورد تفوق ما يفرض على المنتج المحلي.

- ❑ **ثانيا : مؤتم الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتادUNCTAD »**

- ✓ **تعريف مؤتم الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:** يعد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" بمثابة العنصر الثاني للنظام التجاري العالمي، حيث تم تأسيسه سنة 1964 كإطار تابع للجمعية العامة للأمم المتحدة، بعد قناعتها بضرورة رفع مستوى المعيشة والإسراع بالنمو الاقتصادي في الدول النامية، وباعتبار أن التجارة الدولية أداة مهمة لتحقيق هذا النمو، دعت الضرورة لتأسيس هذا المؤتمر وتوسيع نطاق المشاركة فيه من جانب جميع دول الأعضاء. و يجتمع بصورة دورية كل أربع سنوات لصياغة الخطوط الإرشادية العامة وتحديد أولويات العمل.[4]

---

[1]- محمد عبد الله شاهين محمد، **" اتجاهات التجارة الدولية وأثرها على التجارة الخارجية للدول العربية"**، الطبعة الأولى، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص138.

[2]- جمال جويدان الجمل، **"التجارة الخارجية"**، مرجع سابق، ص 179.

[3] - إبراهيم العيسوي ،**" الجات وأخواتها"** ، مركز الدراسات العربية، بيروت، 1995، ص16-17.

[4] -فوزي عبد الرزاق،" **استراتيجيات التجارة الخارجية"**، مرجع سابق، ص 184.

- ✓ **دور «الأونكتاد» في تحرير التجارة الخارجية:** ومن بين أهم ما تقوم به "الأونكتاد" لمسايرة مستجدات التجارة الخارجية نذكر ما يلي:[1]
  - تشجيع تحرير التجارة الخارجية مع تبني وجهة نضر رامية إلى ضرورة الإسراع بالنمو الاقتصادي في الدول النامية؛
  - توسيع نطاق التجارة الخارجية بين الدول ذات المراحل التنموية المختلفة من ناحية، وبين الدول النامية ذات الأنظمة الاقتصادية المختلفة من ناحية أخرى؛
  - صياغة المبادئ والسياسات المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية، ومشاكل التنمية الاقتصادية المتعلقة بقضايا التجارة الخارجية؛
  - مراجعة وتسهيل عملية تنسيق الأنشطة المختلفة مع المؤسسات الأخرى في الأمم المتحدة لاتخاذ ما يلزم للتعاون في مجالات ذات الصلة بالتجارة الخارجية، وفي هذا الصدد يتم التشاور والتنسيق مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة؛
  - تبني الوسائل القانونية متعددة الأطراف لتحقيق التجانس في السياسات الحكومية والإقليمية في مجال التجارة، وبم لا يؤدي إلى ازدواج في الأنشطة.
- ❑ **ثالثا: منظمة التجارة العالمية "OMC" :** تعتبر منظمة التجارة العالمية الأداة والآلية الأساسية للعولمة فهي بمثابة انجاز تاريخي وتحقيق الحلم الذي راود المجتمع الدولي منذ أكثر من47 سنة، فهي منظمة دولية لا تشجع التجارة الدولية فحسب وإنما أيضا تشارك في الإبداع التجاري، كما تسعى جاهدة للحفاظ على التداولات السلمية عبر الحدود وتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء.[2]
- ✓ **تعريفها:** منظمة التجارة العالمية (OMC) هي منظمة مهمتها الإشراف على التجارة الدولية وتحريرها، بدأت المنظمة رسمياً في 1 يناير 1995 بموجب اتفاقية مراكش لتحل محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) التي بدأت في عام 1948. و تتناول المنظمة تنظيم التجارة بين الدول المشاركة و توفر إطارًا للتفاوض وإضفاء الطابع الرسمي على الاتفاقيات التجارية وعملية تسوية المنازعات. كما تهدف إلى فرض التزام المشاركين باتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي وقعها ممثلو الحكومات الأعضاء وصادقت عليها برلماناتهم . معظم القضايا التي تركز عليها منظمة التجارة العالمية مستمدة من المفاوضات التجارية السابقة وخاصة من جولة أوروغواي (1986- 1994).[3]
- ✓ **مبادئها:** تستند منظمة التجارة العالمية عل المبادئ الأساسية التالية: [4]

---

[1] - عادل المهدي،" **عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية**"، مرجع سابق، ص 165-171 .

[2] -Muhammad Saqib Irshad , et All, "**The Role of Charismatic World Trade Organization and the expansion of Free International Trade**", International Journal of Management Science and Business Administration, 2016, P 22.

[3] - Ravinder Rena**," Impact Of Wto Policies On Developing Countries: Issues And Perspectives**", Transnational Corporations Review (Canada),Volume 04,Number 03, 2012, P78.

[4]- Muhammad Saqib Irshad , et All, "**The Role Of Charismatic World Trade Organization And The Expansion Of Free International Trade",** op cit, P 19-20.

- **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية :** يتمثل هذا المبدأ في معاملة جميع الدول على أساس المساواة من حيث التعاملات التجارية، بمعنى أي تنازلات تجارية تقدم لدولة يجب أن تعرض على دولة أخرى، وأيضا عدم تفضيل الشركات المحلية على الشركات الأجنبية، حيث تتساوى جميع دول الأعضاء في الحقوق والالتزامات التجارية الدولية؛
- **مبدأ المعاملة الوطنية :**ينص هذا المبدأ على معاملة البضائع المستوردة والمصنعة محليًا بشكل موحد بعد دخول البضائع الخارجية إلى منطقة السوق، حيث لا تستخدم المعاملة الوطنية إلا بمجرد دخول المنتج أو الخدمة أو عنصر الملكية الفكرية إلى السوق؛
- **مبدأ الالتزام بالتعريفات الجمركية :** تخفيف الحواجز التجارية هو أحد أكثر الطرق الواضحة لتشجيع التجارة، وتشمل هذه الحواجز الرسوم الجمركية (أو التعريفات) والإجراءات مثل حظر الاستيراد أو الحصص التي تحصر الكميات بشكل انتقائي. ويعتبر الالتزام بالتعريفة الجمركية هو الأساس الذي يحكم استقرار التعامل في التجارة الدولية ويعمل على نموها؛
- **مبدأ الشفافية :** يجب أن تكون المفاوضات والعملية منصفة ومفتوحة مع قواعد متساوية للجميع، ويكون ذلك من خلال نشر جميع اللوائح والقواعد المحلية التي تحكم التجارة مع إعلام الدول الأعضاء بجميع الأحكام والتدابير الجديدة؛
- **مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية :** أي تشجيع التنمية والإصلاح الاقتصادي من خلال تقديم مساعدة خاصة وتنازلات تجارية للاقتصاديات النامية فهي تحتاج إلى المرونة في اللحظة التي يتم فيها تطبيق بنود المنظمة كما تعفي هذه الدول من بعض الإجراءات، حيث أن أكثر من ثلاثة أرباع أعضاء منظمة التجارة العالمية هم د ول نامية ودول تمر بمرحلة انتقالية ؛
- **مبدأ تشجيع المنافسة العادلة :**يتم الإبلاغ في بعض الأحيان عن منظمة التجارة العالمية كهيئة تجارة حرة، لكن هذا ليس دقيقًا تمامًا. حيث يسمح النظام بالتعريفات وأنواع أخرى من الحماية، وبتعبير أدق إنه نظام من القواعد واللوائح مخصص للمنافسة المفتوحة والنزيهة والدقيقة.

✓ **دور المنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة الخارجية:** يرتكز الهدف الرئيسي الذي تسعى منظمة التجارة العالمية لتحقيقه هو تحرير التجارة الدولية (الخارجية) من كل الحواجز والعوائق لضمان سهولة تدفق التجارة بين الدول وتسريع قاطرة النمو، وبغرض تحقيق هذا الهدف فهي تقوم بالأدوار التالية:

- من المعتقد على نطاق واسع أن منظمة التجارة العالمية تزيد من الأنظمة التجارية لتشجع التجارة.[1]
- لإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، التي تنظم العلاقات التجارية بين دول الأعضاء، وتسهيل تنفيذ وإدارة الاتفاقيات المنبثقة عن جولة الأورغواي.[2]
- بذل دائما جهدا مطلوبا للحفاظ على التداولات السلمية عبر الحدود وحل النزاعات بين دول الأعضاء إذا نشأت

[1]-Myeong Hwan Kim, "**Does The Wto Promote Trade? Further Evidence**," Journal Of International Trade& Economic Development, Volume 19 , Issue 03, 2010, P 421.

[2]- Michel Ranelli ," **L'organisation Mondial Du Commerce"**, La Découvere, Sixième Edition , Paris ,2002, P 113.

لتسهيل نمو الصناعة التجارية لتكون سلسة وعادلة ومتحررة ومعرفة؛

- منظمة التجارة العالمية هي منظمة دولية لا تشجع التجارة الدولية فحسب، بل تشارك أيضًا في نشاط الإبداع التجاري، و تعزيز التجارة الدولية من خلال جعل الأمور أسهل وأكثر راحة وقيمة من حيث الاستثمار والتجارة؛
- تمهيد الطريق لتسويق سلع الأعضاء بشكل أفضل مما يترتب عليه زيادة المبيعات وزيادة فرص العمل والنمو الاقتصادي والصحي؛
- تمكين الاقتصاديات النامية من خلال عضويتهم في منظمة التجارة العالمية في اختراق أسواق الاقتصاديات المتقدمة بسلاسة وبأسعار أقل، فمن خلال القيام بهذه الممارسة تتحصل الاقتصاديات النامية على فرصة تسمح لها بتطوير وتوسيع شركاتها وصناعاتها لتصبح أكثر نضجا وتفوقا حتى تصبح قادرة على المنافسة في منطقة الاقتصاديات المتقدمة.[1]

إن الفلسفة الأساسية لمنظمة التجارة العالمية هي الأسواق المفتوحة وعدم التمييز والمنافسة العالمية في التجارة الدولية، إن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي تم التفاوض عليها وتوقيعها من قبل غالبية الدول التجارية في العالم هي عقود تضمن للدول الأعضاء حقوقًا تجارية مهمة وتلزم الحكومات أيضًا بالحفاظ على سياساتها التجارية ضمن الحدود المتفق عليها لصالح الجميع.[2]

لكن الحقيقة قاسية وليست مقنعة بالنسبة للبلدان النامية، فالنزاعات في منظمة التجارة العالمية تدور حول الوعود المكسورة، وبصورة أساسية الهدف المعلن لمنظمة التجارة العالمية هو تعزيز التجارة الحرة وتأييد النمو الاقتصادي والتطورات بين جميع أعضائه. ومع ذلك فإن التدابير والأساليب التي تتبعها منظمة التجارة العالمية أثارت مضايقات وانحرافات قوية. إلى جانب ذلك تتهم منظمة التجارة العالمية بتوسيع الفجوة الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء الذي تدعي أنها تعمل على إصلاحه أوضاعهم، كما يقال أن منظمة التجارة العالمية أصبحت وسيلة لخدمة السياسة على حساب التجارة مما يسبب مشاكل طويلة الأجل.[3] تعمل أنظمة منظمة التجارة العالمية التي تتوسط النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف بشكل متزايد كمنتدى يستخدمه الأغنياء والأقوياء لاستغلال الأعضاء الضعفاء والمطالبة بشكل غير عادل البلدان النامية بفتح أسواقها بطريقة قد تكون ضارة جدًا بالتنمية.[4]

---

[1]- Muhammad Saqibirshad , et All, "**The Role Of Charismatic World Trade Organization And The Expansion Of Free International Trade,**"op cit, , P 18.

[2] -Vito Bobek, Anita Maček, "**Negative Effects Of The Wto – The Case Of Automotive Industry In Russia",** International Journal Of Diplomacy And Economy, Volume 02, Number 01, 2014, P 72.

[3]-Dr. G A Solanki, "**Globalization And Role Of WTO In Promoting Free International Trade",** Journal Of Humanities And Social Science (JHSS), 2012, P13.

[4] - K.C. Fung, et All, "**Developing Countries And The World Trade Organization: A Foreign Influence Approach",** Journal Of International Trade And Economic Development, 2010, P4.

∏ - 3 تحرير التجارة الخارجية في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية

من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة، والتي قللت من أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي. بحيث حل محله الإقليم الاقتصادي في مجموعه للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية، وتعكس هذه التكتلات الاقتصادية درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي، والاستثمارات والتجارة وأنواع التبادل الأخرى.[1]

- **تعريف التكتلات الاقتصادية:** قدم الاقتصادي بالاسا سنة 1961 تعريف بسيط جدا للتكتلات الاقتصادية وهو" إلغاء التمييز داخل منطقة ما"، كما قدم كاهنيرت "Kahment" وآخرون تعريف شبيه لما قدمه بالاسا حيث عرف التكتلات الاقتصادية على أنها" عملية الإزالة التدريجية للتمييز التي يحدث على الحدود الوطنية.[2]

ومن وجهة نظر أخرى للبروفيسور" تنبرغن" يرى أن التكامل الاقتصادي هو الوسيلة لخلق الهيكل المرغوب في الاقتصاد الوطني بما يتضمنه ذلك من إزالة للحواجز الغير الطبيعية بين الدول الأعضاء والتي تحول دون كفاءة النظام الاقتصادي، وكذلك إيجاد الصيغ الملائمة للتنسيق والتوحد بين هذه الدول. [3] ويشمل هذا التعريف جانبين سلبي وايجابي فيشير التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء واستبعاد كل صور التمييز التجاري وكل القيود الموضوعة أمام حرية انتقال عوامل الإنتاج وحرية حركة التدفقات الاقتصادية، أما الناحية الإيجابية فتشير إلى الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إيجاد مؤسسات جديدة وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحويل والانتقال من أجل ضمان فعالية ونجاعة ميكانيزمات السوق.[4]

- **مراحل إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية:** باعتبار أن مشاريع التكامل الاقتصادي هي تطورات ديناميكية يمكن توسيعها وتعميقها وغالبا ما يرتبط هذا التعميق بزيادة الترابط السياسي والاقتصادي والتجاري وحتى الاجتماعي بين الدول الأعضاء في التكتل، وذلك من خلال إنشاء مؤسسات قوية تفوق الوطنية تجعل عملية التكامل بين الدول تشمل عدة مستويات تختلف من حيث درجة تقدمها.[5] و تتمثل إحدى الطرق المعروفة لتصنيف الأنواع المختلفة للتكامل الإقليمي في الاعتماد على تصنيفها حسب مرحلة تطورها، وهي طريقة تركز على درجة التكامل ويكون الترتيب من التكامل الأضعف إلى التكامل الأقوى ومن بين أهم تقسيماتها نذكر ما يلي:

---

[1] - محمد الأمين شربي، عبد الحميد بوخاري، " **أثر التحرير التجاري الدولي على ميزان المدفوعات الجزائري – دراسة قياسية خلال الفترة (2000- 2013)**"، مجلة الباحث ، العدد16، 2016، ص 275.

[2] - Amr Sadek Hosny ,"**Theories Of Economic Integration A Survey Of The Economic And Political Literature**", International Journal Of Economy, Management And Social Sciences, Volume 02, Number 05, 2013, P133.

[3]- عماد محمد الليثي،" **التبادل الدولي –دراسة في منهجية وآليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر-**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002،ص 137.

[4]- طالم صالح، " **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانعكاساتها على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي قراءة في واقع تجربة الاتحاد الأوروبي**"، مجلة المعيار، العدد 16، 2016،ص 314.

[5] -Gabriela Lomeu Campos, "**From Success To Failure: Under What Conditions Did Mercosur Integrate?**", Journal Of Economic Integration, Volume 31, Number 04 , 2016, P 857.

- ✓ **منطقة التجارة الحرة:** يتم إزالة التعريفات والقيود والحصص بين أعضاء المنطقة؛
- ✓ **الاتحادات الجمركية:** بالإضافة إلى إلغاء القيود الجمركية بين دول الأعضاء يتم وضع تعريفات مشتركة لمواجهة البلدان خارج هذه الاتحادات؛
- ✓ **الأسواق المشتركة:** التي ترفع القيود عن تحركات عوامل الإنتاج داخل المنطقة (العمل، رأس المال والتكنولوجيا) وبالتالي تصبح المنطقة التكاملية عبارة عن سوق واحدة ؛
- ✓ **الاتحادات الاقتصادية:** حيث يتم تبني سياسات الاقتصاد الكلي مشتركة بين الدول الأعضاء. [1]
- ✓ **الاتحاد النقدي:** هو أعلى درجات التكامل على الإطلاق، ويعتمد في مضمونه على التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وعناصر الإنتاج ما بين الدول الأعضاء، كذلك يتضمن توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والجبائية مابين هذه الدول، بالإضافة إلى توحيد السياسات الخاصة بالبيئة والهجرة، ويشمل أيضا إقامة سوق فوق وطنية تكون قراراتها ملزمة لهذه الدول المتعددة.[2]

❑ **أثار التكتلات الاقتصادية الإقليمية على التحرير التجاري:** كان تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على النظام التجاري العالمي ككل موضوع نقاش مكثف مؤخرًا ما فتح المجال لطرح عدة تساؤلات من بينها .هل نمو التكتلات الاقتصادية الإقليمية جزء من عملية تحرير التجارة العالمية، أم أنه بديل عنها ؟ هل هي ضارة بالمفاوضات المتعددة الأطراف وهل من المحتمل أن تؤدي إلى حالة من التكتلات التجارية المحمية؟.[3]

فالحديث عن الآثار المترتبة للتكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة كما تشير النظرية الاقتصادية يظهر من خلال ما يلي: [4]

- ✓ إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء؛
- ✓ وجود سياسة تجارة خارجية معيارية تبدأ بفرض قيود مشتركة على التجارة الخارجية ضد غير الأعضاء؛
- ✓ حرية حركة السلع والخدمات، فضلاً عن التدفق الحر لعوامل الإنتاج عبر الحدود الوطنية؛
- ✓ تنسيق السياسات وتوحيد السياسات النقدية الوطنية وقبول العملة المشتركة.

ويعتبر الاقتصادي الأمريكي "جاكوب فاينر " أول من دعي لتقييم جهود التكامل الاقتصادي من خلال اقتراحه لأثرين هما: **خلق (إنشاء) التجارة و تحوّل التجارة** وذلك لغرض تقييم أثر التكامل. ففي حالة ما إذا كان الأثر الصافي

---

[1] - Gordon M. Gough, Sivakumar Venkataramany, **"Regional Economic Cooperation"**, International Business & Economics Research Journal, Volume 05, Number 02, 2006 ,P 50 .

[2] -طالم صالح، **" التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانعكاساتها على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي قراءة في واقع تجربة الاتحاد الأوروبي"**، مرجع سابق، ص 317 .

[3] - Rodriguez F, Rodrik D, "**International Trade: Economic Integration Trade**", International Encyclopedia Of The Social & Behavioral Sciences Discussion Paper, Number 2143, 2001, P 7847.

[4] - Musah Mohammed, Petro Sauti Magai, **"Effects Of Regional Economic Integration On Regional Trade In Africa: The Case Of Regional Economic Communities"**, Business Management Review : Journal Of The University Of Dar Es Salaam Business , Volume 22. 2019, P121.

يقال أن جهود التكامل هي لصالح الدولة محل التحليل، و العكس الصحيح في حالة كون الأثر الصافي لصالح تحوّل التجارة.[1]

- **الأثر الأول: المنشئ للتجارة:** ويتمثل في نقل الإنتاج من المنتجين الأقل كفاءة دوي التكلفة المرتفعة إلى المنتجين الأكثر كفاءة والذين يتسمون بانخفاض التكلفة داخل التكتل وبالتالي يترتب على ذلك توزيع وتخصيص أفضل للموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية؛
- **الأثر الثاني: الأثر التحويلي للتجارة:** يتمثل في انتقال الإنتاج من دولة غير عضوة في الإتحاد وتتسم بالكفاءة وانخفاض التكلفة إلى دولة عضوة تتسم بانخفاض الكفاءة وارتفاع التكلفة، ويترتب على ذلك إعادة توزيع الموارد الاقتصادية على نحو يؤدي إلى الابتعاد التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية فتقل الرفاهية الاقتصادية.[2]

والشكل التالي يلخص آلية خلق وتحويل التجارة كأثر ناتج عن التكتلات الاقتصادية الإقليمية:

الشكل رقم(1-5):آلية خلق وتحويل التجارة

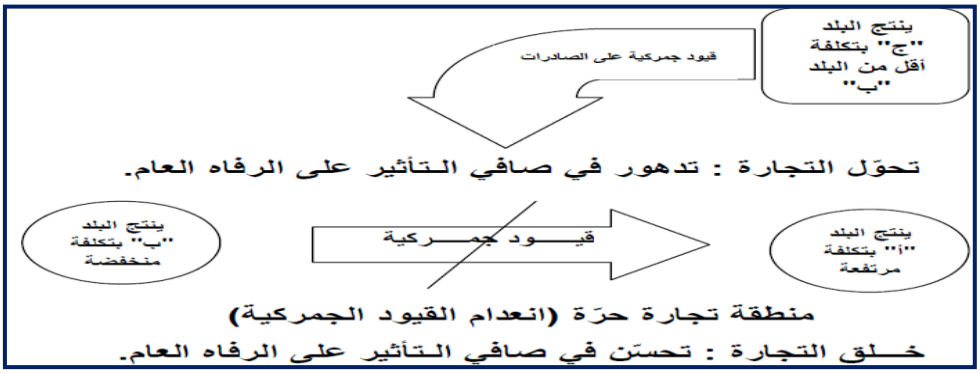

المصدر: معروف الجيلالي، لبيق محمد البشير، " **فعالية التكامل الاقتصادي في إنشاء وتحويل التجارة الخارجية**"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 01، 2015، ص89.

وبما أن التكامل الاقتصادي الإقليمي يحدث عندما تجتمع البلدان لتشكيل مناطق تجارة حرة أو اتحادات جمركية، فإنه يتيح للأعضاء إمكانية وصول التجارة التفضيلية إلى أسواق بعضهم البعض ما يمكن أيضا من استعراض المزيد من هذه الآثار الاقتصادية لمثل هذه الاتفاقيات على نظام التجارة العالمي، فبالإضافة إلى أنها تشمل التأثيرات على البلدان الأعضاء من خلال فوائد وتكاليف إنشاء وتحويل التجارة، فإن التكامل الاقتصادي يؤثر أيضا على: المكاسب من زيادة المنافسة والتي تؤدي إلى رفع الكفاءة الاقتصادية وتيسير المبادلات التجارية؛ يمكن متابعة التكامل "الأعمق" من خلال تجاوز إلغاء التعريفات الجمركية والحصص على الواردات، إلى مزيد من التدابير لإزالة تجزئة السوق وتعزيز التكامل.[3] كما يسمح التكتل الإقليمي ببلوغ المنطقة الحجم الأمثل، الذي يسمح لها بالتأثير على السوق العالمية من خلال

[1] -معروف الجيلالي، لبيق محمد البشير، " **فعالية التكامل الاقتصادي في إنشاء وتحويل التجارة الخارجية**"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 01، 2015، ص 88.

[2] - احمد السريتي، " **اقتصاديات التجارة الخارجية**"، مرجع سابق، ص 212.

[3] - Rodriguez F, Rodrik D, **"International Trade: Economic Integration Trade"**, op cit,P 7848.

التأثير على الأسعار، العرض والطلب، من جهة، والقدرة على الدفاع عن مصالحها الاقتصادية في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف من جهة أخرى.[1]

❑ **أهم الاتفاقيات التجارية الإقليمية في العالم**

✓ **تجربة الإتحاد الأوروبي :** تم اقتراح فكرة التكامل الأوروبي لأول مرة من قبل وزير الخارجية الفرنسي "روبرت شومان" في خطاب ألقاه في 9 مايو 1950، وبدأ الاتحاد الأوروبي بشكل متواضع كمجموعة تعاون اقتصادي في عام 1951 تحت رعاية الجماعة الأوروبية للفحم والصلب(ECSC) ، وفي عام1957 وقعت هذه الدول القومية على معاهدات روما، وأنشأت المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية (EURATOM) والمجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) . حيث كان لهذه المجموعة غير المنظمة من الدول القومية موضوع مشترك لإعادة بناء اقتصادياتها بعد الحرب العالمية الثانية، فوجدت أنه من المهم أن يكون لها صوت موحد وهدف موحد. وفي جانفي (1992) تم التوقيع على اتفاقية الاتحاد الأوروبي في معاهدة "ماستريخت" والتي قدمت أشكالًا جديدة من التعاون بين حكومات الدول الأعضاء في مجال الدفاع وفي مجال العدل والشؤون الداخلية. ولتعزيز التوحيد وافقت 12 دولة من أصل 15 دولة عضو في 1 يناير 2002 على دمج عملاتها الأجنبية لإنشاء عملة واحدة للاتحاد بأكمله – اليورو-، وعلى الرغم من أن اليورو عانى في البداية، إلا أنه يعتبر الآن عملة متميزة وتقوم العديد من البنوك بتحويل استثماراتها من الدولار الأمريكي إلى اليورو الأوروبي. كما أصبح الاتحاد الأوروبي مسرحًا كبيرًا للشركات العالمية اعتبارًا من عام 2003، حيث يتحكم في ما يقارب 42٪ من واردات البضائع في العالم، و 43.1٪ من صادرات البضائع في العالم. و بالتالي فإن الاتحاد الأوروبي ككتلة إقليمية يمثل ثلاثة أضعاف مصدر استيراد البضائع من الولايات المتحدة، كما أن القوة المطلقة للاتحاد الأوروبي وحجمه أصبح يدفع العالم نحو الإقليمية.[2]

- **أساليب تحرير التجارة في الإتحاد الأوروبي:**[3] اتسمت السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي في العقود الأخيرة إلى حد كبير بالالتزام بمزيد من التجارة المفتوحة والحرة، وذلك على اعتبار أنها تؤدي إلى النمو وفرص العمل . فمنذ الثمانينيات سعت اللجنة على نطاق واسع للوصول إلى الأسواق وتحرير التجارة سواء من حيث التعريفات الجمركية والحواجز غير التعريفية. وعلى هذا الأساس تم تحديد أساليب محددة للسياسة التجارية للاتحاد الأوروبي، كما يمكنها أن تخضع للتغيير السياسي وهي كما يلي:

– ففي عام 2006 برزت الحاجة إلى أن تكون السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي مرنة من أجل التكيف مع البيئة المتغيرة بسرعة، وبدأت فترة من التركيز على اتفاقيات التجارة الحرة التي تمتد إلى ما وراء جوار الاتحاد الأوروبي أو

[1] - Thierry, Apoteker Et Autres, "**Intégration Economique Régionale Au Moyen Orient, Conditions Requises Et Possibilités Futures"**, Colloque International « **Les Nouvelles Frontières De L'union Européenne** , Marrakech, 16-17 Mars 2005. P 05.

[2] -Gordon M. Gough, Sivakumar Venkataramany, "**Regional Economic Cooperation"**, International Business & Economics Research Journal ,Volume 05, Number 02, 2006, P 52 .

[3] - Jana Titievskaia, "**Eu Trade Policy"**, European Parliamentary Research Service EPRS, 2019, P 15.

المستعمرات السابقة. و تم اقتراح أيضًا أن اتفاقيات التجارة الحرة الجديدة يجب أن تكون "شاملة وطموحة في التغطية، وتهدف إلى تحقيق أعلى درجة ممكنة من تحرير التجارة بما في ذلك في "الخدمات والاستثمار". وقد أدى ذلك إلى تطوير جيل جديد من اتفاقيات التجارة الحرة، التي تتناول الحواجز غير التعريفية والمسائل التنظيمية ، فضلاً عن الوصول التقليدي إلى الأسواق بطريقة أكثر تركيزًا؛

- في عام 2015 وضعت إستراتيجية "التجارة للجميع" لجعل السياسة التجارية أكثر فعالية وشفافية كما سلطت الإستراتيجية الضوء على أهمية نظام التجارة متعدد الأطراف القائم على القواعد، كما تجسده منظمة التجارة العالمية؛
- واعتبارًا من عام 2019 ، ركز الاتحاد الأوروبي دعمهم للنظام التجاري متعدد الأطراف القائم على القواعد ؛ يعتبر تعزيزها في مواجهة تحديات التجارة العالمية أولوية قصوى في السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي بشكل متزايد على سياسة تجارية تحمي في سياق التهديدات التجارية من الولايات المتحدة ويسعى إلى "تكافؤ الفرص العالمية" وتحسين المعاملة بالمثل في سياق نهوض الصين.

كما عرفت التجارة الخارجية في الاتحاد الأوروبي تطورا ملحوظا خاصة خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى 2018 أين حققت صادرات السلع والخدمات ما قيمته 7.86 تريليون دولار أمريكي أي ما يعادل نسبة 47.27% من إجمالي الناتج المحلي، وأيضا بلغت واردات السلع والخدمات أقصاها سنة 2018 بمبلغ 7.22 تريليون دولار أمريكي أي ما يعادل 43.73% . كما سجل الناتج الداخلي الخام أيضا ارتفاعا خلال نفس الفترة حيث بلغ 15.96 تريليون دولار أمريكي سنة 2018 . في حين أن الإحصائيات الخاصة بصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة سجلت انخفاضا كبيرا إذ انتقلت من 5.71% سنة 2015 إلى 0.37% سنة 2018. والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم(1-4): تطور أهم مؤشرات الاتحاد الأوروبي (2015-2019)

البيانات	2015	2016	2017	2018	2019
صادرات السلع والخدمات(تريليون دولار أمريكي)	6.39	6.49	7.15	7.86	7.71
واردات السلع والخدمات(تريليون دولار أمريكي)	5.80	5.88	6.52	7.22	7.12
الناتج الداخلي الخام (تريليون دولار أمريكي)	13.54	13.89	14.76	15.96	15.63
الاستثمار الأجنبي المباشر(صافي التدفقات الوافدة، من إجمالي الناتج المحلي%)	%5.71	%5.29	%3,75	%0.37	1.67 %

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/

- ✓ **منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية نافتا:** إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية هي تحالف تجاري إقليمي بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. استفاد رئيس الوزراء الكندي من علاقته مع الرئيس الأمريكي آنذاك "ريغان" ودفعه باتجاه إبرام اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا في عام 1988 ودخلت حيز التنفيذ بين البلدين في 1 يناير 1989.[1] ولتوسيع هذه الاتفاقية الثنائية جاءت اتفاقية نافتا والتي تم إبرامها في بداية أوت

[1] - Feinberg, Richard E, "**The Political Economy Of United States' Free Trade Arrangements**",The World Economy. Volume 26, Number 07, 2003, P 22.

من عام 1992، والتي ضمت كل من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك.بتعداد سكان قدره 378 مليون نسمة وأصبحت سارية المفعول في أول جانفي 1994 بعد توقيعها من طرف برلمانات تلك الدول وجاءت هذه الاتفاقية في الوقت الذي كان مشروع أوربا الموحدة يناقش سنة 1992 ، كما كانت تخشى أمريكا من اتجاه أوربا إلى المذهب الحمائي هذا ما أدى بها إلى الإسراع في عقد اتفاقية النافتا .[1]

- **أساليب تحرير التجارة في منطقة نافتا:**[2] ألغت أحكام فتح السوق في اتفاقية (NAFTA) تدريجياً جميع الرسوم الجمركية ومعظم الحواجز غير الجمركية على السلع المنتجة والمتداولة داخل أمريكا الشمالية في جداول مختلفة تمتد من 5 إلى 15 عامًا بعد دخولها حيز التنفيذ، بينما تم إلغاء بعض التعريفات على الفور. كما وفرت اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية خيار تسريع تخفيضات الرسوم الجمركية إذا وافقت الدول المعنية، وتضمنت أيضا الاتفاقية أحكامًا وقائية يمكن للبلد المستورد بموجبها زيادة التعريفات الجمركية أو فرض حصص في بعض الحالات على الواردات خلال فترة انتقالية إذا واجه المنتجون المحليون ضررًا خطيرًا نتيجة لزيادة الواردات من بلد آخر من دول نافتا. كما أحدثت هذه الاتفاقية بعض التغييرات الأكثر أهمية في الصناعات حيث ألغت نافتا تدريجياً جميع الرسوم المفروضة على سلع المنسوجات والملابس على مدى فترة 10 سنوات . وحددت هذه الاتفاقية تعهدات ثنائية منفصلة بشأن تحرير التجارة عبر الحدود في الزراعة واحدة بين كندا والمكسيك، والأخرى بين المكسيك والولايات المتحدة . حيث تم إلغاء هذه التعريفات الجمركية تدريجياً على مدى فترة 15 عاماً، كما أرست أحكام خدمات نافتا مجموعة من القواعد والالتزامات الأساسية في تجارة الخدمات تتعلق بالمعاملة غير التمييزية والمبيعات والدخول عبر الحدود والاستثمار والوصول إلى المعلومات بالإضافة إلى تدابير فتح الأسواق من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية،و أدرجت نافتا العديد من الأحكام الأخرى لوضع قواعد أو تحقيق وصول أكبر إلى الأسواق بشأن الاستثمار الأجنبي وحقوق الملكية الفكرية وحل النزاعات والمشتريات الحكومية.

وفي ما يلي نستعرض بعض المؤشرات الاقتصادية لدول منطقة نافتا (الو.م.أ، كندا، المكسيك):

[1]- دويس عبد القادر، بابا عبد القادر، **" مكانة تكتل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية Nafta في التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة من 2008-2017 دراسة وصفية تحليلية"**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 03، 2019، ص 290.

[2] - Angeles Villarreal, Ian Fergusson," **The North American Free Trade Agreement (NAFTA)",** Congressional Research Service, 2017, P 5-8.

جدول رقم(1-5): المؤشرات الاقتصادية لدول منطقة (NAFTA) لعام 2019

البيانات	الو.م.أ	كندا	المكسيك
صادرات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)	11.73	31.64	38.83
واردات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)	14.60	33.33	39.08
الناتج الداخلي الخام (تريليون دولار أمريكي)	21.43	1.74	1.27
الاستثمار الأجنبي المباشر صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي)	1.64	2.6	2.31

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/

تشير معطيات الجدول أعلاه والتي توضح بعض المؤشرات الاقتصادية لدول منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية نافتا أن المكسيك احتلت أولى المراتب في حجم المبادلات التجارية (صادرات و واردات)لسنة 2019 مقارنة بكندا والتي احتلت المرتبة الثانية وتليها الو.م.أ والتي احتلت آخر مرتبة، في حين أن هذه الأخيرة احتلت الصدارة في تكوين الناتج الداخلي الخام بقيمة 21,43 تريليون دولار ، مقارنة مع كندا والمكسيك والتي لم يتجاوز إجمالي الناتج الداخلي الخام ما قيمته 1,74و1,27 تريليون دولار أمريكي على التوالي، أما صافي التدفقات الوافدة إلى هذه الدول على شكل استثمار أجنبي مباشر فكانت ضعيفة حيث بلغت أقصى قيمة لها في كندا بنسبة 2,6 %من إجمالي الناتج الداخلي . و2,31 % في المكسيك وأدنى قيمة كانت في الو.م.أ بنسبة 1.64%. وفي إطار هذه النتائج ما يمكن استخلاصه هو أنه بالرغم من سعي هذه الدول إلى عقد اتفاقيات مشتركة في مجال التجارة الخارجية فيما بينها وبغرض تحسين معدلات النمو الاقتصادي والسيطرة على أسواق التبادل الدولي، إلا أن الاختلاف والتفاوت يبقى قائم في بعض المؤشرات وذلك على أساس خصوصيات اقتصاد كل بلد وسياساته مع العالم الخارجي وأيضا على حسب المؤهلات التنافسية والإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة.

- ✓ **رابطة جنوب شرق آسيا (ASEAN):** كانت خلفية إنشاء تكتل الآسيان سياسية بقيادة خمسة أعضاء وهم (سنغفورة، ماليزيا، إندونيسيا، تايلندا، الفلبيين) وكانت هذه الخطوة كمحاولة من طرف هذه الدول لتجاوز حرب متوقعة في المنطقة،[1] ما دفع باجتماع رؤساء الخارجية لهذه الدول الخمسة في العاصمة التايلاندية بانكوك في 1967 والذي تم الاتفاق من خلاله على إنشاء رابطة جنوب شرق آسيا. حيث ضمت هذه الرابطة في البداية خمس الدول المشار إليه سابقا، ثم انضمت إليها فيما بعد كل من بروناي في جانفي 1984، والفيتنام في جويلية 1995 ، لاووس ومينمار في 1997 و أخيرا كمبوديا في 30 أفريل 1999. [2] وبعدما كان هدفه أن يكون حلفاً سياسياً مضاد للشيوعية، إلا أن القلق المشترك الذي ساد مختلف دول المجموعة نتيجة الأضرار التي لحقتها من جراء الإجراءات

[1] - Dennis Mac Carthy, " **International Economic Integration In Historical Perspective**" , Rutledge Edition".First Published, (Canada) , 2006, P 3.

[2] - قادري فوزي، وآخرون، " **رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)- نموذج رائد في مجال مناطق التجارة الحرة**"، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 01، العدد02، 2019، ص 49.

الحمائية المتبعة من قبل الولايات المتحدة و أوروبا تجاه صادرات تلك الدول جعلها تركز على التعاون الاقتصادي فيما بينها.[1]خاصة في مجال توحيد سياسات التصنيع وتحرير التجارة البينية وتنفيذ سياسات وطنية لإحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة،[2] وبعد انضمام كل من باكستان ونيوزلندا والصين يصبح الآسيان بذلك اكبر منطقة تجارة حرة في العالم تغطي سوقا استهلاكيا قوامه أكثر من مليار وسبعمائة مليون نسمة وتحقق الصين تبادل تجاريا يفوق المليار دولار سنويا.[3]

- **أساليب تحرير التجارة الخارجية في آسيان :** عندما تأسست الآسيان كانت التجارة بين الدول الأعضاء ضئيلة، حيث أظهرت التقديرات بين عام 1967 وأوائل السبعينيات أن حصة التجارة البينية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا تراوحت بين 12-15٪ من إجمالي تجارة البلدان الأعضاء. ولدعم التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء ، تم إنشاء منطقة التجارة الحرة التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) والتي يشار إليها أيضًا باسم AFTA والتي كانت في 1992، وتعد واحدة من أهم مناطق التجارة الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ، والتي كانت تهدف إلى إزالة الحواجز الجمركية بين البلدان الأعضاء من خلال اتفاقية نظام التعريفة التفضيلية المشتركة الفعالة (CEPT)و إنشاء سوق إقليمي يضم 500 مليون شخص .[4]

تتطلب الاتفاقية الخاصة بنظام التعريفة التفضيلية المشتركة الفعالة (CEPT) إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء و تخفيض التعريفة الجمركية على التجارة البينية في حدود 0 و 5 % خلال 15 سنة ابتداء من جانفي 1993، والاتفاق على إتباع أسلوب موحد للتعريفة الجمركية التفضيلية. ويقوم هذا الأسلوب على تقسيم المنتجات إلى نوعين وهما :[5]

- **النوع الأول:** وهو ما يسمى بالنوع السريع FAST TRACK يكون بتخفيض التعريفة الجمركية خلال فترة ما بين 7 و 10سنوات، وفي الاجتماع السنوي سنة 1993 تم الاتفاق على تسريع تنفيذ الاتفاقية وتخفيض نسبة التعريفة الجمركية على حوالي 11 ألف منتج في نهاية سنة 2000؛
- **النوع الثاني:** فيكون تخفيض الحدود فيه بسرعة أقل من سابقه وتم الاتفاق على الانتهاء من تطبيق التخفيض في 2003 بدلا من 2008 ،ومن المتوقع أن تساهم هذه الاتفاقية في دعم التجارة البينية بين دول الآسيان.

كما تسعى دول رابطة جنوب شرق آسيا إلى الوصول في سنة 2030 إلى تحقيق عدة آفاق والتغلب على التحديات وذلك تحت شعار - RICH ASEAN- والتي يمكن توضيحها بالاعتماد على الشكل التالي:

---

[1] - فوزية خدا كرم،" **التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية**"، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، ص177-178.

[2] - حركاتي فاتح، " **الاستثمارات الأجنبية في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا**"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 05، العدد01، 2020، ص 79 .

[3] - قادري فوزي، وآخرون، " **رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)- نموذج رائد في مجال مناطق التجارة الحرة**"، مرجع سابق، ص 49.

[4] - Indira M, et All," **Determinants Of Afta Members' Trade Flows And Potential For Trade Diversion",** Asia-Pacific Research And Training Network On Trade Working Paper Series, Number 21, 2006 , P 3-5.

[5] -C.Figuiere, L.Guilhot ," **Vers Une Typologie Des Processus Régionaux : Le Cas De L' Asie Orientale"**, Revue Tiers Monde, Number 192, 2007.P21.

الشكل رقم (1-6): تطلعات الآسيان في 2030

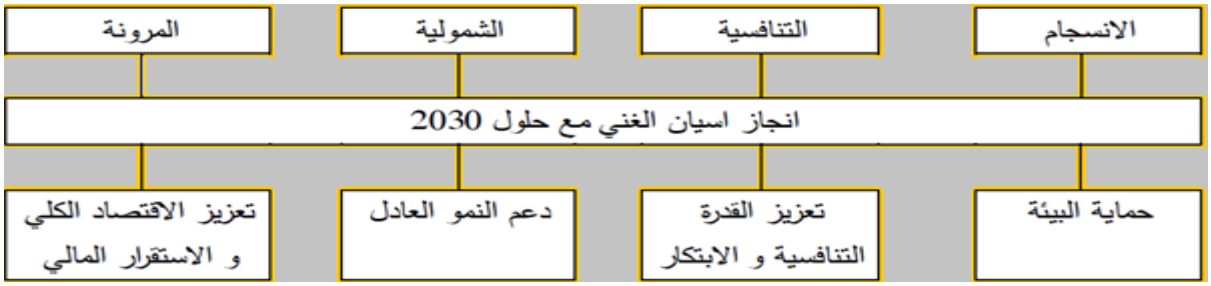

Source: Asian Development Bank Institute, ASEAN 2030, Toward A Borderless Economic Community, ADBI, Tokyo ,Japan, 2014, P78.

- ✓ **منطقة التجارة الحرة العربية:** تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية مبادرة جديدة لجامعة الدول العربية تحاول من خلالها إحياء جهود التكامل الاقتصادي الإقليمي غير الناجحة، وتستهدف أساسيا تحرير التجارة العربية من القيود الجمركية والقيود الأخرى ذات الأثر المماثل.[1] حيث أصدرت القمة العربية اجتماعها بالقاهرة في 21-1996/06/23 قرار بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى وفقا لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما، وعليه أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي قراره رقم 1317 في دورته العادية رقم 59 بتاريخ 1997/02/19 والذي تم فيه الإعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشرة سنوات ابتدءا من 1998/01/01 ، وتضمن القرار التخفيض التدريجي بنسبة 10% سنويا للرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل والمفروضة على تبادل البضائع العربية ذات المنشأ المحلي، وقد وافق جميع الأعضاء على شروط تأسيس المنطقة والالتزام بها.[2]

- ▪ **أساليب تحرير التجارة في المنطقة :**تغطي اتفاقية انشاء منطقة التجارة الحرة العربية التجارة في السلع فقط، كما أنها تتفق مع أحكام المادة 24 من اتفاقية" الجات " وتعتمد قواعد منشأ بنسبة 40 في المائة كقاعدة عامة لاعتبار السلعة من منشأ بلد ما موقع على الاتفاقية .بدأ تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتخفيض تدريجي سنوي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل يبلغ 10 في المائة سنوياً بحيث يتم الوصول إلى منطقة التجارة الحرة خلال عشر سنوات وصل هذا التخفيض مع مطلع العام 2003 إلى نسبة 60 في المائة عما كانت عليه في ديسمبر 1997، ثم جرى الاتفاق على تسريع إنشاء المنطقة الحرة عبر إجراء تخفيض سنوي بنسبة 20 في المائة مع بداية عام 2004و 20 في المائة أخرى مع بداية عام 2005 ، وبذلك تم التوصل إلى التعريفة الصفرية على السلع ذات المنشأ العربي المتداولة بين الدول العربية أعضاء المنطقة.[3] كما اعتمدت منطقة التجارة الحرة العربية على عدة أساليب أخرى لتحرير التجارة بين الدول العربية نذكر منها ما يلي :

  - معاملة السلع التي تنطبق عليها قواعد المنشأ العربية معاملة السلع الوطنية؛

---

[1] -حساني عمر، " **انعكاسات تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة العربية البنية –التطورات، المشاكل والحلول-**"، مجلة المالية والأسواق، المجلد 06، العد 01، 2019، ص 131 .

[2] - طالم صالح، " **تحليل واقع تدفقات التجارة العربية البينية للمنتجات الصناعية في إطار التطبيق الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (1988-2010)**"،مرجع سابق ، ص 251.

[3] - محمد إسماعيل، جمال قاسم، " **سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية**"، صندوق النقد العربي، العدد 66، 2020، ص 30

- السلع التي يتم تبادلها في إطار البرنامج التنفيذي لا تخضع لأي قيود غير جمركية أي مسمى؛
- إعطاء معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا وقد استفادت من هذه المعاملة التفضيلية كل من السودان واليمن؛
- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يخص إجراءات الوقاية والدعم والإغراق والخلل في الميزان التجاري ؛
- تحديد أسلوب متابعة التنفيذ وفض أي منازعات تنشأ عند التطبيق من خلال لجان متخصصة.[1]
- تسهيل تمويل عمليات التبادل التجاري العربي؛
- بناء علاقة موائمة بين الإنتاج والتبادل التجاري بين الدول العربية وتوفير التسهيلات المالية لتحقيق هذه الأهداف، وزيادة التسهيلات فيما يخص الخدمات المتصلة بالتبادل التجاري العربي.[2]

جدول رقم(1-6): مقارنة أداء التبادل التجاري منطقة التجارة الحرة العربية والتجمعات العربية الأخرى

التجمعات العربية	قيمة التجارة البينية (مليار دولار)				حصة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات (%)		حصة الواردات البينية من إجمالي الواردات (%)	
	الصادرات		الواردات					
	2005	2016	2005	2016	2005	2016	2005	2016
منطقة التجارة الحرة العربية	44.8	96.6	38.5	101	7.9	16	11.1	12.8
مجلس التعاون الخليجي	20	55	15.6	54	5	8	8.3	0
اتحاد المغرب العربي	2.1	2.9	1.8	2.6	2	2.5	2.7	2.2
اتفاقية أغادير	0.6	1.7	0.9	1.7	1.3	1.3	1.3	1.2

المصدر: نورا سالم بوي، " **التكامل الاقتصادي العربي الواقع الحالي وآليات الرصد ولتقييم**"،التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية 2017، ص 27.

تكشف معطيات الجدول أن منطقة التجارة الحرة العربية تحتل الصدارة في المبادلات التجارية على مستوى كافة التكتلات الاقتصادية في العالم العربي، كما شهدت التجارة البينية داخل المنطقة ارتفاعا تدريجي إذا ما قارنا سنة 2005 بسنة 2016 سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات البينية فبخصوص الهيكل السلعي للواردات العربية البينية احتل الوقود والمعادن الحصة الأكبر بنسبة 25.3 %، لتأتي بعدها السلع الزراعية بنسبة 20.8 %ثم مصنوعات أساسية بنسبة 17.7% أما الحصة الأكبر في الصادرات السلعية البينية فهي من نصيب السلع الزراعية بنسبة 19.6 % لتأتي المصنوعات الأساسية في المرتبة الثانية بنسبة 18.1% ، أما الرتبة الثالثة فهي من نصيب المواد الكيماوية بنسبة 17.9% ،أما فيما يخص هيكل الخدمات التجارية فبلغت خدمات النقل نسبة 33.2 %من إجمالي المتحصلات الخدمية، وخدمات السفر بلغت حصتها 76.49 % وبنسبة 37.8 % من إجمالي المحصلات الخدمية.

[1] - حماني الهوارية، دربال عبد القادر، " **آثار انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة**"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 05، 2017، ص 182-183 .

[2] - حساني عمر، " **انعكاسات تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة العربية البنية –التطورات، المشاكل والحلول-**"، مرجع سابق، ص 132.

III- مؤشرات قياس و تقييم تحرير التجارة الخارجية

تتمثل الخطوة الأولى في تصميم إستراتيجية لاستخدام سياسة تجارية متحررة في معرفة كيفية عمل النظام الاقتصادي و التجاري. وهذا ينطوي على معرفة أهمية الحواجز غير الجمركية و هيكل التعريفة والتشتت والتخفيضات وكيفية قياسها وما هو مقدار الإيرادات من الرسوم الجمركية، و أيضا معرفة السياسات المعمول بها والتي قد تفرض ضرائب على الصادرات أو تدعمها؟ وهل المؤسسات المرتبطة بالتجارة مثل منظمات تمويل الصادرات، وتسهيلات التسويق كافية لدعم التوسع في الصادرات؟ وما هي السياسات الواجب تصميمها لمساعدة الشريحة المتضررة للانتقال من الحماية إلى التحرير.[1] وبناءا على هذه التساؤلات نطرح من خلال هذا الجزء أهم مؤشرات قياس التحرير التجاري للدولة على العالم الخارجي، مع تقييم أثر هذا التحرير على اقتصاديات الدول النامية

III-1 مؤشرات قياس تحرير التجارة الخارجية

قام العديد من المفكرين الاقتصاديين و نذكر منهم(Dollar (1992، Sachs and Warner (1995)، Ben-David (1993)، Greenaway ، Edwards (1998) وآخرون (2002)، بسلسلة من الدراسات التجريبية عبر الدول بغرض تحديد أثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي وأثرها على أي متغير اقتصادي آخر (القطاع الصناعي، الصادرات ،الواردات..) ، ما سمح بظهور وتطوير مجموعة كبير ومتنوعة من المقاييس التي تسمح بمعرفة مدى انفتاح الدول اقتصاديا بصفة عامة وتجاريا بصفة خاصة على بعضها البعض، وعلى أساس هذه الخلفية حاولت بعض الورقات البحثية تصنيف هذه المقاييس إلى مجموعات مختلفة نجد من بينها دراسة(Rose ؛2002) قام فيها بتنظيم عدد كبير من مؤشرات السياسة التجارية وتقسيمها ضمن سبعة مجموعات كانت كالتالي: الانفتاح؛ تدفقات التجارة المعدلة حسب خصائص الدول؛ التعريفات الجمركية؛ الحواجز غير الجمركية؛ المقاييس غير الرسمية أو النوعية؛ المؤشرات المركبة والمؤشرات على أساس الأسعار. ثم جاءت دراسة أخرى للباحث (David؛2007) حيث جمع فيها عددا من مؤشرات قياس الانفتاح والسياسة التجارية وصنفها في (06) مجموعات معتمدا على دراسة(Rose ؛2002).[2] ومن هذا المنطلق نحاول توفير مجموعة منهجية وتصنيف وتقييم لأبرز مؤشرات الانفتاح المستخدمة في الأدبيات ذات الصلة. وهي كالتالي:

- ❑ **أولا: قياس التحرير التجاري حسب مؤشرات الانفتاح المطلق**

- ✓ **مؤشر الانفتاح التجاري:** يعتبر من المقاييس الأساسية المعتمدة في التعبير عن درجة انفتاح بلد ما على العالم الخارجي ومناقشة التبادل التجاري، وأكثرها استخداما ما يعرف ب نسبة كثافة التجارة (Trade intensity ration) والذي يعبر عنه رياضيا بالعلاقة التالية((الواردات +الصادرات)/ الناتج الداخلي الخام).[3] وتنبع شعبية الاستخدام

---

[1] - Bernard Hoekman, et All, "**Trade Policy Reform and Poverty Alleviation**" , Policy Research Working Paper , The World Bank Development Research Group Trade, 2001, P 6.

[2]- بلوكاريف نادية،العقريب كمال، "**أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي دراسة و قياسية**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد13، 2018، ص 357.

[3] - Edward E. Leamer, "**Measures Of Openness**", In Robert E, Baldwin Editor, "**Trade Policy Issues And Empirical Analysis**", University Of Chicago Press, Volume From The National Bureau Of Economic Research, 1988, P 148.

المكثف لهذا المؤشر في الدراسات التجريبية نظرا لبساطته وتوفر المعطيات الإحصائية التي تسمح بحسابه وتوافقه الوثيق مع المسألة المطروحة، هناك أيضًا عدد من المتغيرات ذات الصلة مثل: (الصادرات / الناتج المحلي الإجمالي) أو(الواردات / الناتج المحلي الإجمالي) والتي يمكن أن تكون بدائل جديرة بالاهتمام إذا أراد المرء التركيز على الانفتاح الذي يُفهم إما بمعنى "خارجي" (الصادرات) أو بمعنى "داخلي" أكبر (الواردات).[1]

- ✓ **مقاييس التدفقات التجارية المعدلة:** تعتبر هذه المقاييس كبدائل أخرى لمقاييس الانفتاح والتي تم اقتراحها للتعامل مع القيم المتطرفة في معظم الدراسات،[2] حيث تبنى هذه المقاييس على تقدير نموذج قياسي للتدفقات التجارية، منها من تأخذ نسبة كثافة التجارة (TIR) كمتغير تابع، ثم تستخدم بواقي النموذج المقدر (the residuals) لبناء مقياس للسياسة التجارية، أي بحساب الانحرافات بين نسبة كثافة التجارة الفعلية والمتوقعة، تمثل البواقي في هذه الحالة المقدار الذي تتجاوز فيه قيمة كثافة التجارة الفعلية لدولة ما عن قيمتها المتوقعة أو تقل عنها مقارنة مع دولة أخرى لها نفس الخصائص. هذه الفئة من المقاييس الحساسة جدا لشكل النموذج ومتغيراته التفسيرية، فعلى مستعملي هذا المقياس التفكير جيدا في متغيراته وشكل العلاقة التي تربط بينهم.[3]

وللتوضيح أكثر يسرد الجدول المقاييس الانفتاح الأكثر شيوعًا والتقليدية بالإضافة إلى المقاييس المعدلة

جدول رقم (1-7):مقاييس الانفتاح التجاري

المقياس	التعريف
GDP /M	حصة تجارة الاستيراد ، مقاسة بالواردات (M) مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، تم استخدامها من 1966 إلى 2018 وذلك من طرف 199 دولة
GDP /X	حصة تجارة الصادرات ، مقاسة بالصادرات (X) مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي للبلد(GDP)
GDP/(X+M)	حصة التجارة (TS) ، تقاس بالصادرات (x)والواردات(M) مقسومًا على الناتج المحلي الإجمالي للبلد (GDP)
1-[(X+M)/2GDP]100	الحصة التجارية المعدلة، طريقة بديلة للتعامل مع القيم المتطرفة اقترحها في الأصل Frankel (2000)
M/GDP-(1-GDP/∑GDP)	الحصة التجارية المعدلة، تعديل لنهج (2000) Frankel اقترحه Li وآخرون (2004)
(X+M)/rGDP	حصة التجارة الحقيقية ، حيث القاسم هو الناتج المحلي الإجمالي المعدل لتعادل القوة الشرائية (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) اقترحه Alcala و Ciccone (2004)

Source : Jay Squalli ,Kenneth Wilson, "**A New Measure of Trade Openness**", The World Economy,2011, P 1773.

وعلى الرغم من ذلك يجب استخدام مقياس نسبة كثافة التجارة ومتغيراتها بحذر لعدد من الأسباب: من خلال أخذ الناتج المحلي الإجمالي كنقطة مرجعية، حيث تجد الاقتصاديات المحلية القوية والتي تصادف أنها لاعبين رئيسيين في التجارة الدولية (مثل الولايات المتحدة أو اليابان أو ألمانيا أو الصين) ، نفسها في الطرف الأدنى من أي ترتيب دولة

[1] - Claudius Grabner, et All, "**Understanding Economic Openness: A Review Of Existing Measures,**" ICAE Working Paper Series: Institute For Comprehensive Analysis Of The Economy Johannes Kepler, University Linz, Number84 , 2018, P 7.

[2] - Jay Squalli , Kenneth Wilson, "**A New Measure Of Trade Openness**", The World Economy, 2011, P 1773.

[3] - بلوكاريف نادية،العقريب كمال، "**أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي دراسة و قياسية**"، مرجع سابق، ص 375.

مكون من التجارة / الناتج المحلي الإجمالي[1]. أيضا من بين الانتقادات التي تعرض لها هذا المقياس أنه في الحقيقة ما هو إلا مقياس لحجم الدولة ودرجة اندماجها في الأسواق العالمية وليس للسياسة التجارية.[2]

- ✓ **مؤشر التركيز السلعي للصادرات:**[3] يقيس هذا المؤشر مدى تركيز صادرات الدولة على سلعة أو عدد قليل من السلع، كما أنه يستخدم أيضا في قياس التبعية الاقتصادية، فالزيادة في التركيز على سلعة معينة في التصدير يعتبر من مظاهر التبعية الاقتصادية، ما يجعل الدولة أكثر حساسية للتقلبات الكبيرة في الاقتصاد، ومن أكثر المقاييس استخداما لتركيز الصادرات أو التنويع هو مؤشر "هريشمان Hirshman Index "، فكلما قل تنويع تركيبة الصادرات ارتفعت قيمة المؤشر والعكس صحيح ، ويمكن التعبير عن هذا المؤشر على النحو التالي:

$$cc = \sum_{i=1}^{i=n}(x_{it}/x_t)$$

حيث أن CC مؤشر التركيز السلعي للصادرات، Xit صادرات الدولة من السلعة i خلال السنة t، Xt مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة t.

- ✓ **مؤشر التركيز الجغرافي:** يقيس مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية، مدى اعتماد الدولة في صادراتها على دولة معينة أو عدد قليل من الدول، وارتفاع درجة هذا المؤشر يجعل من الدولة المعنية عرضة للتأثر بالقرارات والأحداث السياسية والتقلبات الاقتصادية في الدول المستوردة للسلع التي تصدرها، ومن المعروف أن الدول النامية هي المصدرة للمواد الأولية والدول الصناعية هي المستوردة الأكبر لتلك المواد وبالتالي فإن الدول النامية هي التي تتأثر بالقرارات الاقتصادية والسياسية التي تتخذها الدول المتقدمة. وبالتالي فإن قضية التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية هي مشابهة تماما لقضية التركيز السلعي ولكن بتطبيقه على الدول كتصنيف بدلا من السلع.[4]

كما أنه أيضا يجب أن لا تزيد نسبة مؤشر التركيز الجغرافي عن 60% وإلا اعتبر الاقتصاد المصدر تابع تبعية كاملة للاقتصاد المستورد، ويتم قياسه أيضا، باستخدام معامل جيني هيرشمان مع إبدال متغير البلد مكان متغير السلعة على النحو التالي:

$$CG_m = \sum_{i=1}^{i=n}(x_{it}/x_t)^2$$

CG_m : مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات؛ xi :صادرات الدولة i خلال السنةt ؛ X_t مجموع الصادرات خلال السنةt.[5]

- ✓ **الميل المتوسط للاستيراد:** يقيس هذا المؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي و يعرف بالميل المتوسط للاستيراد، وتكمن أهميته في أنه يدل على مدى اعتماد الدولة على دول العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية،

---

[1] - Claudius Grabner, et All," **Understanding Economic Openness: A Review Of Existing Measures**", op cit , P 7.

[2] - بلوكاريف نادية،العقريب كمال، "**أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي دراسة و قياسية**"، مرجع سابق، ص 375.

[3]- Cherkaoui Mouna, Jalali Ahmed, **"Trade Liberalization, Real Exchange Rate, And Export Diversification In Selected North African Economies",** Paper Presented At Expert Group Meeting On Economic Diversification In Arab Countries, 22-25 September 2001, Beirut, P11-12.

[4] - خالد محمد السواعي، " **التجارة والتنمية مع تجارب ناجحة من الدول النامية**"، مرجع سابق، ص 194-195.

[5] - نور الهدى بوحيتم، مسعود جماني، " **تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال (1990-2017)**"، مجلة الإنسانية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 02، 2020، ص 174.

أي أنه يعكس مدى تبعية الإنتاج القومي للإنتاج العالمي، حيث إنه كلما زادت نسبة هذا المؤشر دل على اعتماد الدولة على العالم الخارجي والعكس صحيح.[1]

- ✓ **مؤشر التبادل التجاري:** يعبر هذا المؤشر عن مقدار الربح المحقق من التبادل التجاري الدولي، حيث يقيس عدد الوحدات من الاستيراد التي يمكن الحصول عليها بوحدة واحدة من الصادرات، فإذا كان الرقم القياسي لأسعار الصادرات أكبر من الرقم القياسي لأسعار الاستيراد فهذا يعني أن معدل التبادل التجاري هو في صالح الدولة المصدرة، أما في حالة العكس أي أن هناك تدهور في معدل التبادل التجاري مما يؤدي إلى تدهور التجارة بالنسبة لتلك الدولة، تتحقق عندما يكون التبادل التجاري أقل من 100%، أي الرقم القياسي للصادرات أقل من الرقم القياسي للاستيراد.[2]

ويعبر عنه رياضيا بالعلاقة التالية: معدل التبادل التجاري الدولي= (الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات/ الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات)100 % ،حيث يسمح هذا المؤشر بحساب نسبة تغطية الصادرات للواردات والتي تسمح بمقارنة أفضل للحجم الحقيقي للمبادلات، وأيضا المقارنة بين قطاع الأنشطة أو الدول.[3]

- ❑ **ثانيا: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح النسبي:** تضم هذه المجموعة عدد كبير من التدابير غير التعريفية والتي عرفتها (UNCTAD) بأنها تدابير السياسة العامة ، كما صنفتها أيضا إلى تدابير خاصة بالواردات مقسمة إلى تدابير تقنية (تدابير صحية، حواجز تقنية أمام التجارة :التفتيش قبل الشحن...الخ)، وتدابير غير تقنية (نظام الحصص، التدابير السعرية، تدابير مالية، قيود التوزيع، تدابير التجارة المتعلقة بالاستثمار، التدابير المؤثرة بالمنافسة، الملكية الفكرية،قواعد المنشأ إضافة إلى تدابير تتعلق بالتصدير.[4] كما تحدد قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي مستوى الحواجز الغير التعريفية الخاصة بالبلد بثلاثة فئات وهي (مفتوحة، معتدلة، مقيدة).[5]

على الرغم من أن المعلومات المباشرة حول الحواجز غير التعريفية من المرجح أن تكون أكثر المعلومات المتوفرة دقة، إلا أنها لا توفر بالضرورة نقطة انطلاق جيدة لإجراء تحليل عام: وذلك لأنها تطرح صعوبات تكمن في أنه من الصعب للغاية قياس كل المعلومات المباشرة والمتنوعة المتوفرة عن الحواجز الغير التعريفية،كما أنه اعتبرت بعض الدراسات أن نتائج هذا المقياس مشوشة وذلك انطلاقا أنه في حالة وجود مجموعة من الرسوم الغير التعريفية على صناعة معينة فمن المتصور أن وجود أحدها يقلل من تأثيرات الأخرى، بحيث يؤدي تحليل كل منها على حدة إلى

---

[1] - السبتي وسيلة، زعرور نعيمة، "**مراحل تطور تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة**"، المجلد 01 ، العدد 01، 2018، ص 127.

[2]- أنمار أمين حاجي، " **الصادرات الصناعية وأثرها على في تغيير هيكل الناتج المحلي الإجمالي للمدة من 1980-2002 الأردن حالة دراسية**"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 79، العدد 27، 2005، ص 29-30.

[3] - نور الهدى بوحيتم، مسعود جماني، " **تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال (1990-2017)**"، مرجع سابق، ص 175.

[4] - UNCTAD: **Classification Of Non Tariff Measure**s, disponible sur: http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ditctab20122_en.pdf , 2012, consulter le: 12/02/2021, P 2-3.

[5] -Wu Yi, Zeng Li, "**The Impact of Trade Liberalization on The Trade Balance in Developing Countries".** IMF Working Paper, Number 8, 2008, P 4-5.

المبالغة في آثارها الإجمالية. ولحسن الحظ توجد مجموعة متنوعة من المقاربات العامة التي يمكنها تجاوز بعض هذه الصعوبات، على الرغم من الاعتراف بها عند تقديم أساليب جديدة. يمكن تصنيف الطرق العامة المختلفة التي تم استخدامها أو محاولة قياس الحواجز غير التعريفية على النحو التالي: مقاييس من نوع التردد تستند إلى قوائم جرد الحواجز غير التعريفية المرصودة والتي تنطبق على بلدان أو قطاعات أو فئات تجارية معينة ؛ مقاييس مقارنة الأسعار المحسوبة من حيث معادلات التعريفات أو الأسعار؛ مقاييس التأثير الكمي على أساس التقديرات الاقتصادية القياسية لنماذج التدفقات التجارية ؛ ومقاييس المعدلات الاسمية المعادلة للمساعدة .[1]

- ❑ **ثالثا: قياس التحرير التجاري حسب المؤشرات المركبة**

- ✓ **قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر البواقي:** اقترح كل من"(1984) Guillaumont, (1989) Syruin & Chenery " طريقة لقياس تدفقات التبادل التجاري بواسطة متغيرات هيكلية مستقلة عن السياسة التجارية، كمتغيرات الحجم والناتج الداخلي الخام ومتغيرات خاصة بدرجة انعزال البلد، والمسافة بينه وبين بقية البلدان الأخرى وغيرها .حيث تمكن هذه الطريقة في تقييم الفارق بين حجم التجارة الحالية وحجمها في المستقبل ابتداء من نموذج مرجعي يصبح كمؤشر انفتاح، فإذا كان الفارق أو الباقي موجب دل ذلك على أن البلد منفتح والعكس صحيح.[2]
- ✓ **نموذج المؤشر المزدوج Sachs – Warner:** يعد مؤشر" Sachs and Warner (1995) "من بين أكثر المؤشرات التي عرفت قبولا بين الاقتصاديين حيث يعتبر مؤشرا مهما لأنه يتخذ نهجا مباشرا في قياس الانفتاح، وقد أصبح نقطة مرجعية يتم الاستشهاد بها كثيرًا في انحدارات التجارة والنمو[3]. ويعتبر مؤشر ثنائي يصنف بلدًا ما على أنه مغلق إذا استوفى واحدًا على الأقل من هذه معايير والتي تتعلق بما يلي :معدلات التعريفة الجمركية، والحواجز التجارية غير الجمركية، والحوكمة الاشتراكية في العلاقات التجارية، والفرق بين أسعار الصرف في السوق السوداء وأسعار الصرف الرسمية .عند استخدامه في انحدارات النمو يشير المؤشر في الغالب إلى وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح والتجارة (على سبيل المثال Harrison 1996 ؛ Wacziarg & Welch 2008 ؛ Dollar وآخرون. 2016). ومع ذلك فقد تعرض لانتقادات شديدة بسبب معاييره الغامضة وأبعاد إنتاجه ثنائية التفرع ، التي تصنف البلدان على أنها إما "مفتوحة" أو "مغلقة" ، وبالتالي لا تسمح بإجراء تحليل أكثر دقة[4].
- ✓ **مؤشر الانفتاح المركب ل Edwards (1998):** هو من أحدث المؤشرات التي اهتمت بقياس وتقييم الانفتاح التجاري، حيث اعتمد " Edwardes "عند استخدامه لهذا المؤشر على فرضية مفادها أن سياسة الانفتاح تتماشى مع ارتفاع إنتاجية العوامل، و جمع Edwards المؤشرات الموجودة من قبل في شكل مؤشر مركب لأجل قياس درجة انفتاح أي بلد واقترح ، حيث أصبح يتكون من تسعة مؤشرات فرعية ، الثلاثة الأولى منها تصف وجود سياسات

---

[1] - Alan Deardorff , Robert Stern, "**Measurement Of Non-Tariff Barriers**", Working Papers, Number 179, OECD Economics Department, 1997, P 10-11.

[2] - نور الهدى بوحيتم، مسعود جماني، " **تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال (1990-2017)**"،مرجع سابق، ص 175.

[3] -Kyrre Stensnes, "**Trade Openness And Economic Growth: Do Institutions Matter?**", Norwegian Institute Of International Affairs :Working Paper , Number 702, 2006, P 19.

[4] - Claudius Grabner, et All, "**Understanding economic openness: a review of existing Measures**", op cit, P 8.

الانفتاح ، بينما الستة الأخيرة تقيس مستوى التفاوتات التجارية .[1] وهي موزعة كالتالي: المؤشر الثنائي (sachs-warner 1995)؛ مؤشر تقرير التنمية في عام 1987 ؛ مؤشر البواقي (learmer 1988) ؛ مؤشر علاوة الصرف للسوق السوداء؛ التعريفة المتوسطة على الواردات؛ المستوى المتوسط للحواجز غير الجمركية؛ مستوى التوترات يقيس الاضطرابات الناجمة عن تدخل الدولة؛ معدل فرض الضرائب المتوسطة على التجارة الخارجية؛ مؤشر القيود على الواردات(wolf 1993) .[2]

ولقد انتقد "رودريك و رودريكز(Rodrik and Rodriguez) "بشكل أساسي إدواردز (Edwards) على منهج الاقتصاد القياسي الذي انتهجه. باختصار يجادلون بأن نتائجه معيبة اقتصاديًا بسبب الترجيح غير المناسب للبيانات وافتراضات تحديد الهوية غير المبررة. واعتبروا أنه بمجرد التحكم في هذه العوامل تظل ثلاثة مؤشرات فقط مهمة. كما يجادلون بأنه بسبب رداءة جودة البيانات وعند استخدامهم مجموعة بيانات أكثر تحديثًا وجدوا بيانات مختلفة تمامًا عن عائدات الضرائب التجارية كنسبة من إجمالي التجارة، وكانت نتائجها أفضل لأنها تعكس بشكل صحيح المستويات الفعلية للحماية. كما اعتبروا أن المتغيرين المتبقيين هما مقياس شخصي للانفتاح التجاري، ويمكن أن تكون مشكلة لأنها أعيد بناؤها بأثر رجعي وتقدم أمثلة على التحيز حيث يتم تصنيف البلدان ذات النمو المرتفع بشكل مضلل على أنها "مفتوحة". بعد السيطرة على الدراسة التجريبية.[3]

III-2 تقييم تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية

بعد ظهور مفهوم الاقتصاد العالمي، أصبح العالم أكثر تكاملاً من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، ما زاد من تحرير أسواق السلع والأسواق المالية. لكن الشاغل الرئيسي هو ما إذا كانت هذه السياسات الليبرالية تعزز النمو الاقتصادي أم لا.[4] خاصة في الدول النامية والتي لابد من أن يطرح مسار التحرير التجاري جوانب إيجابية وأخرى سلبية والتي يمكن حصرها من خلال ما يلي:

- **أولا: الآثار الإيجابية:** إن السياسات التي تجعل الاقتصاد مفتوحًا للتجارة والاستثمار مع بقية العالم ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، حيث لم يحقق أي بلد في العقود الأخيرة نجاحًا اقتصاديًا من حيث الزيادات الكبيرة في مستويات المعيشة لشعبه دون الانفتاح على بقية العالم. في المقابل كان الانفتاح التجاري (إلى جانب الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر) عنصرًا مهمًا في النجاح الاقتصادي لشرق آسيا، حيث انخفض متوسط

[1] - عبدوس عبد العزيز، "**سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان-، الجزائر، 2012/2011 ، ص 81.

[2] - نور الهدى بوحيتم، مسعود جماني، " **تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال (1990-2017)**"، مرجع سابق، ص 176.

[3] - Kyrre Stensnes, "**Trade openness and economic growth: Do institutions matter?**", op cit , P 22.

[4] -Muhammad Raza Aftab, et All, "**Trade Liberalization, Human Capital And Industrial Performance In Pakistan",** Pakistan Journal Of Social Sciences (PJSS), Volume. 36, Number 01, 2016, P 567.

تعريفة الاستيراد من 30 في المائة إلى 10 في المائة على مدار العشرين عامًا الماضية.[1] ما جعل مؤيدو تحرير التجارة الخارجية في الدول النامية يتوقعون تحقيق الآثار الإيجابية التالية:

- ✓ الانفتاح التجاري كوسيلة لفتح السوق المحلي ودخول الأسواق الخارجية يوفر فرصة تحسين تقسيم العمل ومستوى الإنتاجية وبالتالي تطوير وزيادة الصادرات ما يسمح بخلق فرص للعمل وانخفاض مستوى الفقر.[2]
- ✓ يتيح تحرير التجارة الخارجية إقامة شراكة مع الأطراف الأجنبية في مجال البحوث والتطوير نتيجة لارتفاع تكلفتها وبالتالي تضييق الفجوة التكنولوجية والحد من التبعية المطلقة؛
- ✓ يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى البحث عن أسواق جديدة وذلك لضمان زيادة إمكانية نفاذ السلع التي تنتجها الدول النامية وتصدرها لأسواق الدول المتقدمة خاصة من المنسوجات والملابس و الصادرات الزراعية ، والتي تؤدي إلى زيادة المدخولات المالية (العملات الأجنبية)؛
- ✓ تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية للدول النامية من خلال تصاعد المنافسة الدولية، والتي تدفع المنتجين المحليين إلى الاستخدام الأفضل والأمثل لعناصر الإنتاج والموارد المتاحة وبتكلفة منخفضة، ما يوفر للمستهلكين فرصه الحصول على سلع وخدمات عديدة ومتنوعة وربما بأسعار ارخص من مثيلاتها في السوق المحلي؛
- ✓ زيادة حجم التبادل الدولي يؤدي إلى انعكاس اثر انتعاش اقتصاديات الدول المتقدمة على الدول النامية من خلال تشجيع التنمية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية؛
- ✓ يساعد تحرير التجارة الخارجية في قيام نظام تجاري متعدد الأطراف وبالتالي يهيئ للمستثمرين والمستخدمين بيئة عمل تشجع انسياب المعاملات التجارية بين الدول والاستثمار ؛
- ✓ تخفيض الحواجز الجمركية على مستلزمات الإنتاج يهيئ للشركات فرص الحصول على المدخرات الرأسمالية الحديثة مما يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج وبالتالي إمكانية خفض معدلات التضخم الناتج عن التكلفة؛
- ✓ إن تحرير التجارة يساهم و يشجع على إعادة توزيع عناصر الإنتاج وتوجيهها نحو القطاعات الأوفر إنتاجية؛

إن فتح الأسواق وتحريرها في الدول النامية يحفز الاستثمار ويؤدي إلى تطوير الطاقات السكانية وتنمية الاقتصاد كذلك يؤدي إلى تطوير القطاع الخاص.[3]

[1] -Imf Staff, "**Global Trade Liberalization And The Developing Countries**International Monetary Fund: Working Paper 2001.

[2] -Adegbemi Onakoya, Babatunde Johnson & Grace Ogundajo, "**Poverty And Trade Liberalization: Empirical Evidence From 21 African Countries",** Economic Research-Ekonomska Istraživanja, Volume 32, Number 01 , 2019, P 636-637.

[3] - فضل علي المثني، **" الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية"**، الطبعة الأولى،مكتبة مدبولي، 2000،القاهرة، ص 150.

- **ثانيا: الآثار السلبية:** يمكن أن يشكل تحرير التجارة تهديدًا للدول أو الاقتصاديات النامية لأنها مجبرة على المنافسة في نفس السوق مثل الاقتصاديات أو الدول المتقدمة. يمكن أن يؤدي هذا التحدي إلى الآثار السلبية التالية:

- ✓ تم انتقاد تحرير التجارة في الغالب على أنها تجبر الصناعات الناشئة على الخروج من السوق بسبب عدم قدرتها على المنافسة لأنها ليست متطورة بشكل جيد وبالتالي تتغلب عليها الصناعات الأجنبية المتقدمة ما سيؤدي إلى البطالة بدلا من التوظيف.[1]
- ✓ تحرير التجارة الخارجية يتيح فرصه للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تنشأ فروع في دول العالم وخاصة النامية منها مما يؤثر على السياسة الاقتصادية للدولة؛
- ✓ يؤدي التحرير التجاري إلى هيمنة الدول الصناعية الكبرى على الاقتصاد العالمي مما يؤثر سلبا على اقتصاديات الدول النامية؛
- ✓ يؤدي الانخفاض التدريجي للرسوم الجمركية إلى عجز الموازنة العامة وزيادة الضرائب مما يزيد من تكاليف الإنتاج وارتفاع الأسعار؛
- ✓ رفع الحماية عن الأسواق المحلية في الدول النامية سيكون في صالح الدول المتقدمة بسبب تأثر المنتجات المحلية للدول النامية والتي تتميز بتدني الجودة وارتفاع الأسعار مما يؤدي إلى تراجع الإنتاج المحلي في الدول النامية سواء من السلع الصناعية أم الزراعية، دعم موقف المحتكرين , والقضاء على المنافسين الصغار في السوق؛
- ✓ يؤدي إدراج الحماية الفكرية ضمن مكونات اتفاقية منظمة التجارة العالمية إلى احتكارات تكنولوجية لصالح الدول المتقدمة وزيادة التكاليف على الدول النامية؛
- ✓ على مستوى الخدمات لم تراع المنظمة العالمية للتجارة انعدام التوازن بين حجم قطاعات الخدمات في الدول الصناعية وحجمه في الدول النامية، ولم تراع ارتباط بعض قطاعات الخدمات في الدول النامية بمصالحها الإستراتيجية؛
- ✓ ترى الدول النامية أن تحرير الاستثمارات وعولمة الأسواق المالية ترافقه مخاطر وأزمات مالية مكلفة (أزمة المكسيك عام 1994 , ودول جنوب شرق أسيا 1997، والبرازيل وروسيا واسيا 1999 وغيرها) , ومخاطر تعرض البنوك للازمات ومخاطر المضاربة وغسيل الأموال ومخاطر أخرى؛
- ✓ إن قيام منظمة التجارة العالمية قد حقق مكاسب كبيرة للدول المتقدمة،إذ تسيطر هذه الدول على ما نسبته (75%) من التجارة العالمية، بينما تزداد واردات المواد الاستهلاكية والعادية بالنسبة للدول النامية وهذا يجعل الآثار السلبية لتحرير التجارة الخارجية في الدول النامية أكثر من أثارها الايجابية.[2]

---

[1]-Arsalan Hasan, "**Costs And Benefits Of Trade Liberalization",** Munich Personal Repec Archive :MPRA Paper ,Number 25657 ,2010, P3

[2] - سمير اللقماني ،" **منظمة التجارة العالمية وأثارها السلبية والايجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية**"،الطبعة الأولى، دار رائدة، المكتبة الوطنية الرياض، 2014 ،ص65 .

III-3 ترجمة رقمية لواقع تحرير التجارة الخارجية في الاقتصاد العالمي

يعيش العالم المعاصر حالة من الانقسام لم يسبق لها مثيل، ما زاد من تعميق الفجوة بين دول الشمال والجنوب حيث وصل الفارق بين مستوى المعيشة إلى أعلى مستوياته، ما جعل تحرير التجارة الخارجية بمفردها لا يقود بصورة آلية إلى تحقيق النمو، وتوفير فرص العمل، وتخفيض مستوى الفقر، فإذا أرادت البلدان النامية أن تستغل فوائد التحرير التجاري أكثر وتعزيز النمو الاقتصادي عليها أيضاً أن تُنشئ سياسات قومية سليمة أخرى مثل: الحكم الصالح، حكم القانون، قدرة المؤسسات الحكومية على إدارة الأزمات الداخلية ، بالإضافة إلى السياسات النقدية والاقتصادية السليمة، والاستثمار في رأس المال البشري من خلال تطوير النظام التعليمي .[1] وفي ما يلي نستعرض تطور أهم مؤشرات الانفتاح التجاري حسب مختف المناطق الاقتصادية في العالم:

الشكل رقم (1-7): تطور مؤشر الانفتاح التجاري

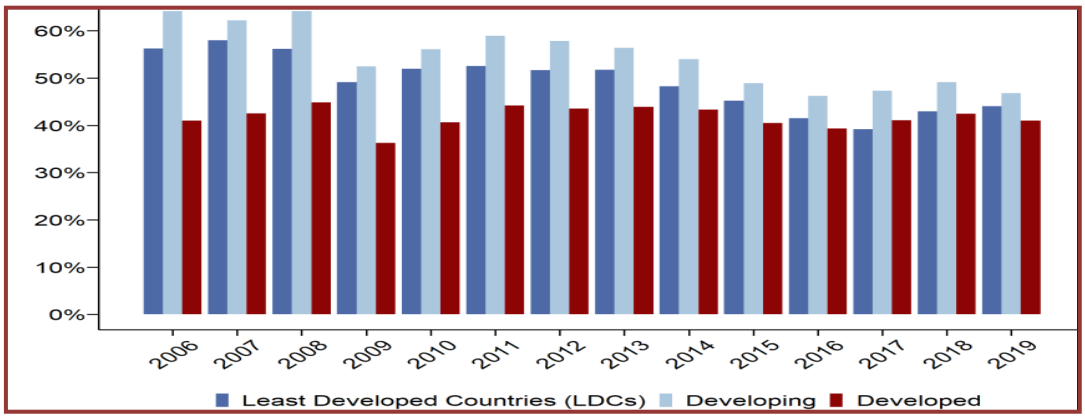

Source : International Trade Statistics Yearbook, Volume I, Trade By Country ,2019

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ انخفاض في تطور مؤشر الانفتاح التجاري من نسبة 65 % سنة 2006 إلى نسبة 45% سنة 2019 . حيث تبين الصورة الحالية أن العالم يسير في اتجاه معاكس ناتج عن زيادة الاتفاقيات الثنائية والإقليمية للتجارة الحرة وهو بطبيعته اتفاق مغلق وتمييزي خاصة بالنسبة لدول الشمال. كما نلاحظ أيضا أن البلدان النامية تشكل قوة رئيسية خلف التوسع الحالي للتجارة الخارجية الحرة خاصة بعد ما حققت درجات انفتاح عالية ثم تليها البلدان أقل نموا ثم الدول المتقدمة، حيث يدل مؤشر الانفتاح التجاري على الخارج في مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الاستيراد والتصدير) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لهذه الدول على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد .

تشكل البلدان النامية حاليا ما يقارب 50 % من صادرات البضائع العالمية مقارنة ب 25 % في الفترة الممتدة من 1990-1991 و الآخذة في التزايد من خلال الصلات التجارية الجديدة بين بلدان الجنوب. ورغم أداء البلدان

[1] - فؤاد مجناح، النوري حاشي، " **دراسة قياسية لأثر بعض محددات سياسة تحرير التجارة الخارجية و السياسة التجارية على الميزان الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)**"، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 03، العدد 04، 2020، ص.32-33.

النامية الجيد كمجموعة، فإن اندماجها في الاقتصـاد العالمي يختلف من بلد إلى آخر،وقد صـدر في عام 2012 أن 20 %من مجموع تجارة البضائع في البلدان النامية هي من 12 بلدًا ناميًا فقط، كثيرا منها بلدان آسيوية.[1]

الشكل رقم (1-8):متوسط القيود الجمركية التي تواجهها الصادرات والواردات حسب المناطق الاقتصادية

القيود الجمركية التي تواجهها الصادرات (MA-TTRI) القيود الجمركية المفروضة على الواردات (TTRI)

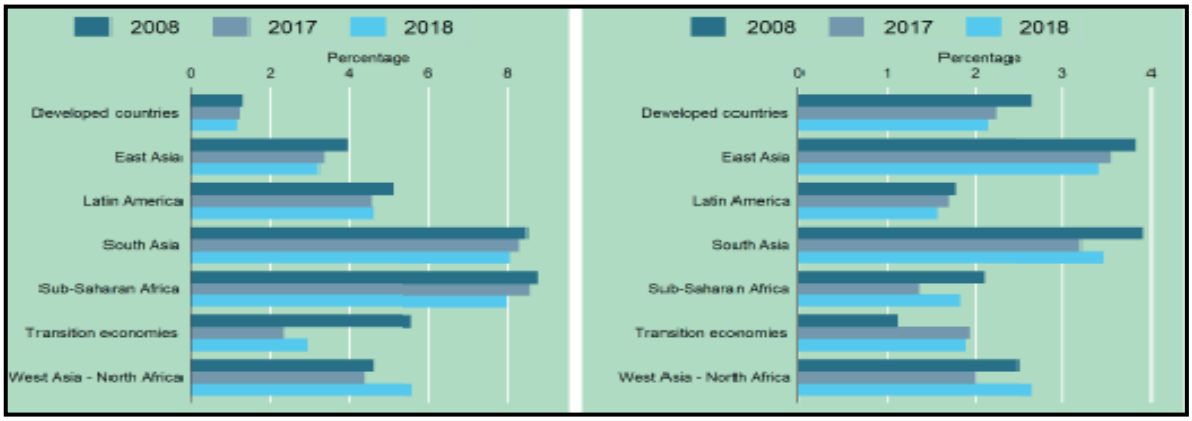

Source : United Nations Conference On Trade And Development(Unctad), **Key Statistics And Trends In Trade Policy 2019,** 2020, P5

يوضح الشكل أعلى مؤشر القيود الجمركية على الصادرات والواردات حيث يقيس مؤشر (TTRI)المستوى المتوسط للقيود الجمركية المفروضة على الواردات، يتم وزن المؤشر للتحكم في قيم الواردات المختلفة ومرونة الطلب على الواردات. أما مؤشر (MA-TTRI) يقيس القيود الجمركية التي تواجهها الصادرات للوصول إلى السوق. يتم حساب كلا المؤشرين على أساس التعريفات المطبقة (حسب القيمة والتعريفات المحددة)، بما في ذلك التفضيلات الجمركية.

ساهم التحرير متعدد الأطراف والأحادي الجانب في تراجع القيود الجمركية خلال العقد الماضي، ومع ذلك وعلى الرغم من الاتجاه التنازلي المستمر، فقد توقفت عملية تحرير الرسوم الجمركية إلى حد كبير منذ عام 2008. وبحلول عام 2018 ظلت القيود الجمركية على الواردات أعلى بكثير في البلدان النامية والتي تجاوزت نسبة 8% مقارنة بالبلدان المتقدمة والتي تقل عن نسبة 2%

أما من حيث تقييد الصادرات واجهت الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية أكثر الشروط تحررا للوصول إلى الأسواق حيث بلغ مؤشر متوسط التبادل التجاري للأسعار(TTRI) حوالي 1.5 % في عام 2018. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الأفضليات الأحادية التي تمنحها البلدان المتقدمة والتركيبة التصديرية للدول النامية التي تميل نحو الموارد الطبيعية التي تواجه عادةً تعريفات جمركية منخفضة، في المقابل واجهت الصادرات من شرق وجنوب آسيا مستوى متوسط أعلى من التقييد حوالي 3.5 %بالنسبة للعديد من البلدان في هذه المناطق ، يمكن أن يؤدي تحرير التجارة في الشركاء التجاريين الرئيسيين بهدف خفض التعريفات إلى مكاسب تصدير كبيرة.

[1] - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، " **تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظر إنمائي**"، تقرير من أمانة الأونكتاد، الدورة 60، جنيف، 2013، ص03.

الشكل رقم(1-9): تطور الصادرات والواردات من السلع والخدمات العالمية (2010-2019) الوحدة: تريليون دولار

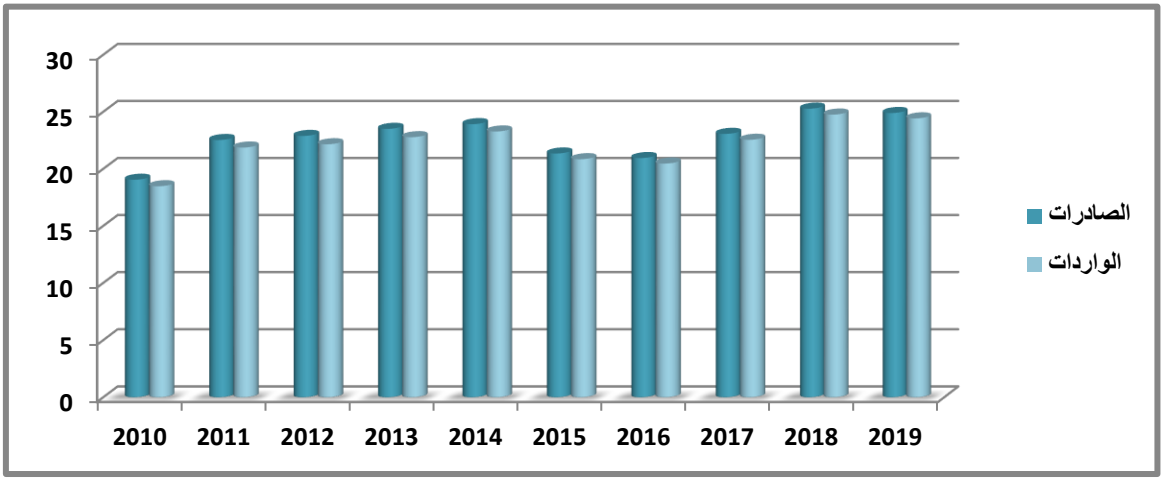

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/

consulter le: 12/06/2021

على طول الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2019 تجاوزت قيمة الصادرات من السلع والخدمات على المستوى العالمي قيمة الواردات من السلع والخدمات . كما سجلت التجارة العالمية نموا ملحوظا بداية من سنة 2010 إلى غاية سنة 2014 ، وبحسب معطيات البنك الدولي كانت نسبة التجارة من إجمالي الناتج المحلي 57,03 % سنة 2010 لتصل إلى 60% سنة 2014 ، تلاها انخفاض في عام 2015 والذي مس كل من قيمة الصادرات والتي انخفضت من سنة 2014 إلى سنة 2015 والواردات هي الأخرى سجلت انخفاض، وما يفسره هو الأزمة البترولية لتعاود الارتفاع في عام 2017 أين سجلت نسبة التجارة من إجمالي الناتج المحلي 59.47 % لتصل سنة 2019 إلى 60.27 % وهي أكبر مساهمة لها في إجمالي الناتج المحلي.

المبحث الثالث: التأصيل النظري للقطاع الصناعي وعلاقته بتحرير التجارة الخارجية

تعطي فروع الاقتصاد حجج قوية بأن هناك أهمية خاصة للقطاع الصناعي باعتباره قطاعا حساسا لدفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية، لما له من دور فعال في زيادة قيم الإنتاج المحلي، توفير مناصب الشغل، وكذا دعم ميزان المدفوعات من خلال إنتاج سلع ذات فرص تصديرية مما يؤدي إلى الحصول على العملة الصعبة وغيرها. وانطلاقًا من أهمية هذا القطاع وتكيفا مع تقدم وتطور قوى الإنتاج في الميدان الصناعي اهتم الباحثون والاقتصاديون عبر مختلف مراحل الفكر الاقتصادي بدراسات معمقة مستخدمة العديد من مناهج التحليل وذلك لوضع تفسيرات لحدوث النمو في القطاع الصناعي والمتغيرات المؤثرة عليه والعوامل المرتبطة به .

وفي هذا الصدد يتم من خلال هذا الجزء طرح تأصيل نظري عن القطاع الصناعي للتعرف على مختلف المفاهيم والأساسيات كما سنتطرق إلى مناقشة أثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي باعتبارها من الدعائم الأساسية لرفع القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية وإدخال التكنولوجيا.

I - القطاع الصناعي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية

يؤثر القطاع الصناعي على جميع أبعاد التنمية المستدامة - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية- ما يجعل تحديد حالته وتطوره مرهون بعدة متغيرات والتي من بينها: تطور التجارة والمنافسة العالمية، توافر المواد الخام والطاقة ومتطلبات استخدامها بكفاءة أكبر، بالإضافة إلى التقنيات والابتكارات وهيكل تأهيل القوى العاملة ومهاراتهم وما إلى ذلك .ما يجعل أولوية الصناعة في هذه البيئة المتغيرة باستمرار هي إيجاد طرق وإجراءات وتدابير فعالة من شأنها أن تسمح بمرونتها في ظل تغير الظروف.[1]

وفي هذا السياق سنتناول الإطار النظري للصناعة بصفة عامة والقطاع الصناعي بصفة خاصة، وذلك من خلال التركيز على أهم مكوناته استراتيجياته ودوره الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى عرض أهم التحديات التي تؤثر على تطور القطاع الصناعي خاصة في الدول النامية.

I -1 الأسس النظرية للصناعة والقطاع الصناعي

- **أولا: تعريف الصناعة:** مرت الصناعة بمرور الوقت بسلسلة من "الثورات الصناعية" والتي أدت إلى زيادة التعقيد والتطور السريع في قوى الإنتاج، فأصبحت تدفع الصناعة للانتقال إلى نموذج جديد جعل مفهومها يرتبط بالموقف الذي يوجد فيه تطور للقدرة التكنولوجية الإنتاجية من خلال الإبداع والابتكار. و من هذا المنطلق يمكن التمييز بين عدة تعريفات مختلفة ومن وجهات نظر متنوعة نذكر منها ما يلي:

تعرف الصناعة على أنها: "فروع النشاط الاقتصادي التي تتولى القيام بتحويل المواد الأولية الزراعية والخامات المعدنية وغيرها من المواد الطبيعية من شكلها الخام أو البسيط إلى منتجات أرقى قابلة للتداول، تلبى حاجات الإنسان من الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، وعليه فهي تتفاعل بوعي تام مع المحيط المادي للإنسان لتجعله أكثر منفعة وتلبي لديه الحاجات الضرورية، وأكثر من ذلك أنها قادرة على إيجاد منافذ للوصول إلى المستهلك سواء بصفتها مواد أولية وسيطة أو نهائية وهي بذلك تضم كافة النشاطات الاقتصادية المنتجة"[2]

- **ثانيا: تعريف القطاع الصناعي :** يعرف القطاع الصناعي على أنه" وحدة رئيسية وكبيرة في الاقتصاد الوطني والمتكون من عدد من الفروع والمشاريع الصناعية التي تستخرج المواد الخام من الطبيعة وتحولها إلى سلع مادية وطاقة للاستهلاك الإنتاجي والشخصي وخدمات ذات طبيعة صناعية للمحافظة على القيمة الإستعمالية أو إعادة تصنيعها".[3]

وبشكل عام يعرف القطاع الصناعي على أنه يتكون من كافة الفروع الصناعية، حيث يمثل نظاما أو وحدة رئيسية ضمن الاقتصاد الوطني. و الذي يضم عددا من المنشآت التي تتوزع فيما بين فروع صناعية مختلفة منها ما

---

[1] - Marcel Behun et All, "**The Impact Of The Manufacturing Industry On The Economic Cycle Of European Union Countrie**", Journal Of Competitiveness, Volume 10, Issue 01, 2018, P 24.

[2]- سعود وسيلة، بلقاسم رابح، " **الصناعة التحويلية في قطر –دراسة تحليلية للفترة 2011-2016**"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 08، 2017، ص 143.

[3]- المعماري عبد الغفور حسن كنعان، " **اقتصاديات الإنتاج الصناعي**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان، 2010.

تقوم باستخراج المواد الخام من الطبيعة أو المواد الزراعية ومنها ما تقوم بتحويل هذه المواد إلى سلع أو خدمات ذات طبيعة صناعية.[1]

- ❑ **ثالثا: مكونات القطاع الصناعي** : يتكون القطاع الصناعي من ثلاثة مجموعات رئيسية من النشاطات وتتمثل في:
- ✓ **الصناعات الاستخراجية:** هي الصناعات التي تقوم على استخراج المعادن والثروات الطبيعية من الأرض كالبترول والغاز الطبيعي وغيرها من المعادن، وتختلف الصناعات الاستخراجية من دولة إلى أخرى وذلك على أساسما تحتويه من ثروات معدنية، والتي يمكن الاستفادة منها من خلال إقامة العديد من الصناعات أو تصديرها إلى العالم الخارجي؛
- ✓ **الصناعات التحويلية:** هي الصناعة التي تعتمد على تحويل المواد الخام إلى مواد نصف مصنعة او تامة الصنع أي تصبح هذه المواد مختلف تماما من حيث الخصائص عن المادة الأصلية. كما تنقسم الصناعات التحويلية إلى صناعات استثمارية وصناعات استهلاكية ويمكن اختصارها فيما يلي :
- ▪ **الصناعات الاستثمارية:** هي صناعات تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة نسبيا كونها تنتج السلع الرأسمالية والاستثمارية وحتى السلع الوسيطية التي تدخل في تمويل عمليات صناعية أخرى، وذلك مثل الآلات والمعدات والصناعات الكيماوية...الخ
- ▪ **الصناعات الاستهلاكية:** هي الصناعة التي عادة ما تكون موجهة للمستهلك النهائي كالصناعات الغذائية وصناعة المنسوجات وغيرها، فهي تعمل على تحويل المواد الخام والأولية إلى سلع جاهزة للاستخداموعلى هذا الأساس يتم البدء بها نتيجة الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية.[2]
- ✓ **الصناعات الخدمية:** هي عملية استغلال الكفاءات والمعرفة والقاعدة التقنية لأعمال الشركة وعمليات التصنيع والعمليات التشغيلية و تشمل جميع الخدمات المتعلقة بالعمليات التنظيمية، كما تساهم الصناعات الخدمية في تدعيم عمليات الإنتاج الصناعي للعملاء، بحيث يتم إنشاء القيمة لهم في تلك العمليات.[3]
- ❑ **رابعا: استراتيجيات التصنيع في القطاع الصناعي :** يمكن اعتبارها على أنه خطة طويلة المدى تعتمد على استخدام وفرة الموارد التي تسمح بصياغة إستراتيجية التصنيع في القطاع الصناعي وبالتالي تحقيق الأهداف. ومن بين هذه الاستراتيجيات نذكر ما يلي:[4]
- ✓ **إستراتيجية التصنيع الثقيلة وإستراتيجية التصنيع الخفيفة:** هي إستراتيجية صناعية قائمة على أساس الصناعات الثقيلة تعتمد عليها بعض الدول والتي غالبا ما تتميز بقوة اقتصادها، خاصة وأن هذا النوع من الصناعات يتطلب وفرة في رأس المال المستثمر ومستلزماته التكنولوجية الكبيرة وطول فترة استرداد تكاليفها، و تتضمن صناعة السلع الرأسمالية والاستثمارية وسلع الاستهلاك الدائم كالمواد الكيماوية والبترولية. و في المقابل

---

[1]- مدحت القريشي، **"الاقتصاد الصناعي"** ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص24.

[2] - حسن عبد الفتاح محمد ثريا، **" استغلال الطاقات العاطلة في الصناعة المصرية ودوره في تخفيض عجز الميزان التجاري مع التركيز على الصناعات الغذائية- دراسة قياسية"**، رسالة ماجستير في الاقتصاد،كلية التجارة،جامعة عين- شمس،مصر، 2016 ، ص 2-3.

[3] - Bjorn Schmitz et All," **What is "Industrial Service"?** A Discussion Paper, Conference Paper, First Karlsruhe Service Summit Workshop - Advances in Service Research At: Karlsruhe, Germany, Volume 01, 2015, P 3.

[4] - سعود وسيلة، بلقاسم رابح، **" الصناعة التحويلية في قطر –دراسة تحليلية للفترة 2011-2016"**، مرجع سابق، ص 145-146.

تعتمد دول أخرى على الصناعات الخفيفة كوسيلة لتنمية اقتصاد بلدها، باعتبار أن هذا النوع من الصناعات يشترط وفرة اليد العاملة و انخفاض حجم الاستثمارات وقلة استخدام التكنولوجيا الحديثة؛

- ✓ **إستراتيجية التصنيع كثيفة الرأسمال وإستراتيجية التصنيع كثيفة العمالة:** إن تبني إحدى هاتين الاستراتيجيتين يرتبط بالاختلافات في وفرة الموارد الطبيعية والبشرية لكل دولة، فالدول التي تملك وفرة في الموارد الطبيعية عادة ما تتبنى إستراتيجية قائمة على أساس الصناعات كثيفة رأس المال. والتي تتميز بإنتاجية مرتفعة وباستخدام التكنولوجيا الحديثة ، أما الدول التي لديها كثافة سكانية مرتفعة عادة ما تتبنى إستراتيجية التصنيع القائمة على الصناعات كثيفة العمل والتي تتميز بالبساطة ولا تتطلب مستلزمات كبيرة وتكنولوجيا عالية، بالإضافة إلى توفيره عددا كبير نسبيا من فرص العمل ؛
- ✓ **إستراتيجية التصنيع المعوضة للاستيراد وإستراتيجية التصنيع المعززة للتصدير:** تهدف بعض الدول إلى إقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجات السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج وهو ما يعرف بإستراتيجية التصنيع المعوضة للاستيراد ، إلا أنه ونتيجة التغيرات في الظروف الاقتصادية والتجارجية الخارجية وما نتج عنها من أزمات وتغيرات جدرية دعت الحاجة إلى ضرورة تهيئة الظروف والمناخ الاقتصادي الداخلي للدول لانتهاج استراتيجية التصنيع الموجهة نحو السوق الخارجية والتي يكون هدفها تعزيز سياسة التصدير، ويمكن تسميتها أيضا بإستراتيجية توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج.

I-2 دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية

ينظر إلى القطاع الصناعي على أنه من أكثر القطاعات الاقتصادية قدرة على تنفيذ إستراتيجية التنمية ما جعل حكومات الدول تولي اهتماماً كبيراً وتعمل على تطويره باعتباره رافداً رئيساً من روافد التنمية الاقتصادية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والازدهار الاقتصادي. و من هذا المنطلق يمكن تلخيص دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في النقاط التالية:

- ✓ أدى التصنيع الذي فرضته الثورة الصناعية إلى قلب التغييرات الهيكلية باستمرار ورفع مستويات الإنتاج والتوظيف، مما أدى إلى نمو غير مسبوق في الدخل .لذا فإن تعزيز تنمية القطاع الصناعي يمكن أن يكون مفتاحًا لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة؛
- ✓ يؤثر التصنيع في التنمية الاقتصادية على نطاق واسع حيث يؤدي إلى زيادة حجم وأصناف السلع المصنعة مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل وتحسين مستوى معيشة المواطنين؛
- ✓ في سياق عملية النمو الاقتصادي اقترح كالدور (1967) أن القطاع الصناعي هو الذي يلعب دور محرك النمو والتنمية، حيث أن النمو المحتمل للإنتاجية يكون أعلى في هذا القطاع. ومن ثم يمكن للقطاع الصناعي أن يمد الاقتصاد بالسياسات الصحيحة، وسيحول الانتعاش البطيء إلى انتعاش اقتصادي.[1]

[1] - Cisse Ndiaya, Kangjuan Lv," **Role of Industrialization on Economic Growth:The Experience of Senegal (1960-2017)**", American Journal of Industrial and Business Management, volume 08, 2018, P 2073.

- ✓ يوفر القطاع الصناعي العديد من السلع الصناعية التصديرية ويقلل من استيراد مثل هذه السلع مما ينعكس بشكل ايجابي على الميزان التجاري وميزان المدفوعات ويوفر النقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية. [1]
- ✓ يمثل القطاع الصناعي طريقا لتراكم النمو الاقتصادي من خلال قدرته على تحقيق مستويات أعلى من تراكم رأس المال و وفرات الحجم مقارنة بقطاع الزراعة وبعض الخدمات؛
- ✓ القطاع الصناعي مقارنة بالقطاعات الأخرى لديه إمكانات أعلى للتقدم التكنولوجي، حيث يساهم تطويره إلى تسريع معدل التقدم التكنولوجي في الاقتصاد ككل، ويرجع ذلك جزئيًا إلى خلق ونشر الابتكار في بعض الصناعات؛
- ✓ تؤدي الزيادة في الإنتاج الصناعي إلى زيادة الإنتاج في القطاعات الأخرى من خلال روابط الإنتاج المباشرة والتأثيرات المضاعفة غير المباشرة، وبالتالي دفع نمو الاقتصاد ككل.[2]
- ✓ كما قد تحفز التنمية الاقتصادية من خلال السمات الإيجابية للقطاع الصناعي والذي يلزم تطوره على الدولة ضرورة توفير البني التحتية الأساسية اللازمة لعملية التصنيع كالطرق وشبكات المياه والكهرباء بالإضافة إلى توفير الخدمات اللازمة وهذا ما يكون في مصلحة تحقيق التنمية الاقتصادية.[3]

I -3 تحديات القطاع الصناعي في البلدان النامية

يتفق الكثير من الباحثين في مجال الصناعة أن عملية التصنيع في الدول النامية تتم في ظروف مختلفة تماما عن الظروف التي تمت في ظلها عملية التصنيع بالدول المتقدمة، ما جعلها تطرح مجموعة من العراقيل والمشاكل التي قد تحد من فعالية وكفاءة القطاع الصناعي والتي نذكر منها ما يلي: [4]

- ✓ حركة التصنيع بدأت متأخرة نسبيا في كثير من الدول النامية وخاصة في أغلب دول إفريقيا وأسيا؛
- ✓ إن الدول النامية اليوم على عكس الدول المتقدمة عند بدء التصنيع فهي تواجه مشكلة النمو السريع للسكان الذي يمنع من تحقيق أي تقدم في متوسط دخل الفرد وبالتالي معدلات الادخار بالمقدار الذي يتماشى واحتياجات التراكم الرأسمالي اللازم للتنمية القطاع الصناعي؛
- ✓ إن عملية تطور القطاع الصناعي ليست مجرد نقل التكنولوجيا من الدول الصناعية المتقدمة التي تمتلكها إلى الدول النامية التي لا تمتلكها،بل لا بد من توفير الخبرات الفنية التي تفتقدها الدول النامية والتي تعوق عملية التصنيع، وأيضا اعتمادها على الظروف التقليدية الجامدة والتي تحول دون استخدام الأساليب الحديثة المصاحبة للتنمية الصناعية؛

---

[1] - د. مدحت القريشي، **"الاقتصاد الصناعي"** ، مرجع سابق ، ص 41.

[2] - Nobuya Haraguchi, et All, " **The Importance of Manufacturing in Economic Development: Has This Changed?"**, World Development, 2017 , P 2-3.

[3]- زروقي أبو بكر الصديق، **" نمدجة قياسية لتأثير تقلبات أسعار البترول على القطاعات الإقتصادية في الجزائر (1985-2017)"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلسان، الجزائر،2020/2019، ص 95.

[4] -حسين مصباح العلام، " **مستقبل التنمية الصناعية العربية في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة بالصناعية"** الجمعية الأكاديمية المصرية لتنمية البيئة، المجلد 11، العدد03، 2010، ص 124.

- ✓ تعاني الكثير من الدول من نقص المواد الخام وعدم الحصول على المعدات وذلك بسبب نقص العملات الأجنبية ،وهذا ما تسبب في ضآلة الطاقة الاستيرادية لها، وبالتالي عدم تمكن الصناعة التصديرية في الدول النامية بالتوسع بالشكل المطلوب.

∏ -العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والقطاع الصناعي

دعم التحرك الأخير نحو سياسات تجارية أكثر انفتاحا التفسيرات النظرية القائلة بأن التجارة الحرة تزيد الإنتاج الكلي للاقتصاديات. وتمكن الاقتصاديات العالمية من الاستهلاك خارج حدود إمكانية الإنتاج. و أيضا تسمح لها بتخصيص مواردها النادرة بشكل أكثر كفاءة من القطاعات غير المنتجة إلى القطاعات المنتجة.

إلا أن فحص المعطيات عن قرب يعطي صورة متناقضة، فإذا كان من المتوقع أن الانفتاح على الأسواق العالمية والمنافسة سيسمحان للدول النامية أن تلحق بالدول الصناعية وتسرع النمو الكلي، تظهر الإحصائيات أنه مازالت صادرات الدول النامية ترتكز على المنتجات التي تعتمد بصفة جوهرية على استغلال الموارد الطبيعية والعمالة الغير الماهرة ذات الكفاءة المحدودة في تحقيق نمو في الإنتاج الصناعي، وبالتالي يظهر توسعا في الواردات على حساب الصادرات من السلع الصناعية كثيفة التكنولوجيا وذات القيمة المضافة العالمية، ما جعلها تفتقد الديناميكية في الأسواق العالمية والقدرة على أن تتكامل مع النظام التجاري العالمي الجديد.

ولتفسير هذه التفاوتات والاختلافات في العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية و أداء القطاع الصناعي نحاول من خلال هذا الجزء التحقيق في الأثر الإيجابي والسلبي لهذه العلاقة وذلك بالاعتماد على بعض المتغيرات الاقتصادية للقطاع الصناعي (الإنتاج والعمالة والصادرات)

∏ -1التجارة والصناعة روابط جديدة وتحديات قديمة

يعيش العالم المعاصر تطورات وتغيرات واسعة وجذرية يفرضها نضام اقتصادي عالمي جديد يدعو إلى زيادة درجة الانفتاح بين الدول، ما أدى إلى خلق روابط جديدة بين التجارة والصناعة لتصبح الروابط القديمة تطرح تحديات، فرغم أن الدول النامية تحقق توسعا كبيرا في التجارة الخارجية و اعتمادها على تصدير منتجات كثيفة العمالة والموارد، غير أن ارتباطها بنمط الصناعة الذي يرتكز على عمالة رخيصة وقليلة المهارة في المنافسة يجعلها غير قادرة على أن تقيم علاقة ديناميكية بين الصادرات والنمو، بمعنى أنها تعتبر من بين اللاعبين الكبار في الأسواق العالمية في المنتجات الديناميكية إلا أنها مازالت تمثل سوى 10% من الصادرات العالمية في السلع ذات المحتوى العالمي من البحث العلمي والتطوير والمعقدة تكنولوجيا والتي تجعلها تتمتع باقتصاديات الحجم.[1]

تظهر الدراسات الدقيقة أنه بينما تبدو الدول النامية أكثر نشاط وديناميكية في التجارة العالمية على مدار العقدين الماضيين، إلا أنها تواجه اختلافات كبيرة فيما بينها والتي تتعلق بأساليب مشاركتها في تقسيم العمل الدولي، خاصة وأن مستقبل التصنيع العالمي يعتمد وبشكل كبير على تحفيز استخدام تقنيات البيانات المتقدمة وأنظمة

[1] - يلماظ أكيوز، **"الدول النامية والتجارة العالمية الأداء والأفاق المستقبلية"**، دار المريخ للنشر، المكلة العربية السعودية ، الرياض، 2008، ص 28.

الإنتاج الذكية والتكنولوجيا الإلكترونية لتنفيذ مهارات التصنيع الجديدة والتي أصبحت تلعب دورًا حاسمًا في القدرة التنافسية للاقتصاد. [1] وفيما يلي نذكر أهم التحديات التي تعيق الروابط الجديدة بين التجارة والصناعة :[2]

- ✓ لا تستطيع دول عديدة أن تخرج عن إطار التجارة في السلع الأولية التي تتجه أسواقها إلى الهبوط أو تتسم بالكساد، ما يجعلها غير قادرة على أن تقيم علاقة ديناميكية بين الصادرات والنمو في الدخل بما يسمح لها أن تسد على نحو سريع الفجوة في الدخل مع الدول الصناعية؛
- ✓ إن معظم الدول النامية التي استطاعت أن تحول صادراتها من السلع الأولية إلى السلع المصنعة حققت ذلك من خلال التركيز على منتجات كثيفة الموارد و العمالة معتمدة بشكل كبير على ما يتوافر لديها من عمالة رخيصة وقليلة المهارة في المنافسة والتي تفتقد بصفة عامة للديناميكية في الأسواق العالمية ؛
- ✓ حققت عددا من الدول النامية ارتفاعا سريعا في صادراتها من المنتجات كثيفة التكنولوجيا والمهارات والتي سمحت لها بتسجيل توسع سريع في التجارة العالمية خلال العقدين الماضيين، ولكن انحصار تركيزها على هذه المنتجات مع إدخال بعض الاستثمارات في العمليات كثيفة العمالة أدى إلى انخفاض حصة بعض هذه الدول في الدخل العالمي من التصنيع، كما تخلفت الزيادة في القيمة المضافة من مساهمتها في التجارة العالمية من السلع المصنعة؛ استطاعت بعض دول شرق آسيا الصناعية الجديدة الاندماج في الروابط الجديدة وتجاوز التحديات القديمة للتجارة والصناعة، وذلك راجع إلى تسجيلها زيادة حادة في حصصها من القيمة المضافة في التصنيع العالمي بما يساوي أو يفوق الزيادات من أنصبتها من التجارة العالمية من السلع المصنعة.

Π - 2القطاع الصناعي والتجارة الخارجية للمصنوعات:

يشار إلى أن أفضل فكرة لاستخدام التجارة الحرة في تسريع النمو والتنمية في العصر الحديث وهي التجارة في المصنوعات والتي يفترض أنها تقود عملية التصنيع القائمة على التصدير، ما أدى بدوره إلى قيام البلدان النامية بزيادة حصتها في التجارة العالمية للمصنوعات وهي ظاهرة معروفة جيداً ،فقد ارتفعت هذه الحصة من حوالي 10 % في عام 1980 إلى ما يقارب 45 % بحلول عام 2014 وهذا بالتأكيد تحول واعد من حيث الروابط المحتملة بين التجارة في المصنوعات والتصنيع.[3] غير أن مقارنة وارداتها من المصنوعات مع ما تصدره إلى دول العالم المتقدم يزيد من تعميق الفجوة بينها وبين هذه الدول. ويمكن توضيح تطور تجارة المصنوعات في مختلف البلدان والمناطق الاقتصادية من خلال الجدول التالي:

---

[1] - Tay Shu Ing, et All, "**An Overview of Industry 4.0: Definition, Components, and Government Initiatives",** Journal of Advanced Research in Dynamical and Control Systems, volume 10, 2018, P 1383.

[2] - يلماظ أكيوز،" **الدول النامية والتجارة العالمية الأداء والآفاق المستقبلية"**، مرجع سابق ،ص 27-28.

[3] - United Nations, "**Trade And Development Report 2016- Structural Transformation For Inclusive And Sustained Growth**", Chapter Iv: Revisiting The Role Of Trade In Manufactures In Industrialization, United Nations Conference On Trade And Development, Geneva, 2016, P 97-106.

جدول رقم(1-8): النمو في حجم تجارة المصنوعات

صادرات المصنوعات (%صادرات السلع)						البلدان أو المناطق	واردات المصنوعات (% واردات السلع)					
1995	2000	2005	2010	2015	2019		1995	2000	2005	2010	2015	2019
73.53	70.91	69.28	64.36	65.77	68.08	**العالم**	74.33	72.25	70.31	66.99	70.19	70.24
95.21	93.88	91.86	88.38	87.26	86.61	**اليابان**	53.02	56.06	53.61	50.08	59.52	58.87
78.43	78.95	79.20	76.36	77.58	78.53	**الاتحاد الأوروبي**	72.19	72.03	71.24	68.11	71.44	72.36
77.13	82.37	73.16	65.45	63.71	59.11	**الولايات المتحدة**	78.94	77.13	71.49	69.76	78.42	77.80
82.35	84.02	80.40	76.60	76.54	81.22	**شرق آسيا**	74.52	73.14	68.51	63.70	66.14	65.86
74.85	79.04	72.79	65.56	71.09	71.27	**جنوب آسيا**	54,25	45.41	50.58	46.98	50.10	50.31
47.80	50.63	47.58	41.54	48.43	45.16	**أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي**	77.15	77.30	76.95	75.76	76.92	74.79
23.59	25.29	25.05	25.97	24.93	26.13	**إفريقيا جنوب الصحراء**	69.57	66.28	66.16	67.92	64.32	64.88
/	13.68	16.14	15.73	21.68	22.42	**الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**	/	67.98	67.91	65.45	63.52	66.80
/	9.41	11.70	10.42	15,72	16.16	**العالم العربي**	/	65.85	67.04	64.32	61.47	64.64

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/

consulter le: 16/06/2021

بالنظر إلى معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أنه على المستوى العالمي تسجل واردات المصنوعات ارتفاعا مقارنة مع صادرات المصنوعات كنسبة من إجمالي تجارة السلع، مع وجود تفاوتات ملحوظة عبر مختلف الدول والمناطق الاقتصادية. وفي نفس السياق أيضا نلاحظ أن تطور كل من الصادرات والواردات الصناعية كنسبة من إجمالي تجارة السلع يسجل انخفاض خلال السنوات الأخيرة حيث انخفضت صادرات المصنوعات من 73.53 %سنة 1995 إلى 68.08% سنة 2019، أيضا واردات المصنوعات هي الأخرى انخفضت حيث وصلت إلى 66.99 %في سنة 2010 وهي أقل نسبة مما كانت عليه سابقا وذلك بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية في 2009 لتعاود الارتفاع بعد ذلك لتصبح 70.24 % في سنة 2019 ولكنها أقل مقارنة بما كانت عليه في التسعينات من القرن الماضي .

كما نلاحظ أيضا أنه في مجموعة الدول المتقدمة تتمتع اليابان بأعلى نسبة توجه للتصدير والتي تتجاوز 85% مقارنة ببقية البلدان والمناطق الاقتصادية، كما تشكل أيضا وارداتها من المصنوعات نسب منخفضة لا تتجاوز 60% من حجم واردات السلع، ما يدل على أنها دولة صناعية حققت معجزات اللحاق بالركب الاقتصادي.

أما بالنسبة لدول جنوب وخاصة شرق آسيا هي الأخرى سجلت صادراتها من المصنوعات نسب مرتفعة حيث بلغت سنة 2019 نسبة 71,27% و81.22% على التوالي، فمن من الواضح أن نموذج النمو الذي تقوده الصادرات في شرق آسيا بما في ذلك متغيراته الأحدث، يدور حول تعظيم الفوائد التنموية للتجارة الحرة من خلال إدارتها معتمدتا على الاستباقية الصناعية والاقتصاد الكلي والاجتماعي.

تسجل أيضا دول الاتحاد الأوروبي ارتفاع في نسبة الصادرات من المصنوعات إذ بلغت سنة 2019 نسبة 78.53% من إجمالي صادرات السلع، وبلغت وارداتها 72.36% والتي تمثل أعلى معدل لتغلغل الواردات الصناعية ما يعادل أيضا

الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي والتي تسجل وارداتها من المصنوعات ارتفاع مقارنة بصادراتها.

في العالم النامي تتمتع منطقتي إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وشمال إفريقيا والعالم العربي بأدنى نسبة مساهمة للمصنوعات في الصادرات والتي بلغت أقصاها سنة 2019 نسبة 26.13% من إجمالي صادرات السلع في إفريقيا جنوب الصحراء. تكشف معطيات الجدول عن ضعف القطاع الصناعي في الدول النامية والذي يفسره انخفاض في صادرات المصنوعات والتي لم تتجاوز نسبة 27 % مقابل ارتفاع الطلب على الواردات الصناعية والتي تتجاوز 65 %، بمعنى أن انفتاح هذه الدول على العالم الخارجي هو تعبير على اتجاه النمو في الطلب على الواردات واتجاه الهبوط في الصادرات الناجم عن ضعف أنشطة الصناعة التحويلية وتباطأ الإنتاج من السلع الرأسمالية المتداولة بكثافة في التجارة العالمية.

شكل رقم(1-10): تطور قيم التجارة العالمية في البضائع حسب فئات المنتجات ومرحلة التجهيز

تطور التجارة في البضائع حسب فئات المنتجات تطور التجارة في البضائع حسب مرحلة التجهيز

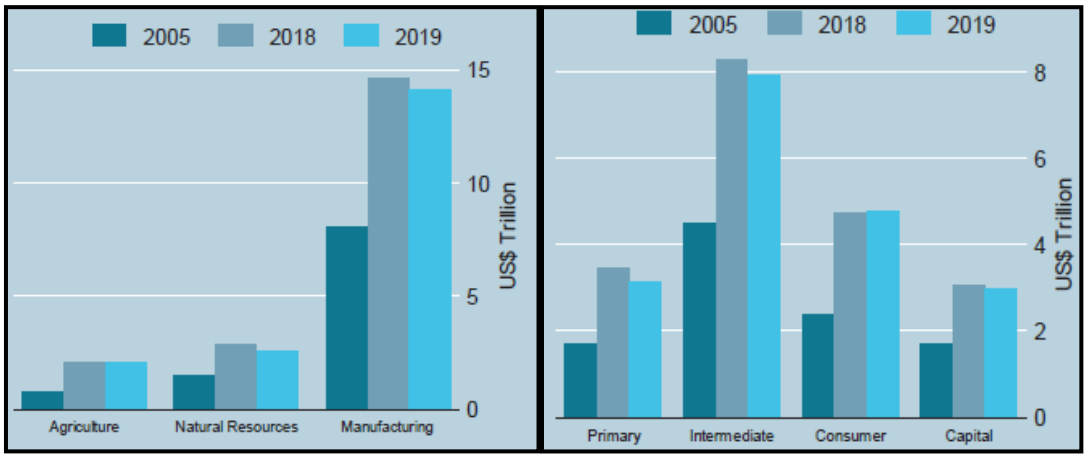

Source: United Nations Publication Issued By The United Nations Conference On Trade And Development UNCTAD , **"Key Statistics And Trends In International Trade 2020"**, 2021, P 11

يمكن التمييز بين التجارة الدولية في السلع حسب مرحلة المعالجة (الجاهزية)، اعتمادًا على الاستخدام المعتمد على طول سلسلة الإنتاج. لذلك يتم تصنيف السلع على أنها أولية، وسيطية، استهلاكية ورأسمالية (تشمل هذه الأخير الآلات المستخدمة لإنتاج سلع أخرى) .يمكن أيضًا التمييز بين السلع حسب فئات المنتجات(وتعرف بالفئة الواسعة) وتشمل الموارد الطبيعية والزراعية والصناعية.

يوضح الشكل أعلاه أن حجم التجارة الخارجية في كل فئة قد نما بشكل كبير منذ سنة 2005 إلى غاية سنة 2018، إلا أنه سجل انخفاض طفيف في سنة 2019 وفي جميع الفئات باستثناء المنتجات الاستهلاكية والتجارة في المنتجات الزراعية والتي شهدت نمو معتدل في عام 2019 . كما نلاحظ أن المنتجات الوسيطية تشكل الجزء الأكبر في التجارة العالمية فهي تمثل نصف التجارة الخارجية في السلع حيث بلغت ما يقارب 8 تريليون دولار أمريكي في عام 2019، أما التجارة في السلع الاستهلاكية فهي أيضا تمثل حصة مهمة في التجارة العالمية فبلغت حوالي الربع أي ما يقارب 4.8 تريليون دولار أمريكي في عام 2019، إلا أن التجارة في المنتجات الأولية والرأسمالية لم تتجاوز 4 تريليون دولار أمريكي في عام 2018 ، وسجلت تراجع بشكل ملحوظ في عام 2019.

أما التجارة العالمية في السلع حسب فئات المنتجات فهي تتألف إلى حد كبير من منتجات التصنيع والتي بلغت أقصاها في عام 2018 وسجلت تراجع في عام 2019 حيث بلغت 14.1 تريليون دولار أمريكي، إلا أنها تبقى تحتل الصدارة في حصيلة التجارة العالمية مقارنة مع الموارد الطبيعية والتي لم تتجاوز 3 تريليون دولار والمنتجات الزراعية والتي بلغت ما يقارب 2تريليون دولار في عام 2019. وما يمكن استنتاجه أنه تبقى مساهمة القطاع الصناعي هي الأقوى في التجارة العالمية مقارنة بما يقدمه النمو الضعيف جدا للقطاع الزراعي والتجارة في الموارد الطبيعية.

الشكل رقم (1-11): قيمة الصادرات والواردات حسب المناطق الاقتصادية في العالم(2019)

الصادرات والواردات حسب فئات المنتجات (2019)

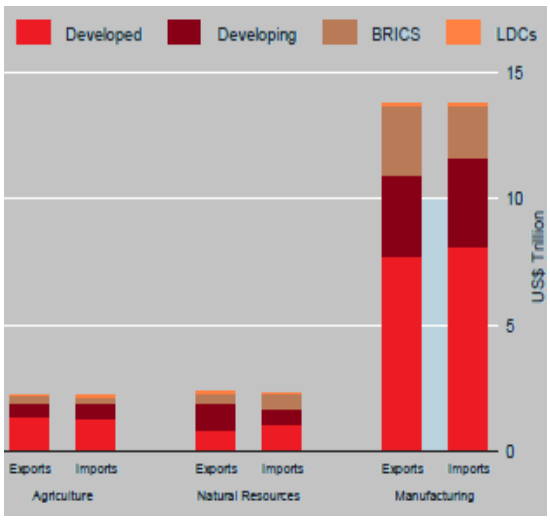

الصادرات والواردات حسب مرحلة التجهيز (2019)

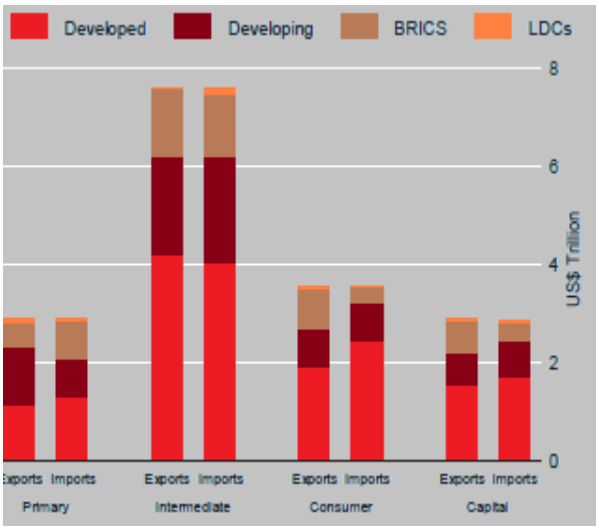

Source: United Nations publication issued by the United Nations Conference on Trade and Development UNCTAD ,**" KEY STATISTICS AND TRENDS In International Trade 2020"**, 2021, P 1

منذ زيادة الانفتاح التجاري عززت التجارة الخارجية الاختلافات القائمة في الهيكل التجاري بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، حيث يشير الشكل أعلاه أن التجارة المتعلقة بالبلدان المتقدمة تمثل الجزء الأكبر من التجارة الدولية خاصة من حيث صادرات و واردات المنتجات الصناعية، في حين يظهر نصيب العالم النامي في التجارة الخارجية من خلال الاعتماد على صادرات المواد الأولية والموارد الطبيعية أكثر مما تستورد على عكس البلدان المتقدمة .كما تمثل أقل البلدان نمواً حصة صغيرة جدا في التجارة العالمية ولجميع أنواع السلع، مع حصة أكبر في صادرات المنتجات الأولية وواردات السلع الوسيطية.

وتختلف المشاركة في التجارة الدولية بشكل كبير بين المناطق النامية، حيث تمثل بلدان البريكس جزءًا مهمًا من تجارة البلدان النامية، لا سيما فيما يتعلق بالتجارة في المنتجات الوسيطية كما أنها تميل إلى استيراد القليل من السلع الاستهلاكية مع تصدير حصة كبيرة نسبيًا, إن مشاركة المناطق النامية الأخرى في التجارة العالمية كمستوردين ومصدرين محدودة بدرجة أكبر .

الشكل رقم (1-12): متوسط التعريفات المرجحة للتجارة حسب المناطق الاقتصادية و فئات المنتجات الواسعة

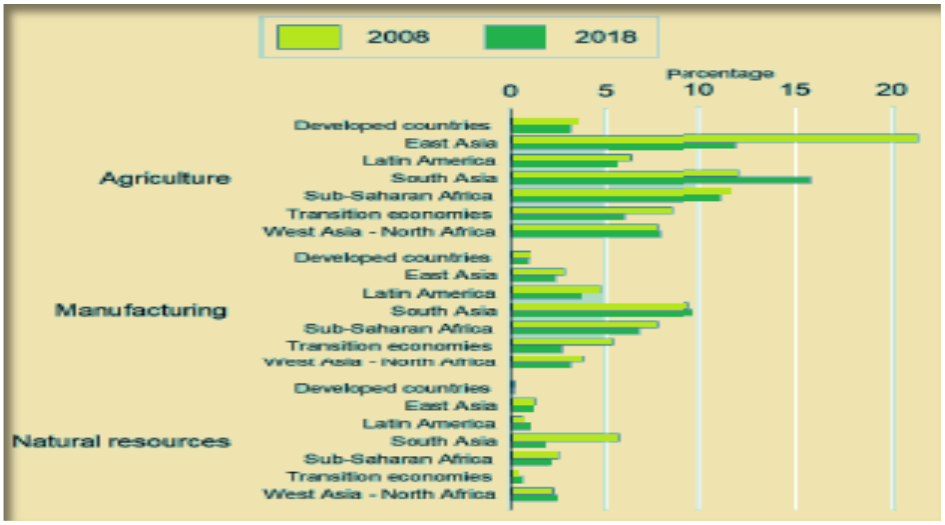

Source : UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT(UNCTAD), "**Key Statistics and Trends in Trade Policy 2019**", 2020, P 8

يصور الشكل أعلاه متوسط تعريفة التجارة المرجح لفئات واسعة من المنتجات وحسب مختلف المناطق الاقتصادية. حيث يوضح أن قيود التعريفة مختلفة تماما عبر المناطق الجغرافية والقطاعات الاقتصادية. وبشكل عام تخضع التجارة الخارجية في الزراعة للضرائب بمعدل أعلى بكثير من التجارة في التصنيع والموارد الطبيعية. وحتى داخل الزراعة تختلف التعريفات اختلافًا كبيرًا عبر المناطق الجغرافية، حيث تميل بلدان جنوب آسيا وشرق آسيا إلى تطبيق تعريفات عالية نسبيًا على الزراعة، في حين أن هذه التعريفات في المتوسط أقل بكثير في أمريكا اللاتينية والبلدان المتقدمة. أما فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية على التصنيع فلا تزال مرتفعة فقط في منطقة جنوب آسيا (حوالي 10 في المائة في المتوسط) ، وفي إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (حوالي 7 في المائة في المتوسط). في حين أن التعريفات الجمركية المطبقة على الموارد الطبيعية هي التي تسجل أدنى نسبة حيث لم تتجاوز 3 %في المتوسط سنة 2018.

II-3 التحرير التجاري وعلاقته بالنمو في القطاع الصناعي والاقتصادي:

كانت فوائد أو عيوب تحرير التجارة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي وقطاع التصنيع (الذي اعتبره رودريك في 1995 أنه يمثل أحد المتغيرات التفسيرية في دالة النمو الاقتصادي) محور كثير من الدراسات التطبيقية و موضوعًا للبحث منذ زمن المذهب التجاري إلى العصر الحديث.[1] حيث وضح كل من" رودريغيز و رودريك في 1999" بالنظر إلى طبيعة هذه العلاقة أنها مثيرة للجدل وتعتبر مسألة مفتوحة إلى حد كبير لم يتم حلها وقد لا يتم حلها أبدًا. [2]

ويظهر نمو الناتج المحلي الإجمالي بسبب زيادة حجم التجارة الخارجية. من خلال ما يلي :

[1] - B Bongsha , "**The Impact of Trade Liberalisation on the Manufacturing Sector in Cameroon**", Thesis submitted for the degree Philosophiae Doctor (PhD) in Economics at the Potchefstroom Campus of the North-West University, 2011, P 87-88.

[2] - Francisco Rodriguez, Dani Rodrik, "**Trade Policy and Economic Growth: A Skeptic's Guide to the Cross-National Evidence**", National Bureau of Economic Research NBER Cambridge, volume 15, 2000.

- ✓ أثرت التجارة الحرة بشكل كبير على النمو الاقتصادي من خلال تعزيز قطاع التصنيع الذي يحتل مكانة قوية في اقتصاد أي بلد. حيث تتسبب الصادرات في التدفقات الوافدة إلى الدولة من الاحتياطيات الأجنبية والتي يصبح الاقتصاد من خلالها يعمل بشكل مستدام؛
- ✓ مع البلدان الشريكة تجاريا يمكن الاستفادة من التكنولوجيا وتبادل الأفكار الرائدة والتي يمكن أن تِؤدي إلى إحداث تقدم تكنولوجي وخلق فرص عمل جديدة عن طريق الاستثمار الجديد .وبسبب هذه التطورات يمكن للدول النامية أن تتعافى من مشاكل ميزان المدفوعات عن طريق زيادة صادراتها في القطاع الذي توجد فيه فرص للنمو الاقتصادي.[1]
- ✓ تشير النظرية الاقتصادية والملاحظات التجريبية إلى أن التوسع في الصادرات الصناعية سيزيد من النمو الاقتصادي حيث تم تقديم الجوانب المفيدة من خلال: زيادة استخدام القدرات وفرات الحجم ويؤدي إلى نمو مرتفع في الدخل القومي، وزيادة الميزانية.[2]
- ✓ إن السياسة الحالية لتحرير التجارة والتي تؤكد على خفض التعريفات وزيادة انفتاح الاقتصاد تعمل على تعزيز النمو الاقتصادي، وتكشف على أنه قد يصبح مستوى قدرة القطاع الصناعي خاملاً في اقتصاد يتم فيه إتباع سياسة إحلال الواردات، والتي كان لها تأثير سلبي على إنتاجية العوامل الإجمالية بسبب قيود الصرف الأجنبي وعدم الاستبدال بين الواردات والمدخلات المحلية الوسيطة ورأس المال. [3] ومن خلال هذا الطرح يمكن استخلاص أن تحرير التجارة الخارجية له دور مهم في عملية النمو والتنمية الاقتصادية باعتبارها كوسيلة للمساعدة في توفير المدخلات والسلع الرأسمالية اللازمة لعملية التصنيع ووسيلة فعالة للمساعدة في توفير العديد من السلع الأساسية والرفاهية لأفراد المجتمع، بالإضافة إلى كونها وسيلة لتصريف فائض الإنتاج من قبل بعض الدول في السوق الخارجية وتوفير بعض العملات الصعبة للاستثمار.[4]وفي ما يلي نستعرض بعض الدراسات التجريبية التي لديها أدلة قوية على أن التجارة الخارجية وتحريرها له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال زيادة الصادرات عن طريق تحديث هيكل القطاع الصناعي :

---

[1] - Hussnain ilyas, **Impact of international trade on the growth of manufacturing sector in Pakistan**, working paper, university of GUJRAT, Pakistan, 2015, P 8.

[2] - Mohsen Mehrara, Javad Baghbanpour, "**The Contribution Of Industry And Agriculture Exports To Economic Growth: The Case Of Developing Countries"**, World Scientific News, Volume 46, 2016, P 100.

[3] - Adegbemi Onakoya, et All," **Trade Openness and Manufacturing Sector Growth :An Empirical Analysis for Nigeria",** Mediterranean Journal of Social Sciences, Volume 03, Number 11, 2012, P 638-639

[4] -Dr. Mazen Hassan Basha, "**The Impact of Foreign Trade on the Total Product Growth of the Manufacturing Sector in Jordan An Econometrics Study for the Period (1996-2013)",** Journal of Economics and Sustainable Development, Volume 06, Number 02, 2015, P 96.

جدول رقم(1-9): نتائج بعض الدراسات السابقة للعلاقة الايجابية بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي

الباحثين	نتائج الدراسة
Balassa 1978	أجري دراسة على (11) دولة نامية التي حققت قاعدة صناعية، وباستخدام نموذج اقتصادي قياسي وجد أن زيادة الصادرات بمعدل 1٪ تؤدي إلى زيادة معدل النمو في هذه الدول بنسبة (0.04٪).
Tyler 1981	أجري دراسة على (55) دولة نامية، توصلت من خلال هذه الدراسة إلى أن زيادة الصادرات بنسبة 1٪ تؤدي إلى زيادة معدل النمو لهذه الدول بنسبة (0.057٪)وخلص إلى أن البلدان ذات النمو الاقتصادي الأسرع لديها أيضًا أسرع نمو في الصادرات المصنعة.
Shameih and Roabide 1989	أجريت دراسة في الأردن قام من خلالها الباحثان بقياس تأثير التركيبة السلعية للصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو القيمة المضافة في القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي .وتوصلوا إلى أن زيادة الصادرات الوطنية من السلع الاستهلاكية ستؤدي إلى نمو أعلى في الناتج المحلي الإجمالي ، وستؤدي صادرات السلع الرأسمالية والمواد الخام إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي .كما اتفقوا على أن صادرات السلع الاستهلاكية والمواد الخام لها تأثيرات إيجابية على معدلات النمو في المنتج الصناعي، بينما صادرات السلع الرأسمالية لها آثار عكسية على معدلات النمو في المنتج الصناعي.
Brandes And al :2009	تم دمج سويسرا في الاقتصاد العالمي بدرجة عالية للغاية مما يجعل التجارة الخارجية محرك نمو مهم للاقتصاد السويسري . حيث ذكر et.al Brandesأن التجارة الخارجية ساهمت بنحو 0,48٪ في متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت مساهمة الصادرات 1.94 ٪,
Esfahani : 2010	في هذه الدراسة قام الباحث بإضافة الواردات إلى قائمة المدخلات المطلوبة للإنتاج المحلي وذلك لقياس أثر واردات السلع الوسيطة والرأسمالية على معدل النمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية (31) دولة شبه صناعية . وانطلاقا من الحاجات الملحة لهذه الدول للواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية لمواصلة عملية تطوير الإنتاج الصناعي وزيادة الصادرات . فكشفت الدراسة أن تخفيف القيود على الاستيراد سيؤدي إلى التوسع في الإنتاج والتوسع في الصادرات، مما يساهم في تمويل الواردات وبالتالي يساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي.
Kwasi 2012 Fosu :	قاس الباحث من خلال هذه الدراسة تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي لعينة من الدول تشمل (28) دولة نامية في إفريقيا مقارنة بالدول النامية غير الأفريقية، ووجد أن الزيادة في الصادرات بمعدل 1٪ يؤدي إلى زيادة في معدل النمو ب (0.123٪) في حالة الدول الإفريقية النامية، و (0.149٪) في حالة الدول النامية غير الإفريقية.
Mohsen Mehrara, Javad Baghbanpou :2016	قدم الباحثان مقاربة تجريبية لتحليل مساهمات الصادرات الصناعية والزراعية وتأثيرها على النمو الاقتصادي لـ 34 دولة نامية للفترة من 1970-2014 . حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة أن الصادرات الزراعية ليس لها تأثير على النمو الاقتصادي بينما تعد مساهمة الصادرات الصناعية في النمو الاقتصادي إيجابية وهامة حيث وجد الباحثان أن الزيادة بنسبة 1 في المائة في الصادرات الصناعية تؤدي إلى زيادة ب 0.2 في النمو الاقتصادي .

المصدر: من إعداد الطالبة

- **مضمون العلاقة بين التحرير التجاري والقطاع الصناعي في نظرية النمو الداخلي:** وفر ظهور نظريات "النمو الجديد" في أواخر الثمانينيات " Rommer (1986) و Lucas (1988) " إطارًا تحليليًا صارمًا يمكن من خلاله ربط تحرير التجارة بالنمو الاقتصادي وأداء أفضل لقطاع التصنيع. حيث تؤكد نماذج النمو الداخلي على أهمية رأس المال المعرفي والأفكار المكتسبة من الواردات كمصدر مهم للنمو، وخاصة باعتبارها مصدر إدخال التكنولوجيات الجديدة إلى البلدان النامية. ومع ذلك فإن تأثيرات التكنولوجيا الجديدة تتأثر بالقدرة على الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة وليس فقط عند الاستحواذ (Edwards, 1992).

حيث تتوقع نظرية النمو الداخلي أن ينمو اقتصاد مفتوح بشكل أسرع من اقتصاد مغلق عن طريق تأثير الانفتاح التجاري على التحسينات التكنولوجيا .[1] حيث قدمت أسس نظرية بالغة الدقة للعلاقة الإيجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي طويل الأجل والتنمية، خاصة و أن الفروض النظرية الجديدة للنمو الاقتصادي الداخلي تعمل على تقليص العوائق التجارية لتسريع معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل من خلال:[2]

- ✓ استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بمعدل أسرع؛
- ✓ زيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث والتطوير؛
- ✓ تحقيق اقتصاديات الحجم في الإنتاج؛
- ✓ تقليل تشوهات الأسعار يقود إلى كفاءة أكبر لاستخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية؛
- ✓ تحقيق تخصص أكبر في إنتاج المدخلات الوسيطة؛
- ✓ تقديم منتجات وخدمات جديدة.

III- علاقة تحرير التجارة الخارجية ببعض المتغيرات الاقتصادية للقطاع الصناعي (الإنتاج، الصادرات والعمالة)

تشير الأدبيات والدراسات التي تغدي التحليل التجريبي لعلاقة تحرير التجارة الخارجية ببعض المتغيرات الاقتصادية للقطاع الصناعي إلى مجموعة متنوعة من النتائج : في بعض الحالات يوجد ارتباط إيجابي، وفي بعض الحالات توجد علاقة سلبية، وفي حالات أخرى لا يوجد ارتباط واضح على الإطلاق ما جعل طبيعة هذه العلاقة موضع خلاف بين الاقتصاديين، وبالتالي تظل مسألة مفتوح إلى حد كبير. ومن جهة أخرى يمكن إرجاع ذلك الاختلاف جزئيًا إلى الاختلافات بين الدول والقطاعات المشمولة وكذلك بين البيانات والمنهجية المستخدمة في دراسات مختلفة مماثلة وغيرها من العوامل.

III -1 تحرير التجارة الخارجية محفز للنمو في القطاع الصناعي بين" مؤيد ومعارض"

تحرير التجارة هو تحول في سياسات الاقتصاد الكلي ومن المتوقع أن يكون له دور في خلق قيمة مضافة على أداء القطاع الصناعي، وذلك اعتمادا على الظروف الاقتصادية المحلية لكل بلد من حيث إمكانياته المادية والبشرية. ما مكن من توفر عدد من الحجج النظرية التي تربط تحرير التجارة الخارجية بنمو القطاع الصناعي.

- ❑ **أولا: مؤيدي" التحرير التجاري محفز للنمو في القطاع الصناعي** ": بناءا على الدراسات الاقتصادية حديثة النظرية والتطبيقية تبين أن تحرير التجارة الخارجية هو أحد الدعائم الرئيسية للنهوض بالقطاع الصناعي حيث تدعم دراسة كل (Hanson ,Mataloni ,and Slaughter 2003) بأنه يساعد تحرير التجارة من خلال تخفيض معدلات التعريفة الجمركية على المدخلات الوسيطة والمعدات الرأسمالية بخفض تكلفة الإنتاج و رفع القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية وإدخال التكنولوجيا. وعلى هذا الأساس يمكن إجمال مزايا التحرير التجاري على القطاع الصناعي في ما يلي:

---

[1]- مطاي عبد القادر، عمر دلال فؤاد، "**أثر سياسة الانفتاح التجاري على النمو في القطاع الصناعي خارج المحروقات في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة من 2000-2016**" ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 13، العدد 01، 2019، ص 190.

[2]- خالد محمد السواعي، " **التجارة والتنمية مع تجارب ناجحة من الدول النامية**"، مرجع سابق، ص 180.

- ✓ إن أطروحة اللحاق بالركب التكنولوجي تفترض أن التعرض للمنافسة الأجنبية بعد تحرير التجارة سوف يسهل نشر التكنولوجيا مع سهولة الوصول إلى التقنيات الأجنبية الرخيصة والعالية الجودة والسلع الوسيطة والرأسمالي وبالتالي زيادة نمو الإنتاج في القطاع الصناعي؛
- ✓ ستؤدي الحماية المستمرة للصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية إلى إعاقة الكفاءة بشدة، كما ستحد من اعتماد التقنيات الجديدة .وبالتالي سوف يتم إعاقة التغيير التقني وسوف تنخفض الإنتاجية أو تتوقف.
- ✓ يؤدي تحرير التجارة إلى تعزيز الصادرات والإنتاجية في القطاع الصناعي من خلال استغلال المزايا النسبية التي يمكن اكتسابها من التعرض للمنافسة الأجنبية، وتعزيز التنمية التقنية والوصول إلى وفرات الحجم.[1]
- ✓ إن الاقتصاد الأكثر حرية يخفف من قيود الصرف الأجنبي التي تواجهها معظم البلدان النامية، وبالتالي تمكين بلد من استيراد المواد الخام اللازمة والسلع الرأسمالية لخدمة متطلبات النمو في القطاع الصناعي .[2]
- ✓ قد يؤدي الانفتاح الأكبر إلى تسريع الابتكارات التكنولوجية في البلدان الصناعية مما يؤدي إلى مزيد من الاستثمار في تطوير المنتجات. كما أدى تحرير التجارة إلى توسع هائل في نمو التجارة العالمية بالنسبة للناتج الصناعي العالمي، حيث تميل الصادرات إلى النمو بشكل أسرع في البلدان التي لديها المزيد من أنظمة التجارة الحرة، وقد شهدت هذه البلدان أسرع نمو للناتج المحلي الإجمالي.[3]

❑ **ثانيا: معارضي" التحرير التجاري محفز للنمو في القطاع الصناعي":** تتفق الدراسات الاقتصاديات المضادة على أن فتح الاقتصاد من خلال تحرير التجارة سيؤدي إلى خنق الإنتاجية في القطاع الصناعي وإجبار الصناعات الناشئة على الانهيار بسبب المنافسة الأجنبية، حيث دعمت بعض الدراسات التجريبية اعتماد سياسات التجارة الحمائية لحماية الصناعات الوليدة، والاستنتاج هو أن الانفتاح التجاري سيعزز التوزيع غير المتكافئ للمكاسب التجارية وإزالة التصنيع في البلدان النامية.[4] وقد كانت الحجج في ذلك كثيرة إلا أنه يمكن ذكر أهمها في ما يلي:

- ✓ لا تسمح التجارة الحرة للأعمال أو الصناعة التي تم افتتاحها حديثًا بالوصول إلى اقتصادياتها الواسعة، وبالتالي تشكل تهديدًا للصناعات الناشئة،[5] بسبب المنافسة التي تفرضها الصناعات الأجنبية و التي تمتاز بالخبرة الطويلة والتنظيم والأيدي العاملة المدربة والظروف الملائمة؛

---

[1] - Kankesu Jayanthakumaran ," **The Impact Of Trade Liberalisation On Manufacturing Sector Performance In Developing Countries: A Survey Of The Literature"**, Economics Working Papers, Department Of Economics, University Of Wollongong, 2002.P 03.

[2] - Ebenyi Go, et All, "**The Impact Of Trade Liberalization On Manufacturing Value-Added In Nigeria",** Saudi Journal Of Business And Management Studies, Volume 02, Issue 05, 2017, P 475.

[3] - David Umoru, Matthew Eborieme, "**Trade Liberalization And Industrial Growth In Nigeria",** Journal Of Poverty, Investment And Development , Volume 01,2013, P 149.

[4] - Okon J. Umoh, Ekpeno L. Effiong, "**Trade Openness And Manufacturing Sector Performance In Nigeria",** Journal Of Applied Economic Research, Volume 7, Number 2, 2013, P 150.

[5]- Marc J. Melitz, "**When And How Should Infant Industries Be Protected?, Journal Of International Economics**", Journal Of International Economics 66, 2005, P 178.

- ✓ تحول اقتصاديات الدول المنفتحة إلى اقتصاديات مستوردة تطغى عليها العقلية الاستيرادية، وهذه قضية بالغة الخطورة على التنمية الاقتصادية في تلك الدول لأنها تمس مستقبل الإنتاج الوطني بصفة عامة والقطاع الصناعي بصفة خاصة؛
- ✓ قد يؤدي فتح باب الاستيراد دون قيود إلى إضعاف القدرة التنافسية للمنتج المحلي، كما أنه ليست كل السلع المستوردة جيدة وذات جودة عالية.[1]
- ✓ دعم الفرضية القائلة بأن التعريفات تمكن المنتجين المحليين من جني أرباح محلية عالية، حيث يمكن أن يرافق انخفاض الحماية انخفاض في الإنتاج الصناعي لأن المنافسة المتزايدة قد تجبر المنتجين على الخروج بدلاً من التوسع.[2] وبالتالي ستكون الدول المتقدمة المستفيد الأكبر من الدول النامية بجعل أسواق هذه الأخيرة مساحات تجارية للمنتجات الأجنبية، ومن ثم الإبقاء على الفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية قائمة.

III-2 أثر تحرير التجارة الخارجية على إنتاج القطاع الصناعي وصادرات المصنوعات:

وفقًا للنظرية الكلاسيكية الجديدة فإن الحماية التجارية لها آثار سلبية على أداء التصدير لأن معظم المواد الخام المستوردة اللازمة للإنتاج والتصدير قد لا تكون متاحة، وبمجرد إزالة الحماية سيتمكن المنتجون من الوصول بشكل أكبر إلى المدخلات المستوردة وعليه من المتوقع أن يؤدي تحرير التجارة إلى زيادة الصادرات مع إمكانية إنتاج المزيد وخلق سوق أكبر للتصدير إليه.[3] وفي هذا السياق يمكن طرح عدد من الآليات التي تربط تحرير التجارة بمعدل نمو أعلى للإنتاج الصناعي وزيادة صادراته:

- ✓ يسمح نظام التجارة المحرر للمنتجين ذوي التكلفة المنخفضة بتوسيع إنتاجهم بشكل يتجاوز ما هو مطلوب في السوق المحلية وسيؤدي ذلك إنشاء أسواق أكبر وزيادة الطلب على المنتجات مما يؤدي إلى زيادة الصادرات؛
- ✓ استجابة للمنافسة في الأسواق الخارجية تحاول الشركات المصدرة مواكبة التكنولوجيا الحديثة من أجل الحفاظ على مركزها في السوق أو تحسينه، يوفر هذا حافزًا وفرصة لزيادة الكفاءة وبالتالي نمو أعلى للإنتاج.[4]
- ✓ من المتوقع أن يوفر تحرير التجارة فرصة للمنتجين الأكفاء لتوسيع إنتاجهم إلى مستوى أعلى مما هو مطلوب محليًا، مما يؤدي زيادة الطلب على المنتجات وبالتالي خلق فائض للتصدير .[5]
- ✓ يعزز الانفتاح التجاري تنمية الصادرات من خلال زيادة تنوع السلع المصدرة والتي لديها القدرة على المساهمة بشكل إيجابي في النمو والتنمية وذلك من خلال عدة قنوات: تحقيق قيمة مضافة في القطاع الصناعي بزيادة

---

[1]- مطاي عبد القادر، عمر دلال فؤاد، "**أثر سياسة الانفتاح التجاري على النمو في القطاع الصناعي خارج المحروقات في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة من 2000-2016**" ، مرجع سابق، ص 190.

[2] - Adegbemi Onakoya, et All, **Trade Openness And Manufacturing Sector Growth:An Empirical Analysis For Nigeria,** op cit, P 638.

[3] - B Bongsha , **The Impact Of Trade Liberalisation On The Manufacturing Sector In Cameroon, ",**op cit, P 127.

[4] -Rim Ben Ayed Mouelhi, "**The Impact Of Trade Liberalization On Tunisian Manufacturing Structure Performance And Employment"**, Région Et Développement ,Number 25, 2007, P 92.

[5] - B Bongsha ," **The Impact Of Trade Liberalisation On The Manufacturing Sector In Cameroon**", op cit, P 103 -105.

الاستثمار في مجموعة واسعة من الأنشطة الصناعية وتحسين جودة المنتجات المصنعة، والانتقال إلى أسواق جديد.[1]

- ✓ إن سياسة إحلال الواردات تحمل بذور فشلها إذا اعتبرت هي السياسة الوحيدة التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي الذاتي لفترة زمنية طويلة. فتلك السياسة ناذرا ما ساعدت في ادخار العملة الصعبة، فضلا عن كونها لا تشجع تصدير السلع المصنعة من البلدان النامية إلى الأسواق العالمية. و لقد كان راؤول بربيش(Raul prebisch) من أبرز المتحمسين لسياسة إحلال الصادرات في بلدان أمريكا اللاتينية خلال فترة الخمسينيات من القرن العشرين الماضي ولكنه بعد أكثر من عشرة أعوام أكد على بناء صناعات التصدير في سياسات البلدان التنموية، وحذر من الاستمرار في الاعتماد على سياسة إحلال الواردات بوصفها سياسة تنموية وحيدة، وذلك باعتقاده أن هناك حدودا يجب أن تتوقف عندها سياسة إحلال الواردات في البلدان النامية وإلا يكون هناك تبذير كبير في رأس المال.[2] كما وجد (Baldwin and Gu 2004) علاقة إيجابية مهمة بين تحرير التجارة ونمو الصادرات لقطاع التصنيع الكندي، وجدوا أنه مع انخفاض الحواجز الجمركية على التجارة دخلت المزيد من الشركات الكندية سوق التصدير .كما زاد المصدرون الحاليون من حصتهم من الصادرات المباعة في الخارج.[3]
- ✓ يعزز الانفتاح التجاري تنمية الصادرات من خلال زيادة تنوع السلع المصدرة والتي لديها القدرة على المساهمة بشكل إيجابي في النمو والتنمية وذلك من خلال عدة قنوات: تحقيق قيمة مضافة في القطاع الصناعي بزيادة الاستثمار في مجموعة واسعة من الأنشطة الصناعية وتحسين جودة المنتجات المصنعة، والانتقال إلى أسواق جديد.[4]

وبشكل أكثر تحديدًا قد تؤدي زيادة الواردات من المنتجات الرأسمالية والمدخلات الوسيطية التي تدخل في عملية التصنيع والغير متوفرة في السوق المحلية إلى تسريع أنشطة التعلم بالممارسة من خلال انتشار المعرفة والتكنولوجيا و زيادة إنتاجية الإنتاج الذي قد يؤدي للترويج إلى زيادة صناعة التصدير.[5]

على الرغم من النتائج المذكورة أعلاه والتي يتوافق العديد منها مع النظرية الاقتصادية فيما يتعلق بأسباب تشجيع تحرير التجارة الخارجية لتحقيق نمو في إنتاج القطاع الصناعي وصادرات المصنوعات، تفترض بعض الدراسات أن تحرير التجارة لا يضمن نمو الصادرات إلا إذا كان مصحوبا بتحسين الوصول إلى الأسواق الخارجية وفي نفس السياق

---

[1] - Patrick N. Osakwe, et All, "**Trade Dependence, Liberalization, And Exports Diversification In Developing Countries**", Journal Of African Trade, Volume 5, 2018 , P 22- 23.

[2]- مصراوي منيرة، **" تأثير تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة –دراسة حالة الجزائر-"**، مرجع سابق، ص 95-96.

[3] - Edmund Okraku Ofei, "**Trade Liberalization And Export Competitiveness: Evidence From The Euecowas Trade"** , Working Paper: Mpra, Number 87808, 2016, P 05.

[4] - Patrick N. Osakwe, et All, "**Trade Dependence, Liberalization, And Exports Diversification In Developing Countries"**, op cit , P 22- 23 .

[5] - Deimante Blavasciunaite , et All **, "Trade Balance Effects On Economic Growth: Evidence From European Union Countries",** Economies, Volume 08, Number 54, 2020, P 2.

يخلص(Ratnaike 2012) إلى أن تحرير التجارة هو إلى حد كبير محددات غير مهمة لأداء الصادرات وأن المنافسة المحلية والطلب العالمي هما محركان أكثر اتساقًا لأداء الصادرات.[1]

حيث تشير الدلائل المستندة للبلدان "الأقل نمواً" إلى أن تحرير التجارة شرط ضروري ولكنه ليس شرطًا كافيًا للنمو السريع للإنتاجية الكلية للعوامل. تحتاج هذه البلدان إلى معالجة أوجه القصور مثل النقص في رأس المال البشري والبنية التحتية المادية والمؤسسات لتعزيز قضية تحرير التجارة. إلى أبعد الحدود.[2] كما لا تزال المؤلفات الحالية بعيدة عن الإجماع على التأثير الإيجابي للتجارة الدولية على القيمة المضافة لقطاع التصنيع فتشير إلى أن انخفاض سعر الصرف يحدث نتيجة للتجارة المحررة و التي تزيد أسعار الآلات المستوردة بشكل متتابع.ما يؤدي إلى رفع مدخلات الإنتاج وبالتالي التقليل من القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية لخط الإنتاج المحلي.[3]

كما أن افتراض أن تكون الصادرات مصدرًا للنمو اعتمادًا على إنتاج القطاع الصناعي يجعل متطلبات السلع المنتجة والمصدرة من طرف الدول المتخصصة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية لا تؤدي أداء الدول المتخصصة في إنتاج وتصدير السلع المصنعة بسبب عدم استقرار أسعار هذه السلع .وهذا يثير الشكوك حول قدرة البلدان النامية على الاستفادة من التجارة الحرة.

بالإضافة إلى ذلك توضح نظرية سعر الصرف في الاقتصاد أن ارتفاع سعر الصرف وانخفاض القيمة يؤثران على صادرات بلد ما، و على وجه التحديد فإن انخفاض قيمة عملة الدولة المصدرة أو ارتفاعها بالنسبة لعملة الشريك التجاري يجعل صناعة السلع من البلد المصدر أرخص أو باهظ الثمن نسبيًا ويمكن أن يؤثر ذلك على كمية البضائع المصدرة أو المستوردة.[4]

أيضا اعتماد العديد من البلدان على الصادرات أكثر من نمو الطلب المحلي يمكن أن يؤدي إلى انخفاض أسعار المنتجات المصنعة .بمعنى أنه ستكون هناك مشكلة خطيرة لتلك البلدان التي قد ترغب في التصنيع بشكل مقصود للتصدير دون طلب داخلي، خاصة في حالة البلدان النامية التي لا توجد فيها تجارة متطورة بين بلدان الجنوب حيث سيكون هناك دخل أقل من الصادرات .[5]

---

[1] - Edmund Okraku Ofei," **Trade Liberalization And Export Competitiveness: Evidence From The EUECOWAS Trade"** , op cit, , P 05.

[2] - Kankesu Jayanthakumaran , "**The Impact Of Trade Liberalisation On Manufacturing Sector Performance In Developing Countries: A Survey Of The Literature",** op cit , P 18-19.

[3] - Haq, Perveen , et All, **"Trade Liberalization, Manufacturing Value Addition And Economic Growth: Empirical Evidence In Case Of Pakistan**", Forman Journal Of Economic Studies, Volume.13, 2017, P 86.

[4] Edmund Okraku Ofei, "**Trade Liberalization And Export Competitiveness: Evidence From The Euecowas Trade"** , op cit, P 08 .

[5] - B Bongsha , "**The Impact Of Trade Liberalisation On The Manufacturing Sector In Cameroon",** op cit, P 131-132.

III-3 أثر تحرير التجارة الخارجية على العمالة في القطاع الصناعي:

تعتبر البطالة مشكلة اقتصادية كلية شائعة في البلدان النامية. فمع انخفاض دخل الفرد وارتفاع معدل النمو السكاني تواجه البلدان النامية مشكلة رئيسية تتمثل في توفير فرص عمل كافية للعمال المنضمين حديثًا إلى القوى العاملة. وبما أن نظريات التجارة تشير إلى أن التجارة الحرة تعزز النمو وفرص العمل. تم إجراء سلسلة من الدراسات لتقييم تأثير تحرير التجارة على نمو العمالة في القطاع الصناعي وذلك من خلال استخدام عدة متغيرات مستقلة.

وفيما يتعلق بالحجة حول التجارة الحرة وربط العمالة ، فإن نموذج هيكشر- أوهلين الذي يعتبر نظرية تجارية شائعة في التجارة الدولية يوفر أساسًا نظريًا عميقًا. فالدولة التي تصدر السلعة التي يتطلب إنتاجها استخدامًا مكثفًا لليد العاملة الوفيرة نسبيًا ورخيصة الثمن تستورد السلعة التي يتطلب إنتاجها الاستخدام المكثف لليد العاملة النادرة والمكلفة نسبيًا. باختصار توضح نظرية هيكشر-أوهلين أن الدول الغنية نسبيًا بالعمالة تصدر سلعة كثيفة العمالة نسبيًا وتستورد السلع كثيفة رأس المال نسبيًا، كما تصدر الدولة الغنية برأس المال السلع كثيفة رأس المال نسبيًا وتستورد السلعة كثيفة العمالة نسبيًا. وبالتالي يمكن أن يؤدي ذلك إلى الاستخدام الأمثل للموارد لتمكين البلدان من تحقيق مستوى التوظيف الكامل. لذلك أبدى صانعو السياسات اهتمامًا متزايدًا بتحرير التجارة لتعزيز الأداء الاقتصادي.[1]

تفسير محتمل آخر حول طبيعة العلاقة بين التحرير التجاري والعمالة في القطاع الصناعي هو أنه خلال العقدين الماضيين تغيرت التكنولوجيا العالمية ورفعت الطلب النسبي على العمالة الماهرة فأصبح التغير التكنولوجي متحيزًا لليد العاملة الماهرة. بمعنى يؤثر الانفتاح المتزايد في دولة نامية على هيكل المهارات للطلب على العمالة نتيجة للتغيرات في تكنولوجيا الإنتاج المتاحة من خلال زيادة الواردات من السلع الرأسمالية المتقدمة أو من خلال الفرص المتاحة للمصدرين للتعلم من المشترين الأجانب والذين يتعرضون للأسواق الخارجية. وعليه قد يؤثر تحرير التجارة أيضًا على كفاءة الشركات في استخدام عوامل مختلفة.[2] ففي دراسة أجراها (Sen :2008) لتحديد تحرير التجارة وعلاقتها بالتوظيف وجد أن التجارة الخارجية لها تأثير إيجابي ضئيل على العمالة الصناعية في الهند، وخلص إلى أن تحرير التجارة ليس المصدر الرئيسي لخلق فرص العمل لأعداد كبيرة من العمالة غير الماهرة في الهند.

ويجادل أيضا" Abraham and Joseph (2010) "بأن سبب مجموعة النتائج المختلطة بشأن تحرير التجارة وعلاقتها بالتوظيف في القطاع الصناعي يرجع إلى قضايا خاصة بكل بلد، حيث يرى الاقتصادي " Stiglitz" أن سياسات الانفتاح التجاري المنتهجة سوف تؤدي إلى انهيار سوق العمل في الدول التي لا تملك قطاع اقتصادي فعال بسبب المنافسة الدولية و هذا ما سوف يؤدي بدوره إلى إفقار مجتمعاتها .كما أن الإصلاحات التي مست السياسات التجارية في الدول النامية قد أدت إلى القضاء على الصناعات التي كانت محمية سابقا من طرف هذه الدول بسبب عدم امتلاكها لميزة تنافسية مما تسبب في القضاء على العديد من مناصب العمل و حدوث بطالة حادة.

---

[1] - Shantha Herath, "**The Impact Of International Trade On Employment Generation A Sri Lankan Experience**", International Journal Of Economics Commerce And Management, Volume 02, Issue 07, 2014, P 2.

[2]- Rim Ben Ayed Mouelhi, "**The Impact Of Trade Liberalization On Tunisian Manufacturing: Structure, Performance And Employment",** op cit, P 94.

وفيما يلي نذكر بعض الطرق التي من خلالها يؤثر التحرير التجاري على العمالة في القطاع الصناعي: [1]

- ✓ يمكن أن تتأثر العمالة في القطاع الصناعي بتغيرات الواردات من خلال تحرير التجارة حيث أوضح كل من (Rodric :1997; Feenstra and Hasan :1996; Hasan, Mitra and Ramaswamy :2007) أن تحرير التجارة يمكن أن يؤثر على استيراد المواد الخام والسلع الوسيطة والرأسمالية ويمكن أن يحل محل العمالة .ومع ذلك قد تم تحدي هذه الحجة من قبل بعض الباحثين (Davis and Mishra : 2007) وأوضحوا أن التأثيرات على العمالة بسبب استيراد المدخلات تعتمد على طبيعة الواردات . بمعنى في هذه الحالة يمكن القول أنه عندما تكون المدخلات المستوردة بدائل إلى حد كبير للمنتجات المحلية يمكن أن تحدث التجارة الحرة تأثيرًا سلبيًا على العمالة، وإذا كانت المدخلات المستوردة مكملة إلى حد كبير للمدخلات المنتجة محليًا يمكن لتحرير التجارة أن يعزز التوظيف في القطاع الصناعي و يخلق تأثيرًا إيجابيًا على التوظيف في البلد الأم؛
- ✓ يمكن أن تؤدي زيادة الصادرات مع تحرير التجارة إلى إحداث تأثير إيجابي على العمالة وهذا ما يسمى "تأثير الحجم" للتجارة على العمالة. نظرًا لأن الطلب على العمالة مشتق من الطلب فإن أي طلب متزايد على السلع النهائية يمكن أن يزيد الطلب على عوامل الإنتاج التي تُستخدم لإنتاج تلك السلع . ومن ثم فإن البلدان كثيفة العمالة وخاصة البلدان النامية لديها فرصة للتخصص في السلع كثيفة العمالة وتصدير الفائض إلى السوق العالمية. وفي النهاية يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة مستوى التوظيف في البلاد؛
- ✓ كما أوضح" Brander (1981) وLaRchelle (2007) "أنه يمكن أن يتأثر مستوى التوظيف في البلدان التجارية من خلال التغييرات في السياسات التجارية لتلك البلدان، فعندما يخفض البلد الأم التعريفات الجمركية أو أي حاجز تجاري، فإنه يؤدي إلى زيادة مبيعات الشركات الأجنبية في السوق المحلية. ومن ناحية أخرى ، فإن أي تخفيض للتعريفات الجمركية أو أي حاجز تجاري آخر للشركات الأجنبية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة مبيعات الشركات المحلية في السوق الأجنبية. وبالتالي ينتج عن ذلك زيادة الطلب على اليد العاملة لتغطية متطلبات الأسواق الخارجية من المنتجات الصناعية، والعكس الصحيح في حالة زيادة التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية على السلع المتداولة .

[1] - Shantha Herath, "**The Impact Of International Trade On Employment Generation A Sri Lankan Experience**", op cit, P 3-4.

خلاصة الفصل

في ظل بيئة عالمية قائمة على آليات الانفتاح الاقتصادي وتحرير أسواق السلع والخدمات وزيادة شدة المنافسة أصبحت التجارة الخارجية نوات مركزية لترقية فرص الأعمال لأي بلد، من خلال مساهمتها في تنمية نظام متكامل من الأنشطة التي تساعد في بناء قطاع صناعي قوي وقادر على المنافسة، لما لهذا الأخير من إنجازات على مستوى مجهودات التنمية الاقتصادية. ما جعل ظهور عنصر التجارة الخارجية، يشكل أهم حصة في العلاقات الاقتصادية الدولية إلى درجة التسليم بأنها محرك للنمو و التنمية.

وباعتبار أن وصف ظاهرة اقتصادية معينة من خلال الفروض النظرية قد لا يتطابق مع حقيقة هذه الظاهرة على أرض الواقع، فهناك دائما فجوة بين ما يقال نظريا وبين ما يتبث تجريبيا. فدراسة أثر تحرير التجارة الخارجية الخارجية على القطاع الصناعي حظي باهتمام العديد من الدراسات النظرية والتجريبية والتي تباينت وجهتها حول مؤيد ومعارض لأثر هذا التحرير التجاري، فالنظرة الأولى تدعم مطلب إلغاء الحواجز التجارية بما يتيح فرص للاستفادة من المكاسب التي تجرها عملية الانفتاح التجاري من نقل التكنولوجيا ونشر المعرفة على اعتبار أنه لا يمكن لأي دولة تلبية احتياجاتها بمصادرها الخاصة نظرًا لأن المصادر محدودة والاحتياجات غير محدودة، في حين تعطى حجج أخرى دعم للرأي القائل بأن الانفتاح التجاري قد يضر الاقتصاد بصفة عامة ومسيرة النمو الصناعي بصفة خاصة بحيث تؤدي المنافسة الشديدة إلى انخفاض الأرباح وإضعاف القدرة التنافسية مما يقود إلى غلق المؤسسات الصناعية خاصة الناشئة منها وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة.

وفي سياق ما تم التوصل إليه يتضح لنا أن قوة العلاقة القائمة بين مكاسب التجارة الخارجية وإنجازات القطاع الصناعي عبر استخدام استراتيجيات معينة، يخدم مصالح بعض المناطق والدول في العالم وخاصة المصنعة على حساب الدول الأقل تطورا، وذلك تبعا لاختلاف وتباين خصوصيات اقتصاديات الدول وبحكم طبيعة إمكانياتها المادية والبشرية ، ما يجعل مطلب إحداث التوازن الاقتصادي لسياسة تحرير التجارة الخارجية يفرض ضرورة تركيز الجهود على التحكم في الواردات وبذل الجهود القصوى لزيادة الصادرات ويكون ذلك مصحوبا بترشيد الوسائل الكمية و السعرية وحتى التنظيمية لسياسات التحري التجاري بما يجعل هذا الأثر فعال .

الفصل الثاني:

الدراسات السابقة حول تحرير التجارة الخارجية و أثرها على القطاع الصناعي

تمهيد:

لعبت أزمة الديون في أوائل الثمانينات، وخاصة في البلدان الأقل تطورا دور مهم في تحويل الاقتصاديون اهتمامهم إلى الاستفادة من التجارة، فمنذ ذلك الحين تم إجراء العديد من الدراسات التي تحاول إظهار المكاسب الديناميكية والثابتة للتجارة الخارجية والتي من شأنها أن تؤثر على القطاع الصناعي، حيث أجمع العديد من الاقتصاديين من بينه الاقتصادي **"Lall"** على أهمية دور سياسة التجارة الخارجية كمحدد للأداء الصناعي، ويتوقع أن ينتج عن إصلاح سياسات التحرير التجاري فوائد ساكنة و أخرى حركية.

إلا أن النتائج التجريبية أظهرت أن اقتصاديي التنمية ظلوا منقسمين حول قضية تحرير التجارة، فحسب دراسة **"Prime"** في **1992**أثبتت أن تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي في القطاع الصناعي متمثلا في زيادة الإنتاجية ومزيد من التخصص في الإنتاج. ولكن في المقابل تم طرح عدة حجج نظرية وتجريبية حول هذه القضية والتي تدعم الرأي القائل بأن تحرير التجارة الخارجية ليس له أي تأثير أو حتى قد يكون تأثير سلبي على أداء القطاع الصناعي في بعض البلدان. حيث دعم "**راؤول بريبيش وهانس سينجر**" اعتماد سياسات التجارة الحمائية لحماية الصناعات الوليدة والاستنتاج هو أن الانفتاح التجاري سيعزز التوزيع غير المتكافئ للمكاسب التجارية و يؤدي إلى إزالة التصنيع في البلدان النامية.

يقع هذا الجزء من الدراسة في سياق محدد من خلال نقاش واسع النطاق بين دعاة تحرير التجارة ومعارضيها. خاصة وأن البحث في آثار تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي أصبح موضوعًا رئيسيًا للنقاش بين اقتصادي التنمية وصانعي السياسات الذين يحاولون فهم النتائج المتناقضة في كثير من الأحيان، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الوقت الحاضر ، وقد حاولت جل هذه الدراسات أن تضيف إلى نماذجها عدة متغيرات ومؤشرات التي يمكنها أن تقيس وتحدد درجة هذا التأثير من خلال بناء نموذج رياضي يعتمد على تقنيات الاقتصاد القياسي أو بالاعتماد على تحليل بيانات ومعطيات إحصائية.

وفي هذا الإطار نحاول من خلال هذا الفصل تقديم مجموعة من الدراسات التجريبية التي تناولت أثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي والتي تتعلق بحالة الجزائر و الدول العربية ثم الدول الأجنبية. حيث قمنا بتقسيمها إلى مجموعتين حسب التسلسل الزمني وذلك كما يلي:

- **الدراسات التجريبية التي أثبتت الأثر الإيجابي لتحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي؛**
- **الدراسات التجريبية التي نفت فرضية وجود الأثر الإيجابي بين التحرير التجاري والقطاع الصناعي.**

المبحث الأول: الدراسات التجريبية التي أثبتت الأثر الإيجابي لتحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي

بناءا على الدراسات الاقتصادية حديثة النظرية والتطبيقية تبين أن تحرير التجارة الخارجية هو أحد الدعائم الرئيسية للنهوض بالقطاع الصناعي باعتباره الركيزة الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث تدعم عدة دراسات تجريبية بأنه يساعد تحرير التجار الخارجية من خلال تخفيض معدلات التعريفة الجمركية على المدخلات الوسيطة والمعدات الرأسمالية إلى زيادة القدرة على الاستيراد وإدخال التكنولوجيا وخفض تكلفة الإنتاج، بما يساعد ذلك في رفع القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية وتعزيز الصادرات والإنتاجية والعمالة.

وعلى إثر هذا الطرح سنعرض من خلال هذا المبحث مختلف الدراسات التجريبية السابقة التي تؤيد الأثر الايجابي لتطبيق سياسات التحرير التجاري على القطاع الصناعي وذلك حسب التسلسل الزمني من خلال إظهار الهدف والمنهجية المتبعة بالإضافة إلى نتائج كل دراسة.

I - الدراسات الخاصة بحالة الجزائر

- **دراسة: د.عبدوس عبد العزيز ،(2014) " سياسة الانفتاح التجاري ودورها في تحسين الإنتاجية في المؤسسات الجزائرية كمؤشر تنافسية مع التركيز على مؤشر إنتاجية العامل"[1]**

حاولت هذه الدراسة توضيح الدور الذي تمارسه سياسة الانفتاح التجاري المتبعة في الجزائر من أجل رفع وتحسين إنتاجية المؤسسات الجزائرية وبالأخص إنتاجية العامل في القطاع الصناعي ومن ثم على موقعها التنافسي خلال الفترة الممتدة من سنة **2000** إلى غاية سنة **2011.**

وبهدف معرفة تطور إنتاجية العامل في المؤسسات الجزائرية في ظل سياسة الانفتاح التجاري اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي والذي كشف أن العلاقة بين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وبالأخص إنتاجية العمل و سياسة الانفتاح التجاري علاقة طردية ، فقد توصل الباحث في تحليله إلى نتيجة مفادها أن الإنتاجية تتحسن كلما ازداد قطاع الصادرات وزيادة الواردات من السلع الوسيطة و الآلات ، بمعنى أن الانفتاح على التصدير يعزز الكفاءة التقنية للشركات والتقدم التقني يعزز الواردات من جهة ، ومن جهة أخرى فإن التواجد الأجنبي في البلاد يمكن أن يؤدي إلى الزيادة في القطاعات المنتجة، أو أن المشاركة الأجنبية تعتبر كعامل من عوامل تعزيز الإنتاجية.

كما بينت الدراسة أنه بالرغم من أن الجزائر حققت اندماجا قويا في نظام التجارة العالمي إذ وصلت درجة الانفتاح التجاري **72.8 %** سنة **2011** إلا أن صادرتها ما زالت ترتكز على استغلال الموارد الطبيعية والعمالة غير الماهرة في القطاعات الصناعية غير الطاقوية، حيث تشير بيانات الجداول التي تم عرضها في الدراسة أن التوسع الكبير في صادرات الجزائر هي من السلع كثيفة الموارد وقليلة العمالة الماهرة وذات القيمة المتواضعة، ما كشف أن الانفتاح لم تضاهيه زيادة في القيمة المضافة ولا في المداخيل.

ومن بين النتائج التي تم التوصل إليها أيضا أن الاهتمام المتزايد بتحسين إنتاجية العمالة خلال السنوات العشر الأخيرة والتي استهدفت زيادة الإنتاجية خاصة في القطاعات التصديرية ، حقق معدلات نمو ضئيلة في إنتاجية العامل

[1] - عبد العزيز، " **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في تحسين الإنتاجية في المؤسسات الجزائرية كمؤشر تنافسية مع التركيز على مؤشر إنتاجية العامل"**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 10، 2014.

بنسبة قدرها **15 %** سنة **2008** وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي يؤكد أن الأداء التصديري للمنتجات الجزائرية يعتمد بالدرجة الأولى على المزايا النسيبة الموفرة محليا ، وليس على العناصر التنافسية الهيكلية التي تعتبر محددات أساسية لبناء القدرات التنافسية المتقدمة.

❑ **دراسة: زدون جمال(2015) " محددات الإنتاجية الكلية في القطاع الصناعي في الجزائر للفترة (1980-2013)"[1]**

هدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل محددات الإنتاجية في القطاع الصناعي في الجزائر للفترة الممتدة من **(1980-2013)**، وذلك بالاعتماد على تقدير نموذج محددات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج من خلال تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة والتي تم صياغتها وفق نموذج الانجدار المتعدد والذي يأخذ الصيغة التالية:

$$PRODT = f(SLR, OUV, INF, TC)$$

PRODT:الإنتاجية الكلية في القطاع الصناعي؛

SLR:الأجور في القطاع الصناعي؛

OUV: الإنفتاح التجاري؛

INF: معدل التصخم؛

TC: سعر الصرف الحقيقي الدينار مقابل الدولار ؛

كمرحلة أولى قام الباحث بإختبار إستقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك حيث استخدم اختبار **Augmented Dickey – Fuller** وكذا اختبار **PHILLIP – PERRON** ،ولقياس العلاقة طويلة الأمد تم الاعتماد على نموذج**ARDL**.

والذي سمحت نتائجه بطرح تحليل اقتصادي بين أن مؤشر الانفتاح التجاري والذي يعتبر من أهم محددات النمو في القطاع الصناعي أظهرت نتائج التقدير معنوية التأثير الايجابي لهذا المتغير، حيث أن الزيادة والتوسع في حجم الصادرات تزيد في التخصص في إنتاج السلع والبحث والتطوير والسعي وراء الحصول على التكنولوجيا الملائمة الأمر الذي يؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية ويرفع من تنافسية الصادرات المحلية للسلع الأجنبية، أيضا لوحظ وجود علاقة طردية معنوية لمتغير الأجور على الانتاجية الكلية للقطاع الصناعي في المدى الطويل وغير معنوية في المدى القصير. في حين وجود معنوية التأثير السلبي لسعر الصرف الحقيقي والتضخم في المدى القصير والطويل .

دراسة :د.محمد ترقو آخرون (2017) " قياس أثر الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة 2000- 2014"[2]

حاولت هذه الدراسة قياس تأثير الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر. و بهدف تفسير طبيعة هذه العلاقة استخدم الباحثون بيانات السلاسل الزمنية سنوية للفترة الممتدة من سنة **2000** إلى غاية سنة **2014** والتي تحصل عليها من قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المؤسسات الصغيرة

[1] -زدون جمال ،" **محددات الإنتاجية الكلية في القطاع الصناعي في الجزائر للفترة (1980-2013)**"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد01، 2015.

[2]- محمد ترقو، وآخرون، **" قياس أثر الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة 2000- 2014"**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 03، العدد 01، 2017.

والمتوسطة. ولتقدير وتقييم أثر الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر تم صياغة نموذج انحدار خطي متعدد كما يلي:

$$L_nLP_t = \theta_0 + \theta_1 L_nVA_t + \theta_2 L_nTO_t + \theta_3 L_nCT_t + \theta_4 L_nK_t + \varepsilon_t$$

حيث أن :

ε: الخطأ العشوائي؛

LP: المتغير التابع ويعبر عن متغيرة العمل ويقصد بها العدد الإجمالي للعمال على مستوى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في ما يلي:

VA: القيمة المضافة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

TO: درجة الانفتاح التجاري حيث تم اخذ قيم الصادرات والواردات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي؛

CT: إجمالي تكوين رأس المال الثابت؛

K: مستوى التغير التكنولوجي ويتمثل في قيمة الأجهزة والمعدات الصناعية المستوردة سنويا والموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

كما تم التحقق من استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج باستخدام اختبار ديكي فولر المطور **ADF** والذي أثبت أن كل السلاسل الزمنية مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى. كما تم تقدير العلاقة الانحدارية بين العمالة الإجمالية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتغيرات المستقلة ثم اختبار ملاءة النموذج حيث اعتمد الباحث على اختبار تجانس التباين واختبار طبيعة البواقي.

ومن بين أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من هذه الدراسة يتضح لنا أن تطور التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرف نموا مستمرا خلال فترة الانفتاح، وتجدر الإشارة بأن المساهمة الأكبر في هذا النمو هو القطاع الخاص، كما تكشف نتائج الدراسة عن وجود علاقة تأثير طردية معنوية إحصائيا لدرجة الانفتاح التجاري على مستوى العمالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى معنوية **05%**، حيث أنه كلما تغيرت درجة الانفتاح التجاري ب **01 %** يتغير مستوى العمالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب **0.40 %**في نفس الاتجاه. وهذا مقبول اقتصاديا ويتوافق مع النظرية الاقتصادية، إذ أن الانفتاح على العالم الخارجي من شأنه أن يوفر أسواق لمنتجات هذا القطاع . و وجود تأثير عكسي معنوي إحصائيا لمستوى التغير التكنولوجي على مستوى التشغيل بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن تحرير التبادلات التجارية يجبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على تحديث عتادها الكثيف بالتكنولوجيا والذي لا يستدعي يد عاملة كثيفة، مما يجبرها على الاستغناء عن جزء من عمالتها وخاصة العمالة غير المؤهلة.

- **دراسة: برياطي حسين، يحي حولية، سحنون مريم،(2018) " الانفتاح التجاري ومساهمته في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 1990 إلى 2016"[1]**

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة سياسة الانفتاح التجاري المنتهجة من طرف الجزائر في تطوير الصادرات غير النفطية حيث خص هذا البحث لدراسة الفترة الممتدة من **1990** إلى غاية **2016** ،ومن أجل معالجة مشكلة البحث اعتمدت الدراسة القياسية على استخدام المتغيرات التالية:

Expo الصادرات خارج المحروقات: في هذا النموذج تعتبر الصادرات خارج المحروقات متغير مستقل حيث حاول الباحثين دراسة وتحليل تأثره بعدة متغيرات تابعة والتي يمكن حصرها في ما يلي:

Tch سعر الصرف الاسمي: وهو سعر الصرف الرسمي مقوم بالدولار؛

Open الانفتاح التجاري: والذي تم احتسابه حسب المعادلة التالية: (الصادرات +الواردات)/ الناتج الداخلي الخام

Pib نمو الناتج الداخلي الخام: تم استخدام النسبة المئوية؛

Ide الاستثمار الأجنبي المباشر: تم استخدام الأسعار الجارية مقومة بالدولار؛

واعتمادا على اختبار **ADF** والذي كشف أن السلسلة الزمنية لا يوجد فيها جذر أحادي وبالتالي فهي مستقرة في نفس الدرجة (الدرجة الأولى) وبالتالي شرط التكامل المتزامن قد تحقق، ما مكن الباحثين من استخدام تقنية التكامل المتزامن لجوهانسن والذي يقترح اختبارين لتقدير عدد متجهات التكامل المشترك، والمتمثلة في اختبار الأثر **(Trac)**، واختبار القيمة العظمى(**Maximum Eigenvalue**) كما استعمل الباحثين نموذج تصحيح الخطأ الموجه **(VECM)** والذي يعتبر كوسيلة لتكيف سلوك المتغير في الأجل القصير مع سلوكه في الأجل الطويل، كما اعتمدوا أيضا على تحليل التباين " **Variance Décomposition**" والذي يهدف إلى تحديد وحساب مدى مساهمته في تباين الخطأ، وأيضا بغرض تحليل العلاقة الديناميكية بين متغيرات النموذج تم استخدام طريقة دوال الاستجابة الدفعية " **Impulse Réponse Fonction**" والتي تعمل على معرفة ما مدى استجابة كل متغير من متغيرات النموذج الداخلية لصدمات غير متوقعة وذلك في حدود خطا المتغيرات .

وانطلاقا من نتائج لسلسلة من اختبارات التكامل المتزامن تم التوصل إلى وجود علاقة إيجابية مابين الصادرات الغير النفطية ودرجة الانفتاح التجاري، فزيادة الانفتاح التجاري ب **1%** تزداد الصادرات خارج المحروقات بحوالي **04.76** وحدة، كما تشير نتائج الدراسة أيضا إلى وجود علاقة طردية بين الصادرات ونمو الناتج الداخلي الخام وسعر الصرف ولكن ضعيفة حيث أن أي زيادة بنسبة **1%** تؤدي إلى زيادة الصادرات خارج المحروقات بنسبة **0.004** وحدة في حين وجود علاقة عكسية بين الصادرات خارج المحروقات والاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن زيادة هذا الأخير بنسبة **1%** يؤدي إلى انخفاض الصادرات خارج المحروقات بنسبة **08.85** وحدة .

[1] - برياطي حسين، يحي حولية،سحنون مريم، **" الانفتاح التجاري ومساهمته في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 1990 إلى 2016** "، مجلة المالية والأسواق، المجلد 04، العدد 08، 2018.

- **دراسة: مطاي عبد القادر ، عمر دلال فؤاد، (2019) "أثر سياسة الانفتاح التجاري على النمو في القطاع الصناعي خارج المحروقات في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة من 2000-2016"[1]**

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر انفتاح الاقتصاد الوطني على التجارة الخارجية على أحد القطاعات التي يسمح تطورها بتحقيق تنويع الاقتصاد الجزائري والمتمثل في القطاع الصناعي خارج المحروقات، وللقيام بذلك تم الاعتماد على الأسلوب القياسي المتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة **(ARDL)** وذلك بالاعتماد على بيانات سنوية تغطي الفترة الممتدة من سنة **2000** إلى غاية سنة **2016**، وفي إطار هذا البحث تم استخدام عدة متغيرات حيث يتمثل المتغير التابع في إجمالي الناتج الصناعي خارج المحروقات **(ind_hors_h)**، أما المتغيرات المستقلة والتي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة فتتمثل في: المتغير الذي يعبر عن درجة الانفتاح التجاري فيتمثل في مؤشر الانفتاح التجاري **(open)** ، بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات المؤثرة على الناتج في القطاع الصناعي تتمثل في نسبة التشغيل في القطاع الصناعي **(emp_ind)** ، حجم الاستثمار الأجنبي المباشر **(IDE)** ، سعر الصرف **(tcn)** ، بحيث تم الحصول على البيانات من مصدرين هما الديوان الوطني للإحصاء و البنك الدولي، وقد تم أخذ جميع المتغيرات باستخدام اللوغاريتم باستثناء مؤشر الانفتاح التجاري و نسبة التشغيل في القطاع الصناعي، وذلك لأنها تمثل نسب مئوية.

ومن خلال التحليل والقياس توصلت نتائج اختار الحدود إلى وجود علاقة تكامل متزامن بين الناتج الصناعي خارج المحروقات و المتغيرات التفسيرية، كما تبين نتائج التقدير أن الانفتاح التجاري يؤثر إيجابيا على الناتج الصناعي خارج المحروقات في الأجلين القصير والطويل بحيث أن الانفتاح التجاري يؤدي إلى رفع القدرة التنافسية للصناعة الجزائرية .

- **دراسة: عمارو يمينة، (2021)" أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي بالجزائر خلال الفترة 1999-2018" [2]**

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و نمو القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من **1999 - 2018**، واستنادا إلى الدراسات السابقة في تحديد ديناميكيات المدى القصير والعلاقة طويلة الأمد بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الصناعي، اعتمد الباحث على نسبة القيمة المضافة للقطاع الصناعي (**INDGRW**) كمتغير تابع ، ومن بين المتغيرات المفسرة لنموذج الدراسة تم إدخال متغير التجارة الخارجية كنسبة مئوية من مجموع إجمالي الصادرات من السلع و الخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى متغير الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى اعتماد متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على نمو الصناعة في الجزائر و هي القوة العاملة و إجمالي تكوين رأس المال.

ولتقدير العلاقة بين هذه المتغيرات استند التحليل التجريبي على تطبيق نموذج **ARDL** مصحوبا بنموذج **ARDL VECM-** باستخدام بيانات سنوية للفترة الممتدة من **1999-2018** ، أوضحت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة طردية قصيرة وطويلة الأمد بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو القطاع الصناعي، فتوصلت الدراسة إلى أنه بزيادة

---

[1] - مطاي عبد القادر، عمر دلال فؤاد، "**أثر سياسة الانفتاح التجاري على النمو في القطاع الصناعي خارج المحروقات في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة من 2000-2016**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 13، العدد 01، 2019

[2] - عمارو يمينة " **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي بالجزائر خلال الفترة 1999-2018**"، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 09، العدد 02، 2021.

الحوافز والمزايا للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي يؤدي إلى تطوير القاعدة الصناعية في الجزائر وبالتالي تحقيق نموا اقتصاديا على المدى القصير و الطويل معا، كما كشفت النتائج أيضا أن التجارة الخارجية تؤثر إيجابا على التطور الصناعي في حين أن نمو القطاع الصناعي له علاقة سلبية مع متغير القوة العاملة نتيجة قلة التوظيف، أما معامل إجمالي تكوين رأس المال بإشارة موجبة لكن غير معنوي إحصائيا يفسر بأنه لا يؤثر على نمو القطاع الصناعي.

∏ - الدراسات الخاصة بالدول العربية

❑ دراسة: **the impact of trade liberalisation on " (2010), Mona Said, Abeer Elshennawy "manufacturing employment and wages in egypt 1990-2007"** [1]

تبحث هذه الورقة في تأثير تحرير التجارة على العمالة الصناعية والأجور في مصر خلال الفترة الممتدة من **1993-2006**، وهي فترة تزامنت مع انخفاض كبير في الحواجز التجارية وارتفاع معدلات البطالة. فاعتمد الباحثان في هذه الدراسة على منهجيتين حيث طرحا في القسم الأول منهجية تسمح بتحليل ربط تحرير التجارة بالبطالة في مصر، من خلال عرض جدول يتضمن التغير النسبي في نسب اختراق الواردات والتوظيف بين **1993-2006** في المنشآت التي يزيد عدد العاملين فيها عن **10** موظفين، فكشفت النتائج أنه على الرغم من تغلغل الواردات المتزايد إلى أن التوظيف قد زاد في جميع الصناعات التحويلية. وتؤكد البيانات المأخوذة من مسح سوق العمل في مصر أن عمليات التسريح نتيجة لتحرير التجارة ليست من بين العوامل المسؤولة عن البطالة كما اتضح أيضا أنه بين عامي **1993 و 2006** ، كشفت بيانات الاقتصاد المصري أن الصناعات عالية المنافسة في القطاع الرسمي لم تشهد انخفاضًا في التوظيف .في الواقع شهدت جميع الصناعات التحويلية تقريبًا زيادة في فرص العمل خلال هذه الفترة.

أما القسم الثاني من الدراسة فبحث في تأثير تحرير التجارة على الأجور لعمال قطاع التصنيع في مصر و الذين تتراوح أعمارهم بين **15 و 65** سنة خلال الفترة الممتدة من **1993-2006** حيث قام الباحثان بدراسة هذا التأثير بالنسبة لجميع عمال قطاع التصنيع ثم بالنسبة لعمال التصنيع ذوي الأجور المنخفضة ثم بالنسبة للعمال الفقراء، وقد اعتمدوا في التحليل التجريبي على استخدام طرية تقديرات المربعات الصغرى العادية وتقديرات الانحدار الكمي لمجموعة من المتغيرات والمتمثلة في الأجر الحقيقي لكل ساعة **(LnRHr)**، حصة المؤسسة العامة والحكومية في التصنيع **(pub_gov)**، حصة المؤسسة الخاصة في التصنيع **(Priv)**، سنوات الخبرة **(Expr)**، بالإضافة إلى متغيرات المستوى التعليمي والتي تشمل (أمي، قراءة والكتابة، ابتدائي، إعدادي، ثانوي، ثانوي مهني، ما بعد الثانوي، جامعي فما فوق)، أما متغيرات التحرير التجاري فتمثلت في التعريفة الجمركية وتغيراتها **(Tariff)**، اختراق الواردات وتغيراتها **(imp_penet)**، واتجاه التصدير وتغيراته **(export_ori)**.

تشير نتائج تحليل الانحدار الذي تم إجراءه من طرف الباحثان أن تحرير التجارة في شكل تعريفات أقل حماية والمزيد من التوجه نحو التصدير أدى بشكل عام إلى ارتفاع الأجور في قطاع التصنيع في مصر، ولكن عندما يتعلق الأمر بالتوجه نحو التصدير ، فإن هذه النتائج لا تنطبق على العمال الفقراء بشكل عام.

[1] - Mona Said, Abeer Elshennawy," **The Impact Of Trade Liberalization On Manufacturing Employment And Wages In Egypt 1990-2007"**, International Research Journal Of Finance And Economics, Issue 46, 2010.

- **دراسة: ثناء أبازيد، محمد محمود، حسان محمود دروبي، (2011)" أثر تحرير التجارة الخارجية على تنمية القطاع الصناعي في سورية"، [1]**

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في سوريا، وبيان الأثر المتبادل بين تحرير التجارة الخارجية والتنمية الصناعية. حيث استندت هذه الدراسة في الجانب التطبيقي إلى تحليل أثر تحرير التجارة الخارجية في سورية على بعض المتغيرات الاقتصادية للقطاع الصناعي والمتمثلة في (الإنتاج والعمالة والاستثمار) للفترة الممتدة من **(2000-2008)** وهي عبارة عن سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد السوري والتي تم جمعها من المجموعة الإحصائية السورية حيث قام الباحث بإدراجها في جداول وتحليل مضمنوها.ومن بين النتائج التي توصل إليها نذكر ما يلي:

- ✓ هناك علاقة طردية بين تطور حجم التجارة الخارجية (الصادرات، الواردات) وزيادة الإنتاج في قطاع الصناعة خلال فترة الدراسة **(2000-2008)**، إذ أنه مع زيادة كل من قيمة الصادرات والمستوردات السورية تزايد حجم الإنتاج الصناعي وبنفس درجة التزايد تقريبا، وذلك لاعتماد القطاع الصناعي بشكل على التجارة الخارجية سواء من ناحية الاستيراد وذلك لتأمين احتياجات الصناعة من المواد الأولية أو المستلزمات والآلات اللازمة في مختلف مراحل الإنتاج أو من ناحية التصدير وذلك لتصريف الفائض من الإنتاج الصناعي عن احتياجات السوق الداخلية؛
- ✓ تكشف نتائج الدراسة أيضا عن وجود علاقة طردية بين تطور حجم التجارة الخارجية السورية وعدد المشتغلين في القطاع الصناعي، حيث أنه مع زيادة حجم التجارة الخارجية ازداد عدد العمال والمهندسين المشتغلين في الصناعة ولكن بنسب مختلفة خلال فترة الدراسة **(2000-2008)**؛
- ✓ أيضا هناك علاقة طردية وارتباط وثيقا بين تطور حجم التجارة الخارجية وزيادة رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي السوري خلال الفترة المدروسة **(2000-2008)**، إذ أنه مع زيادة أرقام التجارة الخارجية السورية زاد حجم الاستثمار في القطاع الصناعي خلال هذه الفترة، حيث بلغ حجم الاستثمار في القطاع الصناعي **919853** مليون ليرة سورية سنة **2006** أي بزيادة تقدر ب **41,9%**.

- **دراسة: أولاد زاوي عبد الرحمان، حريرش ناجي، (2013) " سياسات تحرير التجارة الخارجية كمدخل لتنويع صادرات الدول المغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس" [2]**

حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على دور سياسات تحرير التجارة الخارجية التي تبنتها الدول المغاربية وأثرها على تنويع صادراتها، من خلال المقارنة بين التجربة الجزائرية و التجربة التونسية. حيث اعتمدت هذه الدراسة في منهجية البحث على بعض المؤشرات الأكثر استخداما في مقارنة تنويع الصادرات في الجزائر وتونس في ظل تحرير التجارة الخارجية للفترة الممتدة من **1991-2015**.

---

[1]-ثناء أبازيد، محمد محمود، حسان محمد دروبي، **"أثر تحرير التجارة الخارجية على تنمية القطاع الصناعي في سوريا"**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 33، العدد05، 2011.

[2] - أولاد زاوي عبد الرحمان، حريرش ناجي، "سياسات **تحرير التجارة الخارجية كمدخل لتنويع صادرات الدول المغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس**"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 07، 2013.

ومن خلال دراسة هذا الموضوع والتعرض لجميع العناصر المكونة لهذا البحث يمكن استخلاص أهم النتائج التي تم التوصل إليها في ما يلي:

- يشير مؤشر التوزيع الجغرافي للصادرات السلعية الجزائرية والتونسية حسب الوجهة الجغرافية أن البلدين متقاربين نسبيا على أساس أهم المتعاملين التجاريين، حيث وجد الباحثين أن المتعامل الأوربي الذي يعتبر الشريك التقليدي للبلدين يحتل الصدارة في نسبة الصادرات عند مستوى **66,3**% **و 74,6 %**على التوالي؛
- كما أن تحليل بنية الصادرات السلعية الجزائرية والتونسية تكشف أن الاقتصاد التونسي أكثر تنوعا من نظيره الجزائري، حيث تشير الإحصائيات أن الصادرات السلعية الجزائرية خلال عام **2015** كانت تتمركز في المواد النفطية بنسبة **88,5** %أما لمنتجات الزراعية بنسبة **0,7** %و المنتجات المصنعة بنسبة **2,9** % أما بالنسبة للبنية السلعية للصادرات التونسية فكانت أكثر تنوعا حيث يشير نفس المصدر إلى أن الصادرات التونسية لنفس السنة كان منها **14,9**% منتجات زراعية%**8 ,6** منتجات استخراجية والباقي في شكل منتجات مصنعة بنسبة **76,5 %** ؛
- كما فسرت أيضا القيم المرتفعة لمؤشر نسبة النفط والغاز من إجمالي الصادرات التبعية الشديدة للصادرات الجزائرية لقطاع المحروقات وبالعكس تماما سجلت الصادرات التونسية مستويات ضعيفة جدا لهذا المؤشر؛
- وفي سياق المقارنة أيضا كشف مؤشر "هيرفندال اهيرشمان **Herfindahl-Hirschman Index** " أن الاقتصاد الجزائري شديد التبعية لقطاع المحروقات وصادراتها في شكلها الخام. فقد سجل قيما مرتفعة لهذا المؤشر خاصة في الفترة الممتدة من سنة **1991-2009** في الوقت الذي سجل فيه الاقتصاد التونسي قيما جد منخفضة لنفس المؤشر وهذا ما أكد على شدة تنوع الصادرات التونسية مقارنة مع نظيرتها الجزائرية.

وفي إطار هذه المقارنة بين مدى نجاعة سياسة تحرير التجارة الخارجية في تنويع الصادرات في الجزائر وتونس يمكن استنتاج أن الاقتصاد التونسي قد استفادة من مقتضيات النظام الاقتصادي والتجاري العالمي ولو بصفة جزئية، وعلى عكس ذلك وجد الباحثان أن الجزائر بالرغم من المبادرات المتكررة في سبيل سياسات تحرير التجارة الخارجية إلا أنها لم تكن في المستوى المطلوب لترقية الصادرات الصناعية ومواكبة مقتضيات المنظومة التجارية العالمية.

- **دراسة :سمير حنا بنهام، (2014)" أثر تحرير التجارة الخارجية في نمو القطاع الصناعي الأردني للمدة (1990-2014)"[1]**

تكمن أهمية هذا البحث في تحليل ودراسة أثر تحرير التجارة الخارجية على نمو القطاع الصناعي في الأردن، وذلك بالاعتماد على الأساليب الرياضية المناسبة في القياس الاقتصادي باستخدام الاختبارات الإحصائية **(F ,SE,T)** لتحديد مستوى معنوية النموذج ككل أو المتغيرات المستقلة ومعالجة المشاكل القياسية كمشكل التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة باستخدام اختبار كلين **(Klein Test)** ومشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية باستخدام اختبار دربن واطسون **(D.W)**. واعتمادا على نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتقدير المعلمات باستخدام طريقة المربعات الصغرى

[1] - سمير حنا بنهام، " **أثر تحرير التجارة الخارجية في نمو القطاع الصناعي الأردني للمدة (1990-2014)**"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 37، العدد 118، 2014.

(OLS) سواء للدوال الخطية أو الغير خطية، ولإجراء هذه الاختبارات اعتمدت هذه الدراسة على المتغيرات المستقلة والتي تنحصر في ما يلي: صافي التجارة الخارجية (X1)، سعر الصرف (X2)، تدفقات الاستثمار الأجنبي (X3)، الرقم القياسي لأسعار المستهلك (X4)، المتغيرات العشوائية (Ui). أما المتغير التابع فيتمثل في بالناتج الصناعي (Y)، وبالتالي تحدد النموذج القياسي الاقتصادي المستخدم في العلاقة الدالية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في:

Y=B0+B1X1+B2X2+B3X3+B4X4+Ui

تبين نتائج التقدير أثر تحرير التجارة الخارجية في نمو القطاع الصناعي الأردني للمدة من (1990-2014)، أن تأثير كل من صافي التجارة الخارجية وتدفقات الاستثمار الأجنبي والرقم القياسي لأسعار المستهلك في الناتج الصناعي تأثيرا ايجابيا ومعنويا، في حين أن تأثير سعر الصرف في الناتج الصناعي سلبيا ومعنويا، وهذا يبين دور تحرير التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي بعد إجراء الإصلاحات الاقتصادية وبرامج التكيف البنيوي وإحداث التغيرات في البنية الصناعية وقطاع التجارة الخارجية ، كما تشير الدراسة إلى ضرورة المزيد من هذه التغيرات و الإصلاحات .

- دراسة: **Mazen Hassan Basha, (2015) " The Impact of Foreign Trade on the Total Product Growth of the Manufacturing Sector in Jorda An Econometrics Study for the Period (1996-2013) "** [1]

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر التجارة الخارجية على نمو الناتج الإجمالي لقطاع الصناعات التحويلية على المستوى الكلي في الأردن خلال الفترة (1996-2013)،و من أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث نموذج الاقتصاد القياسي معتمدا على طريقة المربعات الصغرى(OLS)وذلك باستخدام بيانات السلسلة الزمنية لمجموعة من المتغيرات حيث يتمثل المتغير التابع في :نمو إجمالي الناتج لقطاع التصنيع (G)، أما المتغيرات التفسيرية لهذه الدراسة فتنحصر في : رأس المال (K)، العمالة (L)، الصادرات (X)، الواردات (M).

وأظهرت الدراسة عددًا من النتائج على النحو التالي:إن النمو في إجمالي الواردات (الوسيطة والرأسمالية) له تأثير إيجابي على معدل نمو الناتج الإجمالي لقطاع الصناعات التحويلية، مما يشير بوضوح إلى أن الناتج الإجمالي لقطاع التصنيع ينمو ويتطور في نفس الاتجاه عندما يكون حجم إجمالي الواردات (الوسيطة والرأسمالية) تنمو وتتطور. كما أن النمو في إجمالي الصادرات الوطنية له أثر إيجابي على معدل نمو إجمالي الناتج لقطاع التصنيع. حيث ساهمت التجارة الأردنية في النمو الصناعي نتيجة الطلب المحلي وتوسع الصادرات واستبدال الواردات من جانب الطلب ومعدلات نمو عناصر الإنتاج من جانب العرض، وهذا يتفق مع واقع قطاع الصناعات التحويلية في الأردن بسبب اختلال الهيكل الإنتاجي لقطاع التصنيع وتحولات الجودة ، كما زادت متطلبات الإنتاج مثل الآلات والمعدات و السلع الوسيطة اللازمة لاستمرار عملية الإنتاج.

[1] -Mazen Hassan Basha, **" The Impact of Foreign Trade on the Total Product Growth of the Manufacturing Sector in Jorda An Econometrics Study for the Period (1996-2013)**", Journal of Economics and Sustainable Development, volume16, Number 02, 2015.

- **دراسة: Ghazi Al- ,Buthaina Muhtaseb , Muawiya Attiyat , Bader Obeidat ,Mohammed Alawin (2017), Alaaeddin Al-Tarawneh , Assaf "The Impact of Trade Liberalization on the Sector in Jordan Manufacturing "** [1]

تبحث هذه الدراسة في تقدير تأثير الانفتاح التجاري على أداء قطاع الصناعات التحويلية في الأردن، للفترة من **1992- 2012** ، وباعتبار أن عام **2000** يمثل سنة التغير الهيكلي عند انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية**(WTO)** رسميا، قسمت الدراسة الفترة الكاملة إلى فترتين فرعيتين تمثل الفترة الأولى قبل انضمام الأردن إلى **(WTO)** أما الفترة الثانية بعد الانضمام.

تستخدم هذه الدراسة نموذج الاقتصاد القياسي لتحديد أثر الانفتاح التجاري على أداء قطاع التصنيع وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية: قيمة الإنتاج في قطاع التصنيع **(Y)** كمتغير تابع، أما المتغيرات المستقلة فتتمثل في: الانفتاح التجاري**(TO)** والذي يتم حسابه على النحو التالي:[(الصادرات + الواردات)/الناتج المحلي الإجمالي]، وسعر الصرف الحقيقي **(RER)** والذي يتم قياسه على النحو التالي:[سعر الصرف الاسمي ×(مؤشر أسعار المستهلك في الأردن ÷ على مؤشر أسعار المستهلك في الولايات المتحدة)]، والواردات **(IM)**، كما اعتمدت هذه الدراسة في منهجيتها إلى تحليل بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من خلال تطبيق الاختبارات التالية: اختبار ثابت، اختبار تشاو للكسر الهيكلي، اختبار الاندماج المشترك باستخدام الانحدار الذاتي الموزع **(ARDL)** ، آلية تصحيح الخطأ **(ECM)** ، واختبار سببية جرانجر.

أظهرت نتائج الدراسة عند اختبار **ARDL** للفترة التي سبقت الانفتاح التجاري عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أما الفترة التي تلي الانفتاح بداية من سنة **2000** وهي الفترة التي انضمت الأردن فيها إلى منظمة التجارة العالمية وتعتبر البداية الحقيقية لمرحلة الانفتاح الاقتصادي للأردن فأظهرت النتائج وجو تكامل مشترك وعلاقة طويلة الأمد بين درجة الانفتاح على التجارة و سعر الصرف الحقيقي والواردات من جهة وقطاع التصنيع من جهة أخرى. وأظهرت النتائج أيضا أن تأثير درجة الانفتاح التجاري على الإنتاج كان إيجابيا و ذو دلالة إحصائية.

- **دراسة: إيمان سعودي(2019)،" أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية الصناعية في الدول النامية: - دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا من الفترة 1995- 2015"** [2]

تهدف هذه الدراسة إلى قياس واختبار وجود تأثير لتحرير التجارة الدولية على التنمية الصناعية في دول شمال إفريقيا، معتمدتا على أسلوب البيانات الطويلة **(Panel Data)**، والذي يعطي كفاءة أفضل وزيادة في درجات الحرية وكذلك أقل تعددية خطية بين المتغيرات كما تعطي بيانات " **Panel**" الإطار الملائم للحصول على تقديرات ذات ثقة

---

[1]- Mohammed Alawin, et All, "**The Impact Of Trade Liberalization On The Manufacturing Sector In Jordan**", Journal Of Sustainable Development, Volume10, Number 01, 2017.

[2] - إيمان سعودي، " **أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية الصناعية في الدول النامية: -دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا من الفترة 1995- 2015-**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف1- ، 2019/2018.

أعلى. أما فيما يخص عينة الدراسة فهي مكونة من سبع دول وهي "**الجزائر، مصر، ليبيا، موريتانيا، المغرب، السودان، تونس**" وبغية تحقيق أهداف الدراسة تم وضع حدود زمنية للبحث ممثلة في الفترة الممتدة ما بين **1995 - 2015**، كما تم بناء نموذجين ارتكز النموذج الأول على القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية(**LVAEI**) كمتغير تابع ، أما المتغيرات المستقل هي الصادرات (**LEXPR**)، والواردات (**LIM**)، حيث تعطي هذه المتغيرات النموذج الرياضي المعتمد في الدراسة كالتالي: **LVAEI=f(LIM,LEXPR)**

أما النموذج الثاني الخاص بالدراسة فقد اعتمد على القيمة المضافة للصناعة التحويلية كمتغير تابع (**LVAMI**) مع الإبقاء على نفس المتغيرات التفسيرية السابقة، والتي تعطي النموذج الرياضي التالي: **LVAMI= f(LIM,LEXPR)**

وبغية تحقيق أهداف الدراسة تم تقدير هذه النماذج باستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي من خلال تحليل البيانات الجدولية " **Panel Data Analysis**" كما تم الاعتماد على قيمة اختبار " **Fisher (F)** " المقيدة للمفاضلة بين النموذج التجميعي "**Pooled Data** "، ونماذج التأثيرات الثابتة، واختبار "**LM** " للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج الآثار العشوائية واختبار (**Hausman Test**) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية لاختيار النموذج الأكثر ملائمة وذلك بالاعتماد على برنامج "**Eviews 9**" ، ومن أجل تقدير النماذج لبيانات" **Panel**" قامت الباحثة أيضا بإجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية وذلك بالاعتماد على مختلف الاختبارات الأكثر استخداما والمتمثلة في اختبارات (**ADF- IPS-LLC**) وذلك بهدف الكشف عن خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة لنموذج "**Panel**"

من خلال هذه الدراسة، و بإتباع الخطوات السابقة الذكر، فقد تم الوصول إلى أن القيمة المضافة للقطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي يتأثر إيجابا بانفتاح التجارة في دول شمال إفريقيا، حيث أن زيادة الصادرات في هذه الدول تؤدى إلى زيادة القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية، وكذلك بالنسبة للواردات، حيث أن زيادة هذه الأخيرة تؤدى إلى زيادة القيمة المضافة للصناعات التحويلية، إضافة إلى ذلك أثبت النتائج أيضا أنه خلال الفترة الممتدة من **1995-2015** أن زيادة الصادرات ب **1%** سوف يؤدي إلى زيادة في القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية بنسبة **1,12 %**، بينما زيادة الواردات بمقدار **1%** سوف يؤدي إلى زيادة في القيمة المضافة للصناعات التحويلية بنسبة **0.06%**

.

- **دراسة: محمود خالد محمد غزال، (2019):" تحليل وقياس آثار تحرير التجارة الخارجية على أداء قطاع الصناعة التحويلية في مصر "[1]**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس آثار تحرير التجارة الخارجية على أداء قطاع الصناعة التحويلية في مصر خلال الفترة **(1991-2017)**. وقد استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي في تقديم إطار نظري للعلاقة بين تحرير التجارة الخارجية وأداء قطاع الصناعة التحويلية. كما استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي في تشخيص الوضع الراهن لكل من قطاع التجارة الخارجية وقطاع الصناعة التحويلية في مصر وتحليل آثار تحرير التجارة الخارجية على المتغيرات التي

[1]- محمود خالد محمد غزال، **" تحليل وقياس آثار تحرير التجارة الخارجية على أداء قطاع الصناعة التحويلية في مصر"**، مذكرة الماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة،جامعة بنها،2019.

تعبر عن أداء قطاع الصناعة التحويلية وهى: النمو الصناعي والتغير الهيكلي, إنتاجية العمل والعمالة والأجور, المستوى التكنولوجي, والتنافسية الصناعية. بالإضافة إلى استخدام المنهج القياسي لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين تحرير التجارة الخارجية ونمو قطاع الصناعة التحويلية, وذلك من خلال تطبيق عدة اختبارات الحدود" **bound test"** ,ثم تقدير تلك العلاقة باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة **(FM-OLS)**.

وقد توصلت الدراسة من خلال المنهج الاستقرائي إلى وجود آثار إيجابية لتحرير التجارة الخارجية على كل من النمو الصناعي والتغير الهيكلي, وإنتاجية العمل والأجور, بينما كان تأثيرها سلبي على العمالة, كما أن آثار تحرير التجارة الخارجية على كل من المستوى التكنولوجي والتنافسية الصناعية كانت متواضعة. كذلك توصلت الدراسة من خلال المنهج القياسي إلى وجود أثر معنوي موجب بين تحرير التجارة الخارجية والنمو في قطاع الصناعة التحويلية. كما أشارت اختبارات السببية لجرانجر إلى وجود علاقة سببية مزدوجة الاتجاه بين تحرير التجارة الخارجية ونمو قطاع الصناعة التحويلية في مصر.

III- الدراسات الخاصة بالدول الأجنبية

- **دراسة: The impact of trade liberalisation on manufacturing (2002), Jayanthakumaran Kankesu "sector performance in developing countries: a survey of the literature"[1]**

تبحث هذه الدراسة التحليلية في مراجعة الأدلة التجريبية لمجموعة من الدراسات السابقة التي درست العلاقة بين إصلاحات التجارة و أداء التصنيع لعينة تتكون من **17** دولة نامية أجنبية خلال الفترة الممتدة من" **1955-1987**" والتي استخدمت المتغيرات التالية: نمو الإنتاجية، نمو الصادرات، والتغيرات في هوامش التكلفة. وذلك لغرض استخلاص بعض الاستنتاجات العامة المتعلقة بموضوع البحث.

كشفت نتائج هذه الورقة البحثية أن غالبية الدراسات التجريبية المشار إليها تدعم الفرضيات القائلة بأن "فتح التجارة كان له تأثير إيجابي على نمو إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج "، وأن "إحلال الواردات كان له تأثير سلبي على نمو إنتاجية عوامل الإنتاج ". كما دعمت الدراسات لمرحلة ما قبل التحرير وبعده والتي تم اعتمادها في سياق هذا البحث، أنه كلما كان التحرير أقوى وأسرع زاد إنتاج التصنيع ونمو الصادرات. حيث تشير الدلائل المستندة للبلدان الأقل نموا إلى أن تحرير التجارة شرط ضروري ولكنه ليس كافيًا للنمو السريع للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج **TFP** حيث تحتاج هذه البلدان إلى معالجة أوجه القصور مثل نقص رأس المال البشري ، والبنية التحتية المادية والمؤسسات لتعزيز قضية تحرير التجارة.

[1] - Jayanthakumaran Kankesu,**" The Impact Of Trade Liberalisation On Manufacturing Sector Performance In Developing Countries :A Survey Of The Literature"**, Working Paper Series, University Of Wollongong ,Department Of Economics, 2002.

- دراسة : **Trade liberalization and industrial growth in ",(2004), Ahmed Nasiruddin , Dutta Dilip "Pakistan: a cointegration analysis** [1]

تحلل هذه الدراسة بشكل تجريبي العلاقة بين سياسات التحرير التجاري والنمو الصناعي في باكستان للفترة الممتدة من **1973- 1995**. و ترتكز على استخدام إطار نموذج النمو الداخلي (نموذج رأس المال البشري الذي طورته **لوكاس 1988**)

يتم التحقق من الصلة بين تحرير التجارة ومعدل نمو الإنتاج الصناعي من خلال تحديد دالة الإنتاج الصناعي لباكستان وفق الصيغة الرياضية التالية: $y=f(K,L,H,TL)$، حيث تمثل(**y**) القيمة المضافة للصناعة وهي تعبر عن المتغير التابع ، أما المتغيرات التفسيرية فتتمثل في: مدخلات رأس المال **(K)**، العمالة **(L)**، رأس المال البشري **(H)** ،مؤشر لتحرير التجارة **(TL)**، تم تعزيز نموذج "**Lucas**" في المعادلة من خلال زيادة متغير **TL**،حيث يأخذ مؤشر تحرير التجارة في هذه الدراسة متغيرين وهما: الصادرات الحقيقية **(REXPORT)**، ومتوسط معدل تحصيل الرسوم الجمركية على الواردات**(TARIFF)**. كما أنه يتم تمثيل القوى العاملة الفعالة في نموذج **"Lucas"** من خلال المتغير الذي يقيس النسبة المئوية للسكان في سن العمل في المدارس الثانوية" **EDU**" ، من مميزات هذا المتغير أنه يركز على العمالة التي تزيد من التغير التكنولوجي وبالتالي تصبح دالة الإنتاج الكلي (الصناعي) كالتالي:

INDUSVA=*f*(RCAPITAL , LABOURP, REXPORT,TARIFF, EDU)

كما اعتمدت هذه الدراسة على عدة اختبارات من بينها اختبار جذر الوحدة **ADF(-DF) Dickey-Fuller** وأيضا اختبار **Phillips-Perron (PP)** تؤكد هذه الاختبار على ثبات جميع المتغيرات الستة في المراحل المتماثلة والمراحل المختلفة ومن هنا نستنتج أن هذه المتغيرات مدمجة في النظام كما تم تطبيق اختبارات التكامل المشترك **-Johansen Juselius (JJ)** وتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ **(ECM)**.

وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أهمية وضرورة قيام البلدان النامية بالشروع في سياسات شاملة لتحرير التجارة من أجل تسريع النمو الاقتصادي والحفاظ عليه، حيث تشير النتائج التجريبية إلى وجود علاقة جماعية فريدة بين وظيفة القيمة المضافة الصناعية ومحدداتها الرئيسية المتمثلة في: تكوين رأس المال الحقيقي والقوة العاملة والصادرات الحقيقية ومعدل تحصيل الرسوم الجمركية على الواردات ونسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية، وتوضح الدراسة أيضا أن تكوين رأس المال الحقيقي والقوى العاملة والصادرات الحقيقية قد برزت كمحددات مهمة للقيمة المضافة الصناعية في باكستان، في حين أن النتائج لا تقدم دليلاً على أهمية رأس المال البشري في الاقتصاد الباكستاني.

- دراسة : **Trade Openness And ",(2012), Adegbemi Onakoya, Ismail Fasanya , Muhibat Babalola " Manufacturing Sector Growth : An Empiricale Analysis for Nigeria** [2]

[1]-Dilip Dutta, Nasiruddin Ahmed, "**Trade Liberalization And Industrial Growth In Pakistan: A Cointegration Analysis**", Applied Economics, Volume 36, 2004.

[2] - Muhibat Babalola, Ismail Fasanya, Adegbemi Onakoya," **Trade Openness And Manufacturing Sector Growth : An Empiricale Analysis for Nigeria**" , Mediterranean Journal of Social Sciences, Volume 03, Number11, 2012.

تبحث هذه الدراسة في تأثير الانفتاح التجاري على أداء قطاع التصنيع في الاقتصاد النيجيري، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة الممتدة من **1975 -2010** ، حيث يستند الأساس النظري لهذا العمل على نموذج "**هيكشر-أوهلين Heckscher-Ohlin** " وهو نموذج رياضي للتوازن العام للتجارة الدولية.

ومن أجل تطوير نماذج قوية وموثوقة للعلاقة بين الانفتاح التجاري ونمو مخرجات التصنيع، اعتمدت هذه الدراسة على نمو الإنتاج الصناعي كمتغير تابع **(MYG)**، أما المتغيرات التفسيرية فتتمثل في: نمو التجارة معبرا عنه بالانفتاح التجاري **(TG)** ؛نمو الاستثمار **(IG)**؛ نمو العمالة في القطاع الصناعي **(PG)** ؛ معدل التضخم(**INF**)؛سعر الصرف الحقيقي(**REER**) . كما يتبنى العمل البحثي تقنيات الاقتصاد القياسي كأسلوب للتقدير، حيث يعتمد على طريقة تصحيح الخطأ **(ECT)** على نطاق واسع في تحليل الانحدار في المقام الأول، ويشير مصطلح تصحيح الخطأ إلى سرعة التعديل الذي يعيد التوازن في النموذج الديناميكي. و نظرًا لأن هذه الدراسة تتضمن بيانات السلاسل الزمنية فلا يمكن تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية **(OLS)** ما لم يثبت أن المتغيرات المعنية ثابتة، و على هذا الأساس قام الباحث بتطبيق اختبار جذر الوحدة للتحقق من ثبات المتغيرات قيد الدراسة. على وجه التحديد تم استخدام **اختبار Dickey-Fuller (ADF) و Phillip-Perron (PP)** ؛ خاصة وأنه يتم استخدام" **ADF و PP** "لتجنب الانحدار الزائف وبالتالي إخضاع كل من المتغيرات المستخدمة لاختبار جذر الوحدة وذلك لتحديد أوامر التكامل الخاصة بهم لأن مشكلة جذر الوحدة هي ميزة شائعة لمعظم بيانات السلاسل الزمنية.

من بين نتائج هذه الدراسة يتضح أن معدل نمو التصنيع في الاقتصاد النيجيري يعتمد على نمو الاستثمار والسكان والعملات الأجنبية على المدى الطويل، كما أظهرت النتائج الرئيسية لهذه الدراسة أيضا أن هناك مكاسب كبيرة من سياسة تحرير التجارة الخارجية حيث تبين أن سياسة تحرير التجارة والتي تؤكد على خفض التعريفات وزيادة انفتاح الاقتصاد، لها تأثير إيجابي على نمو الإنتاج الصناعي و تعمل على تعزيز النمو.

- **دراسة: David Umoru, Matthew Eborieme, (2013)" Trade Liberalization and Industrial Growth in Nigeria"[1]**

ركزت هذه الدراسة وبشكل أساسي على تحديد الارتباط الدقيق بين تحرير التجارة والنمو الصناعي في نيجيريا، حيث اعتمد الباحثان على نموذج رأس المال البشري للنمو الداخلي الذي طوره **لوكاس (1988)** .و في إطار هذا النموذج تم تعيين النموذج التجريبي لهذه الدراسة، وذلك بالاعتماد على دالة الإنتاج والتي تتكون من نمو الناتج الصناعي **(GNG)**كمتغير تابع، أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في مخزوم رأس المال **(CAK)**، و مخزون رأس المال البشري **(HMC)** والذي تم قياسه من حيث المستوى العالي من التحصيل التعليمي، ومتغير القوة العاملة **(LAB)**، وسعر الصرف الحقيقي(**EXR**)، ومتغير تحرير التجارة **(TRA)**، بالإضافة إلى متغير وهمي **(DMV)** .

تم استخدام البيانات المتعلقة بالفترة الممتدة من **1970-2010** ، و لاختبار الانقطاع الهيكلي الناجم عن حدوث تغيرات على مستوى الاقتصاد النيجيري كتغير معدل الفائدة وأسعار المحروقات وغيرها، تم استخدام اختبار **CUSUM**

[1] - David Umoru, Matthew Eborieme, "**Trade Liberalization and Industrial Growth in Nigeria**", Journal of Poverty Investment and Development, Volume 01, 2013.

وCUSMSQ ، والذي يحقق ثبات المتغيرات وبالتالي يقلل من احتمال حدوث نتائج زائفة، هذا في الواقع يحدد متانة واتساق المعاملات المقدرة. وفي التحقيق التجريبي للوظيفة الإجمالية لنمو الناتج الصناعي في نيجيريا في سياق تحرير التجارة الخارجية تم استخدام تقنية التكامل المشترك ل **Johansen (1988)** و **Johansen and Juselius (1990)** لاختبار وجود ارتباط طويل المدى في الدراسة، و تم استخدام أيضا الطريقة المعممة للحظات **[GMM]** لتقدير نموذج تصحيح الخطأ من أجل تحديد ديناميكيات المدى القصير حول علاقة التوازن، كما تم استخداما اختبار **-Dickey Fuller [DF]** لتأكيد أن السلسلة التي تم إنشاؤها بواسطة عملية الانحدار الذاتي هي من الدرجة الأولى،

تشير النتائج التجريبية في هذه الدراسة إلى وجود علاقة تكاملية فريدة بين الإنتاج الصناعي والمتغيرات التوضيحية في الدراسة. حيث تم العثور على علاقة إيجابية وهامة بين تحرير التجارة والنمو الصناعي في نيجيريا، وكان لإلغاء القيود الهيكلية تأثير إيجابي على النمو الصناعي في نيجيريا والصناعات النيجيرية كثيفة العمالة، في حين أن الإنتاج الصناعي استجابة بشكل سلبي وغير مهم لتكوين رأس المال في نيجيريا كما أظهرت النتائج أيضا أن تخفيض سعر الصرف الحقيقي يسهل تصدير الإنتاج الصناعي في نيجيريا. تشير نتائج الدراسة إلى حاجة الحكومة إلى الشروع في التنفيذ الشامل لسياسات تحرير التجارة من أجل تسريع النمو الصناعي واستدامته في نيجيريا .ومع ذلك ينبغي أن يتم تنفيذ سياسات تحرير التجارة بحذر ،خاصة وأن النتائج لا تقدم دليلاً على أهمية التحرير الهيكلي وتكوين رأس المال على نمو الناتج الصناعي في نيجيريا خلال فترة التحليل قصير المدى.

- دراسة: **Trade Openness And Manufacturing Sector " (2013), Okon J Umoh , Ekpeno L Effiong Performaance In Nigeria"[1]**

في هذه الدراسة ركز الباحثان على التحقيق في تأثير الانفتاح التجاري على أداء قطاع التصنيع في نيجيريا باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة الممتدة من **1970- 2008** محاولان الإجابة عن الإشكالية التي قاما بطرحها كالآتي: إذا كان الانفتاح التجاري مهمًا ، فما تأثيره على قطاع الصناعات التحويلية في نيجيريا؟

ومن أجل اختبار علاقة التوازن طويلة المدى بين الانفتاح التجاري و القطاع الصناعي استخدمت هذه الدراسة تقنية التكامل المشترك التي طورتها شركة **Pesaran (2001)** ، والمعروفة باسم اختبار حدود **ARDL** والتي توفر العديد من المزايا مقارنة بتقنيات التكامل المشترك الأخرى ، كما ألزم استخدام اختبار جدر الوحدة فيليبس وبيرون **(PP) (1988)**والذي يكون جنبا إلى جنب مع اختبار ديكي وفولر **(1981) (ADF)**، ووفقا لأهداف هذه الدراسة تم تحديد نموذج متعدد المتغيرات على النحو التالي: **impt = f (irst, exrt, opent, dsapt)**

حيث يتمثل المتغير التابع في مؤشر الإنتاج الصناعي(**impt**) ، والمتغيرات التفسيرية فتتمثل في : انتشار سعر الفائدة (**irst**) ، وسعر الصرف(**exrt**) ، والانفتاح على التجارة(**opent**)، ويعبر (**dsapt**) عن المتغير الوهمي لفترة التعديل الهيكلي والصفر لفترات أخرى.

[1] - Ekpeno L Effiong, Okon J Umoh, "**Trade Openness And Manufacturing Sector Performance In Nigeria**", The Journal of Applied Economic Research, Volume 07, Number 02, 2013.

تشير النتائج التي تم التوصل إليها إلى أن الانفتاح التجاري له تأثير إيجابي كبير على إنتاجية الصناعات التحويلية في نيجيريا على المديين القصير والطويل، فتوصل الباحث إلى أن الانفتاح على التجارة سيتيح لشركات التصنيع في القطاع الصناعي الاستمتاع باقتصاديات الحجم مع التوسع الكبير في حجم الإنتاج وتحقيق النمو .

- **دراسة: Trade "(2015), Ahmed Gulzar , Arshad Khan Muhammad , Afzal Muhammad [1] "Liberalization and Industrial Productivity: Evidence from Pakistan**

تبحث هذه الدراسة في تأثير تحرير التجارة على الإنتاجية الصناعية لمجموعة مكونة من سبعة وعشرين صناعة تحويلية رئيسية في باكستان خلال الفترة الممتدة من **1980- 2006**. و بهدف تحديد الآليات التي من خلالها تؤثر إصلاحات السياسة التجارية على الإنتاجية الصناعية، تم استخدام القيمة الصناعية المضافة **(Y)** كمتغير تابع، في حين أن المتغيرات المستقلة تضمنت تحرير التجارة(يستخدم معدل الحماية الفعال **ERP**) ، ومتغير الطاقة (**EF**) وتتكون من (تكاليف الوقود والكهرباء والمياه) ، ورأس المال **(K**) و(يشمل جميع الأصول الثابتة) ، تكلفة العمالة(**L)** و (بما في ذلك المزايا غير النقدية) ، والمواد الخام **(RM)** و (تشمل المواد الخام وشبه النهائية حيث يتم استخدام المواد التي تتكون من المواد المستوردة وكذلك المنتجات المحلية)، وفي هذا الإطار تم وصف نموذج الدراسة وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$Y= f(L,K,EF,RM, ERP)$$

وبناءً على اختبار تشاو **(1960)** للكسر الهيكلي، قام الباحث بتقسيم عينة البيانات إلى عينتين فرعيتين ، أي من **1981-1995** (قترة ما قبل التحرير التجاري) و **1996-2006** (فترة ما بعد التحرير التجاري) من أجل تقدير مرونة المدخلات (المتغيرات التفسيرية) وذلك باستخدام طريقة(**OLS**) و طريقة المربعات الصغرى المعممة المجدية **(FGLS)** والتي تعتبر كنهج بديل مفيد في وجود الترابط الذاتي والمرونة التغايرية، كما ثم إجراء اختبار التأثيرات الثابتة **(FE)** والتأثيرات العشوائية**(RE)** . حيث اعتمدت هذه الدراسة على متغيرًا من دالة الإنتاج .**Cobb-Douglas** لتقدير الإنتاجية الصناعية. نظرًا لأنه عند تقدير دالة الإنتاج الصناعي من المهم مراعاة الارتباط بين مستويات المدخلات والإنتاجية .

في الخطوة الأولى قام الباحثون بتقدير مرونة الإنتاج،و لقد وجدوا أنها تتأثر إيجابا بالعمالة ورأس المال والمواد الخام لفترة ما قبل تحرير التجارة **(1981-1995)** وفترة ما بعد تحرير التجارة **(1996-2006)**. و بالنسبة لما قبل التحرير لا حظوا مخرجات إيجابية المرونة فيما يتعلق بالطاقة ، بينما اتضح أنها سلبية في فترة ما بعد التحرير. وقد تم تفسيرها بسبب أزمة الطاقة في باكستان. أما في الخطوة الثانية، قاموا بتقدير إجمالي إنتاجية العوامل **(TFP)** ودراسة تأثير تحرير التجارة على **TFP** لأنظمة التحرير قبل وبعد تحرير التجارة. تكشف النتائج أن تحرير التجارة له تأثير إيجابي ولكن ضئيل على الإنتاجية الكلية للأسمدة، أما معدل الحماية الفعال له تأثير سلبي كبير على **TFP** في فترة ما بعد التحرير مقارنة بفترة ما قبل التحرير,

[1] - Ahmed Gulzar, Arshad Khan Muhammad , Afzal Muhammad, "**Trade Liberalization And Industrial Productivity: Evidence From Pakistan"**, Munich Personal Repec Archive: MPRA Paper, 2016.

وانطلاقا مما سبق نستنتج أنه في فترة ما قبل التحرير كانت معاملات الطاقة والعمالة والمواد الخام لها تأثير إيجابي و ذو دلالة إحصائية على الإنتاج الصناعي، أما فترة ما بعد التحرير فتشير المعاملات فيما يتعلق بالعمل ورأس المال والمواد الخام أنها موجبة و ذات دلالة إحصائية ، بينما معامل طاقة فهو ذو دلالة إحصائية سالبة.

- دراسة: **"(2016), Muhammad Raza Aftab, Muhammad Ilyas, Ahmad Nawaz, Muhammad Safdar**

Trade Liberalization, Human Capital and Industrial Performance in Pakistan"[1]

تحاول هذه الدراسة تحليل تأثير تحرير التجارة ورأس المال البشري على الأداء الصناعي في حالة باكستان. باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية لعام **1972-2014**، تحدد الدراسة العلاقة بين تحرير التجارة والقيمة المضافة للقطاع الصناعي، حيث يوفر نموذج رأس المال البشري لنظرية النمو الداخلي **(لوكاس ، 1988)** إطارًا أساسيًا لهذه الدراسة. و وفقًا لهذا النموذج تظهر المتغيرات التفسيرية في : إجمالي تكوين رأس المال الثابت **(KT)**، والقوة العمالة **(LT)**، و مؤشر رأس المال البشري **(HK)**، ويظهر المتغير المستخدم لدمج تحرير التجارة في مؤشر الانفتاح التجاري **(TL)** ، أما المتغير التابع فيتمثل في القيمة المضافة للقطاع الصناعي **(Indv)**،وعلى أساس هذه المتغيرات كان النموذج الرياضي لهذه الدراسة كالتالي: **Indv =A(Kt, Lt, HK, TL)**

كما اعتمدت هذه الدراسة على تطبيق تقنية التكامل المشترك بالاعتماد على عدة اختبارات من بينها : **Vector Auto-Regressions (VAR)**،واختبار **Johansen** و **Juselius** للتكامل المشترك للعثور على متجه علاقة التكامل المشترك على المدى الطويل، ولاختبار ديناميكيات المدى القصير حول علاقة التوازن والاستقرار المدمج في النظام ، تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ **(ECM)**.

أما نتائج التحليل أشارت إلى وجود علاقة إيجابية طويلة الأمد بين القيمة المضافة الصناعية والمتغيرات المستقلة (الانفتاح التجاري،القوى العاملة ، رأس المال البشري ورأس المال المادي)، علاوة على ذلك أظهرت النتائج أيضا أن تحرير التجارة له تأثير إيجابي كبير على القيمة المضافة الصناعية في باكستان للفترة الممتدة من **(972- 2014)** كما وجد الباحث أن القيمة المضافة الصناعية مرنة للغاية لرأس المال البشري والقوى العاملة. وبالتالي استنتج أن جميع المتغيرات التي اعتمد عليها في دراسته مهمة في التفسير.

- دراسة : **Trade liberalisation, inward FDI "(2016) Christopher Turnbull, Sizhong Sun, Sajid Anwar**

and productivity within Australia's manufacturing sector"[2]

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة العلاقة بين تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي والإنتاجية داخل قطاع التصنيع في أستراليا، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية الفصلية للفترة الممتدة من **1988 - 2012** .

وبهدف تحليل هذه العلاقة تم استخدام نموذج المعادلات المتزامنة **(SEMs)**، من خلال الاعتماد على ثلاث معادلات على النحو التالي:

---

[1] - Muhammad Raza Aftab, Muhammad Ilyas, Ahmad Nawaz, Muhammad Safdar, "**Trade Liberalization, Human Capital and Industrial Performance in Pakistan",** Pakistan Journal of Social Sciences (PJSS) Volume 36, Number 01, 2016 .

[2] - Christopher Turnbull, Sizhong Sun, Sajid Anwar**, "Trade Liberalisation, Inward FDI And Productivity Within Australia's Manufacturing Sector"**, Economic Analysis And Policy, Volume 50, 2016.

uva=f(era,fdi,kl,g,sales,m) (1)

fdi=f(uva,era,gni,w,v) (2)

era=f(uva,fdi,fpi,gni) (3)

حيث تمثلت متغيرات المعادلة **(1)** في إجمالي القيمة المضافة في التصنيع (**uva)** كمتغير تابع، أما المتغيرات التفسيرية فهي كالتالي: تم دمج مدخلات رأس المال والعمالة التقليدية من خلال نسبة رأس المال إلى العمالة في المتغير **(kl)**، تحرير التجارة **(era)** ، الاستثمار الأجنبي المباشر **(fdi)** ، البنية التحتية العامة **(g)** ، حجم قطاع التصنيع المحلي **(sales)** وواردات المدخلات الوسيطة **(m)**

أما في المعادلة **(2)** فتم نمذجة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي كدالة للإنتاجية الداخلية **(uva)** ،و متغيرات تحرير التجارة **(era)** ، بالإضافة إلى المتغيرات الخارجية التي تمثل حجم الاقتصاد المحلي**(gni)** ، والتكلفة المحلية للإنتاج أي معدل الأجور **(w)** . كما تم صياغة تحرير التجارة**(era)** في المعادلة **(3)** والتي تشمل المتغيرات التفسيرية التالية: المتغيرات الداخلية للإنتاجية **(uva)** والاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي **(fdi)** ، والمتغيرات الخارجية التي تمثل الاستثمار الخاص في الشركات المنتجة محليًا **(fpi)** وحجم الاقتصاد المحلي**(gni)** .

تم إجراء التقدير التجريبي باستخدام تقنية انحدار المربعات الصغرى ثلاثية المراحل**(3 SLS)** لتقييم نموذج المعادلات المتزامنة **(SEMs)**، كما طورها" **Zellner و Theil (1962)** "كما تم استخدام تقنية "**block bootstrap** " لحساب الأخطاء القياسية لتقديرات النقاط الخاصة بالنموذج.

وجدت الدراسة دعمًا تجريبيًا لتحرير التجارة كآلية لتحسين الإنتاجية داخل قطاع التصنيع الاسترالي . كما تشير النتائج أيضا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي لم يكن له تأثير مهم إحصائيًا على الإنتاجية داخل القطاع الصناعي . في حين وجد أنه يتأثر بشكل إيجابي بإنتاجية التصنيع المحلي ولكنه يتأثر سلباً بتحرير التجارة.

❑ دراسة: **trade Liberalization," (2017) Mirajul Haq, Khalida Perveen and Baber Amin**
"Manufacturing Value Addition, And Economic Growth :Empiracle Evidencein Case of Pakistan[1]

تبحث هذه الدراسة في دور تحرير التجارة الخارجية على خلق قيمة مضافة لقطاع التصنيع، وذلك بالاعتماد على الفرضية التالية: إن تحرير التجارة الخارجية يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على القيمة المضافة للصناعة التحويلية. تم اختبار هذه الفرضية تجريبياً باستخدام مجموعة بيانات السلاسل الزمنية لباكستان لفترة تمتد لأكثر من **40** عام من **1972 - 2012**. وقد اعتمدت هذه الدراسة على نماذج النمو المختلفة لاشتقاق النموذج التجريبي والذي تم تقديره من خلال صياغة المعادلة التالية :

$$\ln Y_t = \beta_0 + \beta_1 \ln X_t + \beta_2 \ln MV_t + \beta_6 \ln (MV * TO)_t + \varepsilon_t$$

حيث يتمثل المتغير التابع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي **(Y_t)**، أما باقي المتغيرات التفسيرية فهي تعبر عن: رأس المال المادي ورأس المال البشري والانفتاح التجاري والعمالة والمعبر عنها جميعا بالمتغير**(X)** ، المتغير

[1] - Mirajul Haq, Khalida Perveen and Baber Amin, trade Liberalization, "**Manufacturing Value Addition, And Economic Growth :Empiracle Evidencein Case of Pakistan**", Forman Journal of Economic Studies, Volume 13, 2017.

(MV) يشمل القيمة المضافة للتصنيع، أيضا يعبر المتغير **(TO*MV)** عن تفاعل القيمة المضافة للتصنيع والانفتاح التجاري، كما يشر **(ع)** إلى مصطلح الخطأ . وقد تم تنفيذ التقدير التجريبي بالاعتماد على نهج الانحدار الذاتي من خلال الاختبار المرتبط بالتأخر الموزع **(ARDL)** و نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد**(UECM)** . ولفحص ديناميكيات المدى القصير تم استخدام نموذج **(ECM)**، كما تم التحقق من ثبات المتغيرات قيد الدراسة بإجراء اختبار(**Dickey Fuller (ADF**

تقدم نتائج الدراسة معرفة جديدة فيما يتعلق بالانفتاح التجاري وإضافة قيمة التصنيع والنمو الاقتصادي للاقتصاد الباكستاني. فالنتائج التجريبية للدراسة تثبت أن إضافة قيمة التصنيع تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي. حيث تشير التقديرات إلى التأثير الإيجابي لقيمة التصنيع المضافة على النمو الاقتصادي ويكون هذا التأثير أكبر عندما يكون الاقتصاد أكثر انفتاحًا على التجارة الدولية. وبالتالي يرى الباحثين أن هذه النتائج تكشف عن حقيقة مفادها أن إحدى القنوات المحتملة التي من خلالها يؤثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في باكستان هي القيمة المضافة للصناعات التحويلية. بالإضافة إلى ذلك تشير النتائج إلى أن العوامل الأساسية الأخرى مثل رأس المال المادي ورأس المال البشري لها مساهمة إيجابية في عملية النمو الاقتصادي في باكستان.

- **دراسة: Trade Reforms and Productivity" (2018) Ansa Nazli, Rehana Siddiqui, Imran Hanif "Growth in Manufacturing Industries of Pakistan"** [1]

تبحث هذه الدراسة في مدى تأثير تحرير التجارة الخارجية على نمو الإنتاجية في الصناعة التحويلية في باكستان للفترة الممتدة من **(1980-2006)** باستخدام نموذج النمو الداخلي من **Romer (1990)** و **Lucas (1988)** .وبالاعتماد على مؤشر" **DEA-Malmquist** " لتجميع البيانات. قام الباحث في الخطوة الأولى بفحص نمو إنتاجية عوامل الإنتاج **(TFP)** على بيانات لوحة مكونة من**18** صناعة تحويلية وتحليلها إلى تغير تكنولوجي وتغير في الكفاءة، ووجد أن التغيير التكنولوجي هو المصدر الرئيسي لتحسين نمو الإنتاجية في هذه الصناعات. أما في الخطوة الثانية فقد استخدم طريقة اللحظات المعممة **(GMM)** لتقييم تأثير تحرير التجارة على نمو الإنتاجية بالاعتماد على المتغيرات التفسيرية التالية : رأس المال البشري، الاستثمار في نمو الإنتاجية ، الإصلاحات التجارية (متوسط التعريفة الجمركية).

تظهر النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن تحرير التجارة له تأثير إيجابي على الإنتاجية الصناعية. من خلال قنوات التعلم بالممارسة وانتشار المعرفة ونشر التكنولوجيا والتحول. كما تدعم النتائج أيضًا الفرضية القائلة بأن رأس المال البشري يلعب دورًا حاسمًا في إنشاء التكنولوجيا والترويج لها وامتصاصها. كما ركزت الدراسة على ضرورة الاستثمار في رأس المال البشري بأحدث التعليم العلمي لتنمية المهارات البشرية.

- **دراسة: Liberalization, Import of Capital Goods, and Industrial Exports: "(2020) R.Rijeesh Evidence from Indian Manufacturing Sectors"** [2]

[1] - Ansa Nazli, Rehana Siddiqui, Imran Hanif, "**Trade Reforms and Productivity Growth in Manufacturing Industries of Pakistan"**, Review of Economics and Development Studies , Volume 04, Number 02, 2018.

[2] - R.Rijeesh, **Liberalization, Import of Capital Goods, and Industrial Exports: Evidence from Indian Manufacturing Sectors**, Global Journal of Emerging Market Economies, 2020.

تبحث هذه المقالة في تأثير استيراد السلع الرأسمالية على أداء التصدير لقطاع التصنيع في الهند. وباعتبار أن تحرير التجارة يسهل هذه العملية، فقد افترض الباحث أن تحسين الوصول إلى استيراد التكنولوجيا في شكل مدخلات سلع رأسمالية سيزيد من صادرات التصنيع الهندية لـ **15** قطاعًا صناعيًا رئيسيًا للفترة الممتدة من **1997- 2016**، ومن أجل الإثبات التجريبي اتبعت الدراسة منهجية الاقتصاد القياسي من خلال ربط الصادرات الصناعية **(EXP)** والتي تعبر عن المتغير التابع ببعض المتغيرات التفسيرية والمتمثلة في: استيراد السلع الرأسمالية **(CGIM)** ، متغيرات التحكم المحددة وهي الطلب العالمي القطاعي **(WD)** ،البحث والتطوير المحلي **(RD)** ، ونسبة سعر التصدير إلى السعر المحلي **(RP)**، وعلى وجه التحديد تعطى العلاقة الرياضية للنموذج بالصيغة التالية: **EXP= f(CGM , RD, RP, WD)**

كما تم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المجمعة **(OLS)** و المربعات الصغرى المعممة **(FGLS)** والذي يسمح لنا بالتحكم في درجة معينة من الارتباط بين القيم المتبقية في النموذج، كما استخدم الباحث اختبار مواصفات" **Hausman** " المعروف أيضًا باسم اختبار **(Durbin-Wu-Hausman** لاختيار المُقدر المناسب للاستدلال).

تكشف نتائج البحث التجريبي أن مدخلات التكنولوجيا لها تأثير إيجابي وهام من الناحية الإحصائية على الصادرات الصناعية الهندية، حيث يوفر استيراد السلع الرأسمالية مكاسب إنتاجية ديناميكية من خلال قنوات الجودة والتنوع وفعالية التكلفة التي تعزز صادرات التصنيع، كما تؤكد نتائج تقديرات **OLS** على مستوى قطاع الصناعة أيضًا التأثير الإيجابي عبر تسعة قطاعات رئيسية حيث كان حدوث استيراد السلع الرأسمالية كبيرًا في القطاعات التقليدية كثيفة العمالة مثل صناعة المنسوجات والقطاعات الهندسية مثل المعادن والآلات الكهربائية وغير الكهربائية ومعدات النقل. كما أنه خلال فترة الدراسة توسعت الصادرات الصناعية بشكل كبير لا سيما بين القطاعات كثيفة التكنولوجيا.

- **دراسة: Hidekatsu Asada (2020) "Effects of Foreign Direct Investment and Trade on Labor Productivity Growth in Vietnam"[1]**

حققت الفيتنام تنمية اقتصادية ملحوظة، حيث أدت إستراتيجية التنمية الفيتنامية التي تعطي الأولوية لتعزيز التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر **(FDI)** إلى تحول سريع في هيكلها الصناعي من هيكل قائم على الزراعة في الثمانينات إلى هيكل يقوده قطاع التصنيع الموجه للتصدير في العقود الثلاثة الماضية. ونظرًا لأهمية نمو إنتاجية العمل في التحول الهيكلي، بحثت هذه الدراسة في آثار الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة على نمو إنتاجية العمل في الفيتنام على المدى الطويل والمدى القصير.

استخدمت هذه الدراسة نموذج تحليل الانحدار الذاتي الموزع **(ARDL)** لتحليل بيانات السلاسل الزمنية للفترة الممتدة من **1990 -2017**،و كخطوة أولى في نموذج **ARDL** تم إجراء اختبار جذر الوحدة **(لديكي فولر ADF)** واختبار **(فيليبس-بيرونPP)** و لتقدير العلاقات طويلة المدى وقصيرة المدى تم تحديد المتغير التابع في إنتاجية العمل **(LP)** بالقيمة المضافة السنوية لكل عامل محسوبة من خلال الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي **(GDP)** مقسومًا على عدد

[1] - Hidekatsu Asada,**" Effects Of Foreign Direct Investment And Trade On Labor Productivity Growth In Vietnam"**, Journal Of Risk And Financial Management, 2020.

العمال؛ أما المتغيرات المفسرة فتمثلت في: الاستثمار الأجنبي المباشر(**FDI**) والمعبر عنه بنسبة كثافة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة ، استيراد السلع الرأسمالية (**CIM**) تم إضافة هدا المتغير لالتقاط آثار الواردات على إنتاجية العمل، حيث تركز هذه الدراسة على استيراد السلع الرأسمالية التي تساهم في تحسين كفاءة عملية الإنتاج وبالتالي إنتاجية العمل؛ التصدير (**EX**) ويضم هذا المتغير بيانات تصدير السلع والخدمات بأسعار **2017**، ولعكس التأثير المحتمل للارتفاع السريع في التجارة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد انضمام فيتنام إلى منظمة التجارة العالمية في عام **2007** ، تم تضمين متغير وهمي "**WTO Dummy** " في النموذج، حيث تم تعيين القيمة عند الصفر بين عامي **1990 - 2006** ، وواحدة من **2007- 2017**.

تكشف نتائج تحليل نموذج **ARDL** أن الاستثمار الأجنبي المباشر، واستيراد السلع الرأسمالية، والتصدير ساهم بالإجماع في نمو إنتاجية العمل على المدى الطويل، في حين أن التأثير في ظل المدى القصير غامضا. تؤكد النتائج التي تم التوصل إليها الإطار النظري الذي يعزز العلاقة الإيجابية القائمة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة ونمو إنتاجية العمل. كما اعتبر الباحث أن تجربة الفيتنام سريعة وديناميكية سيوفر التحول الصناعي فيها درسًا مهمًا للبلدان النامية الأخرى ،حيث تؤكد هذه النتيجة على أهمية التكامل مع الاقتصاد العالمي في مسار الإصلاح والتنمية.

المبحث الثاني: الدراسات التجريبية التي نفت فرضية وجود أثر ايجابي لتحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي

تمهيد:

تتفق الدراسات الاقتصادية المضادة لسياسة الانفتاح التجاري على أن فتح الاقتصاد من خلال تحرير تجارة الخارجية سيؤدي إلى: خنق الإنتاجية الصناعية وإجبار الصناعات الناشئة على الانهيار بسبب شدة المنافسة، ما يجعل أسواق الدول النامية مساحات تجارية للمنتجات الأجنبية، وبالتالي إبقاء الفجوة قائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية. حيث دعم راؤول بريبيش وهانس سينجر، اعتماد سياسات التجارة الحمائية لحماية الصناعات الوليدة، وذلك بحجة أن الانفتاح التجاري سيعزز التوزيع غير المتكافئ للمكاسب التجارية و يؤدي إلى إزالة التصنيع في البلدان النامية.

وفي هذا السياق نطرح عدد من الدراسات السابقة التي تتعلق بالدول الأجنبية والعربية وحالة الجزائر والتي توصلت بالدراسة والتحليل إلى نفي وجود أثر ايجابي لتحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي، بمعنى أن التأثير سوف يكون سلبي وذلك بالاعتماد على عدة متغيرات يتم تقديرها وفق نماذج مختلفة.

I - الدراسات الخاصة بحالة الجزائر

- **دراسة: عبد المومن قواوسي ،(2012)" " أثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الجزائر خلال المدة 1990-2010"[1]**

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الجزائر وذلك انطلاقا من اعتماد الباحث على الفرضيات التالية:

- ✓ أن تحرير التجارة الخارجية بما يؤدي إلى فتح الأسواق استيرادا وتصديرا يترتب عليه آثار إيجابية وأخرى سلبية على أداء القطاع الصناعي وبالتالي على التنمية الصناعية؛
- ✓ من المتوقع أن تكون محصلة هذه الآثار سلبية خاصة في الأجلين القصير والمتوسط؛

أما فيما يخص منهج البحث فقد اعتمد على أسلوب البحث الاقتصادي والذي يستخدم أكثر من منهج، حيث تم إتباع المنهج الوصفي في استعراض الأوضاع الاقتصادية لقطاعي التجارة والصناعة في الجزائر، واعتمد الباحث أيضا على منهج التحليل الإحصائي من خلال البيانات والجداول الإحصائية بالإضافة إلى المنهج القياسي لتوضيح العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والتنمية الصناعية وذلك بالاعتماد على عدة نماذج نذكرها في ما يلي:

1- نموذج يفسر أثر تحرير التجارة الخارجية على القيمة المضافة للصناعة التحويلية وباستعمال طريقة المربعات الصغرى وبالاعتماد على المتغير التابع المتمثل في القيمة المضافة للصناعة التحويلية **(VA)**، والمتغيرين المفسرين (حجم الصادرات **X**، وحجم الواردات **M)**:

[1] - عبد المومن قواوسي، " **أثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الجزائر خلال المدة 1990-2010**"، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر – باتنة-، 2012.

2- نموذج يفسر أثر الانفتاح التجاري على العمالة في القطاع الصناعي التحويلي وباستعمال طريقة المربعات الصغرى وبالاعتماد على المتغير التابع (أعداد العاملين **EMP**) والمتغير المفسر (درجة الانفتاح التجاري **OUVR**)؛

3- نموذج يفسر أثر تحرير التجارة الخارجية على إنتاجية العامل وباستعمال طريقة المربعات الصغرى وبالاعتماد على المتغير التابع (إنتاجية العامل **P**) والمتغيرين المفسرين (حجم الواردات**M** وحجم الصادرات **X**)؛

4- نموذج يفسر أثر الانفتاح التجاري وأسعار البترول على الصادرات الصناعية وباستعمال طريقة المربعات الصغرى وبالاعتماد على المتغير التابع (الصادرات الصناعية) والمتغيرين المفسرين (درجة الانفتاح التجاري **OUVR**، أسعار البترول **POIL**) .

ومن أهم النتائج التي توصل إليه الباحث أنه تم التأكد من صحة الفرضيات، حيث أدى تحرير التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة **1990-2010** إلى تدني مستوى أداء كافة المؤسسات الصناعية العمومية والذي انعكس في انخفاض الإنتاج والإنتاجية وارتفاع تكاليف الإنتاج بالإضافة إلى زيادة الاختلالات التي يعيشها القطاع الصناعي، حيث لا تزال نسبة مساهمة الصناعة في حجم التوظيف لا تتجاوز **12,6%** سنة **2009**، أما مساهمة الصناعة التحويلية فلا تتجاوز **3,2%** خلال نفس السنة، أما إنتاجية العامل في القطاع الصناعي التحويلي فكانت سنة **2009** تقريبا **4.66** مليون دينار جزائري وهذه الزيادة خلال هذه الفترة راجعة بالأساس إلى انخفاض عدد العاملين في هذا القطاع أيضا كشفت هذه الدراسة أن نصيب الصادرات الصناعية لا يتجاوز نسبة **3%** من إجمالي الناتج الصناعي خلال فترة الدراسة وذلك بسبب ضعف وجود نظم المواصفات والجودة والتجديد التكنولوجي والنفاذ إلى أسواق التصدير

- دراسة: **The impact of international " (2017), Rekrak Mounia, Kadri Nouria, Boutaleb Kouider trade on the labor market in Algeria"[1]**

الهدف من هذا العمل هو الدراسة الكمية لتأثير التجارة الدولية على حركة خلق وتدمير الوظائف في الصناعة التحويلية في الجزائر، من خلال تطبيق طريقة مضمون العمالة في التجارة الدولية، وللحصول على دراسة أدق لهذه الظاهرة تم اختيار اقتصاديا العلاقة بين التبادلات التجارية لمجموع فروع القطاع الصناعي والعمل، وذلك بالاعتماد على المنهجية المتبعة من طرف" ميلن روا ريت **Milner etWright (1998)** " والتي تفترض دالة كوب دوغلاس كأساس لتقدير النموذج.

وبالنظر إلى البيانات المتاحة قام الباحثون بتقديم ثلاثة متغيرات اثنين منها متعلقة بالتجارة الخارجية حيث تم حصر المتغير التابع في العمل (**LNL**)، أما المتغيرات التفسيرية المستقلة فتمثلت في حصة الواردات في القيمة المضافة لكل قطاع (**LnMVA**) على اعتبار أنها تعكس درجة تغلغل الواردات وذلك حسب دراسة كل من **boussida (2004)** ، **palméro(2010)**، وحصة الصادرات من حيث القيمة المضافة (**LnXVA**) التي توضح أهمية الصادرات في الاقتصاد الوطني، وذلك للفترة الزمنية الممتدة من 2001 إلى 2015 والتي ضمت القطاعات الصناعية التالية: قطاع الحديد

[1] - Rekrak Mounia, Kadri Nouria, Boutaleb Kouider, "**The Impact Of International Trade On The Labor Market In Algeria**", Global Journal Of Economic And Business, Volume 03, Number 01, 2017.

والصلب؛ قطاع الصناعات الغذائية؛ قطاع الصناعة الكيمائية؛ قطاع مواد البناء؛ قطاع الخشب والفلين؛ الصناعات البلاستيكية والمطاطية. وعلى هذا الأساس تم تقدير المعادلة التالية:

$$LnLt = \alpha + \beta 1 LnXVAt + \beta 2 LnMVAt + u$$

ولدراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام اختبارADF ، كما تم اختبار التكامل المشترك **لجوهانس(JOHANSEN)** ، بالإضافة إلى اقتراح نموذج **VECM** لقياس أثر تحرير التجارة على العمالة المحلية في الصناعات التحويلية على المدى الطويل والقصير .ولإظهار إلى أي مدى تؤثر تدفقات التجارة الخارجية على هيكل العمالة المحلية في الصناعات التحويلية في الجزائر.

وبعد اختبار العلاقة في المدى الطويل أظهرت النتائج التي تم التوصل إليها أن القيمة المضافة للواردات **LnMVA** ، لها معامل معنوي وتأثر سلبي على العمل، أي إذا تغير **LnMVA** بوحدة واحدة، يتغير **LnL** ب **0.16-** : أما القيمة المضافة للصادرات **LnXVA** فهي ذات معامل معنوي وتأثير إيجابي وهذا ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية، ولكن يبقى هذا التأثير ضعيف.

و من خلال الدراسة التي قام بها الباحثون توصلوا إلى أن التجارة الدولية الوطنية تقوم بالقضاء على مناصب الشغل، وذلك لكونها عبارة عن استيراد في القطاعات الصناعية، أكثر منه تصدير .فالانفتاح التجاري أدى إلى خلق قطاع خدماتي أكثر منه صناعي، وبالرغم من المجهودات المبذولة لبناء بنية صناعية تصديرية تعتمد على العمالة الوطنية المؤهلة، إلا أنها تبقى غير كافية، ولا تصل إلى النتائج المرجوة، إلا بتوجيه رؤوس الأموال اللازمة في القطاعات، التي تتميز بالتنافسية على المستوى الوطني وحتى الدولي، من اجل أن تساهم هذه القطاعات في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة،لابد أن تعتمد الجزائر بالدرجة الأولى على اليد العاملة الوطنية المؤهلة.

- **دراسة: قور يحي عبد الله، (2018) " محددات نمو القطاع الصناع في الجزائر" [1]**

تم إعداد هذه الورقة البحثية لإيجاد محددات النمو الصناعي في الجزائر خلال الفترة **1970 – 2016** ،وذلك بهدف تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية المفسرة لنمو القطاع الصناعي في الجزائر، بالإضافة إلى تحديد نوع العلاقة الموجودة بين القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك كمدخل لوضع سياسة اقتصادية ناجعة في ما يخص تنمية القطاع الصناعي. و للوصول إلى هذا الهدف قدمت هذه الدراسة نموذج لنمو القطاع الصناعي في الجزائر على شكل نموذج انحدار خطي متعدد للفترة من **1970- 2016** كما يلي:

$$Y_t = \alpha + \gamma_1 gdp_t + \gamma_2 g\exp_t + \gamma_3 mm\exp_t + \gamma_4 exdept_t + \gamma_5 gcf_t + \gamma_6 \inf_t + \gamma_7 trad_t + \gamma_8 fdi_t + \gamma_9 pcgdp_t + \gamma_{10} lp_t + \varepsilon_t$$

إذ يتمثل المتغير التابع في معدل نمو إنتاج القطاع الصناعي في الجزائر **(Y)** والذي يعبر عنه بنسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام، أما المتغيرات التي تفسر تغيرات نمو إنتاج القطاع الصناعي في الجزائر فتم تحديدها في: معدل النمو الاقتصادي للناتج الداخلي الخام(**gdp**)، الإنفاق الوطني الاستثماري كنسبة من الناتج الداخلي

[1] - قور يحي عبد الله،" **محددات نمو القطاع الصناع في الجزائر**"، مؤتمر دولي تحت عنوان " إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر"، جامعة البليدة 2، 2018.

الخام **(gexp)**، الصادرات الصناعية كنسبة من الناتج الداخلي الخام**(mnexp)** ، نسبة المديونية الخارجية إلى الدخل الوطني الخام**(exdept)**، معدل نمو تراكم رأس المال الخام **(gcf)**، المعدل السنوي لتضخم أسعار المستهلك **(inf)**، درجة الانفتاح التجاري على العالم الخارجي **(trad)**، الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج الداخلي الخام **(fdi)**، معدل نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام **(pcgdp)**، بالإضافة إلى متغير صوري للتعبير عن سياسة تحرير الاقتصاد.

ولتقدير هذا النموذج تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع **Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL)** قبل ذلك قام الباحث باختبار استقرارية السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة وذلك باستخدام اختبار : **Augmented Dickey-Fuller (ADF)** و **Phillips-Perron (PP)**، واختبار **-Kwiatkowski. Phillips-Schmidt-Shin**، وذلك بالاعتماد على برنامج **Eviews** بعد عدة محاولات للتقدير تم إقصاء مجموعة من المتغيرات من النموذج بالنظر إلى عدم معنويتها في الأجلين القصير والطويل معا ويتعلق الأمر ب :الاستثمار الأجنبي المباشر ونصيب الفرد من الناتج الحقيقي.

أفضت هذه الدراسة إلى عدة نتائج والتي أظهرت أن :معدل النمو الاقتصادي، النفقات الاستثمارية، الصادرات الصناعية، والمديونية الخارجية لها أثر موجب معنوي على النمو الصناعي في الجزائر، بالمقابل أظهرت الدراسة أن معدلات التضخم،و الانفتاح التجاري على الخارج، ونمو تراكم رأس المال الخام وسياسات التحرير الاقتصادي لها اثأر سلبية على معدلات النمو الصناعي .الدراسة أظهرت أيضا وبشكل خاص العلاقة الموجبة بين القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي، حيث توقع أن وضع استراتيجيه لتوجيه الاستثمارات نحو القطاع الفلاحي من شأنه أن يرفع من معدلات النمو الصناعي ويسرع من وتيرة معدل النمو الاقتصادي الكلي.

- **دراسة: سليم بوهديل، محمد لوشن ،(2019)" فرص تنمية الصناعة الغذائية في الجزائر في ظل تحرير التجارة "[1]**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى إمكانية استفادة فروع الصناعات الغذائية في الجزائر من الانضمام إلى فضاءات التجارة الحرة الدولية وما تولده من آثار على مقومات الإنتاج، خصوصا على مستوى الاستثمار والاستهلاك خلال فترة زمنية تمتد من **2000- 2014**، وذلك بالاعتماد على دراسة قياسية ارتكزت على بناء نموذج قياسي لتحديد مدى تأثير هذه المقومات على أداء فرع الصناعات الغذائية في الجزائر، وفرص تنميته المستقبلية وذلك باستخدام البرمجة الإحصائية " **Eviews9**"، كما اعتمدت الدراسة في بناء نموذج الاقتصادي القياسي على المتغير التابع والمتمثل في الناتج الخام لفرع الصناعات الغذائية في الجزائر معبرا عنه بالمليار دينار جزائري ويرمز له في هذه الدراسة ب(**PB_AGRO**)، أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في: الناتج الخام للقطاع الفلاحي : على اعتبار أن مخرجاته تمثل مدخلات لفرع الصناعات الغذائية يرمز له في هذه الدراسة ب(**PB_AGRI**) ومعبرا عنه بالمليار دينار جزائري، عدد السكان :على اعتبار أن حجم السوق تمثل أحد أهم عوامل نمو الصناعات الغذائية نظرا لحاجة السكان إلى المنتجات الغذائية بصفة مستمر ويرمز له في هذه الدراسة ب(**NH**) معبرا عنه بالمليون نسمة.

[1] - سليم بوهديل، محمد لوشن، **" فرص تنمية الصناعة الغذائية في الجزائر في ظل تحرير التجارة"**، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 09، العدد 01، 2019.

الإنفاق الاستهلاكي للأسر :باعتباره عاملا مهما في تسويق الإنتاج، إضافة إلى تأثره بالانفتاح على البلدان ذات المستوى العالي للدخل، ويرمز له في هذه الدراسة ب (DCM)معبرا عنه بالمليار دولار أمريكي. معدل انفتاح الاقتصاد الوطني :باعتباره أحد عوامل التنمية الصناعية، إضافة إلى تأثره بتحرير التجارة الدولية، ويرمز له ب(OE)، معبرا عنه بالنسب المئوية.الاستثمار الأجنبي المباشر :باعتباره أحد العوامل المساهمة في تنمية القطاعات الإنتاجية، وتأثره بتحرير التجارة الدولية أمر مسلم به نظريا، ويرمز له في هذه الدراسة ب (IDE)، معبرا عنه بالمليار دولار أمريكي.

تكشف نتائج هذه الدراسة عن عدم معنوية كل من المتغيرين المفسرين وهما: الإنفاق الاستهلاكي للأسر والاستثمار الأجنبي المباشر، أما بالنسبة للناتج الخام للقطاع الفلاحي وعدد السكان فإن تأثر نمو الصناعات الغذائية تبعا لهذين المتغيرين ايجابي، وهو ما تدل عليه الإشارة الموجبة في معادلة الاتجاه العام، أما معدل انفتاح الاقتصاد الوطني فإن تأثيره على نمو الصناعات الغذائية في الجزائر سلبيا بدليل الإشارة السالبة لمعامل هذا المتغير في معادلة الاتجاه العام، وهو ما يمكن تفسيره بعدم قدرة الصناعات الغذائية في الجزائر على الاستفادة من الانفتاح على الأسواق الدولية لضعف قدراتها التصديرية.

- **دراسة: عتيق الشيخ، بومدين محمد أمين، (2021) " أثر الانفتاح التجاري على العمالة في القطاعات الاقتصادية الجزائرية: دراسة قياسية للفترة 1990-2016"[1]**

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر الانفتاح التجاري على الطلب على العمالة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الجزائر:الفلاحة، الصناعة، الأشغال العمومية، التجارة و الخدمات للفترة (1990-2019).

وفي هذا السياق قام الباحثان بتقدير دالة الطلب على اليد العاملة بالاستعانة بنماذج بيانات بانل لهذه الفترة للقطاعات الاقتصادية الرئيسية في الجزائروالمتمثلة في : زراعة، صناعة، أشغال عمومية، باقي القطاعات المتضمنة قطاع التجارة و الخدمات وكانت دالة الطلب على اليد العاملة وفقا للقطاعات المستخدمة موضحة وفقا للصيغة الآتية:

$$= (\gamma_1)_i + \gamma_2 \ln (Y)_{it} + \gamma_3 \ln (K)_{it} + \gamma_4 \ln (M)_{it} + \xi_{it}(ET)_{it}$$

حيث أن:

(ET)it: يمثل حجم اليد العاملة في كل قطاع (i)

$(Y)_{it}$:يمثل حجم الإنتاج و المعبر عنه بالقيمة المضافة (VA) في كل قطاع(i)

$(K)_{it}$:يمثل مخزون رأس المال و الممثل بالتراكم الخام للأصول الثابتة كل قطاع(i)

$(M)_{it}$:يقيس حجم الانفتاح التجاري و الممثل بالواردات الإجمالية كل قطاع(i)

ξ_{it}:الخطأ العشوائي

وتم تقدير معادلة الطلب على العمل من خلال نماذج بانل الثلاثة والمتمثلة في : نموذج الانحدار الجميعي **(Pooled Regrssion Model)**، نموذج التأثيرات الثابتة**(Fixed effects model)** ، نموذج التأثيرات العشوائية **(Random effects model)**، حيث أوضح جدول الإنحدار أن نتائج التقدير من خلال نماذج بانل الثلاثة هي

[1] - عتيق الشيخ، بومدين محمد أمين، " **أثر الانفتاح التجاري على العمالة في القطاعات الاقتصادية الجزائرية: دراسة قياسية للفترة 1990-2016"**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد07، العدد01، 2021.

معنوية، ولذلك اعتمد الباحثان على عدة اختبارات للاختيار بين النماذج الثلاثة حيث استخدموا اختبار **(Hausman test)**، المتغيرات الصماء**(Dammy)** ، وبعد التأكد من أن جميع المتغيرات محل الدراسة كانت مستقرة عند الدرجة **I (1)**،قام الباحان بالبحث عن إمكانية وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، حيث سنعتمد في دراستنا هذه على اختبار**Fisher - Johansen**

أكدت منهجية التكامل المشترك المستخدمة في هذه الدراسة إلى وجود علاقة توازنية على المدى الطويل بين الانفتاح التجاري و الطلب الكلي على العمل مع نسبة سرعة الوصول إلى التوازن بحوالي 5.25 ، وبالنسبة لنتائج الدراسة القياسية أظهرت أن الانفتاح التجاري المعبر عنه بإجمالي الواردات له تأثير سلبي على حجم اليد العاملة الإجمالي في كل القطاعات الاقتصادية في الجزائر بما في ذلك القطاع الصناعي، حيث أن الزيادة ب **1 %**في الانفتاح التجاري ستؤدي إلى خفض الطلب على العمالة بنسبة **2.50 %** ، في حين كان تأثير متغير مخزون رأس المال و متغير القيمة المضافة على حجم التشغيل الكلي على الطلب على العمل في الجزائر إيجابي و ذو دلالة إحصائية. مما يدل أن قيام الجزائر بانفتاح تجارتها الخارجية في ظل الأوضاع الراهنة للاقتصاد الجزائري ستؤدي إلى تقليص حجم اليد العاملة في سوق العمل، و بالتالي خفض مستويات التشغيل في الجزائر. وعلى ضوء هذه النتائج اقترح الباحثين أنه حتى تستطيع الجزائر أن تتمتع التمتع بالامتيازات التي ستوفرها سياسات الانفتاح التجا ري من خلال تبني عدة سياسات وبرامج اقتصادية تهدف لعصرنة الاقتصاد و تسريع عملية التحديث و التأهيل في المجال الصناعي و الزراعي، و تحسين الإطار العام للاستثمار و بيئة الأعمال.

∏ - الدراسات الخاصة بالدول العربية

- **دراسة: Rim Ben Ayed Mouelhi (2007) " the impact of trade liberalization on tunisian manufacturing : structure, performance and employment"[1]**

الهدف من هذه الدراسة هو إنشاء مقارنة بخصوص الصناعة التحويلية التونسية بين فترتين تتميزان بأنظمة تجارية مختلفة: الحماية النسبية **(1987 – 1995)** والتحرير أي من **(1996- 2003)**. حيث اهتمت هذه الدراسة بمعرفة أثر تحرير التجارة على التصنيع التونسي من حيث إعادة الهيكل و التوظيف الأداء (نمو الإنتاجية) خلال الفترة المعنية وذلك بالاعتماد على 6 صناعات تحويلية تمثلت في: الأغذية الزراعية، الكيميائية، السيراميك، والمتنوعة، والكهربائية، والمنسوجات وارتداء الجلود والأحذية. كما تناول التحليل على متغيرات مختلفة من حيث السلوك والأداء في التصنيع التونسي والتي تمثلت في: القيمة المضافة للقطاع الصناعي**(Y)** ، نمو العمالة في القطاع الصناعي(عدد الموظفين**L**)، متوسط نمو كثافة رأس المال في القطاع الصناعي **(k)** نموا الإنتاجية **(TFP)** ونمو الصادرات الصناعية**(X)** والواردات الصناعية **(M)**.

[1] - Rim Ben Ayed Mouelhi, "**The Impact Of Trade Liberalization On Tunisian Manufacturing Structure Performance And Employment"**, Région Et Développement , Numero 25, 2007.

حيث يتم تقييم الأنظمة التجارية باستخدام أولا اختبار إحصائي ثم إجراء تحليل الاقتصاد القياسي من خلال تصنيف الملاحظات في فترتين: **1987-1995** و **1996-2003** .تغطي الفترة الأولى المرحلة الأولى عندما تم فتح الاقتصاد جزئياً أما المرحلة الثانية تمثلت في تبني الحكومة سياسات تحرير أكثر نشاطا وهي الفترة التي دخلت فيها التغييرات الرئيسية في بيئة الاقتصاد الكلي وبإجراء تحليل "**قبل وبعدbefore and after**" على عدد من الصناعات باستخدام بيانات السلاسل الزمنية وأيضا بالاعتماد على طريقة تعميم النظام للحظة **(GMM)** وهو نظام مقدر من نظام المعادلات في الفوارق الأولى و المستويات التي اقترحها **Blundell and Bond (1998)**

توصلت نتائج الاختبارات الإحصائية والاقتصاد القياسي المتشابهة إلى أن انخفاض مستويات التعريفات الجمركية وغير الجمركية في المرحلة النشطة الأولى من التحرير في تونس لم يكن له تأثير كبير على نمو التصنيع ولا على نمو العمالة،كما كان التأثير الكلي للتحرير(الفترة الأولى والثانية) محدودًا فلم تسجل أي تحسينات كبيرة في نمو الإنتاج الكلي ولا في نمو الصادرات الصناعية، والذي يبدو أنه ناتج بشكل أساسي عن الركود في القدرة التنافسية. كما توصلت الباحثة إلى أنه قد تكون اللوائح والقيود المفروضة على عامل التنقل في تونس في الفترة المذكورة هي من العوامل الرئيسية التي تسبب التأخير في التكييف وتخفيف فوائد الناتجة عن الإصلاح التجاري.

- دراسة : **"Trade liberalization and labor market: Case of Tunisia " (2010), Jamal Bouoiyour**[1]

تحدد هذه الدراسة الإختلالات التي تطرأ على سوق العمل التونسي نتيجة التحرير التجاري، بهدف السعي لمعرفة ما إذا كان للإصلاحات التجارية التي بدأتها تونس خلال الثمانينيات والتسعينيات الأثر المتوقع من حيث خلق فرص العمل وزيادة الأجور والحد من التفاوتات في الأجور للقطاع الصناعي للفترة الممتدة من **1975** إلى غاية **1998**. وذلك من خلال اعتماد الباحث على عرض لمجموعة من الدراسات السابقة والتي بحثت في الموضوع قيد الدراسة.

وبناءا على المنهج التحليلي الذي اعتمده الباحث لعينة من المؤسسات لمجموعة من الصناعات المختلفة ، كانت النتائج التي تم الحصول عليها في سياق هذه الورقة تظهر أن تأثير تحرير التجارة ضعيف جدا على التشغيل والأسعار ولا يصلح إلا في الصناعات الموجهة نحو التصدير (كالمنسوجات والملابس على سبيل المثال) ، ومن جهة أخرى يؤدي الانفتاح التجاري إلى توجه الاقتصاد التونسي إلى التخصص أكثر في الصناعات التي تعتمد بشكل كبير على اليد العاملة الرخيصة، مما أدى إلى عدم المساواة بين اليد العاملة الماهرة وغير الماهرة ، كما أشار الباحث إلى أنه ليس من المؤكد أن الجهود التي تبذلها السلطات التونسية من أجل انفتاح أكثر وضوحًا نحو الخارج ، واتجاه أوروبا على وجه الخصوص ، ستؤدي إلى النتائج المتوقعة من حيث النمو والتوظيف ونقل التكنولوجيا في القطاع الصناعي.أظهرت النتائج أيضا أنه على الرغم من التدفقات الكبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس في السنوات الأخيرة وعلى الرغم من معدل الانفتاح التجاري الاستثنائي ، فإن آثار سياسة التحرير هذه لا يمكن أن تكون مفيدة إلا إذا اقترنت بتغييرات داخلية كبيرة.

[1] - Bouoiyour jamal , "**Trade liberalization and labor market: Case of Tunisia"** , Munich Personal RePEc Archive: MPRA Paper, 2010.

❑ **دراسة: عزة فؤاد نصر إسماعيل، (2004) " أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصادي النامي"[1]**

تبحث هده الدراسة في العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والتنمية الصناعية بعرض تجارب بعض الدول النامية بالإضافة إلى تسليط الضوء على تجربة مصر من خلال التركيز على الصناعات التحويلية والتجارة السلعية، وذلك باعتماد الباحث على الإجابة على الإشكالية التالية: ما تأثيرُ تحرير التِّجارة الخارجيَّة على عملية التنمية الاقتصادية، خاصَّة في القطاع الصِّناعي الذي يُعَدُّ محركَ عمليةِ النمو الاقتصادي؟ وقد تم إتباع المنهج الوصفي في تحليل الأوضاع الاقتصادية لقطاعي التِّجارة والصِّناعة لعدد من الدُّول النامية بصفة عامة ، وحالة مصر بصفة خاصة. بهدف التعرُّف على آثار تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في تلك الدول، و قد تم الاستعانة بالمنهج التحليلي من خلال أسلوب التحليل المعروف باسم" **قبل - بعد " before - after"**، الذي يقارن أداء الاقتصاد قبل وبعد ظاهرة مُعينة أو حَدَثٍ معيَّن، والمعنيُّ بهذا الحدث هنا هو تحرير التجارة الخارجية، وقد تركز هذا التحليل على الفترة الممتدة من النصف الثاني من الثمانينات وحتى عام **2002** .وقد تم استخدام بعض المؤشرات الاقتصادية لمصر وبعض الدول النامية، للحكم على جدوى سياسة تحرير التِّجارة بالنسبة للقطاع الصِّناعي حيث تم اعتماد الإنتاج الصناعي كمتغير تابع والذي بزيادته تتحقق تنمية صناعية، أما المتغيرات المستقلة فتتمثل في:الصادرات الصناعية، العمالة في القطاع الصناعي، الاستثمار في القطاع الصناعي، الاستهلاك.

وقد توصل الباحث من خلال نتائج البحث إلى أن تحرير التجارة الخارجية أدى إلى إغراق السوق المصريَّة ببعض المنتجات الصناعيَّة في النصف الثاني من التسعينيَّات والسنوات الأولى من الألفية الثالثة - مما أضر ببعض الصناعات المحلية ضررًا جسيمًا - والتي كان من أهمها المعادن الأساسيَّة ومصنوعاتُها، وبعض الصناعات الكهربائيَّة، مثل: اللمبات، والمحركات، وصناعة ورق الكتابة والطباعة، والمطاط ومصنوعاته، وبعض الصناعات الكيماوية، مثل: أسود الكربون، وصناعات أخرى متنوعة مثل أقلام الرصاص.

كذلك من بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه خلال هذه الفترة انخفضت درجة الانفتاح الاقتصادي لمصر على العالم الخارجي، واعتماد هيكل الصادرات المصرية على المواد الأوليَّة والوقود بصورة كبيرة، كذلك توصل الباحث إلى أنَّ هناك انخفاضًا في معدل نُمُو الصادرات مما يعني انخفاضَ القدرة التنافسية للاقتصاد المصري. إضافةً إلى انخفاض إسهامِ القيمةِ المضافةِ الصافيةِ للصناعات التحويليَّة في الناتج المحلي الإجمالي، ويؤدي هذا كلُّه إلى ضعف القدرة التنافسية للقطاع الصناعي في مصر، مما يؤدي إلى عدم قدرة مصر على الاستفادة من اتِّفاق النَّفاذ إلى الأسواق، وعدم القُدرة على تحمل آثار تحرير التجارة في مواجهة المنافسة الشَّديدة من قبل الواردات الصناعيَّة في السوق المحليَّة المصرية، وأيضًا عدم القُدرة على منافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق الخارجيَّة.

[1] - عزة فؤاد نصر إسماعيل،" **أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصادي النامي**"، مذكرة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلم السياسية، جامعة القاهرة، 2004.

- **دراسة: ألاء عبد السلام عبد الرزاق، (2017)" " أثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في الدول النامية بالتطبيق على صناعة السكر في السودان للفترة من 1987- 1997"[1]**

تتلخص هذه الدراسة في البحث في مدى تأثير تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في الدول النامية بصفة عامة والسودان بصفة خاصة، وكيف يمكن تطوير قطاع الصناعة في السودان لمواجهة تحديات تحرير التجارة الخارجية، كما هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على الإيجابيات والسلبيات لتحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي وبالتحديد أثر تحرير التجارة على صناعة السكر في السودان، ولقد استخدم الباحث المنهج الوصفي بهدف تحليل الأوضاع الاقتصادية لقطاعي التجارة الخارجية والصناعة في الدول النامية واستخدام المنهج التحليلي والبياني لوصف طبيعة التغيرات التي تحدث في قطاع صناعة السكر في السودان. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة نجد:

- ✓ إن الدول النامية تسعي من خلال تحرير التجارة الخارجية للاندماج في الاقتصاد العالمي للاستفادة من مزايا تحرير التجارة الخارجية إلا أن هذه الدول لم تستفيد من تحرير التجارة الخارجية خاصة قطاع الصناعة لأنها تعتمد علي إنتاج و تصدير المواد الأولية الزراعية؛
- ✓ إن تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلي نقل التكنولوجيا وإعادة هيكلة البني التحتية لدول واستيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محلياً في الدول النامية.
- ✓ عدم مطابقة الجودة والمواصفات القياسية ومعايير جودة المنتجات الصناعية وفق المعايير العالمية في السودان أدي إلي عدم القدرة التنافسية لقطاع الصناعة في الأسواق الخارجية.
- ✓ تأثرت صناعة السكر في السودان بتحرير التجارة الخارجية حيث ازداد استيراد السكر في السودان مما أدي إلي زيادة العجز في الميزان التجاري وانعكس سلباً علي ميزان المدفوعات.
- ✓ إغراق السوق السوداني لسلعة السكر مما سبب تضرر في الشركات الوطنية المنتجة.

- **دراسة محمد أمين بومدين ، وآخرون (2019) " أثر التحرير التجاري على التشغيل في دول المغرب العربي خلال الفترة 1990-2015: دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل واختبار التكامل المشترك "[2]**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر التحرير التجاري والتغير التقني الناجم عنه على مستوى التشغيل في دول المغرب العربي خلال الفترة الممتدة من **1990-2015** . ولتقدير دالة الطلب على اليد العاملة في الدول المغاربية تم اشتقاقها من دالة كوب دقلاس (**cobb-douglas**)، والتي أخذت الصيغة التالية :

$$(ET)_{it}=(Y_1)_i+Y_2\ln(Y)_{it}+Y_3\ln(K)_{it}+Y_4\ln(M)_{it}+Y_5\ln(MI)_{it}+\varepsilon_{it}$$

بحيث أن :

---

[1]- ألاء عبد السلام عبد الرزاق، " **أثر تحرير التجارة الخارجية علي القطاع الصناعي في الدول النامية (بالتطبيق علي صناعة السكر في السودان في الفترة من 1997 1987 م)** "، مذكرة الماجستير في الاقتصاد، كلية الدارسات العليا والبحث العلمي، جامعة الرباط الوطني، 2017.

[2] - محمد أمين بومدين ، وآخرون، " **أثر التحرير التجاري على التشغيل في دول المغرب العربي خلال الفترة 1990-2015: دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل واختبار التكامل المشترك**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 52، 2019.

$(ET)_{it}$: يمثل حجم اليد العاملة في كل دولة **(i)** وهو يعبر عن المتغير التابع؛

أما المتغيرات التفسيرية التي تم اعتمادها فهي كالتالي:

$(Y)_{it}$: يمثل إجمالي الناتج المحلي في كل دولة **(i)**

$(K)_{it}$: يمثل مخزون رأس المال والمثل بالتراكم الخاص للأصول الثابتة كل دولة **(i)**

$(M)_i$: يقيس حجم التحرير التجاري والممثل بالواردات الإجمالية كل دولة **(i)**

$(MI)_{it}$: يعبر عن متغير التقدم التكنولوجي ممثلا بواردات السلع الرأسمالية لكل دولة (i)، ε_{it} الخطأ العشوائي

باستخدام نماذج بانل (السلاسل الزمنية المقطعية) واختبار التكامل المشترك ولتقدير معادلة الطلب على العمل استخدم الباحث نماذج بانل الثلاثة و التي تمثلت في نموذج الانحدار التجميعي **(Pooled Regrssion Model)** ، نموذج التأثيرات الثابتة (**Fixed effects models**)، نموذج التأثيرات العشوائية (**Randdom effects model**). كما قام الباحث بدراسة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة وذلك من خلال اختبار العلاقة التوازنية طويلة المدى باستخدام اختبار **Fisher –Johansen** و دراسة أيضا العلاقة السببية على المدى الطويل والقصير.

أكدت نتائج الدراسة القياسية المطبقة على دول المغرب العربي خلال الفترة من **1990- 2015** أن تحرير التجارة الخارجية سيكون له تأثيرات سلبية على الاقتصاد ككل وعلى مستوى التشغيل في هذه البلدان بنسبة أكبر. حيث أثبتت نتائج تقدير دالة الطلب على اليد العاملة لدول المغرب العربي إلى وجود تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية للتحرير التجاري المعبر عنه بإجمالي الواردات على حجم العمالة ، مما يدل على أن هذه الدول لم تستفيد من الامتيازات التي منحت لها في سبيل انفتاح اقتصادياتها على العالم الخارجي بل أصبحت مؤسساتها الصناعية ومنتجاتها في أسواقها المحلية أكثر عرضة للمنافسة من قبل السلع الأجنبية مما انعكس سلبا على حجم الإنتاج الوطني وهذا ما سيكون له نتائج كارثية في سوق العمل من خلال ارتفاع معدلات البطالة.

III- الدراسات الخاصة بالدول الأجنبية

- **دراسة: Thi Anh-Dao Tran ,"(1999) Libéralisation Commerciale Et Industrialisation En Asie Du Sud-Est : Implications Pour Le Vietnam"[1]**

تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين تحرير التجارة والتصنيع لبعض الدول في جنوب شرق آسيا، وذلك بهدف تحديد الدور الذي لعبه تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية لكل من أندونيسيا ،ماليزيا وتايلاند مع تحديد أيضا تداعيات هذا التحرير على الفيتنام على مدى العقود الثلاثة الماضية. ومن أجل الإحاطة بجوانب موضوع هذه الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لسلسلة من البيانات الإحصائية المتعلقة باقتصاديات هذه الدول للفترة الممتدة من **1971-1996**، وذلك بالاستعانة ببعض الجداول والتي بينت هيكل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي و الصادرات الغير النفطية، ومصادر النمو في الإنتاج الصناعي بعد التحرير، وهيكل التجارة الخارجية بالإضافة إلى عرض آثار القدرة التنافسية على أسواق هذه الدول.

[1] - Thi Anh-Dao Tran, "**Libéralisation Commerciale Et Industrialisation En Asie Du Sud-Est : Implications Pour Le Vietnam"**, Revue Tiers Monde, Volume 40, Number 158, 1999

ومن بين النتائج التي تم الوصل إليها أنه بعد توقيع اتفاقيات جولة أوروغواي (تعزيز التنمية الموجهة للتصدير) ، انخفض متوسط معدل الرسوم الجمركية المرجح من **10.2**٪ إلى **9.1**٪ في ماليزيا ومن **37.3**٪ إلى **28**٪ في تايلاند ؛ من ناحية أخرى فقد ارتفع من **20.4**٪ إلى **36.9**٪ في إندونيسيا بسبب استبدال الضرائب الجمركية بالقيود الكمية هذا من جهة، ومن جهة أخرى أظهرت نتائج التحليل أن النمو السريع لهذه الاقتصاديات كان ظاهرة قبل تحريرها كما أنها سجلت معدلات تصدير مستدامة، وقد توصل الباحث إلى أنه لا يمكن أن يكون الانفتاح كافياً لتفسير ديناميكية الصادرات، كما لا يمكن أن يكون كافياً لتفسير التطور السريع لقطاع التصنيع في البلدان الثلاثة معتبرا أن استمرار تحرير التجارة في أحسن الأحوال يمكن أن يوفر بيئة مواتية للنمو لكنها لا تضمن استفادة المنتجين المحليين من هذه البيئة ولا تحفز الاستثمار الوطني. وكإشارة لحالة الفيتنام توصل الباحث إلى ضرورة مراجعة إصلاحاتها من أجل إطلاق نظام نمو جديد.

- **دراسة: Geske Dijkstra ,(2000) " Trade Liberalization and Industrial Development in Latin America"[1]**

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في آثار تحرير التجارة على تنمية الصناعة التحويلية في أمريكا اللاتينية على المدى القصير والطويل خلال الفترة الممتدة من **1988** إلى غاية **1996**، وذلك من خلال تركيز الباحث على افتراض أنه في حالة التحرير التجاري سوف يكون هناك مبادلة بين تأثيرات الكفاءة الثابتة والكفاءة التخصيصية والديناميكية، وعلى أساس هذا الافتراض حاول الإجابة على التساؤل التالي: ما إذا كان تحرير التجارة قد عزز الأنواع الثلاثة للكفاءة؟ وما هي آفاق التنمية الصناعية طويلة المدى في منطقة أمريكا اللاتينية؟

وقد اعتمد على عرض جانب نظري يتعلق بطرح الآثار النظرية لتحرير التجارة الخارجية على الأنواع الثلاثة للكفاءة، وذلك من أجل تحديد العديد من المؤشرات المعبرة عن أنواع للكفاءة، وبناءا على مضمون الإطار النظري قام الباحث بفحص الأدلة المتاحة لأمريكا اللاتينية والتي تتكون من بعض التحليلات للبيانات الإحصائية المقارنة لدول المنطقة . فكانت النتائج المحصلة عليها تشير أنه من المتوقع أن يكون لتقليل الحواجز أمام التجارة الدولية (تخفيض رسوم الاستيراد وضرائب التصدير والحد من تنظيم الدولة للتجارة) تأثيرات مختلفة على كفاءة التصنيع في المدى القصير مقابل المدى الطويل، معتبرا أن النتائج طويلة المدى للسياسات التجارية أكثر أهمية من التأثيرات قصيرة المدى.

تظهر نتائج هذه الدراسة سجلا مختلطًا فيما يتعلق بآثار الكفاءة(الثابتة والديناميكية والتخصيصية) المتولدة عن تحرير التجارة في أمريكا اللاتينية، حيث وجد أن التأثيرات الإيجابية لتحرير التجارة على كفاءة التصنيع قصيرة الأجل وما يعيقها هو المنافسة غير الكاملة في الإنتاج المحلي أو التجارة وتكون أيضا هذه التأثيرات أكبر بالنسبة للبلدان الصغيرة مقارنة في البلدان الكبيرة. وتماشيا مع هذا التوقع أثبتت المعطيات أن المنافسة من الواردات أدت إلى انخفاض معظم فروع التصنيع والصناعة ككل في كل من شيلي ونيكاراغوا مقارنة بالدول الأكبر مثل البرازيل أو المكسيك.

[1] - Geske Dijkstra, "**Trade Liberalization and Industrial Development in Latin America"**, World Development, Volume 28, Number 09, 2000.

ومن بين النتائج المشار إليها أيضا أنه بالرغم من زيادة الصادرات المصنعة من جميع دول أمريكا اللاتينية بسرعة في التسعينيات، إلا أن هذه الصادرات غالبًا ما تتكون من منتجات من صناعات التجميع القائمة على العمالة الرخيصة، أو من المواد الخام المصنعة. حيث ذهبت معظم الصادرات المصنعة من ثماني دول صغيرة ومتوسطة في أمريكا اللاتينية إلى الأسواق الراكدة. كما اقترن نمو الصادرات المصنعة في معظم البلدان بنمو أعلى في الواردات المصنعة ، مما أدى إلى تدهور سريع في الميزان التجاري للمصنوعات باستثناء البرازيل حيث أن الميزان التجاري للمصنوعات كان إيجابياً في معظم السنوات.

وبشكل عام يبدو أن إعادة الهيكلة التي حدثت في بلدان أمريكا اللاتينية مثل شيلي والبرازيل كانت إلى حد كبير بسبب عوامل أخرى غير السياسات التجارية، على وجه الخصوص كالتغيرات في الطلب المحلي ومستوى سعر الصرف. فمقارنة معطيات الدراسة كشفت أن الدولة ذات الخبرة الأطول في تحرير التجارة كتشيلي لم تظهر أي تطور إيجابي في نمو الإنتاجية الإجمالية.

- **دراسة: Güzin Bayar ,(2002)" effects of foreign trade liberalization on the productivity of industrial sectors in turkey "** [1]

تبحث هذه الدراسة في آثار تحرير التجارة الخارجية على إنتاجية القطاعات الصناعية في تركيا خاصة و أنه بداية من عام **1980**، شهدت تركيا انفتاحا سريعا في تجارتها الخارجية،حيث تحولت من إستراتيجية تقييد التجارة إلى إستراتيجية التحرير من خلال:خفض التعريفات الجمركية على نطاق واسع؛ إزالة الحواجز الجمركية و إدارة سعر الصرف موات للصادرات بالإضافة إلى منح المصدرين حوافز أخرى من الائتمانات الرخيصة والخصومات الضريبية إلى المدفوعات النقدية المباشرة. ونتيجة لهذه التدابير تم اختبار علاقة الإنتاجية الصناعية بتحرير التجارة في التجربة التركية باستخدام لوحة بيانات تتكون من ثمانية وعشرين قطاعًا صناعيًا، وفقًا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الفئات للفترة الممتدة من **1974 - 1994**. وتم بناء نموذجين لاختبار ما إذا أحدث تحرير التجارة الخارجية في تركيا تحولات في أحد المكونات التالية: هوامش الربح، العلامات التجارية، تأثيرات اقتصاديات الحجم، تغيرات الإنتاجية. وذلك بالاعتماد على المنهج الذي طوره **Harrison (1994)** و **Foroutan (1995)** ، وقد تم فحص البيانات لاحتمال التغايرية والارتباط الذاتي وذلك باستخدام اختبار"**Cook-Weisberg** " واختبار عوامل تضخم التباين **(VIF)** وأظهرت النتائج أنه لا يوجد علاقة خطية متعددة. و نظرًا لوجود تغاير المرونة قام الباحث باعتماد التقدير العام للمربعات الصغرى **(GLS)** .

اعتمد النموذج الأول على نهج هاريسون **(1994)** لتحليل نمو إنتاج الصناعات التحويلية للفترة الممتدة من **1974-1994** وذلك باستخدام دالة الإنتاج التالية: $y_{it}=A_{it}G(L_{it}+K_{it}+M_{it})$. حيث أن **(Yit)**هي ناتج الصناعة **(I)** في الوقت**(t)**؛ **(Lit)** هي العمالة ؛ **(Kit)**هو مخزون رأس المال ؛ و **(Mit)** هي المواد المستخدمة ، ويتم قياسها جميعًا من حيث قيمة السعر الثابت ؛ و**(Ait)**هو المؤشر الخاص بالتجربة الصناعية للتقدم التقني المحايد لهيكس.

[1] -Güzin Bayar, "**effects of foreign trade liberalization on the productivity of industrial sectors in turkey**" , Emerging Markets Finance & Trade, volume 38, number 03, 2002.

تظهر نتائج التحليل وعلى أساس الأدلة المتاحة، أن تحرير التجارة الخارجية في تركيا أحدث تحولًا إيجابيًا في الإنتاجية وتحولًا سلبيًا في هوامش الربح الصناعية (انخفاض هوامش الربح). علاوة على ذلك كان انخفاض العوائد القياسية يميز الصناعة التحويلية ككل في تركيا(ربما بسبب تقليص حجم الشركات غير التنافسية)، بينما قبل الانفتاح التجاري كانت زيادة العوائد القياسية هي الأساس.

أما النموذج الثاني والذي درس الفترة الممتدة من **1980- 1993** اتبع فيه الباحث نموذج **Foroutan (1995)** لشرح هوامش السعر والتكلفة(**PCM**) ،حيث يستخدم هامش السعر والتكلفة على نطاق واسع كمقياس للربحية الإجمالية في الصناعة، كما يعبر عن العائد الإجمالي للمدخلات الثابتة، والذي تم اعتماده كمتغير تابع حيث تم قياسه على أساس العلاقة التالية **PCM**=(قيمة المخرجات) / (تكلفة الإنتاج) ،ليعطى وفق العلاقة الرياضية التالية:

$$PCM=\beta_0+\beta_1(K/Y)+\beta_2(IMP)+\beta_3(H)$$

إذ تمثلت المتغيرات التفسيرية للنموذج في: متغير اختراق الواردات(**IMP**)كمقياس للانفتاح (يحدد هذا المتغير على أنه حصة الواردات من إجمالي الإنتاج لكل محاولة صناعة وكل عام.) ، ونسبة رأس المال / الانتاج **(K/Y)**؛ ومؤشر **Herfindahl** (الذي يقيس التركيز الصناعي **H**) كمقياس لتركيز السوق، وذلك لمعرفة ما إذا كان الانفتاح التجاري يزيد من الضغوط التنافسية في السوق المحلية وبالتالي يقلل من هامش السعر والتكلفة.

كشفت نتائج نموذج الثاني أن جميع المتغيرات التوضيحية لها تأثير كبير على هوامش السعر والتكلفة. فمعامل متغير اختراق الواردات موجب وذو دلالة إحصائية، فله تأثير إيجابي على هوامش تكلفة و السعر بما يعني أن زيادة تغلغل الواردات تؤدي إلى زيادة هوامش تكلفة السعر. كما بينت النتائج أيضا أن نسبة رأس المال / الإنتاج تؤثر على هوامش تكلفة السعر بشكل سلبي قليلاً .يعتبر مؤشر **Herfindahl** أهم عامل يؤثر على هوامش السعر والتكلفة. ويظهر تركيزًا متزايدًا في السوق، وبالتالي تناقص المنافسة مما يعني بطبيعة الحال أن زيادة الانفتاح التجاري تؤدي إلى ارتفاع هوامش التكلفة و الأسعار على المنتجات المصنعة.

- **دراسة: Carlos Casacuberta, Gabriela Fachola And Néstor Gandelman (2004) " The Impact Of Trade Liberalization On Employment, Capital, And Productivity Dynamics: Evidence From The Uruguayan Manufacturing Sector"**[1]

تدرس هذه الورقة البحثية تأثير تحرير التجارة على العمالة والتدفقات الإجمالية لرأس المال والإنتاجية لقطاع التصنيع في أوروغواي للفترة الممتدة من **1982-1995**، استندت هذه الدراسة على تضمين جميع المؤسسات التي يعمل بها أكثر من **100** موظف. حيث بلغ إجمالي العمالة لجميع المنشآت المختارة **60**٪ على الأقل من إجمالي العمالة بالقطاع الصناعي، معيار الاختيار هذا جعل قاعدة بيانات هذه الدراسة متحيزة تجاه الشركات الكبيرة. والتي بلغ مجموعها **1367** مؤسسة مختلفة.

[1] - Carlos Casacuberta, Gabriela Fachola , Néstor Gandelman, "**The Impact Of Trade Liberalization On Employment, Capital, And Productivity Dynamics: Evidence From The Uruguayan Manufacturing Sector**", Policy Reform, Volume 07, Number 04, 2004.

تم إنشاء نموذجين لتقدير تحرير التجارة على العمالة والتدفقات الإجمالية لرأس المال والإنتاجية في قطاع التصنيع، حيث تمثلت متغيرات النموذج الأول في إجمالي العمالة و إجمالي رأس المال(تضمنت متغيرات رأس المال ثلاثة أنواع مختلفة وهي: الآلات والمباني والأصول الرأسمالية الأخرى) ويعبر كلاهما عن المتغير التابع (Y)أما المتغيرات التفسيرية فتم تحديدها في: متغير تحرير التجارة (OP) والذي يعبر عن بيانات التعريفات الجمركية، كثافة الإتحاد (UN) تم بناء هذا المتغير كنسبة من بين المشاركين في الاتحاد الوطني للكونجرس الدوري للنقابة على مجموع العاملين في الصناعة، متغير مركزية المفاوضة (Cen) هو جزء من الموظفين في الصناعة الذين لديهم اتفاقيات على مستوى القطاع المسجلين في وزارة العمل، مؤشر مقياس التركيز (CON) والذي يعبر عن مجموع حصص السوق لأكبر ثلاث مؤسسات في القطاع الصناعي. أما متغيرات التقدير الخاصة بالنموذج الثاني والذي يقيس تأثير الانفتاح على الإنتاجية في القطاع الصناعي فاعتمدت على إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج (Y) كمتغير تابع أما المتغيرات المستقلة فهي نفس المتغيرات التفسيرية الخاصة بالنموذج الأول تم فقط استبدال متغير التحرير التجاري بمتغير متوسط تعريفة الاستيراد (Tar).حيث اعتمدت هذه الدراسة على منهجية التقدير ل(Arellano and Bond (1991 واستخدمت الطريقة العامة للحظات (GMM) وأيضا طريقة المربعات الصغرى (OLS)

أشارت نتائج هذه الدراسة أن عملية تحرير التجارة تضمنت زيادة في خلق فرص العمل وتدمير الوظائف، نتيجة دفع المدخلات الأجنبية أو تقليص حجم الشركات غير الفعالة والخروج النهائي من المنافسة، حيث كان التأثير على تدمير الوظائف أقوى من التأثير على خلق فرص العمل مما يعني بالتالي وجود تأثير سلبي لتحرير التجارة على صافي معدلات خلق الوظائف، كما ارتبط تحرير التجارة بزيادة تدمير رأس المال وبشكل هامشي بانخفاض تكوين رأس المال، ما يشير إلى أن التغيير التكنولوجي في قطاع التصنيع في الأوروغواي ليس بالضرورة مرتبطًا بالقطاعات التي شهدت أعلى تخفيضات في التعريفات .حيث لم تتمكن العديد من الشركات التي كانت تنشط في القطاعات التي كانت في الأصل أكثر عرضة للمنافسة الدولية من البقاء والتحول نحو المزيد من التقنيات كثيفة رأس المال، تتمثل النتيجة في أن تحرير التجارة بشكل عام له ارتباط سلبي بمعدلات تكوين صافي رأس المال.

- دراسة: **Deodat E. Adenutsi (2007) " Effects of trade openness and foreign direct investmet on industrial performance in Ghana"**[1]

تحلل هذه الدراسة الآثار الاقتصادية الكلية للانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر على الأداء الصناعي في غانا، وذلك بافتراض أن الأداء الصناعي في غانا يتأثر سلبًا بالانفتاح التجاري من خلال عدد من الآليات بما في ذلك السياسة النقدية والسياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر، وحسب الباحث واعتمادا على عدد من المؤلفات التي تم استعراضها ، من المرجح أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري (TOP) بعض التأثيرات المحددة على الأداء الصناعي من خلال زيادة الوصول إلى رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا وكذلك الأسواق الخارجية .لذلك ، تمشيا مع أعمال كوتان وفوكشيتش (2007) ، جيرما ، وآخرون (2007) ، وباريوس ، وآخرون (2005)

[1] - Deodat E. Adenutsi,**" Effects of trade openness and foreign direct investmet on industrial performance in Ghana"** , Munich Personal RePEc Archive : MPRA Paper, 2007.

وباستخدام بيانات ربع سنوية للفترة الممتدة من **1983- 2006** فإن الهدف العام لهذه الورقة هو التحليل التجريبي لمجموعة من المتغيرات، حيث يشير المتغير التابع إلى إلى الأداء الصناعي **(INP)**المقاس على أنه حصة القطاع الصناعي من إجمالي الناتج المحلي ؛ بينما المتغيرات التفسيرية والتي تضمنها النموذج تمثلت في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي **(RYP)** تم إدخاله كمتغير توضيحي لفحص التأثير المحتمل لحجم السوق المحلي على الأداء الصناعي؛ مؤشر الانفتاح التجاري محسوبًا على أنه (الصادرات + الواردات) / الناتج المحلي الإجمالي ويرمز له ب **(TOP)** ؛ الاستثمار الأجنبي المباشر هو صافي تدفقات الاستثمار من البلدان الأجنبية **(FDI)** ؛ و **(Zi)** هو ناقل لمحددات الاقتصاد الكلي الأخرى للأداء الصناعي والتي تتألف في الأصل من الأجور الصناعية **(MWG)** ، والاستقرار السياسي **(POL)** ، وتكلفة الاقتراض من البنوك التجارية **(LNR)** ، سعر الصرف الفعلي الحقيقي **(REX)** ، المواد الخام المقومة بالإنتاج الزراعي **(RWM)**، والائتمان المصرفي للقطاع الخاص **(CPS)** ، ضريبة الشركات **(CTX)** ، ومعدل التضخم**(INF)** ، وبالاعتماد على منهج الاقتصاد القياسي لفحص التأثيرات الثابتة والديناميكية على المدى القصير و الطويل، تم استخدام نهج **Johansen-Juselius (1990)**و اختبار **Engle-Granger** في تقدير نموذج البحث كما تم تطبيق اختبار ديكي فولر المعزز **(ADF)**واختبار ثبات فيليبس-بيرون **(PP)**.

تدعم نتائج هذه الدراسة الرأي القائل بأنه في عالم العولمة الحديث فإن تنفيذ سياسة التجارة المفتوحة من قبل دولة نامية مثل غانا يضر بالأداء الصناعي على المدى القصير ،حيث تشير نتائج هذه الدراسة أن الأداء الصناعي يعوقه إلى حد كبير الانفتاح التجاري ، وارتفاع معدل الإقراض للبنوك التجارية، وضرائب الشركات ، في حين أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي ومعدل الأجور الصناعية لا يعتبر من العوامل المهمة التي تفسر مستوى الأداء الصناعي في غانا. على الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر يبدو أنه يمارس بعض التأثير الإيجابي طويل المدى على الأداء الصناعي في غانا، إلا أن التأثير ضعيف جدًا نظرًا لانخفاض المعاملات المقدرة. من المحتمل أن بعض الشروط التي غالباً ما ترتبط بالاستثمار الأجنبي المباشر الرسمي إلى البلدان النامية قد لا تكون مواتية بشكل مباشر لبدء أداء صناعي أعلى .علاوة على ذلك يبدو أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه بشكل كبير إلى القطاعات غير التصنيعية ، ولا سيما الخدمات ، ولهذا السبب لا يكون للاستثمار الأجنبي المباشر أي تأثير كبير على الأداء الصناعي.

- دراسة: **Effect of Openness to Trade and FDI on Industrial Sector Growth: A Case Study for Pkistan "[1] ,Faiza Umer, Shaista Alam :(2013)"**

تهدف هذه الدراسة إلى التحليل وبشكل تجريبي تأثير الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر مع العوامل الأخرى ذات الصلة على نمو القطاع الصناعي في باكستان،حيث قام الباحثون بفحص ما إذا كان النمو الصناعي في باكستان يتأثر بالانفتاح التجاري من خلال عدة قنوات بما في ذلك السياسة النقدية والسياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية للفترة من **1960-2011**.

[1] - Faiza Umer, Shaista Alam, "**Effect of Openness to Trade and FDI on Industrial Sector Growth: A Case Study for Pakistan",** The Romanian Economic Journal, Number 48, 2013.

ولإجراء التحليل التجريبي اعتمد نموذج الدراسة على المتغيرات التالية: المتغير التابع يعبر عن نمو القطاع الصناعي **(INS)** حيث تم قياسه بالاعتماد على حصة القيمة المضافة للقطاع الصناعي من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (كنسبة مئوية)، أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**(GDP)**، الانفتاح التجاري**(TO)** والذي يمثل نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي ويعبر عنه بالعلاقة التالية: **TO =(X+M)/GDP** حيث تشير **X** و **M**على أنهما تصدير واستيراد على التوالي، الاستثمار الأجنبي المباشر **(FDI)**هو صافي تدفقات الاستثمار من البلدان الأجنبية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي **(REER)**اعتبارا من سنة **2005** كسنة أساس ، مؤشر أسعار المستهلك**(CPI)** مع اعتبارا سنة **2005** كسنة أساس. وبناءا على هذه المتغيرات تم وضع النموذج التجريبي لهذه الدراسة على النحو التالي:

INS= f(CPI,TO,FDI,GDP,REER)

أما فيما يخص التقنيات الاقتصادية المعتمدة في هذه الدراسة فقد تم استخدام اختبار جذر الوحدة للتحقق من الثبات وعدم الثبات لسلسلة المتغيرات المراد دمجها من الترتيب **(Engle and Granger 1987)** ،كما تم اختبار كل السلاسل من أجل الترتيب المحتمل لثبات الفرق باستخدام اختبارات **(Dickey-Fuller (ADF** المعززة و اختبار **ADF** هو اختبار قياسي لجدر للوحدة يقوم بتحليل ترتيب تكامل سلسلة البيانات، ولتقدير العلاقة على المدى الطويل تم إجراء اختبار التكامل المشترك ل **johansen-Juselius (1992-1999)**، بالإضافة إلى استخدام نموذج تصحيح الخطأ المتجه **(VECM)**في الدراسة للتحقق من العلاقة قصيرة المدى بين نمو القطاع الصناعي والمتغيرات المستقلة .

وجدت الدراسة أن مؤشرات الاقتصاد الكلي والمتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج الداخلي الخام لها علاقة إيجابية وهامة طويلة المدى مع نمو القطاع الصناعي، في حين أن الانفتاح التجاري والتضخم لهما علاقة سلبية طويلة الأمد مع نمو القطاع الصناعي ، كما أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي له نتائج ليست ذات دلالة إحصائية على المدى الطويل.

- **دراسة: نوري عبد الرسول الخاقاني، علي خضير كريم، (2016) " انعكاسات تحرير التجارة الخارجية على الهيكل الاقتصادي في المجر" [1]**

جاء موضوع هذا البحث ليبرز أثر تحرير التجارة الخارجية على الهيكل الاقتصادي بشكل عام والهيكل القطاعي بشكل خاص، وذلك من خلال دراسة تجربة المجر في تحرير تجارتها الخارجية وأثرها على المؤشرات الاقتصادية المكونة للهيكل القطاعي والتي من بينها القطاع الصناعي.

وسعيا وراء استخلاص نتائج المقارنة المتعلقة بالتغيرات الهيكلية للقطاعات الرئيسية في الاقتصاد المجري إثر تحرير التجارة الخارجية تم اعتماد أسلوب **" قبل - بعد " before - after"**، من خلال مقارنة فترة ما قبل التحرير من **(1978-1990)** وفترة ما بعد التحرير من**(1995-2013)** وذلك بالاعتماد على عدة مؤشرات تمثلت في : معدل

[1] - نوري عبد الرسول الخاقاني، علي خضير كريم، " **انعكاسات تحرير التجارة الخارجية على الهيكل الاقتصادي في المجر**"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 02، 2016.

النمو السنوي؛ معدل نمو دخل الفرد؛ درجة التحرير التجاري؛ نسبة مساهمة القطاع الصناعي والزراعي و قطاع الخدمات في خلق قيمة مضافة لتكوين الناتج المحلي الإجمالي.

وبناءا على ما قدمه الباحث من تحليل للمدة (قبل وبعد) تحرير التجارة الخارجية في المجر وعبر المؤشرات الرئيسية المكونة للهيكل القطاعي، كشفت النتائج أن القطاع الصناعي حافظ على معدل مساهمة ثابت نسبيا في الناتج المحلي الإجمالي للمدة من **(1990- 2012)** إذ بلغت نسبة مساهمة ناتج القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام **(1995؛ 2001؛ 2005؛ 2012)**ما مقداره **(21%؛ 22%؛ 23%؛ 22%)** على التوالي،أي أن متوسط المساهمة في الناتج بصورة عامة لم يتجاوز **23%**(في المدة المدروسة)، ما يجعل المعدل السنوي لنمو القطاع الصناعي ثابتا أيضا في ظل تحرير التجارة.

حيث أشارت بيانات الجداول والرسوم البيانية التي اعتمدها الباحث في التحليل إلى أن نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي تميزت بالتواضع والتبات بشكل عام خلال المدة من **(1995-2013)**، إذ بلغت نسبة هذه المساهمة في عام **1995** ما مقداره**(29%)**واستمرت النسبة على هذا النحو (مع زيادة أو نقصان بمقدار **1%**) إلى غاية عام **2013**. كما أشار الباحث إلى نتيجة مفادها أنه إذا كان متوسط نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي في **(GDP)** هي **(31%)** أي بزيادة مقدارها **(2%)** خلال **(18)** عاما يدل على أن القطاع الصناعي في المجر لم يشهد أي تطور في أدائه خلال فترة ما بعد تحرير التجارة الخارجية، معتبرا أن سياسة التحرير التجاري لم تكن حافزا فعليا لتحسين أداء القطاع الصناعي.

- **دراسة: Ebenyi GO, Nwanosike DU, Uzoechina B, Ishiwu V ,(2017)" The Impact of Trade Liberalization on Manufacturing Value-Added in Nigeria"**[1]

تبحث هذه الدراسة في تأثير سياسة تحرير التجارة الخارجية على قطاع الصناعة التحويلية في نيجيريا، وبشكل أساسي استخدمت الدراسة أدوات تقنية التحليل التجريبي الكمي لتقييم تأثير التجارة المفتوحة على مخرجات قطاع التصنيع النيجيري معتمدة على البيانات السنوية للفترة الممتدة من **1970- 2014**.

كما يتماشى النموذج العام المعتمد لهذه الدراسة مع نموذج عمل لوكاس. حيث تم الاعتماد على القيمة المضافة في التصنيع كمتغير تابع **(MVA)**، أما المتغيرات المستقلة فتتمثل في الانفتاح التجاري**(TOP)**، سعر الصرف الاسمي **(EXR)**، معدل الفائدة الاسمي **(INTR)**، تكوين رأس المال **(CAF)**، ويتمثل النموذج الرياضي لهذه الدراسة في ما يلي: **MVA =f(TOP,EXR,INTR,CAF)**

ومن أجل تقدير تأثير سياسات تحرير التجارة الخارجية على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في نيجيريا بشكل صحيح تم اعتماد تقنية تقدير المربعات الصغرى العادية **(OLS)** ، ولعرض العلاقة طويلة المدى تم استخدام اختبار **(ARDL)** ولاختبار استقرارية المتغيرات تم اختبار خصائص ثبات النموذج باستخدام المجموع التراكمي للاختبار المتبقي

[1] - Ebenyi GO, Nwanosike DU, Uzoechina B, Ishiwu V, "**The Impact of Trade Liberalization on Manufacturing Value-Added in Nigeria**", Saudi Journal of Business and Management Studies, volume 02, Issue05, 2017.

(CUSUM)والمجموع لتراكمي لاختبار المربع المتبقي **(CUSUMSQ)** حيث يتم تحديد وجود عدم استقرار المعلمة إذا كان المجموع التراكمي للبقايا ومربع **CUSUM** يذهب خارج المنطقة الواقعة بين الخطين الحرجين (المنقطين).

تكشف النتائج المستخلصة من هذه الدراسة أن الاقتصاد النيجيري لم يغير هيكل صادراته خلال الفترة الممتدة من **1970- 2014** وكانت التغييرات الوحيدة التي حدثت على صادراتها مجرد تحول في المنتجات المصدرة التي تشير إلى وجود علامة على استبدال الصادرات من الصناعات الزراعية الأساسية إلى الصادرات القائمة على صناعة التعدين (أي النفط الخام) وتجدر الإشارة إلى أن الاعتماد الكبير لشركات التصنيع النيجيرية على الآلات والمعدات المستوردة هو انعكاس لقاعدة التصدير الضعيفة في البلاد. كما يمكن استنتاج من النتائج التي مفادها أن عجز قطاع الصناعات التحويلية النيجيري عن الاستجابة بشكل إيجابي لإمكانيات التصدير الكامنة في تحرير التجارة قد يكون بسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج في البلاد، الذي يضع إنتاج القطاع الصناعي في وضع غير ملائم في السوق الدولية. و بشكل عام تم استنتاج أنه لم يتم إنشاء حوافز كافية لتخصيص الموارد بكفاءة من أجل تعزيز الصادرات المصنعة في إطار العملية الجارية للتحرير الاقتصادي ونماذج تحرير القيود التنظيمية.

خلاصة الفصل

في خضم الاختلاف القائم في الأوساط الاقتصادية سواء كان على الصعيد المحلي أو على المستوى الدولي بخصوص النتائج السلبية والايجابية لسياسة تحرير التجارة الخارجية، جاء هذا الجزء من البحث لعرض عدد من الدراسات السابقة التي أبرزت تجارب الدول في تحرير التجارة الخارجية وأثرها على مؤشرات هيكل القطاع الصناعي والتي أعطت نتائج متضاربة، معتمدتا على نماذج التحليل والتجريب. ما جعل طبيعة هذه العلاقة موضوع مثير للجدل. فانقسمت الدراسات التجريبية من مؤيد لفرضية " التحرير التجاري له أثر إيجابي على القطاع الصناعي" وبين مساند لفرضية " التحرير التجاري له أثر سلبي على القطاع الصناعي"، بينما بينت دراسات أخرى أنه لا يوجد تأثير.

ويرجع العديد من المفكرين الاقتصاديين أسباب هذه التناقضات إلى أن تخفيض التعريفات الجمركية و الحواجز التجارية غير الجمركية في ظل غياب السياسات المحلية الأخرى المصممة للقضاء على تشوهات سوق المنتجات و تدفقات رؤوس الأموال و التكنولوجيا الحديثة قد لا تفعل شيئًا يذكر لتعزيز النمو في القطاع الصناعي ، حيث أظهر رودريغز ورودريك (2000)أن الانفتاح بالمعنى الحقيقي للسياسات التجارية الليبرالية لا يبدو أنه ضمان لنمو أسرع، بل يجب أن يكون مصحوبا بإصلاحات اجتماعية واقتصادية ومؤسسية لتعزيز النمو الاقتصادي بصفة عامة والصناعي بصفة خاصة.

وفي هذا السياق وانطلاقا من نتائج الدراسات السابقة يمكن طرح بعض الحجج و الأسباب التي تدخل ضمن آليات تفسير هذا التضارب في النتائج والتي نذكر أهمها في ما يلي:

- ✓ اختلاف بين البلدان من حيث الخصوصيات الاقتصادية والسياسات التنفيذية و الأوضاع الاجتماعية و حتى العوامل الجغرافية و الطبيعية ؛
- ✓ اختلاف أدوات البحث، والمتغيرات المعتمدة لدراسة طبيعة العلاقة بين متغير التحرير التجاري والقطاع الصناعي؛
- ✓ الاختلافات في جودة البيانات والمنهجيات المستخدمة في الدراسات المختلفة؛
- ✓ الاختلافات في مؤشرات الانفتاح التي يستخدمها الباحثون كمقاييس للحواجز التجارية والتي يعتبرها البعض غير كافية أو غير موثوقة؛

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية قياسية لأثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في الجزائر للفترة من 1990-2019

تمهيد:

بعد عرض مختلف الأسس النظرية والفكرية المتعلقة بالتجارة الخارجية وتحريرها ومختلف المفاهيم والأساسيات المتعلقة بالقطاع الصناعي والعلاقة بينهما وذالك بالاعتماد على نتائج الدراسات السابقة، جاء هذا الفصل من موضوع البحث لإسقاط الجزء النظري على الجزء التطبيقي مرتكزا على دراسة تحليلية قياسية لتبيان أثر التحرير التجاري على القطاع الصناعي في الجزائر.

ففي الجزء الأول من هذا الفصل سنحاول عرض المراحل التي مر بها قطاع التجارة الخارجية في الجزائر ، ولاستكمال مجال التحرير التجاري سيلقي الفصل الضوء على ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، ومحاولاتها في تنويع علاقاتها التجارية ومواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية عن طريق توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والانضمام إلى منطقة التجارة العربية الحرة،كما اقترحت الدراسة تقديم ترجمة رقمية لتحليل مؤشرات قطاع التجارة الخارجية بعد التحرير للفترة الممتدة من 2000 إلى 2019.

أما فيما يخص واقع القطاع الصناعي في الجزائر فتم الحديث عنه في القسم الثاني من هذا الفصل من خلال عرض مراحل تطوره عبر المخططات التنموية التي سطرتها الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية،مع تقييم أدائه الاقتصادي في ظل تبني الجزائر سياسة تحرير التجارة الخارجية، كما سنتعرض إلى أهم التحديات التي يواجهها القطاع الصناعي الجزائري في سياق الاستراتيجيات التنموية المعتمدة والإشارة إلى متطلبات مواجهتها.

وانطلاقا من نتائج الدراسات السابقة سنحاول في القسم الأخير من هذا الفصل التعرف على العلاقة التي يؤثر بها تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في الجزائر تجريبيا، فارتأينا فحصها عن طريق دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL ،وذلك بالاعتماد على بيانات سلاسل زمنية للفترة الممتدة من 1990-2019، وذلك باختبار نموذجين حيث تم بناء النموذج القياسي الأول استنادا إلى دراسة "**Mazen Hassan Basha،2015**" والتي تم اعتمادها كأساس تجريبي لتحديد متغيرات هذا النموذج والتي جمعت بين خمسة متغيرات تمثلت في: القيمة المضافة للقطاع الصناعي ؛ الواردات و الصادرات، العمالة ، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، أما النموذج الثاني فتم الاستعانة بدراسة **Ebenyi GO و آخرون (2017)** في تحديد متغيرات هذا النموذج والتي تم حصرها في دراسة تأثر القيمة المضافة للقطاع الصناعي بكل من مؤشر الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف. كما سيتم تحليل النتائج القياسية لكل نموذج في المدى الطويل والمدى القصير. و من أجل ذلك سيتبع هذا الفصل الخطة التالية:

- **واقع التجارة الخارجية في الجزائر(1963- 2019)؛**
- **تقييم الأداء الاقتصادي للقطاع الصناعي في ظل تبني الجزائر سياسة تحرير التجارة الخارجية؛**
- **دراسة قياسية لأثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في الجزائر للفترة الممتدة من (1990-2019).**

المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر(1963- 2019)

بعد الاستقلال اختارت الجزائر نظامًا اقتصاديًا من الطراز السوفياتي قائمًا على النمط الاشتراكي الذي يدعو إلى ملكية الدولة لجميع قطاعات الاقتصاد. وهكذا كان الاقتصاد الجزائري على مدى ما يقارب ثلاثة عقود يحكمه نظام إدارة مركزي، يعتمد على تنفيذ خطط التنمية المختلفة. لكن نهاية الكتلة السوفياتية والشيوعية وظهور منظمة التجارة العالمية وتطور الكتل الاقتصادية الكبرى، أجبر القادة الجزائريين على إعادة النظر في إستراتيجيتهم التنموية وتنظيم العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، من خلال الاعتماد على مجموعة من الإجراءات وتبني عدة تغييرات وإصلاحات لترشيد تجارتها الخارجية. بما يسمح لها بالانتقال الناجح إلى اقتصاد السوق و تحقيق الاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، وتحقيق التفوق التنافسي في التجارة الدولية.

ومن هذا المنطلق، نحاول التطرق إلى أهم المراحل التي مر بها قطاع التجارة الخارجية في الجزائر منذ الاستقلال أي من 1963 إلى غاية سنة 2019 ، مع إبراز أهم الإصلاحات والتشريعات التي مست هذا القطاع وتحليل أهم المؤشرات التي تكشف عن وضعية قطاع التجارة الخارجية في الجزائر.

I - سياسات التجارة الخارجية في الجزائر

تبنت الجزائر سياسة تقييد التجارة الخارجية في الفترة التي جاءت بعد الاستقلال مباشرة، إذ اعتمدت فيها على النظام الاشتراكي أي نمط الاقتصاد المخطط. حيث اعتبرته الطريقة الوحيدة والتي لا رجعة فيها لبناء الاقتصاد الوطني وإرساء قواعد الاستقلال الاقتصادي الجزائري، فتجسد ذلك في دستورين 1963 و 1976 وثم التأكيد عليه في الميثاق الوطني 1964و 1976.[1] ليصبح بعد ذلك الاقتصاد الجزائري خاصة على مستوى التجارة الخارجية مسير من طرف المؤسسات العمومية المحتكرة، وكمحاولة من الدولة الجزائرية دخول اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي ، فأدخلت بعض التعديلات في السياسات التجارية خاصة مراقبة الواردات، والسيطرة على الأزمات التي يمكن أن تحدث من جراء التغيير الذي يمكن أن يطرأ على أسعار البترول، والوضعية المالية الخارجية للبلد.[2]

I - 1سياسة الرقابة على التجارة الخارجية (1963- 1970)

إن تبني الجزائر سياسة الرقابة على التجارة الخارجية خلال هذه المرحلة لم يكن كخيار بديل وإنما كمعطى واقعي فرضه الاقتصاد الوطني الهش والغير متوازن الموروث من قبل المستعمر الفرنسي، والخاضع للنشاط الأولي الذي يعتمد على 80 % في إنتاجه على الزراعة والصناعة الإستخراجية والذي تميز بتبعيته الكاملة لفرنسا.

فجاءت نصوص ميثاق طرابلس سنة 1962 والتي تدعو إلى القضاء على جميع روابط التبعية، وفي الفترة الممتدة بين 16و21 أفريل 1964 انعقد أول ميثاق للجزائر المستقلة الذي أعلن عن تبني النظام الاشتراكي ورفض النظام الرأسمالي.[3] فتميزت وضعية التجارة الخارجية في هذه المرحلة باكتفاء الدولة بمراقبتها، معتمدتا في ذلك على مجموعة

---

[1] - صالح صالحي، "**أثار المنظمة العالمية للتجارة الخارجية للجزائر**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 01، العدد01، 2002، ص50.

[2] - كوثر سعاد قودة، " **آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي –دراسة حالة-**"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2020/2019، ص 63.

[3]- Temmer Hamid, " **Stratégie De Développement Indépendant Le Cas De l'Algérie: Un Bilan"**, Algérie, OPU, 1983, P 23.

من الإجراءات التقييدية لحماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية، وذلك بتطبيق سياسة الحماية والتي تمثلت في ما يلي:

- ✓ **الرقابة على الصرف:** طرحت السلطات الجزائرية بداية من أكتوبر سنة 1963 قانون خاص لمراقبة الصرف والحد من ترحيل الأموال التي تخص العديد من المجالات التي تتعلق بالمبادلات والتسويات الخارجية، بهدف الحفاظ على العملة الصعبة ولحماية السوق الوطنية من المنافسة الأجنبية وأيضا من أجل الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري؛
- ✓ **الرقابة من خلال الرسوم الجمركية:** وكوسيلة أساسية لتطبيق الحماية التجارية أسست الجزائر أول تعريفة جمركية بموجب الأمر رقم 441/63 المؤرخ في 28/ 10/ 1963 والتي دخلت حيز التنفيذ في 01 نوفمبر 1963. حيث تمثل مضمون هذه التعريفة في التمييز بين السلع المستوردة حسب طبيعتها وحسب مصدرها الجغرافي . وفي 02 فيفري 1968 جاء الأمر رقم 35/68 لإصدار تعريفة جمركية جديدة جاءت لمراجعة النقائص التي وردت في التعريفة السابقة والتي نصت على الانتقاء عند الاستيراد وإحلال الواردات، بهدف توجيه الواردات لخدمة إستراتيجية التنمية الوطنية وبغرض تشجيع الإنتاج الوطني التحويلي وحماية القدرة الشرائية للطبقة الكادحة .[1]
- ✓ **الرقابة من خلال نظام الحصص:** بغرض الحد من استيراد السلع الكمالية، نص المرسوم رقم 188/63 المؤرخ في 1963/05/16 في أحد مواده على حصر السلع المستوردة، وذلك من خلال طرح قائمتين تحدد منتوجات معينة، قائمة المواد المحظور استيرادها وقائمة المواد المسموح استيرادها، وذلك من أجل الرقابة على المبادلات الخارجية، والحفاظ على العملة الصعبة، وأيضا بغرض حماية الاقتصاد الوطني وتحسين الميزان التجاري في ظل احتياطات صرف قليلة.[2]
- ✓ **تنصيب الأجهزة القائمة بعملية التصدير والاستيراد :** من أجل إخضاع عملية التصدير والاستيراد للرقابة الدائمة من طرف الدولة، استحدثت الجزائر شركات وطنية مهمتها القيام بعمليات التصدير والاستيراد من خلال إنشاء الديوان الوطني للتجارة(ONACO)في نهاية1963، الذي يقوم بتزويد السوق الوطنية بالمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، وأيضا تم إنشاء ما يعرف بالمجمعات المهنية للشراء(GPA) بموجب المرسوم (223/64) المؤرخ في 1964/08/10، مهمتها تسطير برامج الاستيراد السنوية وتحديد الاتجاهات الجغرافية للمبادلات، والتي كانت تغطي هذه التجمعات خمسة فروع من أنشطة الاقتصاد الوطني وهي: الخشب ومشتقاته، الحليب ومشتقاته، النسيج الصناعي، الجلود ومشتقاتها، المنتجات الأخرى.[3]

---

[1]- درار عياش، أوكيل نسيمة، يعلي زينب، " **تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة من 2000-2011**"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد27، المجلد 02، 2013، ص 40.

[2]- تومي صالح، عيسى شقبقب، " **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية**"، مجلة الباحث،المجلد 04، العدد04، 2006، ص32 .

[3]-Hocine Benissad , " **économie de développement de l'Algérie** ", 2eme Edition, opu, 1982, P 84

جدول رقم(3-1): تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (1963-1970) الوحدة مليون دج

البيانات	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970
الصادرات	3748	3588	3145	3080	3572	4097	4611	4980
الواردات	3437	3472	3312	3153	3154	4023	4981	6025
م. التجاري	309	116	167 -	73 -	418	74	370 -	1045 -

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات:

Centre National De L'informatique Et Des Statistiques, Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période : 1963–2010, Ministere Des Finance , Direction Generale Des Douanes.

توضح معطيات الجدول أعلاه أن وضعية الميزان التجاري خلال فترة اعتماد الجزائر سياسية الرقابة على تجارتها الخارجية (1963-1970) يسجل تذبذب بين الفائض والعجز، فبعد الرصيد الإيجابي المسجل في سنتي 1963 و 1964 حيث فاقت نسبة تغطية الصادرات للواردات ال100% ،يظهر خلال سنتي 1965 و1966 عجز في الميزان التجاري بسبب انخفاض الصادرات والتي يعود تفسيرها إلى قيام الجزائر ببعض عمليات التأميم و التي أدت بدورها إلى تخلي فرنسا عن استيراد بعض المنتجات الجزائرية خلال هذه الفترة، كما أنه في سنة 1967تظهر أعلى قيمة فائض في الميزان التجاري والتي تقدر ب (+ 418) وهذا راجع للزيادة في الصادرات من جديد والمتأتية من ارتفاع أسعار المحروقات، إلا أنه عاود الرجوع إلى الوضعية السالبة خلال سنة 1969 و 1970 التي تمثل أعلى قيمة عجز نتيجة لارتفاع واردات سلع التجهيز لعمليات بناء الاقتصاد الجزائري.

I -2 سياسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1971- 1986)

بعد فترة الرقابة التي مارستها الدولة على قطاع التجارة الخارجية خلال الستينيات، اكتفت غداة إعلان الاحتكار بداية السبعينات بإصدار أوامر متفرقة تشمل إنشاء مؤسسات عمومية مزدوجة بصلاحية احتكار المبادلات التجارية، حيث أدت بدورها إلى بروز نوعين من الممارسات الاحتكارية وهي:[1]

- ✓ **الاحتكار الرسمي:** والذي يتم منحه في الغالب للمؤسسات الوطنية مهما كان نشطها إنتاجي أو توزيعي، بشرط أن تكون للمؤسسة الإنتاجية تخصص الاحتكار لتشغيل المؤسسة فقط، دون المتاجرة في السلع المستوردة؛
- ✓ **الاحتكار بالتأشيرة:** وهو يشمل لائحة من السلع التي تعجز المؤسسة المحتكرة عن تأمينها لفائدة زبائنها، وتقوم في هذا الشأن بتفويض امتياز إلى مستوردين عموميين أو خواص في شكل تأشيرة صادرة عنها لا تتعدى صلاحيتها 06 أشهر مقابل اقتطاع رسم الاحتكار الذي يتراوح بين 1 % إلى 5.6% من قيمة السلع المستوردة، وهذا الاقتطاع يعتبر بمثابة ريع تستفيد منه المؤسسات الحائزة على الاحتكار دون بذل مجهود في الاستيراد.

وأيضا عرفت سنة 1973إصلاحات جبائية فيما يخص تصنيف المنتجات والسلع حسب المناطق الجغرافية المستوردة منها، حيث تم التمييز بين :[2]

---

[1] - عجة جيلالي، " **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**"، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة- الجزائر، 2007، ص 45.

[2] - مزراق عثمان، " **أثر الحواجز غير التعريفية على تحرير التجارة الخارجية – حالة الجزائر**"، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2011/ 2012، ص 113 .

- ✓ **تعريفة الحق العام:** والتي كانت تطبق على المنتجات التي يكون مصدرها الدول التي تمنح الجزائر معاملة الدولة الأكثر رعاية (La nation la plus favorisée)؛
- ✓ **تعريفة خاصة:** ،تم إقرار هذه التعريفة على أساس مصلحي. أي تعطي هذه التعريفة للدول التي تخص مصلحة أكثر للجزائر فيما يخص المبادلات سوف تقابل بتسهيلات من الجزائر.

ومواصلة لنفس المنحى الذي يؤكد توجه الدولة لاحتكار التجارة الخارجية من خلال نظام التراخيص الإجمالية للاستيراد AGI (autorisation globales des importation)، والذي دخل حيز التنفيذ بموجب المنشور 73-01 المؤرخ في 20/ 1973/02 الصادر عن وزارة التجارة والمتضمن منح المؤسسات العمومية حق الامتياز في احتكار التجارة الخارجية وإلغائه للتجمعات المهنية للمشتريات (GPA)والذي تم تأكيده بصدور الأمرين 74- 11 المتعلق بتحرير تجارة التصدير و 74- 12 المتعلق بشروط استيراد البضائع .[1]

ولتعزيز نظام الاحتكار أكثر تم إصدار القانون 78/02 في فيفري 1978 ، والذي تضمن التأكيد القطعي على مبدأ التدخل الحصري للدولة في التجارة الخارجية، وعدم تدخل القطاع الخاص لا المحلي ولا الأجنبي في عمليات الاستيراد والتصدير لحسابهم الخاص أو كوسطاء لحساب مؤسسات أجنبية.[2]

وتعبيرا عن التوجه الجديد لمواكبة المستجدات في هذه المرحلة قامت السلطات بتطبيق مبدأ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية والذي جاء لتقسيم الشركات العمومية الكبرى وتجزئتها إلى وحدات صغيرة أكثر تخصصا من أجل مواجهة الصعوبات وتحريرها من الضغوطات التي كانت تقيدها.[3] كما أن خلال هذه الفترة لم تتخل الدولة عن الاحتكار كسياسة لتسيير الواردات والصادرات و إنما أضفت عليه نوعا من الليونة في التعامل، ويظهر ذلك جليا من خلال إصدار المرسوم 84/ 390 الذي يلمس بعض التسهيلات في عملية الاستيراد.[4] أما فيما يتعلق بالاحتكار الخاص فتم تصنيف الواردات إلى المنتجات التي تستورد في إطار الاحتكار بترخيص من الوزارة الوصية(القائمةأ)، ومنتجات يتم استيرادها من قبل المؤسسات العمومية غير المحتكرة (القائمة ب).[5]

---

[1] - فيصل لوصيف، " **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970- 2012**"، مذكرة الماجستير تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2014/2013، ص 93.

[2] - موسوس مغنية، **"أثر تحرير التجارة الخارجية على معدل التغطية في الفترة 2000-2013 دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،المجلد 09، العدد 11، ص 132.

[3]- رشيد وضاح، " **المؤسسة في التشريع الجزائري بين النظرية والتطبيق**"، دار هومة للطباعة والنشر،الجزائر، 2002، ص 123.

[4] - . درار عياش،أوكيل نسيمة،يعلي زينب، " **تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة من 2000-2011**"، مرجع سابق، ص 45.

[5] - ربيحة حجارة،" **وضع قطاع التجارة الخارجية في الجزائر: تراجع في التحرير أم ضبط في القطاع**"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني ،المجلد 14 ، العدد 02، 2016، ص 343.

الجدول رقم(3-2) : تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (1971-1985) الوحدة: مليون دج

البيان	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الواردات	6028	6694	8876	16 822	23 673	22 123	29 474	34 439	32 378
الصادرات	4208	5854	7479	17 803	16 952	20 704	24 090	24 284	38 011
م.التجاري	-1820	- 840	-1397	981	-6 721	-1 419	-5 384	-10 155	5 633

البيانات	1980	1981	1982	1983	1984	1985
الواردات	40 519	48 639	49 310	49 784	51 254	49 495
الصادرات	59 953	57 383	52 698	53 455	59 108	51 029
م.التجاري	39 819	8 744	3 387	3 671	7 853	1 534

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات:

Centre National De L'informatique Et Des Statistiques, Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période : 1963–2010, Ministere Des Finance , Direction Generale Des Douanes.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن معظم سنوات عشرية السبعينات يسجل فيها الميزان التجاري رصيد سلبي ما عدا سنة 1974 أين سجل الميزان التجاري فائض قدر ب 981 مليون دج وهو عائد بالأساس إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط والناجم عن اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية والتي دفعت بدورها منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)إلى التخفيض التدريجي لإنتاجها وبالتالي نجم عنها ارتفاع كبير في أسعار البترول، و أيضا يسجل الفائض في الميزان في سنة 1979 بمقدار 5 633 مليون دج، نتيجة الأزمة الأمريكية الإيرانية و حرب الخليج التي أفضت إلى زيادة العائدات النقدية للدول المصدرة للبترول، ولعل ما يفسر الأرصدة السالبة في الميزان التجاري من (1971-1973) و (1975- 1978) هو السياسة الصناعية التي انتهجتها الجزائر خلال هذه الفترة والتي تعتمد بنسبة كبيرة في تمويلها على السوق الخارجية لاستيراد السلع الاستهلاكية والاستثمارية من أجل تموين السوق المحلية والمشاريع المخططة خلال هذه الفترة. ومن خلال ما سبق ذكره يمكن الإشارة إلى أن واردات الجزائر خلال الفترة من (1971-1979) ترتكز على المواد الأولية والمواد نصف مصنعة وأيضا على سلع التجهيز بالدرجة الأولى نظرا لتوجه سياسة المخطط الجزائري خلال المرحلة في تسريع عملية التصنيع، في حين ترتكز الصادرات على المحروقات و بالتحديد البترول الخام وهو ما يفسر ضعف الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة. في حين أن الفترة الممتدة من 1980-1985 سجل الميزان التجاري رصيدا موجبا وفائضا حيث فاقت نسبة تغطية الصادرات للواردات 100% .

I - 3 سياسة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر (1986-1999)

فبحلو سنة 1986 كان الاقتصاد الجزائري يتخبط في أزمة سببها انهيار أسعار النفط، نجم عنها اختلال في التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني والتي أظهرت عيوب الأسلوب التنموي المتبع، حيث في نهاية سنة 1986 كانت كل المؤشرات تدل على خطورة الوضع، ما جعل لزاما على الحكومة الجزائرية تغيير نظامها الاقتصادي إلى الأحسن من خلال إعادة النظر في الكثير من السياسات المتبعة والقيام بجملة من الإصلاحات والتدابير الاقتصادية الواسعة النطاق والتي مست جميع جوانب النشاطات الاقتصادية بمختلف قطاعاتها، فلجأت الجزائر إلى القيام بإصلاحات مدعوم من طرف صندوق النقد الدولي الذي اشترط عليها انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي، والتحرير الكامل للاقتصاد،

وتركه لميكانزمات السوق،من أجل القضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية. فتزامن ذلك مع بداية أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر والتي كانت تسعى من ورائها لتحقيق عدة أهداف نذكر أهمها في ما يلي: [1]

- ✓ تنويع الصادرات والتخطيط لوجود بدائل البترول:
- ✓ التحكم في التضخم:
- ✓ تحقيق التوازن في الميزان التجاري و ميزان المدفوعات وتحسين الجودة:
- ✓ توفير التمويل اللازم أو بعبارة أخرى التخلص من المديونية:
- ✓ الاندماج في الاقتصاد العالمي لتقليص التفاوت الذي كانت تتسع هوته بين الجزائر و الدول الرأسمالية،

و باختصار يمكن عرض أهم مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر من خلال ما يلي:

- ❑ **أولا: المرحلة التمهيدية من 1986-1989:** عرفت هذه المرحلة بوادر تبني سياسة تحرير التجارة الخارجية من خلال عدة قوانين وتشريعات أهمها قانون 88-01 والذي أقر بضرورة الخوصصة للقطاع العام، وكذا قانون 88-02 الذي أعلن ضرورة تحويل النظام الاقتصادي الجزائري إلى نظام اقتصاد السوق.[2] كما عمدت الجزائر في هذه المرحلة إلى إصلاح قطاع التجارة الخارجية والبحث عن الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي، وعلى أساس هذا الدافع في بداية عام 1989 تم تبني دستور جديد أزال رسميًا الحواجز التي تعترض التحرير الاقتصادي.[3] كما تم إدخال العديد من التغيرات على علاقة الدولة بالاقتصاد والتي تزامنت مع التوقيع على برنامج التثبيت الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي والذي يشترط الصرامة في إلغاء تقنين التجارة الخارجية.
- ❑ **ثانيا: المرحلة التدريجية من 1990-1993:** مواصلة للتحول الجذري لمسار التجارة الخارجية، وكرد فعل للسلطات العمومية الجزائرية من أجل التخلص من النظام الاشتراكي والتحرير التدريجي للتجارة الخارجية، تم إصدار جملة من القوانين والمراسيم الهادفة إلى خلق سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية ومن أبرزها:

- ✓ بدأت هذه المرحلة بصدور قانون النقد والقرض 10/90 والذي يعتبر نواة التغيرات في السياسة التجارية الجزائرية، وقد كان من أهدافه توسيع صلاحيات بنك الجزائر، وتعزيز الاستثمار الأجنبي بالجزائر، وحرية حركة رؤوس الأموال.[4]
- ✓ إصدار قانون المالية التكميلي لسنة 1990 رقم 16/90، والذي يعتبر النواة الحقيقية لهذا التغير إذ أشار في مادته 40 و 41 إلى التحرير الجزئي لعمليات التجارة الخارجية.[5]

---

[1] - بوضياف سامية، "**سياسة تحرير التجارة الخارجية و أثرها على التنافسية الدولية** "، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، المجلد 04، العدد 01، 2015، ص 201-202.

[2]- بوضياف سامية،" **سياسة تحرير التجارة الخارجية و أثرها على التنافسية الدولية**"، مرجع سابق، ص 203

[3] - Abbas Mehdi ," **L'ouverture Commerciale De L'algérie**.," Revue Tiers Monde, Number 210 , 2012 , P59.

[4] - فاتحي رضوان، وآخرون،"**أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2018**". مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06، العدد01، 2020، ص 142.

[5] - -بونوة سمية، نوري منير،" **النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية**. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،المجلد 14، العدد19، 2018، ص 126.

- ✓ إصدار البنك الجزائري التعليمة رقم 91/03 المتعلقة بشروط القيام بعملية استيراد السلع وتمويلها بحيث أصبح النظام البنكي مسؤولا عن تمويل التجارة الخارجية.[1]

وتماشيا مع نفس السياق من إجراءات تحرير التجارة الخارجية تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤخر في 13 فيفري 1991، الذي يؤكد إلغاء الاحتكار في مجال التجارة الخارجية، ويكرس مبدأ تحرير التجارة الخارجية من خلال التأكيد على تحرير المعاملات التجارية الخارجية بالإضافة إلى إلغاء شهادات الاستيراد والتصدير.[2] مما أدى إلى استيراد العديد من السلع دون ضوابط بهدف الربح مع سيادة الفوضى في المعاملات، أدى ذلك إلى انخفاض المداخيل من العملة الصعبة وهذه الظروف كانت كافية لتدخل الدولة من جديد من أجل إعادة ضبط وتنظيم عملية تحرير التجارة الخارجية، من خلال إصدارها للتعليمة الحكومية التي تحمل رقم 625 الصادرة في 18 أوت 1992 بحيث كان الهدف منها حماية المنتوج الوطني.[3]

- ❑ **ثالثا: مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية بداية من 1994:** بدأت هذه المرحلة سنة 1994 وهي السنة التي كانت الجزائر تهيئ فيها للتعاقد مع صندوق النقد الدولي في إطار الإصلاحات للاتفاقية المبرمة بينهما اتفاقية Stand by " " التي كانت في أفريل1994 وتم خلالها جدولة الديون حيث كان تحرير التجارة من بين شروط هذه الاتفاقية، إضافة إلى مسعى الجزائر إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.[4] وهذا ما شكل دافعا لسن العديد من التشريعات والإصلاحات التجارية بغرض التسريع من عملية التحرير لهذا القطاع.

ومن أهم الإجراءات المتخذة في هذا الإطار تم: تخفيض قيمة العملة الوطنية، ترشيد وتقليص الرسوم الجمركية على الواردات، إضافة إلى إنشاء العديد من المؤسسات الوطنية المكلفة بترقية قطاع التجارة الخارجية (CAGEX, SAFAX, CASI, PROMEX).[5] ما سمح بفتح مجال واسع لزيادة الصادرات باستثناء تلك المواد التي لها قيمة تاريخية وأثرية.

وفي نفس السياق أيضا تم إصدار تعليمة البنك الجزائري 94-20 بتاريخ 12 أفريل 1994والتي أبطلت جميع الأحكام السابقة المتعلقة بالمبادلات التجارية مع الخارج، ما ألغى أية قيود على عمليات الاستيراد وعلى الصرف، وبالتالي تمكن كل شخص طبيعي أو معني مسجل في السجل التجاري من ممارسة نشاط الاستيراد لجميع السلع والخدمات المطابقة للشروط ومعايير حماية المستهلك، ليتم بذلك تحرير نشاط البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية.[6]

---

[1] - فاتحي رضوان، وآخرون،"**أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2018** "،مرجع سابق، ص 142.

[2] - مزراق عثمان، " **أثر الحواجز غير التعريفية على تحرير التجارة الخارجية – حالة الجزائر**"، مرجع سابق، ص 122.

[3] - دليلة طالب، "**أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة**"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة العدد 03،2018،ص 237.

[4] - وسيلة السبتي، و نعيمة زعرور، " **مراحل تطور تحرير التجارة الخارجية في الجزائر**"، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة ،المجلد01، العدد 01 ،2018، ص 128،

[5] - عبد الغفار غطاس، محمد زوزي، عبد الوهاب دادن، " **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من (1980- 2011)**". مجلة الباحث،المجلد 15، العدد 15، 2015 ،ص 286.

[6] - بوضياف سامية، "**سياسة تحرير التجارة الخارجية و أثرها على التنافسية الدولية**"،مرجع سابق، ص 205-206

وفي إطار هذا الانفتاح الاقتصادي والتجاري والاندماج الجهوي تم تخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركية من 60% إلى 50% سنة 1996، وفي أول جانفي 1997 تم تخفيضها إلى 45% وقد تم حصر المواد الممنوعة من الاستيراد في ثلاثة مواد فقط والتي تم إلغائها في منتصف 1995، أما في جانب الصادرات فإن قائمة المواد الممنوعة من التصدير والتي كانت تضم 20 مادة تم إلغائها، فبحلول جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية للجزائر خاليا من القيود الكمية.[1] وهذا ما تعكسه معطيات الجدول الموالي والذي يظهر أنه بداية من سنة 1990 عرفت قيمة الصادرات والواردات ارتفاعا ملحوظا باستثناء سنة 1994 أين تراجعت قيمة الصادرات وهذا راجع أساسا إلى انخفاض أسعار البترول في حين أن الواردات لم تنخفض قيمتها عن 9000 مليون دولار .

جدول رقم (3-3) : تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة(1986- 1999) الوحدة: مليون دولار

البيانات	1986	1988	1990	1992	1994	1996	1998	1999
الصادرات	7 820	8 104	11 304	10 837	8 340	13 375	10 213	12 522
الواردات	9 213	7 323	9 684	8 406	9 365	9 098	9 403	9 164
م. التجاري	-1 393	781	1 620	2 431	-1 025	4 277	810	3 358

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات:

Centre National De L'informatique Et Des Statistiques, Les Réalisations Des Echanges Extérieurs De l'Algérie Période : 1963–2010, Ministere Des Finance , Direction Generale Des Douanes

Π -التجارة الخارجية الجزائرية على المستوى العالمي- الاتفاقيات التجارية الدولية بين الجزائر وشركائها الاقتصاديين-

تتواجد الجزائر اليوم ضمن محيط وطني ودولي يتميز بتغير جذري و آليات جديدة تحتم عليها الاندماج والتكيف وليس الانعزال عن النظام الاقتصاد العالمي الجديد وتطوراته . ولمواكبة مسار هذا الاندماج تجسد موقف الجزائر من خلال سعيها للانضمام إلى منضمة التجارة العالمية، وعقد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لتحرير التجارة وصولا إلى منطقة تبادل حر،خاصة وأن هذا الاتفاق جاء ليدعم العلاقات الأوروجزائرية، بالإضافة إلى انضمامها إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تعتبر كخطوة مهمة نحو الوحدة الاقتصادية العربية، وغيرها من الاتفاقيات الثنائية لتسهيل المبادلات التجارية وتنويعها. وفي هذا الصدد نحاول من خلال هذا الجزء معرفة انعكاسات وفهم كيفية تأثير هذه الاتفاقيات على تطور التجارة الخارجية للجزائر.

Π - 1 الجزائر ومنظمة التجارة العالمية

تلتزم كل دولة راغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بتقديم طلب مكتوب تعلن فيه عن رغبتها في أن تصبح عضوا بداخلها، وقد كانت الجزائر من بين الدول السباقة في تقديم طلب العضوية للجات (GATT) منذ سنة1987، لكنها لم تحصل على العضوية بحكم الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي عاشتها. وبعد أن تحولت (GATT) إلى منظمة التجارة العالمية (OMC) قدمت الجزائر في 1994 طلب رسمي للانضمام إليها، وفي 1996 تم إيداع

[1]- فيصل بهلولي، " **التجارة الخارجية الجزائية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**"، مجلة الباحث، العدد 11،2012، ص 113.

مذكرة نهائية حول النظام التجاري والاقتصادي في الجزائر ، وبناءا على ذلك قامت منظمة التجارة العالمية بإعداد فريق عمل يتكون من عدة خبراء ترأسه أنداك سفير الأرجنتين والذي تكلف بمتابعة ملف انضمام الجزائر للمنظمة .[1]

و انطلاقا من ذلك دخلت الجزائر في نوعين من المفاوضات متعددة وثنائية الأطراف والتي تقوم من خلالها بشرح مختلف جوانب السياسة التجارية والاقتصادية ذات الصلة باتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وعلى أساس هذه المفاوضات مر مسار انضمام الجزائر للمنظمة بعقد عدة جولات،حيث في كل جولة تشترط المنظمة على الجزائر أن تغير من منظومة قوانينها والقيام بعدة إصلاحات بما يتماشى مع قواعد المنظمة، والتي تجسد مبدأ تحرير السلع والخدمات ورؤوس الأموال. إلا أنه ورغم الجهود الكبيرة التي بدلتها الجزائر في سبيل انضمامها لم تحقق أي نتيجة لحد الساعة وذلك لعدة أسباب فمن جهة عدم اقتناع أعضاء المنظمة بمختلف التعديلات التي أجرتها الجزائر على منظومتها القانونية والتي تعتبرها بعيدة عن قوانينها، ومن جهة أخرى تخوف الجزائر من مختلف الانعكاسات السلبية التي تنجر من وراء الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.[2]

- **التحديات التي تواجه الجزائر في مسار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة:** يتطلب الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة تحضير وتنسيق على أعلى المستويات وبين جميع مؤسسات الدولة، وباعتبارها آلية معقدة وطويلة، سعت الجزائر منذ تاريخ تقديمها ملف طلب الانضمام أي سنة 1987 إلى تقديم تنازلات وتحويلات قانونية مست قطاعات إستراتيجية بغرض فتح أبواب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التبادل التجاري الدولي، ومسائل متعلقة أيضا بالإنتاج والمنافسة وحتى حقوق الملكية الفكرية. وبالرغم من هذه المساعي لازال يواجه مسار مشروع الانضمام صعوبات وتحديات إلى يومنا هذا وأهمها:

✓ **أسباب متعلقة بمصداقية الملف الجزائري:**[3]

- تبني النضرة المعتادة على تغليب السياسة على الخبرة و اعتماد الاديولوجية السياسية على المعطيات التقنية وهو ما يجعل التفاوض سياسي أكثر منه اقتصادي؛
- عدم طرح إستراتيجية واضحة وارتكاز الجزائر على نفس النمط من المفاوضات التي جرت مع الإتحاد الأوروبي؛
- افتقار الجزائر إلى طرح برنامج أو رزنامة واضحة، وعدم دقة المعطيات المقدمة خاصة منها الإحصائية، فتغير الحكومات وتعاقب القوانين وتضارب المعطيات المقدمة من كل هيئة جزائرية أفقد الملف الجزائري مصداقيته نتيجة عدم الاستقرار المؤسساتي والإطار التشريعي وعدم تحديد خيارات اقتصادية واضحة ودقيقة؛
- البطء المسجل في تجسيد الإصلاحات والتعهدات المقدمة قلل من وزن الملف الجزائري للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

---

[1] - بلحراث ليندة، **" تأثير مسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني والتجارة"**، مجلة معارف" العدد،17،2014، ص 141-142.

[2]- بلحراث ليندة، **" تأثير مسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني والتجارة"**، مرجع سابق، ص 137-142.

[3] - فيصل بهلولي، **"التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية"**، مرجع سابق، ص 116.

✓ **أسباب متعلقة بنوعية الاقتصاد الوطني:**[1]

- ضعف قدرة النسيج الصناعي على المنافسة حيث أن المنتجات الصناعية مازالت لم تصل إلى مستوى المنتجات الأجنبية من حيث الجودة والسعر؛
- تأخر تطور الاقتصاد الزراعي خاصة وأن الدعم الذي تقدمه الدولة لهذا القطاع ضعيف جدا مقارنة بما تقدمه الدول الغربية لقطاعها الزراعي؛
- لا تزال التجارة الخارجية محتكرة من طرف القطاع العام وهذا ما يتنافى مع الفلسفة التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية، كما أن الميزان التجاري خارج المحروقات مستمر في العجز لا يمكن الاعتماد عليه في جلب العملة الصعبة؛
- الاعتماد شبه الكلي على استيراد التجهيزات والمعدات وحتى المواد الغذائية بما يكلف الدولة الأموال الكثيرة؛
- ضعف العملة الوطنية وتخفيضها في كل مرة أدى إلى اللجوء إلى استيراد المواد المصنعة وبيعها في السوق مباشرة للحصول على أرباح بسرعة وبسهولة؛
- ضعف قدرة قطاع الخدمات عن المنافسة رغم امتلاكه لبعض المؤهلات؛
- وجود اقتصاد موازي.

❑ **تقييم آثار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة:** تشير الدراسات الاقتصادية أن إقبال الدول النامية على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من أجل الحصول على الامتيازات والاندماج في الاقتصادي العالمي سيكون له آثار متباينة، ومما لاشك فيه أن إقدام الجزائر على هذه الخطوة المصيرية يتيح المجال لطرح مجموعة من التساؤلات حول ماذا سوف يجني الاقتصاد الوطني من هذا الانضمام؟ . وفي ما يلي يمكن توقع أهم الآثار والانعكاسات سواء الإيجابية منها أو السلبية والتي لابد منها خاصة في ظل ضعف الاقتصاد الوطني وارتكازه على مصدر غير متجدد ألا وهو البترول.

✓ **الآثار الإيجابية الناجمة عن انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية:** إن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يتم بناءا على الإصلاحات الاقتصادية للمؤسسات الوطنية ضمن خطوات الانتقال إلى اقتصاد السوق والتي ستعزز قدرة الجزائر على خلق فرص من خلال تحقيق ما يلي:

- تتمكن الجزائر من وراء انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة من الاستفادة من مجموع الإجراءات الممنوحة للدول النامية والتي تمكنها من الدفاع عن مصالحها، وذلك من خلال الاستفادة من الترتيبات التي خرجت بها جولة الأوروغواي والداعية إلى المعاملة المتميزة والأكثر تفضيلا للدول النامية.[2]

---

[1] - عبود زرقين، توايتية الطاهر، "**الآثار المرتقبة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،العدد 43، 2015، ص 209.

[2] - كمال رزيق، فارس مسدور، " **الشراكة الأوروبية الجزائرية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي**"، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البليدة، 21-22 ماي 2002،ص 5-6.

- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة يساعد على توفير مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي الأمر الذي يساهم في استقطاب المؤسسات الصناعية الأجنبية للاستثمار في الجزائر، مما يساعد على تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الجزائرية وذلك من خلال الشراكة مع هذه المؤسسات أو من خلال الاحتكاك بها؛
- تساعد عملية الانضمام في رفع الحواجز وتقليصها في الأسواق العالمية أمام المنتجات الجزائرية خاصة في المجالات التي تمتلك فيها الجزائر القدرة على المنافسة كصناعة البتروكيمياويات والتي تعتمد على المواد النفطية المتوفرة في الجزائر والتي من المتوقع أن يكون هناك تأثير على زيادة صادراتها.[1]
- تعتبر العضوية في منظمة التجارة العالمية حافزا قويا للقطاع الصناعي والزراعي في الجزائر لتطوير أساليب إنتاجها والتزامها بالمواصفات والمقاييس العالمية بحيث تصبح سلعا منافسة من ناحية السعر والجودة، وهذا ما سوف يؤدي إلى تنمية طاقاتنا التصديرية.[2]
- تمكن عملية الانضمام من السعي إلى تسهيل الإجراءات الجمركية في الجزائر، بوضع برنامج عمل لتوفير المعلومات وتبسيط الإجراءات كالتقليل من الوثائق المطلوبة في ملفات التخليص الجمركي وتخفيض مدة بقاء البضائع في الموانئ والمستودعات، ووضع البضائع في متناول المستوردين في أقرب الآجال وبالتالي تخفيض سعر تكلفة إقامة البضائع.[3]
- تساهم عملية الانضمام أيضا بفتح المجال لتطوير الخدمات المصرفية المحلية عن طريق التعاملات التي تقدمها المصارف الدولية بما يسمح للمستهلك الاستفادة من هذه الخدمات بسعر وجودة وكفاءة وتنوع.

✓ **الآثار السلبية الناجمة عن انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية:** إن تقييم الآثار المحتملة لمشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة يعكس جوانب سلبية تتمثل في:

- سيؤدي انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة إلى فتح السوق الجزائرية أمام الدول الأعضاء في المنظمة مما يؤدي إلى إغراق السوق بالسلع الأجنبية ذات الجودة العالية والأسعار المنخفضة، وهو ما يؤدي إلى كساد الصناعة الجزائرية بسبب تفضيل المستهلك للمنتج الأجنبي على المنتج المحلي؛
- اعتماد الجزائر على صادرات المحروقات التي تمثل حوالي97% من إجمالي الصادرات يجعلها بعيدة عن الاستفادة من المزايا التي يمنحها الانفتاح التجاري ضمن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، كما أن ضعف حجم الصادرات الصناعية يجعلها غير قادرة على الوقوف في مجال المنافسة الدولية نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم خبرة المؤسسات الجزائرية في مجال التكنولوجيا والتسويق.[4]

---

[1] - سلامي ميلود، بوستة جمال، "**المنظمة العالمية للتجارة وتأثيرها على الجزائر في حالة الانضمام**"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية،المجلد 01، العدد 07 ، 2017، ص 254.

[2] - مسعداوي يوسف، "**انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع التجارة الخارجية**"، مجلة الأبحاث الاقتصادية ، العدد 11، 2014، ص 89.

[3] - بهلولي فيصل، "**التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**"، مرجع سابق، ص 117.

[4]- بوخاري أمينة،براهيمي بن حراث حياة، " **جدلية مشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة دراسة تحليلية عن الآثار المحتملة عن الانضمام** "، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 05 ، العدد 12، 2018،ص 156.

- تطبيق مبادئ المنظمة سيكون له نتائج سلبية على العوائد الجمركية بسبب التخفيض في الحقوق الجمركية، والتي تبلغ حوالي 02 مليار دولار سنويا، وإن تخفيض أو إلغاء الحواجز الجمركية يؤدي إلى انخفاض في الإيرادات المالية لتغطية النفقات الحكومية.[1]
- تخلي الجزائر عن الدعم الداخلي للسلع الزراعية،حسب ما تمليه اتفاقية السلع الزراعية سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه المنتجات في أسواقها الداخلية، مما يؤدي إلى نقص متزايد للإنتاج المحلي ، وضعف القدرة الشرائية ؛
- تطبيق إجراءات حماية الصحة والنبات، من أهم التحديات التي ستواجه القطاع الزراعي الجزائري، بسبب الارتباط الوثيق بين المعايير الصحية والتطور التكنولوجي الذي تعتمد عليه الدول الأعضاء وتفتقر إليه الجزائر بسبب قلة الموارد اللازمة للقيام بالأبحاث والتطوير ؛
- إذا كانت الجزائر وهي بصدد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أن تعدل قوانينها وفق أحكام هذا الاتفاق من أجل الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية فإنه يتعين عليها قبول بشروط اتفاق (TRIMS) والتي تعتبر حقا تدخل وإنقاص في السيادة الوطنية الاقتصادية، فكيف يعقل أن يترك المستثمر المواد الأولية المتوفرة في الجزائر ويقوم باستيرادها من دولة أخرى بحجة قلة التكلفة والقبول بهذه الشروط هو تحدي حقيقي للسيادة الوطنية.[2]

∏ - 2 الجزائر واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

❑ **مضمون اتفاق الشراكة:** تندرج هذه الاتفاقية في إطار مشوار برشلونة الذي دعت إليه المجموعة الأوربية بغرض تطوير علاقات التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وبغرض إنشاء "منطقة ازدهار مشتركة" على المدى الطويل.[3] فبعدما وقعت العديد من الدول على غرار كل من تونس إسرائيل، المغرب، فلسطين، الأردن، مصر، اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، جاء الدور على الجزائر حيث بدأت المفاوضات في هذا الشأن في 14 مارس 1997 ولكن نظرا لتباين مواقف الطرفين تم توقيف المفاوضات في ماي 1997 من قبل الجزائر، التي رأت أن الطرف الأوروبي تجاهل العديد من المسائل التي كانت تهمها كمشكلة المديونية ومن جهة أخرى المشاكل الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر ،إلى غاية أفريل من سنة 2000 أين تم استئناف المفاوضات من جديد بين الطرفين و والوصول إلى اتفاق نهائي ترجم بتوقيع مبدئي على عقد الشراكة يوم 19 ديسمبر 2001 ببروكسل، تم جاء التوقيع بصفة رسمية على الاتفاق يوم 22 أفريل 2002 بمدينة فالنسيا الاسبانية ليدخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005، وقد تضمن الاتفاق 110 مادة متوزعة على تسعة أبواب شملت مختلف المجالات السياسية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية وقد نال الجانب الاقتصادي حصة الأسد حيث استأثر بخمسة أبواب كاملة.[4]

---

[1] - فيصل بهلولي، "**التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**"، مرجع سابق، ص 118.

[2] - سلامي ميلود، بوستة جمال، "**المنظمة العالمية للتجارة وتأثيرها على الجزائر في حالة الانضمام**"، مرجع سابق ، ص 252.

[3] - قرين ربيعة، عقون شراف، "**إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية بين اتجاه التفاؤل وعوامل الحذر**"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 05، 2017 ،ص 452.

[4] - حرفوش سهام، "**أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية الجزائرية في ظل اتفاق الشراكة الأوروجزائرية -دراسة قياسية**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 11 ،العدد02، 2018، ص360-361 .

وبشكل عام إن التجسيد الفعلي لهذه الشراكة يتم بالإلغاء التدريجي لكل القيود والرسوم الجمركية أمام حركة تنقل السلع والخدمات وكذا حرية تنقل رؤوس الأموال وقد أخضعت المنتجات الصناعية والتي قسمت إلى ثلاثة قوائم كما يلي:[1]

- ✓ **القائمة الأولى:** تشمل السلع الوسيطية والمنتجات النصف المصنعة للصناعة الكيميائية والتعدين وصناعة النسيج ومواد البناء...الخ، وستخضع لتفكيك جمركي كلي فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ ويمثل استيراد هذه المواد 25% من حجم الاستيراد الكلي من الاتحاد الأوروبي؛
- ✓ **القائمة الثانية:** تضم المنتجات الصيدلانية، والغازية، والتجهيزات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية، ومعدات النقل وقطع الغيار،ويتم التفكيك الجمركي لها على مدى 5 سنوات و ابتداء من السنة الثالثة لدخول الاتفاق حيز التنفيذ بمعدل تخفيض 20% كل سنة، وتمثل هذه القائمة35% من حجم الواردات من المجموعة الأوربية؛
- ✓ **القائمة الثالثة:** تشمل هذه القائمة على المنتجات الجاهزة (سلع الاستهلاك) وتتم عملية تفكيكها ابتداء من السنة الثالثة لدخول الاتفاق حيز التنفيذ وعلى مدى 10 سنوات بمعدل تخفيض 10% كل سنة وتمثل هذه القائمة 40% من حجم الاستيراد من الاتحاد الأوروبي.

❑ **أهداف الجزائر من الشراكة الأورومتوسطية:** في ما يخص أهم الأهداف التي سعت الجزائر لتحقيقها من وراء هذه الشراكة نجد:

- طموح الجزائر في التوصل إلى شروط تجارية أفضل مع الاتحاد الأوروبي من أجل تنمية صادراتها و تسهيل إجراءات الدخول إلى أسواق دول الإتحاد الأوروبي، والتخفيف من حدة التشدد الأوروبي فيما يتعلق بالمعايير والمواصفات الفنية والاستفادة من المساعدات المالية التي تمنحها أطراف الشراكة...الخ؛
- قد يساهم اتفاق الشراكة من الناحية السياسية والاقتصادية في خلق نوع من التوازنات تستفيد منها الجزائر في علاقاتها الإقليمية والدولية، ويكون لها بمثابة دعم في المفاوضات قصد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.[2]
- تخفيض تبعية الجزائر للمحروقات كمصدر وحيد لتحصيل العملة الصعبة، وذلك عن طريق دعم مختلف القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة وغيرهما حسب ما أشارت إليه المادة 48 من إتفاق الشراكة؛
- دعم الاتحاد الأوروبي لمختلف الإصلاحات التي تقودها الجزائر من اجل استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية سواء من الاتحاد الأوروبي أو من غيره؛
- تعزيز قدرة الشركات الجزائرية على المنافسة، من خلال الاستفادة من نقل المهارة والتكنولوجية نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.[3]

---

[1] - عبد الله ياسين، "**تفعيل الشراكة الأوروجزائرية كإستراتيجية لتجسيد الانفتاح التجاري**"، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 01، 2017، ص 52.

[2] - فيصل لوصيف، " **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970- 2012**"، مرجع سابق، ص 161.

[3] - هشام داود الغنجة، "**تقييم الآثار الاستاتيكية والديناميكية لاتفاق الشراكة الأورو-جزائري**"، مجلة سماء للاقتصاد والتجارة، العدد 03، 2018، ص 192-194.

❑ **تقييم أثار الشراكة الأورومتوسطية على المبادلات التجارية الجزائرية:** من الناحية التجارية يعتبر الاتحاد الأوروبي من أهم شركاء الجزائر بنسب 60% من حيث الواردات و70% من حيث الصادرات. وحسب المعطيات الإحصائية لمديرية الدراسات والاستشراف للجمارك فان أهم المبادلات التجارية للجزائر خلال سنة 2019 تمت مع دول الاتحاد الأوروبي حيث قدرت ب 58.14% من الحجم الإجمالي للمبادلات. وتبقى كل من فرنسا وايطاليا واسبانيا وبريطانيا من الشركاء الأساسيين للجزائر في أوروبا حسب نفس المصدر.[1] وفي ما يلي نعرض تطور المبادلات التجارية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي للفترة من (2002-2018).

جدول رقم (3-4): تطور الميزان التجاري الأوروجزائري للفترة من(2002-2018) الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيانات	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016	2018
الصادرات	12100	17396	28750	41246	28009	39797	40520	16739	23386
الواردات	6732	10097	11729	20985	20704	26333	29494	17922	21099
م. التجاري	5368	7299	17021	20261	7305	13464	11026	1183-	2287

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: وزارة التجارة وترقية الصادرات على:

https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/echanges-commerciaux, consulter le :11 /07/2021

حسب الأرقام الواردة في الجدول نلاحظ أن الميزان التجاري الأوروجزائري مرة بعدة تطورات من حيث حجم وقيمة كل من الصادرات والواردات و التي عرفت نسبة نمو كل منهما ارتفاعا ملحوظا خاصة بعد تنفيذ اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

فبالنسبة للواردات الجزائرية كانت تقدر ب6732 مليون دولار أمريكي في سنة 2002 أي قبل دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، بينما وصل حجم الواردات من الاتحاد الأوروبي لسنة 2018 ما قيمته 21099، كما سجلت أقصى قيمة لها في سنة 2014 بمبلغ 29494 مليون دولار أمريكي،

أما الصادرات الجزائرية اتجاه الاتحاد الأوروبي بلغ مستواها سنة 2002 ما يعادل 12100 مليون دولار أمريكي لتصل سنة 2018 إلى 23386 مليار دولار ، كما نلاحظ أنها بلغت أقصى قيمة لها سنة 2013 بمبلغ 42773 ما يوضح أن الصادرات الجزائرية اتجاه الاتحاد الأوروبي ارتفعت بالتوازي مع تنفيذ اتفاق الشراكة الأوروجزائرية، ولكن ما ينبغي الإشارة إليه أنه عند تفحص تركيبة السلع في هذا التطور نجد أنها ترتكز بنسبة كبير على المواد الطاقوية (البترول والغاز ....) أي أنها المساهم الرئيسي في هذا النمو الذي عرفته الصادرات، وهو ما يعكس الضعف الهيكلي والقصور البنيوي للصادرات خارج المحروقات .

حيث أن تسجيل الميزان التجاري الجزائري نحو الاتحاد الأوروبي رصيد موجب في أغلب فترات الشراكة يعود أساسا إلى الصادرات الجزائرية من الطاقة والمحروقات لدول الاتحاد الأوروبي دليل على أن الجزائر لم تستفيد من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي للتحول إلى اقتصاد ما بعد النفط، فالدول كالجزائر التي تشكل صادراتها خارج قطاع المحروقات نسبة ضئيلة لن تكون فوائدها التجارية كبيرة من الشراكة بالشكل الذي يسمح بتغطية خسائرها على المدى القصير، كما نلاحظ أن تسجيل الميزان التجاري عجزا في سنة 2016 نظرا للانخفاض الشديد في قيمة

[1]- وزارة التجارة، https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/echanges-commerciaux consulter le :11 /07/2021,

الصادرات الجزائرية إلى دول الاتحاد الأوروبي من 40520 سنة 2014 إلى ما قيمته 16630 سنة 2016 مليون دولار مقارنة بانخفاض الواردات إلى نفس المنطقة، و يمكن إرجاع السبب إلى انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية في تلك الفترة .

وخلال ورشة تقييم اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي ترأسها الوزير المنتدب المكلف بالتجارة الخارجية، "عيسى بكاي" أشارت ممثلة وزارة التجارة السيدة" مختاري ليلى" إلى أسباب ضعف الصادرات خارج المحروقات إلى السوق الأوروبية لعدة عوامل داخلية وخارجية نذكر أهمها من خلال ما يلي:[1]

- ✓ **بالنسبة للعوامل الداخلية:** ذكرت "غياب التناسق" بين السياسات الأربعة التجارية والصناعية والزراعية والصيد البحري وكذا المالية. كما أشارت إلى "عدم تهيئة" و مرافقة المؤسسات الجزائرية المنتجة لمواجهة المنافسة الداخلية؛
- ✓ **أما على المستوى الخارجي:** اعتبرت انه من بين أهم العوامل التي تعرقل الصادرات الجزائرية هناك الشروط التقنية و القانونية للتمكن من ولوج السوق الأوروبية والتي أصبحت أكثر " صرامة" على حد تعبيرها إلى جانب نقص الاستثمارات الأوروبية في الجزائر الموجهة نحو التصدير. كما تشمل العوامل الخارجية المعرقلة لعملية التصدير نحو السوق الأوروبية "عدم وجود تكامل بين الشركات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و الأوروبية و عدم إدماجها في سلاسل القيمة ".أما العامل الأخير، حسب السيدة مختاري، فيتمثل في" تقلص الامتيازات الممنوحة من الاتحاد الأوروبي للجزائر مقارنة باتفاقيات التجارة الحرة التي يبرمها الاتحاد الأوروبي مع البلدان الأخرى".

وفي إطار هذه الاتفاقية نستنتج أن الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تستند في جوهرها على بعدين مهمين، وبتركيزين مختلفين يتمثل الأول في: الإلغاء التدريجي لكل التعريفات الجمركية المطبقة من قبل الجزائر على وارداتها من السلع الصناعية بما يوصل إلى إقامة منطقة تبادل حر ،كما يمكن الإشارة إلى أنه في سنة 2012 ، تم مراجعة رزنامة التفكيك بالنسبة ل 1085 تعريفة جمركية ليصل إلى 0 بالمائة في سبتمبر 2020 عوض سبتمبر 2017

أما البعد الثاني فيرتكز على تقديم مساعدات مالية محدودة للجزائر من خلال دعم برنامج ميدا من أجل دعم تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. أما في ما يخص بقية الأبعاد فبقيت تشغل إلا حيزا نظريا دون أن ترفق بوسائل عملية لتجسيدها على أرض الواقع.[2] وكل هذه العوامل مجتمعة أو متفرقة تشكل جملة من الفرص والتحديات والتي يتولد على إثرها أثار على الاقتصاد الجزائري.

[1] - وكالة الأنباء الجزائرية، **"الجزائر-الاتحاد الأوروبي: عجز دائم في الميزان التجاري خارج المحروقات بالنسبة للواردات"**، 2020، على : https://www.aps.dz/ar/economie/84231-2020-02-24-17-14-12

[2] - بن منصور ليليا ، **"الجذور التاريخية للشراكة الأورومتوسطية مع الإشارة لإتفاق الشراكة الأورو- جزائرية"**، مجلة دفاتر اقتصادية ، المجلد 05، العدد 02،2014 ،ص77.

∏ - 3 الجزائر ومنطقة التجارة العربية الحرة

- **مضمون الاتفاقية:** [1] كخطوة نحو الوحدة الاقتصادية العربية وكوسيلة لتعزيز التنمية العربية الشاملة، أعلن رئيس الجمهورية في سنة 2007 في القمة الاقتصادية والاجتماعية بالرياض الانضمام رسميا لمنطقة التجارة الحرة العربية ، وفي 31 ديسمبر 2008 تقدمت الجزائر بملف الانضمام لدى الأمانة العامة للجامعة العربية، و إبتداءا من 01 جانفي 2009 أصبحت المبادلات التجارية بين الجزائر والبلدان العربية أعضاء المنطقة تستفيد من الإعفاء الكامل من الحقوق الجمركية، ومن أجل التطبيق الصارم والموحد لأحكام منظمة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ثم وضع مجموعة من الأحكام حيث:

- ✓ في إطار نظام تعريفي تفضيلي يتم مبادلة كل المنتجات التي لها صفة المنشأ بين الجزائر والدول العربية الأعضاء بالمنطقة، باستثناء المنتجات المستثنات من المنطقة لأسباب دينية وصحية أمنية وبيئية؛
- ✓ ابتداء من الفاتح جانفي 2009، تم الإعلان عن استفادة كل المنتجات غير المستثنات من المنطقة والتي منشؤها إحدى الدول العربية العضوة بالمنطقة عند استيرادها من الجزائر من الإعفاء الكلي للحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل؛
- ✓ تستفيد المنتجات ذات المنشأ الجزائري غير المستثناة من المنطقة من نفس النظام التفضيلي عند استيرادها من طرف دولة عربية عضو في بالمنطقة فيما يتعلق بالإعفاء الكلي للحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل؛
- ✓ إن التفضيلات التعريفية والتجارية الممنوحة بين الجزائر والدول العربية في إطار المنطقة تنحصر في البضائع التي يكون منشؤها الجزائر أو هذه الدول.

- **أهداف انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:** [2] إن إدراك الجزائر أن خطوتها نحو الوحدة الاقتصادية العربية من شأنه أن يسمح لها من تنويع مورديها إلى جانب اعتبار المنطقة العربية سوقا مهمة بالنسبة لها. ولعل أهم الأهداف التي تسعى الجزائر لتحقيقها من وراء هذا الانضمام ما يلي:

- ✓ تنويع موردي الجزائر من السلع؛
- ✓ الرفع من فاتورة التصدير خارج المحروقات؛
- ✓ تشجيع الاستثمارات العربية المباشرة من وإلى الجزائر؛
- ✓ تحفيز الشراكة البينية ضمن الفضاء العربي؛
- ✓ فتح أسواق جديدة أمام المنتجات الجزائرية؛
- ✓ تدعيم التنافسية بين المؤسسات الجزائرية، و خدمات استقرار الأسعار ووفرة العرض؛
- ✓ تجنب الازدواج الضريبي للتخفيف من الأعباء المالية؛
- ✓ تشجيع التبادل البيني.

---

[1] - دحماني هوارية، دربال عبد القادر، "**أثار انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة**"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 05، 2017، ص 185-186.

[2] - زيرار سمية، موساوي محمد، "**تطور التجارة الخارجية في الجزائر في ظل الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (2000-2017)**" ،مجلة الاقتصاد و المناجمنت، العدد 02، 2020، ص. 35-36.

❑ **التبادل التجاري الجزائري في إطار منطقة التجارة الحرة العربية:** إن استفادة الجزائر من الانضمام إلى منظمة التجارة الحرة العربية مرهون بمدى قدرة إمكانياتها المتاحة على المنافسة في أسواق الدول العربية. وفي ما يلي نستعرض نسب تطور صادرات و واردات الجزائر و أهم اتجاهاتها ومصادرها مع دول المنطقة .

جدول رقم (3-5): تطور مساهمة التجارة البينية الجزائرية مع المنطقة في إجمالي التجارة الخارجية للجزائر (2015-2019)

الوحدة: نسبة مئوية

البيانات	2015	2016	2017	2018	2019	متوسط الفترة (2015-2019)
الصادرات	6.1	5.4	6.0	6.3	7.7	6.3
الواردات	4.7	5.1	4.2	4.8	5,2	4,8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: جامعة الدول العربية ، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصاد العربي الموحد ، سنة 2019، ص370.

تبين النسب الواردة في الجدول أعلاه أن التبادل التجاري الجزائري مع دول منطقة التجارة الحرة العربية لم يتجاوز 7,7%من إجمالي صادرات الجزائر لهذه المنطقة حيث بلغ متوسط الصادرات وخلال الفترة (2015-2019) ما قيمته 6.3%، وفي المقابل بلغت قيمة الواردات 5.2% سنة 2019 كأقصى حد، حيث سجل متوسط واردات الجزائر من هذه المنطقة خلال الفترة المدروسة نسبة 4,8% .

وإذا قارنا هذه النسب مع دول عربية أخرى تنتمي لمنطقة التبادل التجاري الحر العربي مثلا كالأردن والتي تجاوز متوسط صادراتها 45.5% و وارداتها 25.3% وخلال نفس الفترة نستنتج أنها ضعيفة. و لا تعكس حقيقة إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية التي نصت عليها الاتفاقية، ما يدل على أن هناك عوامل أخرى تتحكم أو بالأخص تحد من نمو التجارة البينية للجزائر مع الدول العربية.

الشكل رقم (3-1): واردات و صادرات الجزائر مع أهم الدول العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربي

واردات الجزائر لسنة 2019

الوحدة : مليون دولار

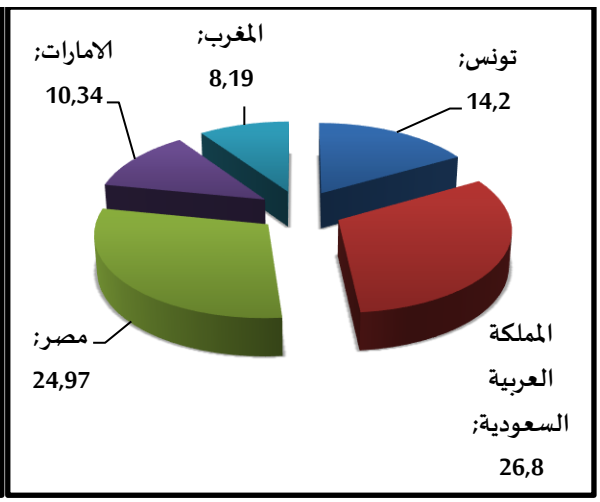

صادرات الجزائر خارج المحروقات لسنة 2019

الوحدة: مليون دولار

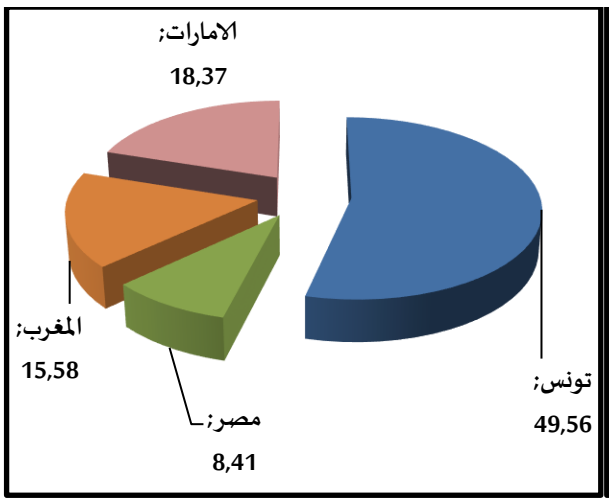

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: جامعة الدول العربية ، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصاد العربي الموحد ، سنة 2019، ص 372

توضح بيانات الشكل أعلاه أن إجمالي المبادلات التجارية للجزائر في إطار منطقة التجارة الحرة العربية (GZALE) تركز على خمسة دول وهي تونس، المغرب ،ومصر. الإمارات، والمملكة العربية السعودية. حيث بلغت إجمالي واردات الجزائر بموجب هذه الاتفاقية ما قيمته 1.33 مليار دولار أمريكي خلال عام 2019، مسجلة بذلك زيادة طفيفة بنسبة 1.71٪ مقارنة بسنة 2018 لتحتل المرتبة الثانية في المبادلات التجارية الجزائرية مع مناطق التبادل التجاري الحر من ناحية الواردات، أما إجمالي صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات فكانت ضعيفة مقارنة مع وارداتها إذ لم تتجاوز قيمة 343,48 مليون دولار سنة 2019.

وبموجب هذه الاتفاقية احتلت واردات الجزائر من المملكة العربية السعودية الصدارة بقيمة(599.1مليون دولار أمريكي) وتتمثل هذه الواردات أساسا في المواد البلاستيكية و الخضر والأدوية ، ثم تليها مصر بقيمة558.2مليون دولار أمريكي وتنحصر أهم واردات الجزائر في الخضر الجافة ألياف النحاس والكتب، ثم تأتي تونس في المرتبة الثالثة كأهم مورد للجزائر من حيث الإسمنت ومواد البناء بقيمة 317.5مليون دولار أمريكي. كما سجلت أيضا واردات الجزائر من الإمارات والمغرب تطورا ملحوظا مقارنة بباقي الدول العربية الأخرى إذ بلغت ما قيمته 231.2 مليار دولار أمريكي و 183.1 مليون دولار أمريكي على التوالي سنة 2019.

أما من ناحية الصادرات فتعتبر تونس أول شريك تجاري للجزائر في إطار منطقة التجارة الحرة العربية، حيث احتلت أولى المراتب في سنة 2019 بقيمته 1336.0 مليون دولار أمريكي وتتمثل هذه الصادرات أساسا في المياه المعدنية والغازية والسكر الأبيض والزجاج المسطح، و تأتي بعدها الإمارات بقيمة 495.1 مليون دولار أمريكي، كما احتلت المغرب المركز الثالث بقيمة 420.1 دولار أمريكي وكانت صادرات الجزائر ترتكز أساسا في الثمر و الأمونياك والزجاج المسطح، وتأتي مصر في المرتبة الرابعة كأهم زبون للجزائر خاصة في ما يتعلق بمواد الطاقة حيث سجلت ما قيمته 226.7مليون دولار أمريكي سنة 2019، في حين أن المملكة العربية السعودية فبعدما كانت أول مورد للجزائر تعتبر آخر زبون بقيمة 19.4مليون دولار أمريكي من نفس السنة.

III- ترجمة رقمية لوضعية قطاع التجارة الخارجية بعد التحرير للفترة من 2000 إلى 2019

بدأت المرحلة المتميزة لسياسات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر بتغير السياق الفكري العالمي والذي أصبح يندد بزيادة الانفتاح على نموذج التجارة الحرة منذ عام 2000، بينما محليا تزامنت هذه الفترة مع بداية دورة سياسية جديدة بانتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيسا في أفريل 1999، ومن جهة أخرى تميزت هذه الفترة بتحسن سياق الاقتصاد الكلي المرتبط مباشرة بزيادة أسعار البترول، وبالتالي أتاح التأثير الجيد لسوق النفط العالمي مساحة جديدة للقادة الجزائريين بمباشرة برنامج اقتصادي طموح مدفوع بالإنفاق العام قائم على تحرير تجارتها الخارجية بهدف إعادة وتيرة التنمية و النمو الاقتصادي إلى المعدلات المقبولة .

بعد استعراض مسار تطور تحرير التجارة الخارجية في الجزائر تقترح الدراسة ترجمة رقمية لوضعية قطاع التجارة الخارجية بالاعتماد على دراسة تطور أهم مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000-2019 ،إلى جانب تحليل التركيب السلعي للصادرات والواردات وأهم زبائن الجزائر وموردیها بعرض المناطق الأكثر أهمية للتجارة الخارجية الجزائرية .

III- 1 تحليل وضعية قطاع التجارة الخارجية في الجزائر 2000-2019

سنحاول من خلال هذا الجزء تحليل تطور المبادلات التجارية الجزائرية منذ 2000 إلى غاية سنة 2019 والتي من خلالها نستطيع تحليل بعض مؤشرات قطاع التجارة الخارجية في ظل انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق.

جدول رقم(3-6) : تطور مؤشرات التجارة الخارجية للفترة من 2000- 2019 الوحدة: مليار دولار

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات	21,65	19,09	18,71	24,46	32,22	46,33	54,74	60,59	78,59	45,19
الواردات	9,35	9,48	12,01	13,32	17,95	19,86	20,68	26,35	37,99	37,4
م.التجاري	12,30	9,61	6,70	11,14	14,27	26,47	34,06	34,24	40,60	7,78
% التغطية	231.55	201.37	156	184	179.49	233.32	264	229	207	121
مؤشر الانفتاح التجاري (%)	62.86	58.71	61.14	62.12	65,4	71.28	70.73	71.94	76.69	71.39
البيانات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
الصادرات	57,09	72,88	71.74	64.86	60.12	34,56	29,31	34,57	41.11	39,00
الواردات	38,89	44,94	51,57	54.98	59.76	52,64	49,43	48,98	48.75	50,01
م. التجاري	18,21	27,94	20.17	9.880	0.459	-18,08	20,12-	-14.41	-7,46	-11,01
% التغطية	146.79	162.17	139.11	117.97	100.60	65.65	59.29	70.57	84.32	98,77
مؤشر الانفتاح التجاري (%)	69.87	67.47	65.4	63.61	62.15	59.7	55.93	55.88	57.96	52,02

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات :

- التقارير السنوية لبنك الجزائر من سنة 2000 إلى غاية سنة 2019:

- Business and economic data for 200 countries , https://www.theglobaleconomy.com/Algeria/trade_openness/

من معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن التجارة الخارجية في الجزائر بعد الإصلاحات الاقتصادية والقيام بتحريرها مرت من سنة 2000 إلى غاية سنة 2019 بمرحلتين مهمتين :

- **المرحلة الأولى (2000-2013):** عرف الميزان التجاري رصيدا موجبا و فائضا طول هذه الفترة، ويعود ذلك أساسا إلى الاعتماد الأحادي على الصادرات الطاقوية والتي سجلت مستويات قياسية بلغت أقصاها سنة 2011 ب 109.07 دولار للبرميل، كما نلاحظ أيضا أن الواردات هي الأخرى حققت نموا كبيرا حيث انتقلت من 9.35 مليار دولار سنة 2000 أين كانت نسبة تغطية الصادرات للواردات تقدر ب 231.55% لتصل سنة 2013 إلى 54.98 مليار دولار ما جعل نسبة التغطية تنخفض إلى 117.97% و التي يفسرها ارتفاع الواردات الرأسمالية اللازمة لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المسطرة ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي.

وإذا ما استثنينا سنة 2009 حيث عرف رصيد الميزان التجاري انحدار كبير والذي تراجع إلى 7.78 مليار دولار بالمقارنة مع سنة 2008 أين كان رصيده 40.60 مليار دولار ، وما يفسره هو تزايد حدة الأزمة المالية الدولية في 2008 وظهور الأزمة الاقتصادية العالمية في 2009 ، أين سمحت هذه العناصر بانخفاض الصادرات الجزائرية من المواد الطاقوية نحو العالم الخارجي على حساب الواردات، وتراجعت معها أيضا أسعار البترول من 64.1 دولار للبرميل سنة

2008 إلى 52.7 دولار سنة 2009. خاصة وأن أي تراجع في أداء الصادرات من المحروقات يؤدي إلى هشاشة في الميزان التجاري الجزائري.

من جهته يدل مؤشر الانفتاح التجاري الذي يتجاوز نسبة 50% إلى أهمية هذا قطاع بالنسبة للاقتصاد الوطني، فهو يشير إلى مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الاستيراد والتصدير) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي للجزائر على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد ما يعكس ذلك ضخامة كل من الصادرات والواردات خاصة خلال الفترة من 2005 إلى غاية 2009 أين بلغ هذا المؤشر أقصى قيمة له بنسبة تفوق 70%.

- **المرحلة الثانية من 2014- 2019:** تمثل قلة تنوع الصادرات من السلع خارج المحروقات والوتيرة المتزايدة للواردات من السلع والخدمات نقطة ضعف الميزان التجاري في الجزائر. فانخفاض سعر البترول في السوق الدولية والذي انطلق من 100.23 دولار للبرميل في النصف الأول من سنة 2014 ليصل إلى 53,07 دولار للبرميل في 2015 أي انخفاض قدره 47,1% جعل الميزان التجاري يسجل رصيد سالب بداية من سنة 2015 إلى غاية سنة 2019، حيث سجلت صادرات الجزائر انخفاض كبير أين بلغت أدنى قيمة لها في سنة 2016 بمقدار 29.31 مليار دولار وهي نفس السنة التي سجل فيه الميزان التجاري أكبر عجز له بقيمة 20,12- ، وبالموازاة مع ذلك شهدت الواردات الجزائرية هي الأخرى تراجعا مستمرا خلال هذه الفترة وذلك بعد أكثر من 14 سنة من اتجاه تصاعدي.

يفسر ذلك بظهور الدولة من جديد بدور اقتصادي متدخل تفرض من خلاله رقابة على نشاط الاستيراد والتصدير أين ضيق المشرع من خلال مجموعة من النصوص القانونية من مبدأ حرية المبادلات التجارية خاصة أحكام قانون المالية لسنة 2014 وتعديل قانون الاستيراد والتصدير في عام 2015 بموجب أحكام القانون (15-15) وقانون المالية لعام 2016، وفي هذا الإطار أعلنت الحكومة الجزائرية عن حصر قائمة من المنتجات المستوردة من المنطقة العربية للتبادل الحر فرضت بموجبها تعريفات جمركية بداية من جانفي 2016 وهي قائمة تشمل 1114 منتوج تدخل ضمن المنتجات ذات الأولوية التي يجب حمايتها من 3 إلى 4 سنوات منها الصناعة الغذائية والزراعية والنسيج و الورق الكرتون والآلات الالكترونية المنزلية.[1] وفي هذا السياق عرف مؤشر الانفتاح التجاري تراجع هو الآخر حيث انتقل من 62,15% سنة 2014 ليصل إلى 52،02% سنة 2019.

III- 2 تطور الهيكل السلعي للصادرات والواردات الجزائرية (2000-2019)

- **أولا: الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية:** يشير الجدول التالي إلى تطور تركيبة الصادرات الجزائرية للفترة الممتدة من 2000-2019:

[1] - حجارة ربيحة، " **وضع قطاع التجارة الخارجية في الجزائر تراجع في التحرير أم ضبط في القطاع**" ، مجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 14، العدد 02، 2016، ص 357.

جدول رقم (3-7): الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة من 2000-2019 الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيانات	مواد غذائية	الطاقة	المنتجات الخام	منتجات نصف مصنعة	تجهيزات فلاحيه	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية غير غذائية	المجموع
2000	32	21 419	44	465	11	47	13	22 031
2002	35	18 091	51	551	20	50	27	18 825
2004	59	31 302	90	571	-	47	14	32 083
2006	73	53 429	195	828	1	44	43	54 613
2008	119	77 361	334	1 384	1	67	32	79 298
2010	315	55 527	94	1056	1	30	30	57 053
2012	315	69804	168	1527	1	32	19	71866
2014	323	60304	109	2121	2	16	11	62886
2016	327	28221	84	1321	0	54	19	30026
2018	373,77	38 871	92,39	2 335,58	0,31	90,10	33,42	41797
2019	407,86	33 243	95,95	1 956,92	0,25	82,97	36,42	35 823

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات:

DGD. Direction Générale de la Douane. Consulté le14/08/2019, sur Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie: http://www.douane.gov.dz

وفقا لما جاءت به معطيات الجدول أعلاه يتبين لنا أن تشكيلة الصادرات الجزائرية عرفت تطورا ملحوظا منذ بداية الألفية، وقد مس هذا التطور كل أصناف الصادرات ولكن بوتيرة تختلف من صنف لآخر. فتشير أرقام الجدول إلى هيمنة صادرات مواد الطاقة على إجمالي الصادرات الجزائرية، إذ يمكن اعتبارها من أهم صادرات الجزائر وخلال كل الفترة الممتدة من سنة2000 -2019، حيث سجلت سنة 2008 أعلى قيمة للمبيعات من مواد الطاقة بحوالي 77361 مليار دولار وهذا انعكاسا لأسعار البترول المرتفعة في السوق الدولية، كما نلاحظ أيضا تحسن تدريجي في مساهمة المنتجات النصف المصنعة في إجمالي الصادرات والتي هي الأخرى بلغت أقصى قيمة لها في سنة 2018 بمبلغ 2 335,58 مليار دولار ، والسبب في ذلك هو أن نمو هذه المنتجات متعلق بنمو الصادرات النفطية، وأيضا سجلت المواد الغذائية هي الأخرى تحسنا في قيمة صادراتها بداية من سنة 2010 حيث بلغت قيمتها سنة 2019 حوالي 408 مليار دولار.

أما بالنسبة لصادرات سلع التجهيز الفلاحية والصناعية والسلع الاستهلاكية فبقيت نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات الجزائرية ضعيفة خلال فترة الدراسة وفي حدود 0،25 مليار دولار و 83 مليار دولار و 37مليار دولار على التوالي في سنة 2019 . وهذا ما يفسر عدم تجاوب قطاع التصنيع مع برنامج دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي حيث لم تسجل القيمة المضافة للتصنيع في الجزائر سوى نسبة 23،84% من إجمالي الناتج المحلي لسنة 2019.

وبشكل عام ما يمكن استنتاجه من خلال تحليل الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية أنه بالرغم من سعي الجزائر لتنويع تركيبة صادراتها والتقليل من الاعتماد على قطاع المحروقات، إلا أنه تبقى صادرات مواد الطاقة تحتل الصدارة من مبيعات الجزائر إلى الخارج، وفي المقابل ضعف حجم الصادرات خارج المحروقات. ولعل أهم ما يفسر ذلك

يرجع إلى ضعف البنية الاقتصادية وغياب الإستراتيجية الواضحة لتشجيع باقي القطاعات، إضافة إلى تدهور حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية خاصة في القطاع الفلاحي.

❑ **ثانيا : الهيكل السلعي للواردات الجزائرية:** يشير الجدول التالي إلى تطور تركيبة الواردات الجزائرية للفترة الممتدة من 2000- 2019

جدول رقم(3-8): الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2019) الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيانات	مواد غذائية	الطاقة	المنتجات الخام	منتجات نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية غير غذائية	المجموع
2000	2 415	129	428	1 655	85	3 068	1 393	9 173
2002	2 740	145	562	2 336	148	4 423	1 655	12 009
2004	3 597	173	784	3 645	173	7 139	2 797	18 308
2006	3 800	244	843	4 934	96	8 528	3 011	21 456
2008	7 813	594	1 394	10 014	174	13 093	6 397	39 479
2010	6 058	955	1 409	10 098	341	15 776	5 836	40 473
2012	9022	4955	1839	10629	330	13604	9997	50376
2014	11005	2879	1891	12852	658	18961	10334	58580
2016	8223	1613	1563	11437	503	15412	8338	47089
2018	8 573,58	1 078	1 900	10 965,84	564,76	16 485,96	6 761,71	46 330,21
2019	8 072	1 436	2 012	10 297,52	457,70	13 202,40	6 455,77	41 934,12

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات:

DGD. Direction Générale de la Douane. Consulté le14/08/2019, sur Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie:

http://www.douane.gov.dz

عرفت التركيبة السلعية لواردات الجزائر ارتفاعا مستمرا بدية من سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 حيث بلغت أقصاها في هذه السنة مبلغ 58580 مليار دولار ، وذلك نتيجة تراكم الادخار الوطني بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات ، لتعاود الانخفاض بعد ذلك لتصل سنة 2019 إلى 41934،12 بسبب تقليص فاتورة الاستيراد الناتجة عن انخفاض موارد الدولة من جراء انهيار أسعار النفط في منتصف عام 2014.

كما تكشف معطيات الجدول أن واردات التجهيزات الصناعية والمنتجات المصنعة تحتل صدارة الواردات وهو أمر مفهوم بالنسبة للاقتصاد الجزائري الذي يسعى لبناء نفسه وتنفيذ برامج التنمية خاصة وأنه يفتقد لقاعدة صناعية صلبة. وفي نفس السياق أيضا سجلت الواردات من المواد الغذائية هي الأخرى نسبا مرتفعة بلغت قيمتها 11005 سنة 2014 ويمكن إرجاع هذه النسب المرتفعة التي تحتلها المواد الغذائية بالنسبة إلى مجموع الواردات إلى

نقطتين أساسيتين: فمن جهة زيادة الطلب عليها من سنة إلى أخرى نتيجة زيادة عدد السكان، ومن جهة أخرى ضعف القطاع الفلاحي وعجزه عن تلبية الحاجيات المتزايدة من هذه المواد نتيجة سوء تسييره وضعف إنتاجه وعدم تحديثه.[1]

أيضا عرفت السلع الاستهلاكية الغير غذائية ارتفاعا ملحوظا خاصة بداية من سنة 2008 حيث بلغت أقصاها سنة 2014 مبلغ 10334 مليون دولار ، في حين أن صنف مواد التجهيزات الفلاحية على الرغم من تسجيلها ارتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة مقارنة بفترة التسعينات نظرا للسياسة التنموية المعتمدة في هذا المجال من أجل النهوض بهذا القطاع حيث تم رصد أكثر من 13 مليار دولار أمريكي لدعم التنمية الفلاحية والريفية خلال المخطط الخماسي. إلا أنها تبقى تحتل آخر مرتبة من إجمالي الواردات الجزائرية إذ بلغت قيمتها 457 مليون دولار سنة 2019 أما فيما يخص التنويع السلعي للواردات الجزائرية الأخرى فهي الأخرى تميزت بالنمو المستمر عموما خلال هذه الفترة.

III- 3 التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية (2000-2019)

تمثل السلع الأساسية وتوزيعها الجغرافي سمة هامة من سمات التجارة الدولية الحديثة، ويعني الهيكل الجغرافي للتجارة الدولية توزيع التدفقات التجارية بين البلدان المنفصلة ومجموعاتها، وقد تشكلت البنية الجغرافية للتجارة الدولية تحت تأثير التقسيم الاقتصادي العالمي للعمل وتطوير الثورة العلمية والتقنية.[2]

- **أولا: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية:** يوضح الجدول التالي توزيع الصادرات الجزائرية وفق المناطق الاقتصادية و التي تعتبر دولها من أهم المتعاملين الاقتصاديين للجزائر في مجال الصادرات.

جدول رقم (3-9): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة من 2000-2018 الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيانات	الاتحاد الأوروبي	دول OCDE خارج UE	دول أخرى من أوروبا	دول أمريكا الجنوبية	دول آسيا	الدول العربية خارج UMA	بلدان المغرب العربي UMA	دول إفريقيا	المجموع
2000	13792	5825	181	1672	210	55	254	42	22031
2005	25593	14963	15	3124	1218	621	418	49	46001
2010	28009	20278	10	2620	4082	694	1281	79	57053
2015	22976	5288	37	1683	2409	572	1550	82	34668
2018	23654	40	712	2660	6950	5351	1669	132	41168

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات

DGD. Direction Générale de la Douane. Consulté le14/08 /2019, sur Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie:

http://www.douane.gov.dz

توضح بيانات الجدول المرفق أن معظم الصادرات الجزائرية خلال هذه الفترة موجهة لدول الاتحاد الأوروبي وبنسبة كبيرة مقارنة بباقي المناطق الاقتصادية ويرجع ذلك لعدة أسباب تاريخية واقتصادية وحتى طبيعية كقرب

[1]- تمار خديجة، مكي عمارية، اجري خيرة ، "**أثر تحرير التجارة الخارجية على الأداء الاقتصادي (مؤشر الميزان التجاري في المرحلة الممتدة بين(2000-2017)**، مجلة المؤشرات للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، 2018 ،ص 161.

[2] - مناصري يحي،مكيد علي، " **دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجي الجزائرية في ظل التوجهات الحديثة للتجارة الدولية**"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2020، ص 833.

المسافة، حيث بلغت صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي سنة 2018 حوالي 23654 مليون دولار أمريكي ما يمثل 57.45% من إجمال الصادرات وهي أكبر نسبة إذا ما قارناها مع باقي المناطق الاقتصادية خلال فترة الدراسة، ومع بروز متعاملين تجاريين جدد واشتداد المنافسة الدولية استطاعت دول آسيا أن تحتل المرتبة الثانية بالنسبة لإجمالي صادرات الجزائر بقيمة 6950 مليون دولار أمريكي سنة 2018 والتي أخذت مكانة دول التعاون والتنمية الاقتصادية (خارج الاتحاد الأوروبي) فبعدما كانت تحتل المرتبة الثانية أين بلغ إجمالي صادرات الجزائر إلى هذه البلدان أعلى نسبة له في سنة 2010 بمبلغ 20278 مليون دولار أمريكي أصبحت تحتل المرتبة الأخيرة في سنة 2018 بمبلغ 40 مليون دولار أمريكي.

في حين تبقى المبادلات التجارية بين الجزائر والمناطق الأخرى لا تزال تتسم بنسب منخفضة خاصة بالنسبة لدول إفريقيا والتي تسجل قيم متدنية لم تتجاوز 132 مليون دولار أمريكي عام 2018.

و إذا قارنا توزيع الصادرات حسب الدول لسنتي 2018 و2019 فإن الشكل الموالي يوضح أنه خلال عام 2019 تمثل أكبر خمسة عملاء للجزائر ما يقارب من 50.85٪ من إجمالي الصادرات، والتي تتوجه أغلبها إلى دول الإتحاد الأوروبي ، إذ تعتبر فرنسا هي الزبون الرئيسي للجزائر بحصة 14.11٪ ، ثم تليها إيطاليا وإسبانيا وبريطانيا العظمى وتركيا بنسبة 12.90٪ و 11.15٪ و 6.42٪ و 6.27٪. [1]

الشكل رقم(3-2): اتجاه الصادرات الجزائرية حسب الدول (2018-2019)

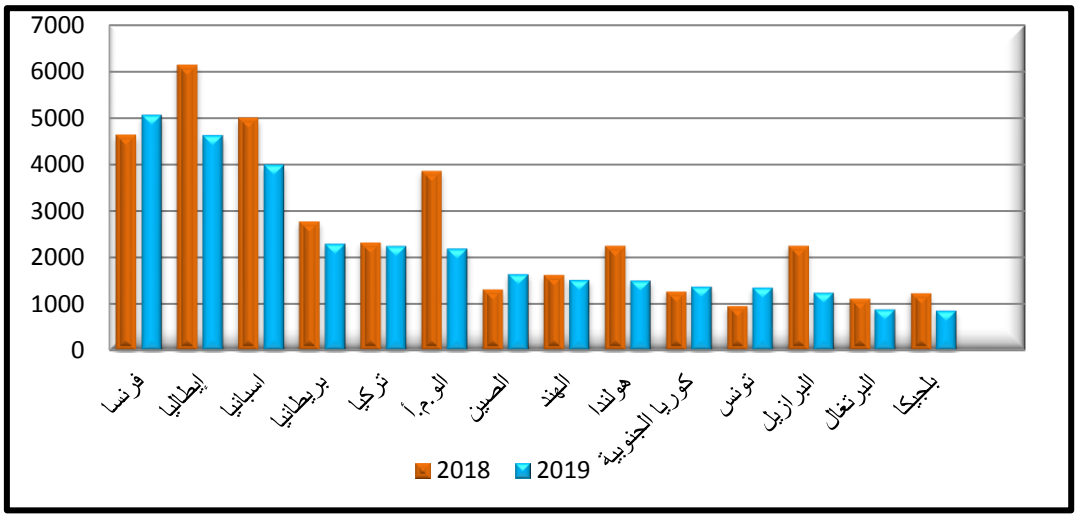

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات :

(DGD, Rapport sur les statistiques du commerce extérieur de l'Algérie,2018-2019)

http://www.douane.gov.dz

❑ **ثانيا: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائر حسب المناطق الاقتصادية (2000-2018):** يوضح الجدول التالي التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية وفق المناطق الاقتصادية و التي تعتبر دولها من أهم المتعاملين الاقتصاديين للجزائر في مجال الواردات:

[1] - Ministère Des Finances Direction Générale Des Douanes, Direction Des Etudes Et De La Prospective , **Statistiques DU Commerce Extérieur De L'Algérie Période ,** Année 2019, P 17.

جدول رقم(3-10): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية 2000-2019

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيانات	الاتحاد الأوروبي	دول OCDE خارج UE	دول أخرى من أوروبا	دول أمريكا الجنوبية	دول آسيا	الدول العربية خارج UMA	بلدان المغرب العربي UMA	دول إفريقيا	المجموع
2000	5256	2194	603	142	599	144	52	119	**9109**
2005	11255	3506	1058	1249	2506	387	217	148	**20326**
2010	20704	6519	388	2380	8280	1262	544	396	40473
2015	25485	7363	1225	2822	11850	1918	680	359	51702
2018	21099	5837	1542	3546	11557	1904	546	166	46197

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات:

DGD. Direction Générale de la Douane. Consulté le14/08 /2019, sur Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie: http://www.douane.gov.dz

تكشف معطيات الجدول عن استحواذ الاتحاد الأوروبي على أكبر حصة من واردات الجزائر على مدار مختلف السنوات، خاصة بعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في 2005 أين سجل إجمالي الواردات ارتفاعا ملحوظا، ما يعني أن الجزائر تعتمد على الاتحاد الأوروبي في تموين اقتصادها بالمواد والمنتجات، والتي مع ذلك سجلت تراجعا من 25485 مليون دولار سنة 2015 إلى 21099 سنة 2018 ، وهو ما يمثل نسبة 45.67% من إجمالي الواردات الجزائرية، فهي أكبر نسبة إذا ما قارنها مع باقي المناطق الاقتصادية الأخرى. ثم تأتي آسيا في المرتبة الثانية بقيمة 11557 مليون دولار سنة 2018، ثم تليها في المرتبة الثالثة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خارج الاتحاد الأوروبي بقيمة مليون دولار 5837 في سنة 2018 أي بنسبة 12.63%، وفي السنة نفسها جاءت دول أمريكا الجنوبية في المرتبة الرابعة بقيمة 3546 مليون دولار.أما فيما يخص واردات الجزائر من العالم العربي فبقيت هامشية حيث احتلت الدول العربية الغير منتمية إلى المغرب العربي المرتبة الخامسة بنسبة 4.21% سنة 2018، أما في ما يخص دول المغرب العربي ودول إفريقيا فاحتلت آخر المراتب بنسب 1.18% و0.36% على التوالي سنة 2018 .

وعلى أساس ما تم تحليله سابقا نستنتج أنه يتحكم في توزيع الواردات الجزائرية على المناطق الاقتصادية عدة عوامل اقتصادية وإقليمية و حتى جيو- إستراتيجية، فالتبادل التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يقوم على أساس اتفاقيات تعاون ثنائية ومتعددة الأطراف وكذا آليات لقيام المشاريع الاستثمارية وتعزيزها، إضافة إلى قرب المسافة بين الجزائر والقارة الأوروبية وهذا ليس متاحا مع دول إفريقية وآسيوية بعيدة، أما بخصوص الدول العربية فبالرغم من دخول الجزائر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلا أن التبادل التجاري زاد بشكل بطيء، أما فيما يتعلق باتحاد المغرب العربي فإن النسبة الأكبر من المبادلات التجارية للجزائر تكون مع تونس.[1]

[1] - شليحي الطاهر، " **التجارة الخارجية للجزائر و أهم تحدياتها خلال الفترة (2000-2018)**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 21، العدد 01، 2020، ص 107.

وفيما يخص التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر حسب الدول فانه يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي والذي يبين أن أكبر خمسة موردين للجزائر يمثلون نسبة 50.33 %من إجمالي الواردات لعام 2019. كما نلاحظ أيضا أن الصين استطاعت أن تحافظ على مرتبتها كأول مورد للجزائر سنة 2018 و2019 على التوالي بنسبة 18،25% من واردات الجزائر، وذلك بعد أن سيطرت فرنسا لسنوات عدة والتي أصبحت تحتل المرتبة الثانية بقيمة 10،20% ثم تليها إيطاليا وإسبانيا وألمانيا بنسبة نسبة 8.13% و 6.99% و 6.76% على التوالي.[1]

الشكل رقم (3-3): اتجاه الواردات الجزائرية حسب الدول (2018-2019)

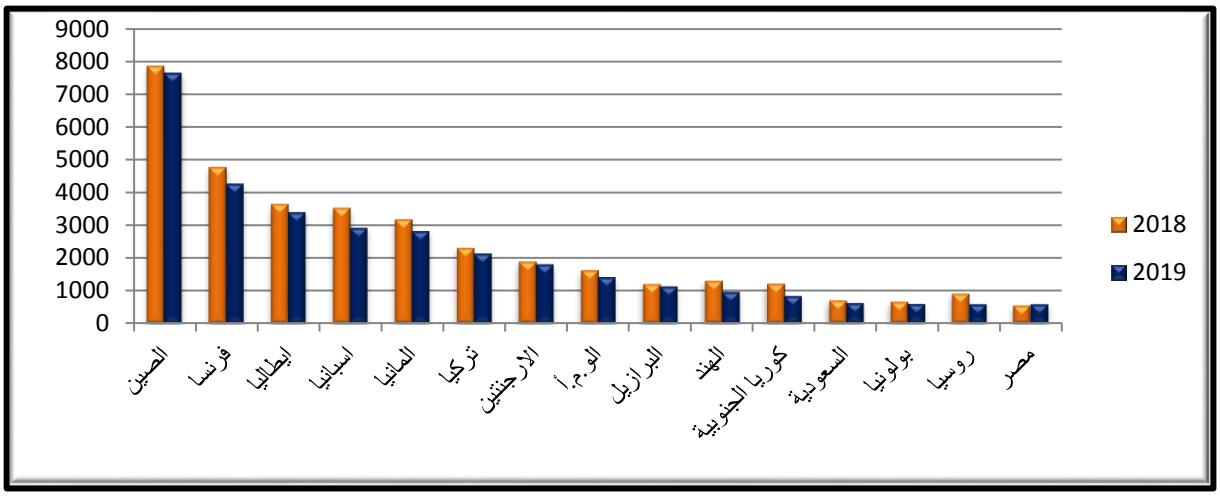

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات :

(DGD, Rapport sur les statistiques du commerce extérieur de l'Algérie,2018-2019)

http://www.douane.gov.dz

المبحث الثاني: تقييم الأداء الاقتصادي للقطاع الصناعي في ظل تبني الجزائر سياسة تحرير التجارة الخارجية

اتبعت الجزائر بعد الاستقلال نموذجا تنمويا مبنيا على النهوض بالقطاع الصناعي، والمعبر عنه في الأدبيات الاقتصادية بالنمو الذي يقوده التصنيع. خاصة وأن كل المؤشرات الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي وصلت إلى أدنى مستوياتها. ولهذا تركزت كل جهود الدولة في اتخاذ إجراءات وتبني سياسات سطرت من خلالها الخطوط العريضة لنموذج التنمية الطموح الذي احتل فيه القطاع الصناعي مكانا مركزيا. وتمت عملية التنفيذ بداية من 1962 بسلسلة من المخططات والبرامج التنموية والاستثمارية، تتضمن قواعد تنفيذية سخرت لها الحكومة الجزائرية أموالا ضخمة بهدف بناء اقتصادي وطني قوي قادر على المنافسة في المستوى الدولي.

وللإحاطة بمختلف هذه الجوانب سيتم عرض أهم المحطات التي مر بها القطاع الصناعي في ظل تبني الجزائر سلسلة من المخططات التنموية بداية من النظام الاشتراكي وصولا إلى النظام الليبرالي الرأسمالي.

I - مراحل تطور القطاع الصناعي في الجزائر

مر القطاع الصناعي الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث تميزت كل مرحلة بخصوصيات تختلف عن الأخرى، رافقتها خطط صناعية اعتبرتها الدولة السبيل الوحيد لترقية هذا القطاع وتحقيق النمو

[1] - DGD, Rapport sur les statistiques du commerce extérieur de l'Algérie 2018-2019, P 16

الاقتصادي والتقدم الاجتماعي بما يسمح باللحاق بركب الدول المتقدمة، ما جعل القطاع الصناعي يشهد تحولات عدة نلخصها في محطات متتالية على النحو الآتي:

I -1القطاع الصناعي في مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط 1967-1989

اتسمت الفترة بين سنتي 1967 -1989 بتنفيذ الجزائر سلسلة من المخططات، حيث اتضحت فيها معالم إستراتيجية التنمية الاقتصادية المراد تطبيقها لتحقيق استقلال اقتصادي والخروج من دائرة التخلف الصناعي. حيث منحت فيها القيادة للقطاع الصناعي على حساب الزراعة، نظرا للروابط الأمامية والخلفية التي يتميز بها، وذلك باستخدام مدخلات مناجم الحديد والمحروقات لإنتاج وسائل الإنتاج خصوصا الفلاحية، وكرست لها مبالغ كبيرة وجهت إلى الصناعات الأساسية، خاصة قطاعي النفط والصلب لاعتبارهما الفرعين الأساسين للتصنيع وتمويل التنمية.[1] والجدول التالي يبين نسبة الاستثمارات التي خصصتها الدولة للقطاع الصناعي وحسب كل مخطط بداية من 1967 إلى 1989.

جدول رقم (3-11): التوزيع النسبي لحجم الاستثمارات العامة في القطاع الصناعي(1967-1989)

البيانات	المخطط الثلاثي الأول (1969-1967)	المخطط الرباعي الأول (1973-1970)	المخطط الرباعي الثاني (1977-1974)	المخطط الخماسي الأول (1984-1980)	المخطط الخماسي الثاني (1989-1985)
قطاع المحروقات	53,2	44,9	46,8	40,8	22,84
قطاع الصناعات الثقيلة	29,4	42,2	37,6	29,6	24,2
قطاع الصناعات الخفيفة	17,4	12,9	15,6	29,3	52,96

المصدر: ناصر لبنى، " **القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال وسبل تطويره: دراسة تحليلية**"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 05، العدد01، 2019، ص 94

من خلال معطيات الجدول أعلاه يمكن التمييز بأنه خلال مرحلة التسيير المخطط مر القطاع الصناعي بمرحلتين، حيث تميزت كل مرحلة بما يلي:

- **المرحلة الأولى (1969- 1977):** تميزت بميلاد المخطط الثلاثي الأول والذي يعتبر أول مخطط اقتصادي قصير الأجل تمكنت من خلاله الجزائر من تنفيذ أول خطة اقتصادية مبنية على التصنيع. أين بلغت قيمة الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي في المخطط الثلاثي الأول 5400 مليون دج أي بنسبة 50 %من إجمالي استثمارات المخطط الثلاثي الأول.[2] ولقد انصب المجهود الاستثماري في تنمية وتطوير قطاع المحروقات والصناعات المرتبطة به، حيث خصصت له نسبة 53.2% من إجمالي الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي ويليه قطاع الصناعات

[1] -إسماعيل العربي، "**التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب** "،الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 47.

[2] - مخضار سليم، "**دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**"، أطروحة دكتورا، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2018/2017 ص 104.

الثقيلة بنسبة 29.4% أما قطاع الصناعات الخفيفة فلم يأخذ سوى 17,4%. ومن خلال حجم الاستثمارات المخصصة يتضح جليا أن الإستراتيجية الصناعية المتبعة خلال الفترة من 1967-1969 كانت مبنية على تنمية و تطوير قطاع المحروقات و الصناعات المرتبطة به.

وفي بداية السبعينات أي تزامنا مع المخطط الرباعي الأول والثاني زاد تركيز الحكومة الجزائرية آنذاك على وضع البنية الأساسية للصناعة القاعدية، من خلال انتهاج إستراتيجية الصناعات المصنعة وهي إستراتيجية مستوحاة من فكرة الاقتصاديين الفرنسيين (فرانسوا بيرو، جيرار ديستان و بيرني) معتبرتا أن مبدأ هذه الإستراتيجية يمكن أن يكون النموذج الأمثل لقيام تنمية صناعية متكاملة تسمح بإنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل .[1] وتم إبراز هذه الاهتمامات من خلال المخطط الرباعي الأول وهو ثاني مخطط تنموي للجزائر المستقلة للفترة الممتدة من 1970-1973، حيث أعطت الدولة الأولوية للقطاع الصناعي والذي جاء في المرتبة الأولى بنسبة 59% من إجمالي الاستثمارات الفعلية المخصصة للمخطط الرباعي الأول[2] وقد ارتفعت حجم الاستثمارات المخصصة للصناعات الثقيلة في هذا المخطط إلى نسبة 42,2 %، في حين أن حجم الاستثمارات المخصصة للصناعات الخفيفة فانخفضت إلى 12,9% من إجمالي الاستثمار في القطاع الصناعي مقارنة بالمخطط الثلاثي الأول. وكتكملة للانجازات المسطرة في المخططات السابقة جاء المخطط الرباعي الثاني (1974- 1977) مؤكدا للإستراتيجية الصناعية، حيث اتجهت الجهود في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة، التي رصدت لها الدولة ما يفوق 120 مليار دج، مما يؤكد تسارع وتيرة الاستثمار في الجزائر والتي تعود أسبابها بالأساس إلى ارتفاع أسعار النفط سنة 1973 .[3]

الشكل رقم (3-4) : الاستثمارات في القطاع الصناعي للفترة من 1970-1977

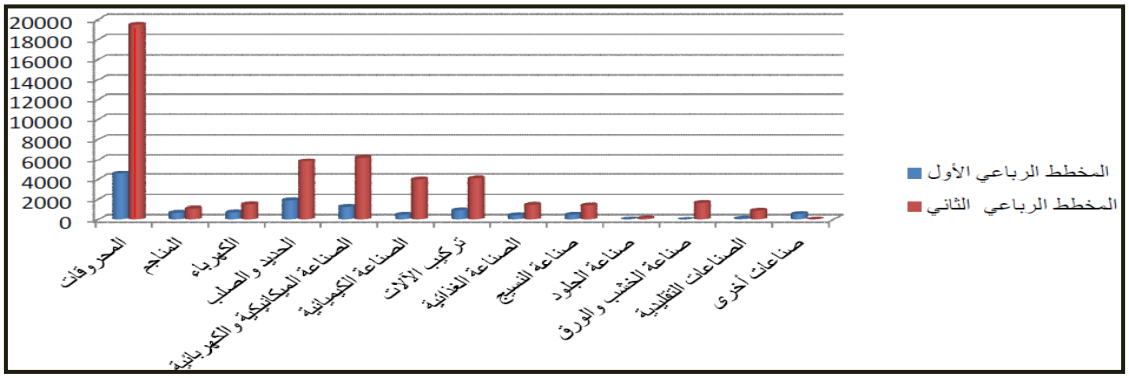

المصدر: مخضار سليم، **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**، أطروحة دكتورا، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2018/2017 ص 111.

[1]- ناصر لبنى، **" القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال وسبل تطويره: دراسة تحليلية"**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 05، العدد 02، 2019، ص 92.

[2]- بن موفق زروق، **" إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة"**، أطروحة دكتوراه، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2019/2018، ص 83.

[3]- فيصل لوصيف، **" أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970- 2012"**، مرجع سابق،ص 85.

يوضح الشكل البياني أعلاه أن بنية الاستثمارات الصناعية في إطار تنفيذ المخططين الرباعي الأول والثاني سيطرت عليها ثلاثة قطاعات وهي على التوالي قطاع المحروقات، وصناعة الحديد والصلب، والصناعة الميكانيكية والكهربائية ، كما سجلت قيم الاستثمارات الموجهة لقطا الصناعة الكيميائية زيادة معتبرة حيث ارتفعت من 4% إلى 8,3% في حين أن الاستثمار في باقي القطاعات خاصة الاستهلاكية والمتمثلة في الصناعات الغذائية والنسيج والجلود والورق والخشب والصناعات الأخرى لم تلقى اهتماما خلال المخططين حيث لم تتجاوز نسبة الاستثمارات المخصصة لها نسبة 3 % مما يجعل هذه الصناعات غير قادرة على تلبية الطلب الداخلي وتحقيق الاستقلال الاقتصادي المنشود خاصة في مجال الصناعات الغذائية[1].

إن إتباع الجزائر لهذا النموذج للتصنيع مكنها من تحقيق نتائج ايجابية في ميدان الانجاز تمثلت في :[2]

- إنجاز 130 مشروعا للإنتاج الصناعي منها 71 مشروعا من النوع الكبير والمتوسط موزعة في الغالب بين الصناعات الغذائية 17) مشروعات (والصناعات الهيدروكاربونية 15 مشروعا تطوير الصناعات الثقيلة حيث تم:
  - انجاز 03 وحدات صناعية جديدة من الحديد والصلب وتوسيع 03 طاقات إنتاجية أخرى؛
  - انجاز 05 وحدات جديدة في الميكانيكية الالكترونية مع توسيع 09 طاقات إنتاجية أخرى؛
  - انجاز 04 وحدات جديدة من إنتاج مواد البناء زيادة عن توسيع 06 طاقات إنتاجية أخرى.

لكن التركيز خلال فترة السبعينات في إطار المخططات التنموية على الصناعات الثقيلة والمحروقات وإهمال توظيف الأموال في الصناعات الخفيفة والتي لم تتجاوز نسبة 16%في المخطط الرباعي الثاني وهي أقل نسبة مقارنة مع الصناعات الأخرى انطوت على سلبيات كبيرة، فرغم الانجازات التي حققتها منطلقات إستراتجية الصناعات المصنعة التي تبنتها الجزائر قبل الثمانينات .إلا أن المبررات التي قدمها" ج .دبرنيس" لم تتماش والواقع الجزائري مما جعله عرضة للانتقادات، وذلك لأن التكنولوجيا المستخدمة لم يتم التحكم فيها مرحليا كما كان متوقعا، والتكامل القطاعي لم يتحقق. بالعكس ظل استيراد المعدات الصناعية مستمرا مما زاد من الارتباط بالخارج أكثر، أي أن التبادل القطاعي ظل محدودا رغم مرور فترة طويلة عن تطبيق هذه الإستراتجية، كما أن الصناعة الجزائرية لم ترق يوما إلى درجة التصدير، المبني على أسس اقتصادية بحتة بعيدة عن السياسة.

- **المرحلة الثانية (1980-1989) :** على الصعيد الوطني اتسمت هذه الفترة بتنفيذ المخطط الخماسي الأول من (1980- 1984) ثم تبعه المخطط الخماسي الثاني من (1985- 1989) بهدف الاستمرار في إستراتيجية التنمية الوطنية في ظل الاختيار الاشتراكي. وفي إطار هذه المخططات عرفت أهداف الإستراتيجية التنموية الصناعية في الجزائر تغيرات

[1] - مخضار سليم، "**دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**"، مرجع سابق، ص 110- 111.

[2]- محمد بلقاسم حسن بهلول، " **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**" ، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 ص 218- 219 .

هامة حيث تم التخلي عن نموذج الصناعات المصنعة واعتماد نموذج للتنمية الصناعية يقوم أساسا على الصناعات كثيفة العمل والتكنولوجيا البسيطة والتوجه نحو الاستثمارات المتوسطة الحجم.[1]

إذ قرر المسئولون بعد تقييمهم لمرحلة الستينيات والسبعينيات إعادة تنظيم الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي وِفق سياسة تنموية جديدة،[2] حيث أعطيت الأولوية للصناعات الخفيفة فارتفعت نسبة الاستثمارات المخصصة لها إلى 29.3% في المخطط الخماسي الأول و لتحتل الصدارة في المخطط الخماسي الثاني بنسبة 52.96% على حساب الصناعات الثقيلة والتي انخفضت نسبة الاستثمار فيها من 29.6%إلى 24.2% في المخطط الخماسي الثاني، أما قطاع المحروقات فبعدما كان متفوقا في المخططات السابقة أصبح يحتل المرتبة الثالثة حيث خصصت له ما قيمته 39.80 مليار دج أي بنسبة مقدرة بقرابة 23% من إجمالي الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي .

ويمكن تلخيص أهم الأهداف المرسومة للإستراتيجية الصناعية خلال هذه الفترة في النقاط التالية:[3]

- إعطاء الأهمية للقطاعات الفلاحة والهياكل القاعدية، والموارد المائية مع تقليص حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي وذلك بغرض ضمان نمو أكثر توازنا؛
- إنهاء عهد استراتيجيات الصناعات الثقيلة من خلال إلغاء المشاريع والاستثمارات العملاقة المبرمجة خلال الفترة السابقة و وتوجيه الاستثمارات العمومية في القطاع الصناعي نحو الصناعات الخفيفة ، التي تشكل مخرجاتها الحاجيات الأساسية للأسر ؛
- التقليل من الاعتماد على الأجانب في تسيير المنشآت الصناعية، والسعي في الاعتماد على التكنولوجيات البسيطة في عملية الإنتاج، بهدف التحكم أكثر في سيرورة العملية الإنتاجية ؛
- من بين أهداف هذه الاستراتيجية التنموية أيضا هو زيادة دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني ، وتقليص دور الصناعات الكبيرة وما تولده من مشاكل في إدارة أعماله ، وذلك من خلال تقسيم المنشآت الصناعية الكبيرة إلى وحدات صناعية صغيرة، وتقليص دور الصناعات الكبيرة وما تولده من مشاكل في إدارة أعماله؛
- السعي إلى تقليص حجم الاستيراد من الخارج، والعمل على توفير أكبر قدر من حاجيات السكان بواسطة الإنتاج الوطني ، مع تقليص الاعتماد على النفط في توفير الحاجات المعيشية للسكان.

---

[1] - سليم بوهديل، " **إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية – مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية آفاق 2025**"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة -1- الحاج لخضر، 2017/2016، ص 98

[2] - عبد الرحمن تومي،" **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق**"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع،الجزائر، 2011، ص 20.

[3] -Hocine Benissad," **Algérie : De La Planification Socialiste A L'économie De Marché**", ENAG Éditions, 2004, P 26-27.

الشكل رقم(3-5) : تطور معدلات نمو القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة (1967-1989)

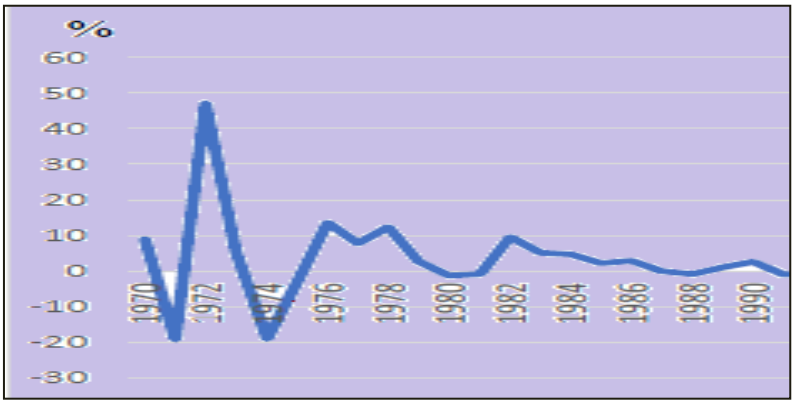

المصدر: قوري يحي عبد الله، " **محددات نمو القطاع الصناعي في الجزائر**"، المؤتمر الدولي تحت عنوان " إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر"،جامعة البليدة2 ،2018، ص 4.

يوضح الشكل أعلاه تطور معدلات النمو المسجلة في القطاع الصناعي للفترة الممتدة من سنة 1970 – 1990، حيث عرفت هذه الأخيرة نموا كبيرا خلال عقد السبعينات وبداية الثمانينات، نظرا لتركيز الحكومة الجزائرية آنذاك إلى خلق قاعدة صناعية صلبةما أحدثت زيادة ملحوظة في القيمة المضافة المحققة من طرف القطاع الصناعي، حيث بلغت نسبة نمو القطاع الصناعي أعلى مستوياتها في عام 1972 بنحو 47 %، كما بلغت 13 %و 8 %عامي1976 و 1978 على الترتيب.[1] باستثناء بعض السنوات التي سجل فيها النمو قيما سالبة كسنة 1971 بقيمة 19.30% و سنة 1974 بقيمة 19.10% .

I - 2 القطاع الصناعي في مرحلة الخوصصة والتعديل الهيكلي (1990- 1999)

أثبت مؤشرات القطاع الصناعي الجزائري للعقود الثلاثة الماضية في ظل تبني الجزائر ثلاثة مخططات تنموية أن نجاحها أو فشلها مرهون بتقلبات أسعار البترول في السوق الدولية، إذ كشفت أزمة 1986 أن قطاع المحروقات يعتبر كمحدد أساسي في مستوى توازن هيكل الاقتصاد الجزائري. فقد كان لارتفاع أسعاره أثرا إيجابيا على مسيرة البناء التي اعتمدتها الجزائر في عهد التخطيط والتسيير المركزي (الاستثمار في القطاع العمومي) أين بلغت نسبة النمو 7%في المتوسط السنوي.

في حين أن انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينات، تبعه مباشرة انهيار الاقتصاد بعد الخلل الذي أصاب ميزانية الدولة و ميزان المدفوعات، إضافة إلى انخفاض واضح في الاستثمار والاستهلاك ما أدى إلي إلغاء مشاريع استثمارية هامة كانت مبرمجة سابقا ، كذلك محاولة تنويع الصادرات أدت بدورها إلى إحداث ندرة في السوق الوطنية على حساب المستهلك و المواطن. وبشكل عام و إلى جانب النمو الديمغرافي فكل ذلك أدى إلى حدوث اضطرابات اجتماعية عسيرة .[2]

[1] - قوري يحي عبد الله، " **محددات نمو القطاع الصناعي في الجزائر**"، مرجع سابق،ص 4.

[2] - نجية بلخير، " **التخلف الهيكلي للاقتصاد الجزائري: دراسة في مؤشرات القطاع الصناعي**"، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، المجلد 03، العدد 02، 2018، ص 117.

وهذا ما مهد للتفكير بانتهاج نظام اقتصاد السوق بدلا من منهج التخطيط الموجه، كعلاج لأزمة الاقتصاد الجزائري . و من هنا أقبلت السلطات العمومية الجزائرية لأول مرة للتعامل مع المؤسسات المالية الدولية المتمثلة أساسا في صندوق النقد الدولي و البنك العالمي سنة 1989 ، وابتداء من هذا التاريخ عقدت الجزائر عدة اتفاقات تثبيت .[1] وتوجت بعدة برامج لتحقيق الاستقرار و لتعديل ودعم وتوطيد النمو الاقتصادي.

- **مرحلة التعديل الهيكلي 1990- 1999:** كان النسيج الصناعي الجزائري إلى غاية التسعينات يتكون من القطاع العمومي حيث كان يمثل 80 % من مجموع المؤسسات أما القطاع الخاص فلم يكن ممثلا إلا بنسبة قليلة من مجموع المؤسسات الصناعية، إلا أن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر في إطار برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي بداية من سنة 1990 سمحت بإعادة الهيكلة الصناعية بهدف إعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[2] وتبعا لذلك ونظرا للضائقة المالية التي كانت تعاني منها الجزائر خلال هذه الفترة لجأت إلى المؤسسات المالية الدولية للحصول على المساعدات المالية. حيث جرى أول اتفاق استعداد ائتماني بين الجزائر وصندوق النقد الدولي في ماي 1989 من نوع "Stand by" حصلت فيه الجزائر على 470 مليون دولار حقوق سحب خاصة، ونظرا لعدم تحسن الظروف تم إبرام الاتفاق الاستعداد الائتماني الثاني في "Stand – by2" في جوان 1991 والذي حصلت بموجبه الجزائر على 400 مليون دولار وقد كان يهدف إلى تطهير الاقتصاد الجزائري من كل معالم التخطيط الاشتراكي من جهة و التحول نحو اقتصاد السوق من جهة ثانية ، وفي أفريل 1995لجأت الجزائر مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي وذلك بهدف دعم السياسات التي تنوي تطبيقها وفي إطار برنامج التصحيح الهيكلي تحصلت الجزائر على مساعدة قدرها 1168,28 مليون وحدة سحب خاصة يتم سحبها قبل ماي 1998 .[3] وكل ذلك كان مقابل التزام السلطات الجزائرية بمجموعة من الإصلاحات، والتي تجسدت في سنة 1995 بمقتضى قانون الأموال المنقولة للدولة رقم (12-1995) والذي عوض صناديق المساهمة بالشركات القابضة (holding)، هدفها مساعدة المؤسسات التي تعيش في أغلبها صعوبات مالية خطيرة وذلك بنية خوصصتها، ولتفعيل هذا النظام الجديد ارتكزت سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على إنشاء صناديق دراسات الجدوى بهدف منح القروض للمستثمرين لتمويل الدراسات التقنية ما قبل الاستثمار، وكذلك إقامة صندوق المساعدة على إنشاء هذا النوع من المؤسسات.[4] وفي هذا السياق قد تم الشروع في أول برنامج للخصخصة بمساعدة البنك الدولي في سنة 1996 والذي استهدف 200 مؤسسة عامة صغيرة،

---

[1] - يعقوبن صليحة، "**العولمة و آثارها على القطاع الصناعي الجزائري**"، مذكرة الماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة - الجزائر –"،2009/2008، ص 78.

[2] - قوريش نصيرة، " **أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،المجلد 04، العدد05، 2008، ص 89.

[3] - بن موفق زروق، " **إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة**"، مرجع سابق، ص 100-105.

[4] - بن حمود سكينة، " **تأثيرات العولمة على القطاع الصناعي الجزائري**"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 01، 2010، ص 60.

وبرنامج ثاني في نهاية سنة 1997 والذي استهدف المؤسسات العامة الكبيرة.[1] أما نوعية الصناعة الجزائرية خلال هذه المرحلة فتميزت بهيمنة الصناعات الخفيفة وعلى وجه الخصوص الصناعات الفلاحية الغذائية بنسبة 55% من الإنتاج الصناعي الوطني، أما فروع الصناعات المعدنية الحديدية والالكترونية والكهربائية فشكلت 11% من الإنتاج الكلي.[2]

إن تطبيق الاتفاق الموسع مع صندوق النقد الدولي في إطار تنفيذ الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي قد أدى إلى آثار سلبية على جميع المستويات والتي تحمل منها القطاع الصناعي العمومي الجزء الأكبر وهذا ما تعكس معطيات الجدول التالي:

جدول رقم (3-12): تطور إنتاج القطاع الصناعي العام في الجزائر للفترة الممتدة من(1991- 2000)

السنة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
%	-7	-2,5	-1,5	-8,5	-0,5	-8,6	-7,2	5,2	-1,5	-2,3

المصدر: بن مسعود عطا الله، " **النمو الاقتصادي وعلاقته بنمو القطاع الصناعي في الجزائر**"، مجلة رؤى اقتصادية، مجلد 06، العدد 10، 2016، ص 96.

من بيانات الجدول أعلاه نلاحظ الوضعية السيئة التي كان يعيشها القطاع الصناعي في مرحلة التسعينات، وقد كان من نتائج التسيير السيئ للمؤسسات العمومية تسجيل الإنتاج الصناعي لمعدلات سالبة حتى بعد إعادة الهيكلة. كما أدت نتائج الخوصصة أيضا إلى تضرر القطاع الصناعي من خلال حل المؤسسات، والتي شملت 60 مؤسسة عمومية اقتصادية، و383 مؤسسة عمومية محلية و ذلك في الفترة بين 1994- 1998 ما أدى ذلك إلى تقليص عدد العمال في المؤسسات العمومية الاقتصادية بنسبة 60% من المجموع، وتأتي بعدها المؤسسات العمومية المحلية بنسبة 93%.[3]

I -3 القطاع الصناعي في ظل البرامج التنموية الجديدة في الجزائر بداية من سنة 2000

مع بداية الألفية الجديدة دخل الاقتصاد الوطني مرحلة جديدة، ميزتها ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية ،حيث ارتفع سعر البرميل من 36 دولار سنة 2004 إلى 109.5 دولار سنة 2012،[4] مما ساعد الجزائر على بناء رصيد الاحتياطات الخارجية، والتي مهدت لبداية تنفيذ برنامج مهم للإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، بغلاف مالي نهائي بلغ 1.216 مليار دج، ثم تم تدعيمه ببرنامج إنعاش النمو (2005- 2009) وقدر الغلاف المالي الإجمالي للبرنامج في نهاية 2009

[1] - لعلى فطيمة، كرومي آسيا ،" **تفعيل أداء القطاع الصناعي كمدخل لتحقيق الأمن الاقتصادي**"، الملتقى الدولي الخامس: أداء المنظمات والحكومات والأمن الاقتصادي المنعقد يومي : 01-2016/03/02، جامعة بشار،ص9-10.

[2] - قوريش نصيرة، " **أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر**"، مرجع سابق، ص 90..

[3] - ساعو باية، " **القطاع الصناعي الجزائري: المشاكل والحلول**"، مجلة معارف، العدد 22، 2017، ص 79.

[4] - ركاك مونية وآخرون، " **واقع و أهمية القطاع على النمو الاقتصادي في الجزائر**"، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة،العدد 08 ، 2020، ص 225.

ب 9.680 مليار دج أي حوالي 130 مليار دولار ، ثم جاء بعدها برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014) بقوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دج .[1]

وقد كانت مجمل هذه البرامج تخصص مبالغ معتبرة لتطوير القطاع الصناعي بهدف الخروج من حالة الركود والانكماش التي تميز بها هذا الأخير طيلة السنوات السابقة ، حيث أقيمت عدة جلسات وطنية أيا 26 و 27 و 28 فيفري 2008في الجزائر بمشاركة لمجمل الأطراف المعنية، وسمح النقاش بتحديد المشروع الخاص بإستراتيجية إنعاش وتنمية الصناعة .وتضمنت الورشات الخمسة التي أقيمت لإعداد الإستراتيجية ستة هيئات تمثل القطاعات المعنية، حيث ركزت محاور الورشات على أربع معالم للإستراتيجية تمثلت في:

- تبني إطار مرجعي واضح ونظرة جديدة للتنمية الصناعية؛
- تحديد مبادئ الإستراتيجية وتشكيل السياسات الصناعية؛
- ضرورة اعتماد منظومة أعمال لتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- ضرورة تحسين النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسة الإصلاح.[2]

جدول رقم(3-13): مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الخام **الوحدة : مليار دج**

البيانات	معدل 2001-2005	معدل 2006-2010	معدل 2011-2014
الناتج المحلي الخام	5 542,3	10 165,84	16 128,53
الصناعة	359,8	516,88	748,88
النسبة%	6,6	5,08	4,64

المصدر: عمر متيجي، محمد عجيلة، " **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الصناعي في الجزائر ، دراسة قياسية للفترة 1970-2017**"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01، 2020، ص 414.

بالرغم من كل التدابر والإجراءات الرامية لتطوير ودعم دور القطاع الصناعي إلا أن معطيات الجدول أعلاه تكشف أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام لم تكن تتجاوز حدود 6,6% ،نلاحظ أن قطاع الصناعة قد تميز بنوع من الركود حيت تراجعت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام في الفترة الممتدة من 2006-2014 بعد أن سجلت أعلى قيمة لها في الفترة الممتدة من 2001-2005 بقيمة 6,6% ويرجع عدم تجاوب قطا ع الصناعة مع الإستراتيجية التنموية للجزائر إلى الاختلالات الهيكلية والمالية التي كان يتخبط فيها القطاع الحكومي على مر السنين، بالإضافة إلى ضعف تدفق الاستثمارات الخاصة والعامة في الصناعة على خلاف باقي القطاعات خاصة الخدمية.

[1] - السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، " **استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد04، 2015، ص 282.

[2] - مهدي قيطون، " **مساهمة الإستراتيجية الصناعية الجديدة في أداء قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، 2017، ص 274.

الشكل رقم(3-6):تطور هيكل القطاع الصناعي في الجزائر حسب أنشطته المنتجة خلال الفترة من(1970- 2014)

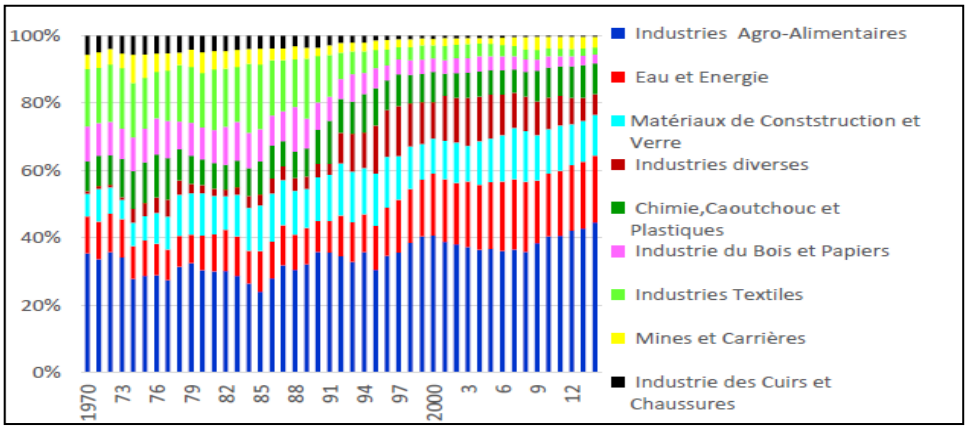

المصدر: قوري يحي عبد الله، " **محددات نمو القطاع الصناعي في الجزائر**"،مرجع سابق ،ص 06.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تنوع الأنشطة المنتجة في القطاع الصناعي الجزائري والتي نذكر من أهمها الصناعات الغذائية صناعة المناجم والمحاجر، صناعة الخشب، الصناعة الكيميائية، الصناعة الغذائية، صناعة النسيج....الخ)، حيث حققت عدد من الصناعات التحويلية معدلات نمو مقبولة وتوسعات في الطاقة الإنتاجية.

فنلاحظ أن قطاع الصناعة الغذائية يحتل الصدارة في المساهمة في مجموع ما ينتجه القطاع الصناعي حيث تجاوز نسبة 40% سنة 2014 فقد عرفت هذه الأخيرة معدل نمو قدر بنسبة 7%سنة 2013 مقابل 5,6% سنة 2012 . وهو ما يعكس نوع من العلاقة بين القطاعين الفلاحي والصناعي كما ارتفعت نسبة مساهمة قطاع المناجم والمحاجر وصناعة الحديد والصلب في زيادة الإنتاج الصناعي الكلي، بالإضافة إلى تحسن قطاع البناء والزجاج في ضوء الطفرة العمرانية وزيادة الإنفاق على البنية التحتية والإعلان عن عدد كبير من المشاريع، على عكس قطاع النسيج والجلود والخشب والذي عرف تراجعا مستمرا فيما يتعلق في مساهمتها في الإنتاج الصناعي بداية من نهاية الثمانينات.

ومواصلة لبرامج تخطيط التنمية الاقتصادية في الجزائر تم إطلاق برنامج تنموي متوسط المدى وهو البرنامج الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي للفترة الممتدة من 2015-2019 وذلك بمسعى من الحكومة الجزائرية لبناء اقتصاد تنافسي بارز ومتنوع قادر على إخراج البلاد نهائيا من تبعيتها إلى المحروقات، وقد خصصت الدولة لتنفيذ هذا البرنامج نحو 262 مليار دولار.[1] وذلك بانتهاج سياسة تهدف إلى توسيع وعصرنة القطاع الصناعي ومن أجل تحقيق ذلك سهرت الحكومة الجزائرية بالعمل على:[2]

- ترقية الإنتاج الوطني وحمايته وتحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة؛
- دعم نشاطات تثمين الموارد الطبيعية،خصوصا نشاطات إنتاج الإسمنت والفوسفات وصناع الحديد والصلب والأسمدة والبناءات الحديدية وغيرها؛
- تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة والري والفلاحة ؛

[1] - بن موفق زروق، " **إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة**"، مرجع سابق، ص 131.

[2] -عقون شراف، وآخرون، " **التنمية المستدامة في الجزائر خلال البرامج التنموية (2001-2019)**"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة،المجلد 02، عدد خاص، 2018، ص 207.

- إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكييفه من خلال تحقيق إجراءات و كيفيات التمويل؛
- تعزيز القدرة في مجال تكوين الموارد البشرية وتحسين أنظمة الإعلام والإحصاء والرصد الاستراتيجي لقطاع الصناع.

وفي سياق اتخاذ الحكومة لهذه التدابير كانت تهدف إلى:[1]

- إنشاء مجمع صناعي منجمي من شأنه أن يسمح بإنجاز مركب كبير لإنتاج الأسمدة ؛
- الشروع في استغلال مناجم الحديد في كل من غارة جبيلات و مشري عبد العزيز؛
- مضاعفة إنتاج الرخام وفتح مناجم جديدة لاستغلال الزنك، الرصاص، والباريت والذهب في ست(06) ولايات من البلاد.

ورغم كل هذه التدابير والإجراءات التي برمجت من أجل تحقيق تنمية اقتصادية بصفة عامة وعلى القطاع الصناعي بصفة خاصة في إطار برنامج التنمية مابين 2015-2019، إلا أنه وفي ظل الانخفاض المستمر لأسعار النفط إلى أقل من 50 دولار للبرميل بداية من النصف الثاني من سنة 2014، والتي تعد الممول الرئيسي لهذه البرنامج. تم تجميد العديد من الأشغال المسطرة وخاصة التي ليست من الضروريات، أو تلك التي لم تنطلق هذا من جهة ومن جهة أخرى . تمت المصادقة على نموذج اقتصادي جديد للنمو يمتد من 2016-2030.

وقد تم وضع معالم هذا النموذج الجديد ضمن ثلاثة مراحل أساسية تتمثل المرحلة الأولى في مرحلة الإقلاع من 2016إلى 2019 وتهدف خلالها الجزائر إلى تحسين إيرادات الجباية المحلية لتغطية نفقات التسيير، وتقليص عجز الميزانية، وتعبئة موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي . المرحلة الثانية مرحلة الانتقال من2020 إلى 2025 هدفها تدارك التأخر والارتقاء بالمستوى الاقتصادي .أما المرحلة الثالثة فتتمثل في مرحلة الاستقرار من 2026 إلى 2030 تهدف من خلالها إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات يصل إلى 6,5%.[2]

وتمتلث وسائل النموذج الجديد في مجال الصناعة في تقليص الواردات وتطوير الصادرات خارج المحروقات والتحفيز على إنشاء المؤسسات، ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة من 5.3 %في عام 2015 إلى 10 %من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام2030 ، مع التركيز على تنويع الصادرات الصناعية وتتحقق هذه الأهداف ضمن خطوط تتوزع كالتالي:[3]

- دعم الاستثمار المنتج من خلال تنويع صناعي يرتكزعلى القطاعات التي تتوفر فيها البلاد أصلا على قاعدة أو مزايا مقارنة، والتي من بينها الصناعات الغذائية، والإسمنت، ، والنشاط البعدي للمحروقات، والنشاط البعدي للموارد المنجمية؛
- ترقية النجاعة الطاقوية والطاقات المتجددة من خلال تأمين الموارد الطاقوية وتنويعها؛

---

[1] - بن موفق زروق، " **إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة** "، مرجع سابق، ص 132.

[2] - وزارة المالية ، "**النموذج الجديد للنمو**"، جويلية 2016، ص 2، تم الإطلاع على:
http://www.mf.gov.dz/article_pdf/upl-be15d6d0e0ffa387bfb08d8f5d8698ab.pdf

[3]- هدي بن محمد، " **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 05، 2020، ص 56.

- إعداد خريطة إقليمية للاستثمارات وتحسين تسيير العقار الصناعي، وكذا التسليم التدريجي للمناطق الصناعية الجديدة المقررة وعددها 50 منطقة بما يحسن الانتشار الإقليمي للتنمية الصناعية ؛
- إقامة مجلس وطني استشاري من أجل ترقية ودعم الصادرات، والتشجيع على إنشاء مؤسسات مصدرة؛

∏ - تطور أداء القطاع الصناعي في الجزائر في ظل سياسة التحرير التجاري

تبعا لما طرحته التغيرات الاقتصادية الدولية من أولويات الاندماج في الاقتصاد العالمي وضرورة التحرير التجاري الذي تفرضه متطلبات الانضمام إلى فضاءات التجارة الحرة الدولية، كمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقيات التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، يتوجب الوقوف على مدى إمكانية استفادة القطاع الصناعي الجزائري من هذه التحولات.[1] وذلك من خلال دراسة تطور أهم المتغيرات الاقتصادية المفسرة لنمو القطاع الصناعي باعتباره أهم قطاع يسمح بتنويع الاقتصاد الجزائري في إطار تبني سياسة تحرير التجارة الخارجية.

∏ - 1 تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي:

القيمة المضافة من المؤشرات المهمة التي تدل على تطور القطاع الصناعي حيث أن تزايد نموها يعكس دور القطاع الصناعي في عملية التنمية الاقتصادية وتنمية الموارد المحلية واستغلالها في الأنشطة الاقتصادية والتي تنعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني.[2] و الشكل التالي يوضح لنا تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

الشكل رقم(3-7): القيمة المضافة للقطاع الصناعي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي

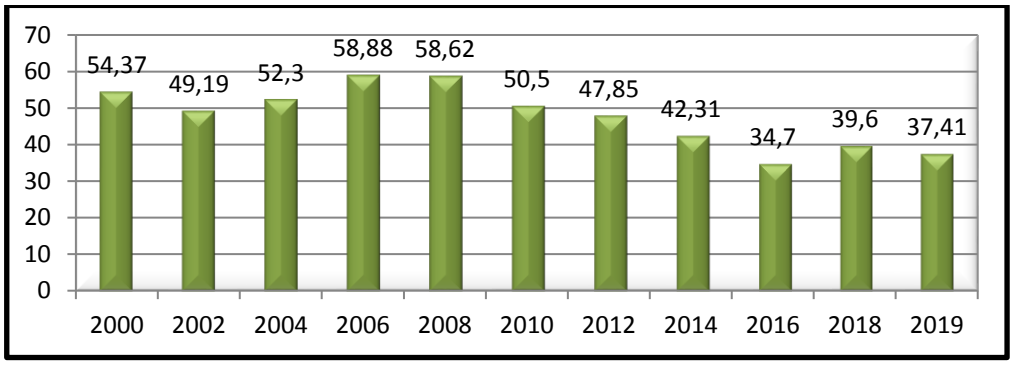

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من البنك الدولي

https://data.albankaldawli.org/

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن تطور القيمة المضافة في القطاع الصناعي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي كانت متذبذبة خلال فترة الدراسة، حيث يمكن تقسيمها إلى مرحلتين أساسيتين المرحلة الأولى تمتد من 2000-2008 تميزت بنموها المتواصل حيث كانت أعلى نسبة بلغتها هي 58.88% وذلك في عام 2006 و تزامن ذلك مع مرحلة الإنعاش الاقتصادي وتكثيف جهود الدولة للنهوض بهذا القطاع، أما المرحلة الثانية تمتد من 2010-2019 تميزت بانخفاض

[1] - سليم بوهديل، محمد لوشن،" **فرصة تنمية الصناعات الغذائية في الجزائر في ظل تحرير التجارة الخارجية**"، مرجع سابق، ص 112.

[2] - بن حمو سكينة، "**تأثيرات العولمة على القطاع الصناعي الجزائري**"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 01، 2010، ص 66.

معتبر في القيمة المضافة للقطاع الصناعي وكانت أدنى قيمة لها في عام 2016 إذ بلغت 34.70% وذلك بسبب ضعف العمالة الصناعية، الانخفاض في استغلال الطاقات الإنتاجية واعتماد القطاع الصناعي على المدخلات المستوردة وتآكل وتقادم التجهيزات المستعملة في الصناعة.

- **تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي حسب فروع الصناعات الاستخراجية والتحويلية:** يساهم القطاع الصناعي الجزائري في القيمة المضافة من خلال الصناعات الاستخراجية و الصناعات التحويلية، هذه الأخيرة تتكون من: الصناعات الكهربائية والالكترونية، الغذائية، مواد البناء، النسيجية، الجلود والأحذية، الخشب والورق، الكيمياء والبلاستيك. في حين أن الصناعات الاستخراجية تشمل استخراج النفط والغاز الطبيعي، وخامات المعادن، والخامات الغير معدنية.[1]

الشكل رقم (3-8) :تطور القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والتحويلية خلال الفترة (1995 - 2019) الوحدة مليون دولار

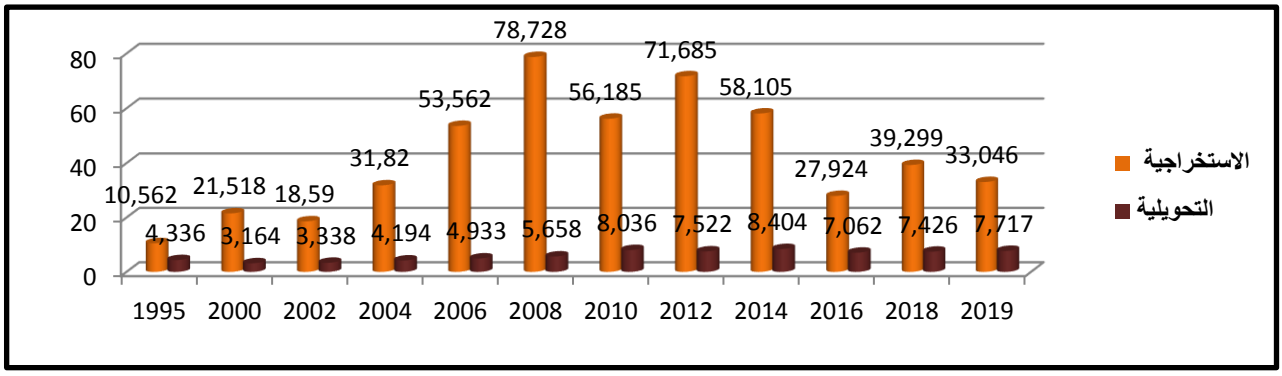

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد العربي لسنوات متفرقة

تكشف الأرقام الواردة في الشكل أعلاه للفترة الممتدة من 1995-2019 أن قطاع الصناعة الاستخراجية هو القطاع الأعلى مساهمة في القيمة المضافة كما أنه يسيطر على قطاع الصناعة بالكامل في الجزائر، حيث سلك اتجاها متزايدا منذ سنة 2004 إلى غاية سنة 2008 أين حقق أكبر قيمة مضافة تجاوزت 78 مليون دولار ، وما يفسر التذبذب الذي يسجله هذا الأخير هو تغير في الطلب العالمي على البترول والذي يتأثر بالأزمات العالمية كالأزمة المالية لسنة 2009، والأزمة الاقتصادية لسنة 2014.

وباعتبار أن احد مقاييس التصنيع هو نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في القيمة المضافة ،أظهر قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر محدوديته في تكوين هذه القيمة، إذ لم تتجاوز سوى 8,4 مليون دولار في أحسن الأحوال وكان ذلك في سنة 2014 ، فبالرغم من احتوائه على عدد كبير ومتنوع من الصناعات إلا انه لا يزال يرتكز على أنشطة صناعية خفيفة تسيطر عليها الصناعات الاستهلاكية .

[1]- مصطفى بودرامة، الطيب قصاص، " **المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر**"، مجلة رؤى اقتصادية، العدد12، 2017 ص 198.

❑ **إجمالي تكوين رأس المال الثابت :** يعتبر الاستثمار المحلي، أو تكوين رأس المال الثابت الإجمالي من الناحية النظرية مكونًا أساسيًا لتسهيل النمو الاقتصادي والتوظيف، وفي الدراسات التطبيقية للاستثمار فإنه يتم التركيز على مفهوم إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الإنفاق الاستثماري لبلد معين في قطاع معين أو كافة القطاعات الاقتصادية لغرض شراء السلع الرأسمالية.[1] حيث يشمل إجمالي تكوين رأس المال الثابت الانفاق الاستثماري في المباني والمنشآت والسلع الانتاجية المستديمة بالإضافة إلى المخزون السلعي والبنى التحية.[2] وعلى هذا الأساس اعتبرت العديد من الدراسات أن هذا المتغير من أهم العوامل التي تؤثر على القيمة المضافة في القطاع الصناعي. والشكل الموالي يعكس التطور الذي عرفه إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر.

الشكل رقم(3-9): تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت

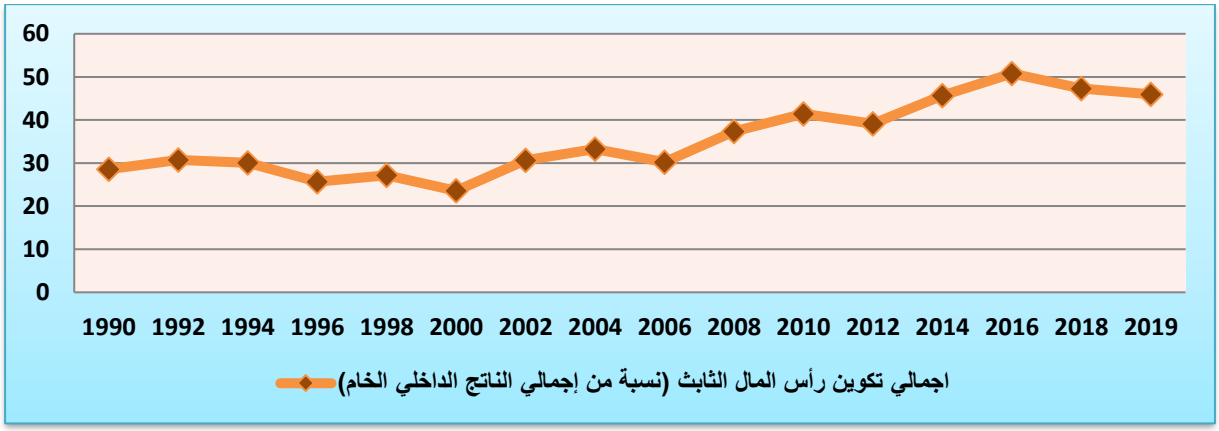

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من البنك الدولي

https://data.albankaldawli.org/

تميزت الفترة من 1990 إلى 1999بنوع من الثبات حيث تراوحت قيم إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج الداخلي الخام مابين 25% و 30% ، لتنخفض إلى نسبة 23% سنة 2000 ، ثم سجلت بعد ذلك ارتفاع ملحوظ وصل إلى أعلى مستوياتها، حيث قدرت نسبة مساهمة في الناتج الداخلي الخام كأقصى حد 50.78%سنة 2016، وتعكس هذه التطورات تحسن الاستثمار المحلي في الجزائر، وذلك بسب تطبيق الجزائر خلال هذه الفترة سلسلة من البرامج التنموية والتي خصصت لها مبالغ عظمى لدعم التنمية الريفية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل.

∏ - 2**مساهمة القطاع الصناعي في توفير مناصب الشغل:** أدى التصنيع الذي فرضته الثورة الصناعية إلى قلب التغييرات الهيكلية باستمرار ورفع مستويات الإنتاج والتوظيف، لذا فإن تعزيز تنمية القطاع الصناعي يمكن أن

[1] - بوعزة زياد، رتيعة محمد، " **استخدام نماذج ARDL لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية في التكوين الرأسمالي الثابت**"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 03، 2019، ص 55.

[2] - بوفنش وسيلة، **"تحليل وقياس العلاقة بين نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018"** ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13 ، العدد02 ، 2021، ص63.

يكون مفتاحًا لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدام على نطاق واسع حيث يؤدي إلى زيادة حجم وأصناف السلع المصنعة مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل[1].

الشكل رقم (3-10) : العاملون في الصناعة من إجمالي المشتغلين خلال الفترة من(1991-2019) الوحدة (%)

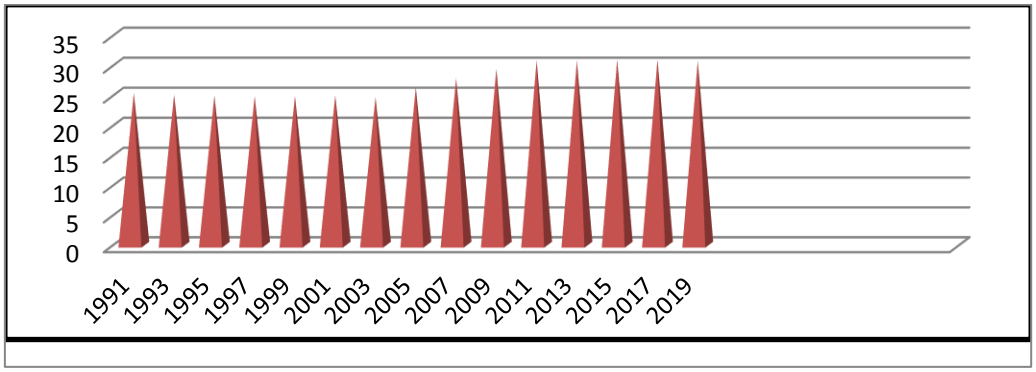

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

https://data.albankaldawli.org/

ساهم القطاع الصناعي في الجزائر باستقطاب ما يقارب 32% في المتوسط من إجمالي العمالة خلال الفترة من 1991-2019 كما هو مبين في الشكل أعلاه، والذي يمكننا من تقسيم مسار نمو العمالة الصناعية في الجزائر إلى مرحلتين، عرفت المرحلة الأولى من 1991-2003 أين سجلت مساهمة القطاع الصناعي في توظيف اليد العملة نسبة منخفضة تراوحت بين 24,6%-25,3 % ، أما المرحلة الثانية والتي تمتد من 2005- 2019 شهدت تطورا ملحوظا في نسبة العمالة الصناعية حيث انتقلت من 24,69 % سنة 2003 إلى غاية 30,73% سنة 2019. و من المبررات الأساسية التي تفسر الزيادة المعتبرة في مساهمة القطاع الصناعي الجزائري في توظيف اليد العاملة هو السياسة الاقتصادية المنتهجة والتي تسعى لتحقيق قفزة نوعية في القطاع الصناعي حيث ثم إضفاء حركية كبيرة على هذا القطاع من خلال استراتيجيه وطنية تطمح بالدرجة الأولى إلى امتصاص البطالة . ولكن مقارنة مع ارتفاع معدل النمو السكاني في الجزائر يواجه القطاع الصناعي مشكلة رئيسية تتمثل في عدم قدرته على توفير فرص عمل كافية للعمال المنضمين حديثًا إلى القوى العاملة.

∏ - 3 مساهمة القطاع الصناعي في المبادلات التجارية

- **مساهمة القطاع الصناعي في هيكل الصادرات:** يعتبر توجيه الصناعة الجزائرية نحو التصدير من بين الخيارات الإستراتيجية المهمة والمؤثرة في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية، و العاكسة لمدى التطور الحاصل في قطاع الصناعة. ما جعل الجزائر تسعى جاهدة منذ الاستقلال إلى القيام ببرامج الإصلاح وتعديلات في القوانين والتشريعات لجعل الاقتصاد أكثر انفتاحا بهدف رفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الصادرات الكلية. والشكل أدناه يوضح تطور الصادرات الصناعية في الجزائر.

[1] - Cisse Ndiaya, Kangjuan Lv, **"Role of Industrialization on Economic Growth: The Experience of Senegal (1960-2017) "** , American Journal of Industrial and Business Management, Volume 08, 2018, P 2073.

الشكل رقم (3-11): تطور صادرات المصنوعات الجزائرية للفترة من (2000-2019)

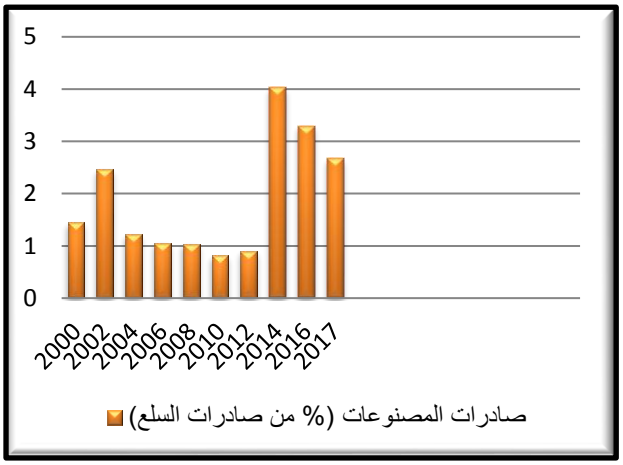

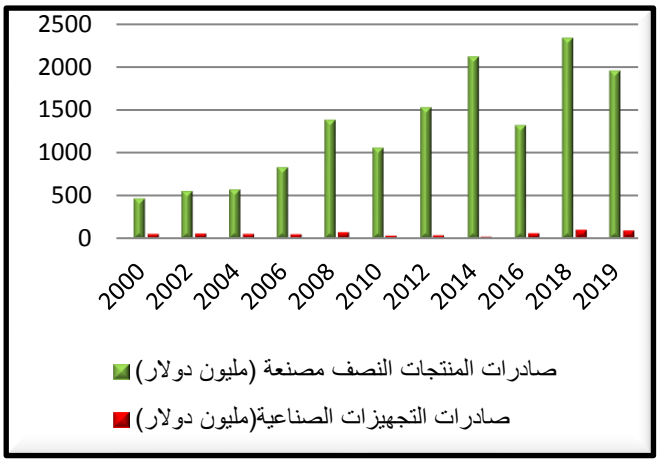

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

- معطيات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/

-DGD. (2019). Direction Générale de la Douane. Consulté le14/08L2019, sur Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie: http://www.douane.gov.dz

من خلال معطيات الشكل أعلاه يتبين لنا أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات الكلية خلال فترة الدراسة تسجل نسبا متذبذبة تتراوح ما بين 0,9% كأدنى حد و4,3 % كأقصى حد. كما يظهر من خلال الشكلين السابقين أن قيمة الصادرات الخاصة بالمواد النصف مصنعة تحتل صدارة الترتيب من التجهيزات التي يصدرها القطاع الصناعي في الجزائر والتي عرفت تطور ملحوظا بداية من الألفية، في حين أن صادرات التجهيزات الصناعية ضعيفة جدا وقد تعد معدومة، وهو ما يدل على الضعف الكبير لتنوع الاقتصاد الوطني واستمرار هيمنة القطاع النفطي، ما جعل اقتصادها وتمويل مشاريعها مرهون بتقلبات أسعاره في السوق الدولية.

- **نسبة الواردات الصناعية إلى إجمالي الواردات:** تبين الواردات الصناعية درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على الخارج في تلبية جميع احتياجاته من مستلزمات الإنتاج خاصة الصناعية، ويمكن توضيح نسبة الواردات الصناعية إلى إجمالي الواردات في الجزائر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(3-12): تطور الواردات الصناعية الجزائرية للفترة من (2000-2019)

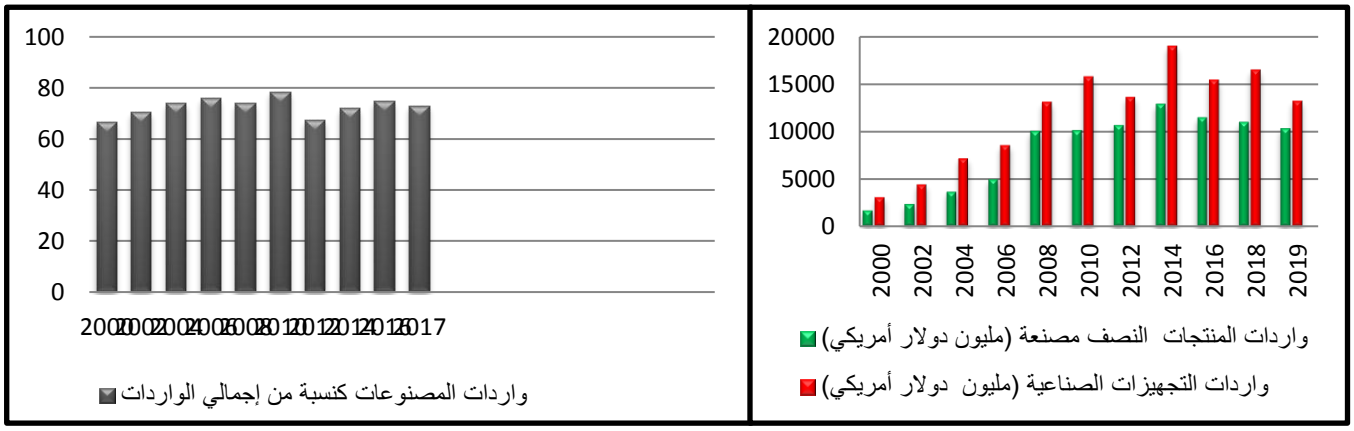

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/

تذل البيانات الموضحة في الشكل أعلاه على أن نسبة الواردات الصناعية من إجمالي الواردات للفترة الممتدة من 2000-2017 لا تقل عن نسبة 60%، حيث دخلت في نمو متسارع بداية من سنة 2000 أين انتقلت من 66،64 % لتسجل سنة 2017 نسبة 73,03% ، وهذا ما يذل على أن القطاع الصناعي الجزائري يعتمد في تمويله على المدخلات من الخارج، خاصة فيما يخص مستوردات التجهيزات الصناعية والتي سجلت ارتفاعا ملحوظا أين بلغت أقصى قيمة لها في سنة 2014 بقيمة 18961 مليون دولار أمريكي، لتسجل بعد ذلك انخفاض طفيف لتصل سنة 2019 ما قيمته 13368 مليون دولار أمريكي ، كما تظهر بيانات الشكل أعلاه أن المواد النصف مصنعة هي الأخرى عرفت ارتفاع في قيمتها بداية من سنة 2000 إذ انتقلت من 1655 دولار أمريكي إلى 10298 مليون دولار أمريكي سنة 2019 .

وهذا ما يفسر أن القطاع الصناعي الجزائري لا يزال يعاني من تبعية شبه كاملة للخارج خاصة في ظل التحرير التجاري وإبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والذي يقضي إلى تفكيك التعريفة الجمركية على ثلاثة مراحل لتصل إلى 0% في سبتمبر 2020 من جهة، ومن جهة أخرى عدم استغلال الموارد المتاحة الطبيعية والبشرية استغلالا كاملا.

III- تحديات القطاع الصناعي الجزائري في سياق الاستراتيجيات التنموية المعتمدة ومتطلبات تطوره

تبنت الجزائر سياسة التصنيع كنموذج اقتصادي منذ سنة 1967 وتم ذلك عن طريق إرساء صناعات قاعدية بهدف تطوير القدرة الإنتاجية المحلية من جهة، وبناء صناعات تحويلية رائدة بديلة عن النفط ومشتقاته تدخل في الأسواق الدولية وتنافس بها المؤسسات الأجنبية من جهة أخرى، بما يسمح لها بتحقيق نمو اقتصادي مستدام و متسارع عبر الزمن، معتمدتا في ذلك على سلسلة من المخططات التنموية والتي لعبت دورا حاسما في تبني استراتيجيات صناعية متتالية، مكنتها من إقامة عدد كبير من المصانع كان من الممكن أن تكون منطلقا لبناء اقتصاد قوي ولكن في ظل غياب الإرادة الجماعية والمؤسسات الفاعلة في تخطيط تنفيذ هذه الاستراتيجيات ومراقبتها، كشف الواقع العملي والمعطيات الإحصائية عن استمرار التبعية الاقتصادية لقطاع هش خاضع للأزمات تجعله عرضة لعدم الاستقرار وهو الذهب الأسود .

وانطلاقا من ما تم عرضه سابق لواقع القطاع الصناعي الجزائري و تحليل تطوره وفق مؤشرات أدائه، نحاول من خلال هذا الجزء تسليط الضوء على تحديات القطاع الصناعي الجزائري في سياق الاستراتيجيات التنموية المعتمدة من طرف الحكومة الجزائرية لتطوير القطاع الصناعي، مع الإشارة لمتطلبات التغلب عليها.

III- 1تقييم أداء الاستراتيجيات المعتمدة لتطوير القطاع الصناعي:

تندرج إستراتيجية إنعاش الصناعة وتطويرها ضمن الإستراتيجية الاقتصادية الشاملة والتي تقوم على تصور جديد مدفوع بتبني نهج اقتصاد السوق و كذلك ظهور ما يسمى بالعولمة في الألفية الثالثة، ما تطلب من الجزائر اعتماد عدة استراتيجيات تسمح بالقيام بعدة إصلاحات هيكلية عميقة لمجمل الاقتصاد الوطني، بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي وتقاسم مزايا تحرير التجارة ، وفي ما يلي نستعرض سلسلة لأهم الاستراتيجيات التنموية المتبناة من طرف الحكومة الجزائرية تحت شعار قاطرة النمو الذي يقوده التصنيع : [1]

[1]- منى مسغوني،" **نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة الباحث"، العدد 10، 2012 ،ص 131-132.

- **البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي:** يهدف تحسين كفاءات المؤسسات وتهيئة المحيط المباشر لها، أطلقت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة في الجزائر، برنامجا لتأهيل المؤسسات الصناعية(المؤسسات الصناعية العمومية منها أو الخاصة، والمؤسسات الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة) ، وتمتلث أهدافه في عصرنة المحيط الصناعي، وتطوير وترقية الصناعات مع تدعيم قدرات هيئات الدعم من اجل رفع القدرة على المنافسة.؛
- **برنامج الوزارة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** سعت الحكومة الجزائرية إلى بتوجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إصدار القانون01 - 18 المؤرخ في 2001/12/12 ، والذي يهدف إلى تطوير نظام الإنتاج لتحسين النوعية وتحسين كفاءة الأفراد، وأيضا الاهتمام بالبحوث التسويقية وتطوير الشراكة مع العمل على التقييم المستمر لعملية التأهيل .ولوضع هذا البرنامج حيز التنفيذ، تم بموجبه إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير م ص و م (AND-PME)؛
- **برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التعاون الدولي** : بغرض تأهيل هذه العينة من المؤسسات، وبالتعاون مع الاتحاد الأوروبي تبنت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية مشروع خاص تجسد أساسه في برنامج ميدا (MEDA) ، والذي خصص له ما لا يقل عن 66445000 أورو كغلاف مالي لتطبيقه،منه 57 مليون أورو ممول من طرف الاتحاد الأوروبي لدعم البرنامج، والمبلغ المتبقي على عاتق الجزائر. حيث حددت مدة صلاحيته ب 05 سنواتو الذي بدأ تطبيقه منذ أكتوبر 2000،وبداية من أول جانفي 2009 تم تنفيد المرحلة الثانية من هذا البرنامج أي ما يعرف ب "ميدا 2 "، وكان ذلك من أجل تعزيز مكاسب البرنامج الأول "ميدا1"، وتيسير مهمته هذه المؤسسات في اعتماد المقاييس وإدراج تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة.

وفي نفس السياق أيضا ومواصلة لطرح أهم الاستراتيجيات التنموية التي اعتمدتها الجزائر لنمو وتطوير القطاع الصناعي نجد أنها عملت على:

- تكثيف النسيج الصناعي من خلال تعزيز الصناعات الجديدة و تثمين الموارد الطبيعية ؛
- توفير العقار الصناعي وتنظيم القوانين والقضاء على البيروقراطية؛
- تطوير القطاعات الأخرى المكملة لقطاع الصناعة كالفلاحة والصيد البحري من أجل تطوير الصناعات الغذائية؛
- الإعفاءات الجمركية لاستيراد وسائل التصنيع والإعفاءات الجبائية على المنتجين قصد تحفيزهم وتشجيعهم للاستثمار في القطاعات ذات الأولوية بعيدا عن القطاعات ذات الربح السريع.[1]
- سياسات دعم الابتكار :قررت الحكومة تطوير وإنشاء نظام وطني للابتكار (**SNI**) يهدف إلى الوصول تدريجيا لإنتاج تقني جديد للرفع من معدل النمو بالبلد؛
- سياسات تكامل وملكية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: ستكون ديناميكية ملكية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جزءا من الإستراتيجية الصناعية والتي ستؤدي إلى تكامل قادر على غرس ديناميكية نمو جديدة، .[2]

[1] -يوسفي كريمة، "**أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على القطاع الصناعي في الجزائر- دراسة قياسية-**"، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 03، 2018، ص 166.

[2] - ناصر لبنى، " **القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال وسبل تطويره: دراسة تحليلية**"، مرجع سابق ،ص 97.

- تطوير القطاعات الاستراتيجية لزيادة الإنتاج المحلي بهدف تقليل فاتورة استيراد البلاد من خلال منح إعفاءات لمدة خمس سنوات من الضرائب على أرباح الشركات وعائدات الشركات والأنشطة المهنية في قانون المالية لعام 2015 بالإضافة إلى دعم معدل الفائدة بنسبة 3 %للقروض المصرفية للشركات العاملة في مجموعة واسعة من القطاعات الصناعية، بما في ذلك الصلب والمعادن، السلع الكهربائية والإلكترونية، السيارات، الملاحة الجوية، المستحضرات الصيدلانية والأعمال التجارية الزراعية؛
- إنشاء مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي عام 2016 تم السماح للشركات الأجنبية العاملة في الجزائر بالاقتراض من الخارج، كم تم بذل جهود لتسريع تخصيص تصاريح البناء للمستثمرين؛
- أعلنت الحكومة في 2017 عن خطط لإنشاء 50 منطقة صناعية جديدة في جميع أنحاء البلاد، إلا أنها واجهت العديد من العراقيل والتأخير؛
- تنمية صناعة السيارات في الجزائر من خلال إنشاء شراكة مع عدة شركات عالمية (Volkswagen, Hyundai, Kia ..... والتي مكنت من إقامة عدة تجمعات ومصانع ومحطات لتجميع إنتاج السيارات بالقرب من وهران، وسيدي الخطاب بغليزان ،ومحطة تجميع السيارات هيونداي بتيارت بقدرة 100000 سيارة سنويا بحلول عام 2020 وغيرها .إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه هو أن نموذج تجميع السيارات في البلاد أغلى من استيراد السيارات الجاهزة من حيث السعر رغم الامتيازات التي تحصل عليها المصنعون والإعفاءات الجمركية.[1]

III- 2 التحديات التي يواجهها القطاع الصناعي في الجزائر

باعتبار أن القطاع الصناعي هو مفتاح نمو و تنوع كل القطاعات الاقتصادية، ما جعل اقتصاد هذا البلد يشهد جملة من الإصلاحات الاقتصادية منذ حصولها على الاستقلال إلى يومنا هذا بهدف إعطاء دفع قوية للقطاع الصناعي، الذي كشف الواقع عن محدوديته بالمقارنة مع الإمكانيات التي تمتلكها الدولة. أي أن الاختيارات الاقتصادية أفرزت اختلالات في العلاقة بين الموارد المادية والموارد البشرية وحتى الطبيعية، ما جعل الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية والتي نذكر من أهمها ما يلي:

- مساهمة متواضعة للصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام والتي لم تتجاوز 10% وهذا ما يدل على ضعف الاستثمارات في هذه الصناعة وتقادم التجهيزات؛
- ضعف القدرة على التخصص في الإنتاج بكميات كبيرة وأذواق متطورة وجودة متميزة؛
- ضعف القدرة على المنافسة بسبب انحصار الصناعة الجزائرية بشكل أساسي في تلبية الطلب المحلي ما جعلها تكون سجينة السوق الذي تعمل فيه وفقدان القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية؛
- اعتماد القطاع الصناعي في الجزائر على السوق العالمية لتأمين مستلزماته من مواد أولية والتجهيزات؛

[1] - يوسفي كريمة، **"أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على القطاع الصناعي في الجزائر- دراسة قياسية-"**، مرجع سابق، ص 167-168

- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات، أدت إلى نقص في تنوع الصادرات حيث تمثل نسبة الصادرات خارج المحروقات سوى 04% من مجموع الصادرات. وهذا يرجع إلى ضعف آلية الجهاز الصناعي وعدم مقدرته على إنتاج منتجات ذات جودة عالية تستطيع المنافسة محليا ودوليا.[1]
- يعتبر قطاع الصناعة في الجزائر من أقل القطاعات استقطابا لليد العاملة وبمعدلات منخفضة لا تتجاوز 15%.[2]
- عدم كفاءة و نجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال.
- ضعف الاستخدام التكنولوجي في الصناعات التحويلية وعدم نجاعة نظم البحث والتطوير الداخلية.
- فشل أي استراتيجيه تنموية متبعة لبناء نموذج صناعي رائد، بسبب تطور وتغلغل آليات الفساد .

III- 3 متطلبات تطوير القطاع الصناعي في الجزائر

تتوفر الجزائر على العديد من اللبنات الأساسية التي تؤهلها لبناء نسيج صناعي واعد، ومن أجل وضع المسارات الصحيحة لضمان سبل اقتناء التكنولوجيا وخلق الخيارات والكفاءات الفنية واكتساب الدراية العلمية أثبت الواقع العملي ضرورة إحداث التوازن بين المعرفة الفكرية والعملية والإمكانيات المادية والتشريعية والتنظيمية وحتى القرارات السياسية وكاستجابة لهذه المتطلبات وبهدف تحقيق تنويع اقتصادي يرتكز على الصناعة يتوجب القيام ب:

- **تعزيز القاعدة الصناعية الوطنية: من** خلال إنشاء و تطوير هياكل التسهيل و الدعم المختلفة لدعم المؤسسات الصناعية، بالإضافة إلى ضمان التوزيع المكاني لهذه المؤسسات، مع تطبيق سياسات دعمها خاصة من الناحية التكنولوجية و الإدارية و تشجيع الإبداع؛
- **إعادة هيكلة القطاع الصناعي الوطني:** في سياق التغيرات الاقتصادية العالمية تستدعي الضرورة إلى إعادة هيكلة القطاع الصناعي للوصول إلى اكبر اندماج ممكن في النظاما لبقتصادي والتجاري العالمي، وذلك عن طريق التخصص في السلع التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية و محاولة إنشاء سلاسل إنتاجية ،مع توجيه الاستثمارات الصناعية و تكوين الأيدي العاملة الوطنية دات الكفاءات العالمية؛
- **تأهيل الموارد البشرية و تنمية المهارات:** والذي يتحقق من خلال التركيز على التدريب المهني و التقني لتلبية الطلب على المهارات الصناعية، بما يحدث توازن بين المعرفة الفكرية والعملية، وأيضا إنشاء روابط بين الشركات و تعاون القطاع الجامعي و الخاص.[3]
- **تنويع مصادر التمويل وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر :**من خلال تعديل قوانين الاستثمار بما يسمح بخلق بيئة مُحفّزة له ،لأن الانفتاح الواعي والمرن على الاستثمار الأجنبي المباشرله أثر إيجابي على القطاع الإنتاجي من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة المتطورة وتشغيل خطوط إنتاج جديدة وبالتالي تحقيق تنوّعا صناعيا؛

---

[1]-سلامة وفاء، ولهة وردة، **" واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره"** ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 13، 2018، ص 142-143

[2] - متيجي عمر،عجيلة محمد، **" تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الصناعي في الجزائر دراسة قياسية للفترة من 1970-2017"**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01، 2020، ص 416.

[3] - سلامة وفاء، ولهة وردة، **" واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره"** ، مرجع سابق، ص 149.

- **تفعيل دور الهيئات المتخصصة في محاربة الفساد :** من خلال ترسيخ الشفافية وترشيد ممارسات الأعوان الاقتصاديين، من أجل تحسين أداء المؤسسات الصناعية وزيادة ثقة المستثمرين الصناعيين المحليين والأجانب، والتي يُعد تحقيقها عاملا جاذبا للاستثمارات.[1]

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في الجزائر للفترة الممتدة من(1990-2019)

بعدما تعرضنا سابقا للتحليل النظري والاقتصادي لواقع القطاع التجاري و الصناعي في الجزائر ، نحاول من خلال هذا الجزء من البحث تقدير وقياس طبيعة العلاقة بينهما للفترة الممتدة من 1990 إلى 2019، وذلك بالاعتماد على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي يمكن أن تِؤثر فيهما، من خلال إتباع خطوات منهج الاقتصاد القياسي الذي يهتم بالتقدير الميداني للعلاقات بين الظواهر الاقتصادية حيث يعتمد على تصورات النظرية الاقتصادية التي تعكس العلاقات العامة لمتغيرات النموذج. وفي سياق هذا البحث تتبع الدراسة الخطوات التالية:

- توصيف متغيرات الدراسة؛
- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية(اختبار جذر الوحدة)؛
- اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود؛
- تقدير نموذج الأجل الطويل؛
- تقدير نموذج تصحيح الخطأ؛
- الاختبارات التشخيصية.

I - الأساس النظري للنموذج القياسي

اعتمدنا في عملية اختيار المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة محل الدراسة، على النظريات الاقتصادية بالدرجة الأولى، وعلى الدراسات السابقة بالدرجة الثانية وخاصة التي تم عرضها في الفصل الثاني من هذا البحث، ومراعاة لخصوصيات الاقتصاد الجزائري فإن الدراسة اقتصرت على اختبار تأثير مجموعة من المتغيرات الأساسية دون غيرها، لأنه يصعب عمليا حصر كل المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تؤثر على القطاع الصناعي في ظل التحرير التجاري.

وتم استخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية لهذه المتغيرات (الملحق رقم 1و 2) بمجموع 30 مشاهدة تبدأ من عام 1990 إلى غاية عام 2019، حيث تم الارتكاز على جمع أغلب هذه البيانات من الإحصاءات المنشورة على مستوى قاعدة بيانات البنك الدولي، كما ستتم هذه الدراسة بالاعتماد على نموذجين.

I - 1 تحديد المتغيرات الاقتصادية المستعملة في النموذج الأول من الدراسة

تم بناء هذا النموذج القياسي بالاعتماد على خمسة متغيرات وهذا استنادا إلى عدة دراسات سابقة التي درست أثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي، وبالأخص دراسة "**Mazen Hassan Basha،2015**" والتي هدفت

[1] - ناصر لبنى، " **القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال وسبل تطويره: دراسة تحليلية**"، مرجع سابق، ص 100-101.

إلى قياس وتحليل أثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي الأردني، حيث تم اعتمادها كأساس لتحديد متغيرات هذا النموذج، والجدول الموالي يوضح كافة البيانات المتعلقة بالمتغيرات الخاصة بالدراسة القياسية لهذا النموذج:

جدول رقم(3-14): التعريف بالمتغيرات المستعملة في النموذج الأول للدراسة

اسم المتغير	رمز المتغير	نوع المتغير	وحدة القياس	مصدر البيانات
القيمة المضافة للقطاع الصناعي	VAI	متغير تابع	كنسبة من إجمالي الناتج الداخلي الخام%	**الأونكتاد**
عدد العمال في القطاع الصناعي	EMPI	متغير مستقل	كنسبة من إجمالي المشتغلين%	**البنك الدولي**
الصادرات الصناعية في الجزائر	EXPI	متغير مستقل	نسبة من إجمالي الصادرات في الجزائر%	**البنك الدولي**
واردات السلع والخدمات	IM	متغير مستقل	مليون دولار أمريكي	**البنك الدولي**
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	KT	متغير مستقل	مليون دولار أمريكي	**البنك الدولي**

المصدر: من إعداد الطالبة

- ✓ **المتغير التابع:** فقد تمثل في القيمة المضافة للقطاع الصناعي **(VAI)** وتضم: (الأنشطة الاستخراجية والأنشطة التحويلية، وإنتاج وتوزيع الغاز والكهرباء والماء، و أنشطة البناء)، وتم اعتماد هذا المتغير كونه يعبر عن أداء القطاع الصناعي ويعتبر كمقياس لمعدل نمو القطاع الصناعي حيث كلما تغيرت القيمة المضافة المحققة من طرف القطاع الصناعي تغير معها معدل نموه.
- ✓ **المتغيرات المستقلة (التفسيرية)** فتمثلت في:

- **واردات السلع والخدمات (IM):** تم اعتماد هذا المتغير في كثير من الدراسات السابقة وذلك لالتقاط أثار الواردات على إنتاجية القطاع الصناعي و التي تعكس درجة التحرير التجاري،[1] حيث يعتمد أثر الواردات على طبيعتها، فإذا كانت هذه الواردات تستخدم لأغراض استثمارية ورأسمالية فسوف تؤثر على أداء القطاع الصناعي إيجابا أما إذا كانت تستخدم لأغراض استهلاكية، أو كانت ذات كفاءة عالية وقدرة تنافسية مرتفعة مع وجود منتجات محلية لا تقوى على المنافسة ، فهذا سيؤثر سلبا على أداء القطاع الصناعي.[2]
- **صادرات المصنوعات (EXPI):** باعتبارها عنصرا أساسيا لقياس أهمية التحرير التجاري لأي دولة، تقرر العديد من النظريات الاقتصادية أن توسيع السوق الخارجية عن طريق زيادة الصادرات سيؤدي في وقت لاحق إلى الرفع من الطاقة الإنتاجية للبلد المصدر و التي تزيد من رفع القيمة المضافة للقطاع الصناعي ومن تم زيادة معدلات النمو الاقتصادي.[3]
- **إجمالي تكوين رأس المال الثابت (KT):** اعتمدت العديد من الدراسات التجريبية منها دراسة **Muhammad Safdar و آخرون (2016)** على متغير إجمالي تكوين رأس المال الثابت كمتغير تفسيري لطبيعة العلاقة بين التحرير التجاري والقطاع الصناعي.

---

[1]- Hidekatsu Asada, **"Effects Of Foreign Direct Investment And Trade On Labor Productivity Growth In Vietnam"**, Journal Of Risk And Financial Management ,Volume 13, Number 09, 2020, P 4.

[2] -بغداوي جميلة، وآخرون، " **أثر الانفتاح التجاري على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 02، العدد 03، 2016، ص 35.

[3] - Ajmair M, Hussain K, "**Determinants of Industrial Sector Growth in Pakistan, Journal of Poverty**", Investment and Development, Volume 34, 2017, P 18.

- **العمالة في القطاع الصناعي(EMPI)**: حسب أغلب الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع بحثنا والتي استخدمت المتغير التابع والمتمثل في العمالة في القطاع الصناعي، انطلقت من فرضية مفادها أن تحرير التجارة الخارجية يتيح لليد العاملة المحلية فرصة أكبر للاحتكاك بالخبرات الأجنبية خاصة التي يتم توضيفها في مشاريع الاستثمار الأجنبي والتي تسمح بكسب المعارف والخبرات الفنية والتكنولوجيا بما يعود بالفائدة على أداء وهيكل القطاع الصناعي .

الشكل رقم(3-13) التمثيل البياني لمتغيرات المستعملة في دراسة النموذج الأول

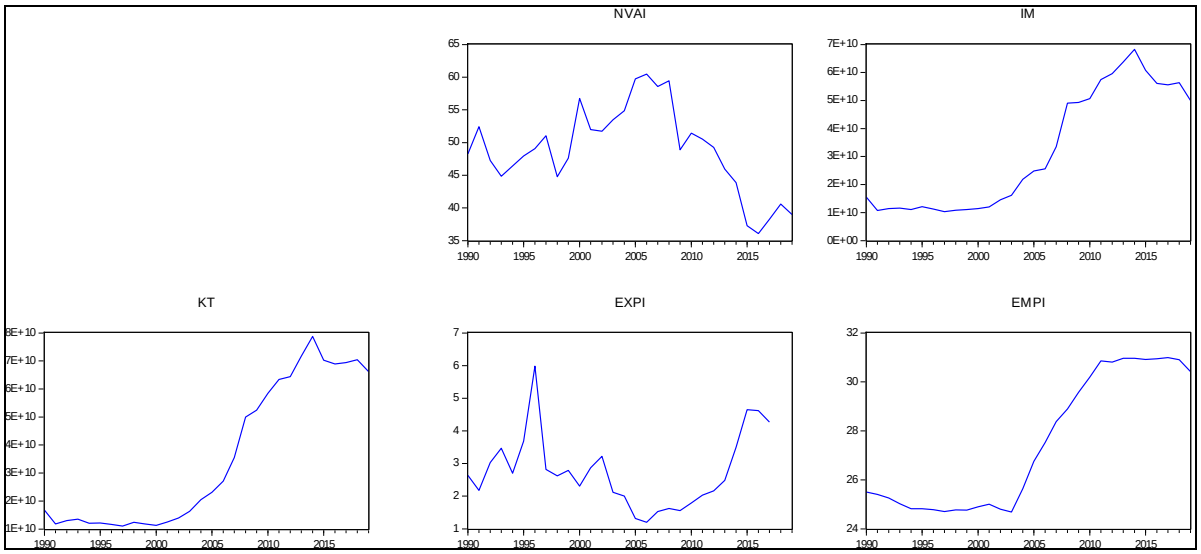

المصدر: من عداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

I- 2 تحديد المتغيرات الاقتصادية المستعملة في النموذج الثاني من الدراسة

تم بناء هذا النموذج بالاعتماد على دراسة **Ebenyi GO, و آخرون (2017)** والتي بحثت في تأثير سياسة تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في نيجيريا، وفي هذا السياق ولاختبار هذا الأثر على واقع الاقتصاد الجزائري تم الاستعانة بهذه الدراسة لتحديد متغيرات النموذج الثاني والتي تم حصرها في ما يلي:

جدول رقم(3-15): التعريف بالمتغيرات المستعملة في النموذج الثاني للدراسة

اسم المتغير	رمز المتغير	نوع المتغير	وحدة القياس%	مصدر البيانات
القيمة المضافة للقطاع الصناعي	VAI	متغير تابع	كنسبة من إجمالي الناتج الداخلي الخام%	الأونكتاد
مؤشر الانفتاح التجاري	OPEN	متغير مستقل	(الصادرات + الواردات)/ الناتج الداخلي الخام%	البنك الدولي
سعر الصرف	TCN	متغير مستقل	(الدينار مقابل الدولار)	البنك الدولي
الاستثمار الأجنبي المباشر	FDI	متغير مستقل	نسبة من إجمالي الناتج الداخلي الخام %	البنك الدولي

المصدر: من إعداد الطالبة

- ✓ **المتغير التابع: القيمة المضافة للقطاع الصناعي(VAI)** وهي نفس المتغير التابع المعتمد في النموذج الأول،
- ✓ **المتغيرات التفسيرية:** فتمثلت في:

- **مؤشر الانفتاح التجاري:(OPEN)** تستخدم العديد من الدراسات السابقة كدراسة **Mohammed Alawin و آخرون (2017)**مؤشر الانفتاح التجاري والذي يعر عن درجة تحرير التجارة الخارجية، والذي تم قياسه على النحو

التالي: [(الصادرات + الواردات)/الناتج المحلي الإجمالي]، أما تأثيره نظريا على نمو أي قطاع صناعي يمكن أن يكون ايجابيا أو سلبيا، وذلك يرجع إلى قدرة هذا القطاع على الاستفادة من الواردات من المعدات والمستلزمات الاستثمارية واستخدامها كمدخلات للرفع من حصيلة الصادرات؛

- **سعر الصرف (TCN):** يعتبر مؤشر مهم للتأثير على درجة الانفتاح التجاري من خلال تأثيره على الصادرات، إذ يلعب دور مهم في تشجيع الصادرات وتوسعها وتجنب تدهور ميزان المدفوعات، و على وجه التحديد إن انخفاض قيمة عملة الدولة أو ارتفاعها بالنسبة لعملة الشريك التجاري يجعل صناعة السلع من البلد المصدر أرخص أو باهظ الثمن نسبيًا ويمكن أن يؤثر ذلك على كمية البضائع المصدرة أو المستوردة؛
- **الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI):** والمعبر عنه بكثافة تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة حيث تم اعتماده في الكثير من الدراسات التجريبية خاصة الحديثة منها كدراسة **Hidekatsu Asada (2020)**، وذلك باعتباره من أحد العوامل المساهمة في تنمية القطاعات الإنتاجية، من خلال تأثره بتحرير التجارة الخارجية والذي يعتبر أمرا مسلما به نظريا، من خلال الدور الفعال للمستثمرين الأجانب في نقل التكنولوجيا والتقنية مما يؤثر بشكل إيجابي على الإنتاج الكلي بصفة عامة و الإنتاج الصناعي بصورة خاصة.

الشكل رقم(3-14) :التمثيل البياني لمتغيرات المستعملة في دراسة النموذج الثاني

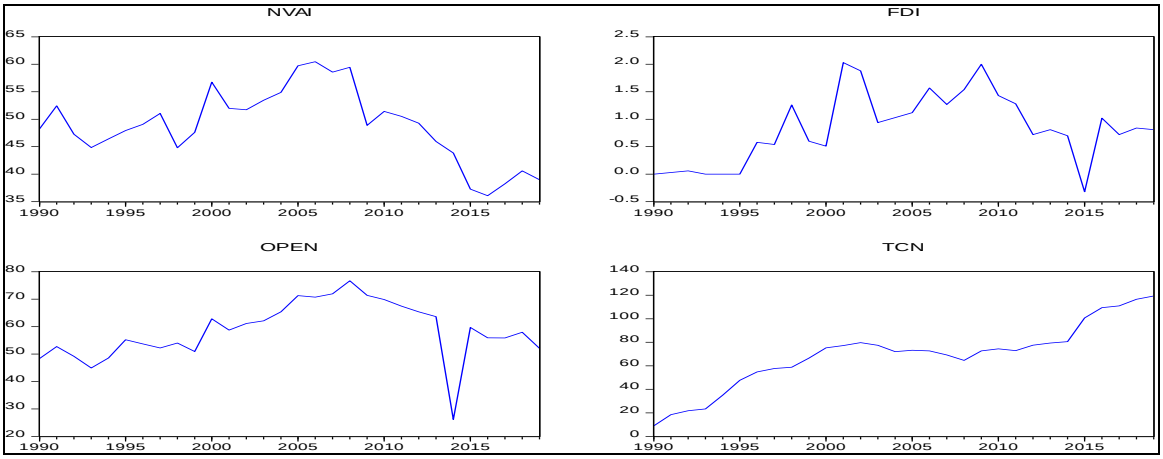

المصدر: من عداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

I-3 الطريقة المستخدمة في تقدير النماذج القياسية

لدراسة تأثير تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في الجزائر سنستخدم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، حيث تعتبر منهجية حديثة طورها كل من SHIN SMITH & SUN و PESARAN عام 1998، ثم كل من PESARAN & SHIN SMITH عام 2001 بعد نشرهما لبحثهما الشهير المتعلق بمقاربة الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة المتباطئة لاختبار الحدود Distributed "Lag Bounds Test Autoregressive ARDL" والمختصر بمقاربة PSS2001، هذه المقاربة التي كسرت كل قيود النمذجة التقليدية للتكامل المشترك التي كانت تفرض شرط الاستقرارية أو التكامل المشترك من نفس الدرجة .[1]

[1] -Emilio Pineda, Paul Cashin, Yan Sun," **Assessing Exchange Rate Competitiveness In The Eastren Caribbean Currency Union**", IMF Working Paper, 2009, P 12 .

ويتميز هذا الاختبار عن بقية الطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك (أنجل و غرانجر وجوهانسن) في أنه لا يتطلب أن تكون السلاسل متكاملة من نفس الدرجة سواء كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط من الاثنين، بشرط أن لا تكون السلاسل متكاملة من الدرجة الثانية I(2) ، ومن بين أهم الخصائص التي يتميز بها نموذج ARDL عن بقية الطرق القياسية الأخرى نجد:[1]

- يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام؛
- يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل، وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير؛
- نموذج (ARDL) يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة؛
- تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المدى القصير والطويل ؛
- تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، كما أن نتائج تطبيقه تصبح أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة ،(حجم العينة صغير) مقارنة بالطرق الأخرى؛
- تعد معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى (مثل: جرانجر (1978)؛ جوهانسون (1988)؛ وجوهانسون- جسلس (1990).

و يقدم كل من" PESARAN & SHIN SMITH "منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات (اختبار وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات)، في ظل نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد (UECM)، حيث تعرف هذه الطريقة "BOUNDS TESTING APPROACH" ، أي طريقة اختبار الحدود، ويأخذ النموذجين الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t=\beta_0+\beta_1 x_{t-1}+\beta_2 y_{t-1}+\sum_{i=1}^{P}\alpha_1\Delta x_{t-i}+\sum_{i=1}^{P}\alpha_2\Delta y_{t-i}+u_t$$

حيث تمثل (β_0، β_1)معلمات العلاقة طويلة الأمد، بينما تعتبر معلمات الفروق الأولى (α_1،α_2) معلمات الفترة القصيرة الأجل، في حين أن u_t تشير إلى أخطاء الحد العشوائي.

∏ - اختبار وتحليل نتائج النموذج الأول

يقترح هذا النموذج تقدير قياسي للمحددات الرئيسية التي تحدد القيمة المضافة للقطاع الصناعي، حيث يفترض أن تبني سياسة التحرير التجاري لا تؤدي فقط إلى زيادة حجم التجارة، ولكن تؤدي إلى زيادة تدفقات السلع الرأسمالية و الوسيطية، وزيادة اليد العاملة والصادرات وبالتالي زيادة النمو في القطاع الصناعي.

وعلى أساس هذا المنطلق، سنقوم بتحديد علاقة التكامل المشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة من خلال النموذج القياسي والذي يأخذ الصيغة الرياضية العامة التالية:

$$VAI= f(IM,EXPI,EMPI,KT)$$

$$VAI_t=\beta_0+\beta_1 IM_t+\beta_2 EXPI_t+\beta_3 EMPI_t+\beta_4 KT_t+u_t$$

[1] - دحماني محمد الدريوش، ناصور عبد القادر ، "**دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة**"، الملتقى الدولي لجامعة سطيف 1، يومي 11-12 مارس 2013، ص 17.

t: تمثل الزمن، أي قيمة المتغير في السنة t؛

VAI: القيمة المضافة للقطاع الصناعي؛

IM: واردات السلع والخدمات؛

EXPI: الصادرات الصناعية في الجزائر ؛

EMPI: عدد العمال في القطاع الصناعي؛

KT: إجمالي تكوين رأس المال الثابت؛

$\beta_0,\beta_1,\beta_2,\beta_3,\beta_4$: تمثل معلمات النموذج؛

U : يمثل المتغير العشوائي الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي لم يتم إدراجها في النموذج والتي يمكن أن تؤثر على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر، وذلك بسبب شدة ارتباطها بالمتغيرات المختارة أو لصعوبة قياسها، أو بسبب عدم توفر بيانات كافية تسمح بإدراجها وغيرها من الأسباب؛

ومن أجل تحقيق التجانس فيما بين جميع المتغيرات التي تم إدراجها في النموذج الأول، قمنا باستخدام اللوغاريتم الطبيعي، استنادا إلى فرضيات " Mankiwe Romer Et Well " (1994) وذلك لتلاشي وجود مشاكل قياسية محتملة .[1] خاصة وأنه يسمح بتوحيد وحدات القياس ويزيد من استقرارية السلاسل الزمنية، كما أنه يعطينا المرونة ويكون التحليل الاقتصادي بالنسب المئوية.[2] لتصبح العلاقة الرياضية بين المتغيرات كالتالي:

$$\text{Log VAI} = f(\text{Log IM}, \text{Log EXPI}, \text{Log EMPI}, \text{Log KT})$$

$$\text{Log VAI}_t = \beta_0 + \beta_1 \text{Log IM}_t + \beta_2 \text{Log EXPI}_t + \beta_3 \text{Log EMPI}_t + \beta_4 \text{Log KT}_t + u_t$$

وتمت الدراسة بالاعتماد على البيانات والإحصائيات المجمعة والموضحة في الملحق رقم (1) وذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews 10)، وبعد إدخال معطيات السلاسل الزمنية للفترة الممتدة من 1990-2019 حسب النموذج أللوغاريتمي السابق.

II- 1 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

قبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة اقتصادية لابد من التأكد أولا من وجود اتجاه في السلسلة الزمنية، وحسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا أن نميز بين سلاسل زمنية مستقرة Stationary Time Series، وسلاسل زمنية غير مستقرة Non Stationary Time Series، أي ذات اتجاه.[3]

وتعد اختبارات جدر الوحدة Unit Root Test أهم طريقة لتحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، وتحديد درجة تكاملها، والتي تصنف السلسلة الزمنية على أنها مستقرة (ساكنة) عندما تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير

[1] -فضيل رابح، شاقور سميرة، **"تحرير التجارة الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر – دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة (1970-2013)"**، مجلة الإبداع، المجلد 05، العدد 05، 2015، ص 82.

[2] - زروقي أبو بكر الصديق، **" نمدجة قياسية لتأثير تقلبات أسعار البترول على القطاعات الإقتصادية في الجزائر (1985-2017)"**، مرجع سابق، ص 179.

[3] - شيخي محمد، "**طرق الاقتصاد القياسي - محاضرات وتطبيقات-** " ، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 200.

المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي أن السلسلة لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان. ومن بين أشهر اختبارات جذور الوحدة والتي سوف نستخدمها لاختبار استقرارية السلاسل اختبار (Phillips Perron ;PP)، واختبار (Augmented Dickey-Fuller ;ADF) وذلك بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10)، والتي يتم عرض مضمونها في الجدول الموالي انظر الملحق (03) و (04):

الجدول رقم(3-16) : نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلاسل الزمنية : UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

البيانات		عند المستوى			عند الفرق الأول		
		t-statisic	Prob	النتيجة	t-satistic	Prob	النتيجة
LVAI	بوجود ثابت	-1.1324	0.6890	غير مستقرة	-5.6579***	0.0001	مستقرة
	بوجود ثابت واتجاه عام	-1.5642	0.7823	غير مستقرة	-5.6298***	0.0005	مستقرة
	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	-0.5361	0.4759	غير مستقرة	-5.6680***	0.0000	مستقرة
LIM	بوجود ثابت	-1.8303	0.3582	غير مستقرة	-4.6289***	0.0010	مستقرة
	بوجود ثابت واتجاه عام	-3.7530**	0.0387	مستقرة	-4.3629***	0.0091	مستقرة
	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	1.8162	0.9806	غير مستقرة	-1.3045	0.1725	غير مستقرة
LEXPI	بوجود ثابت	-1.5638	0.4868	غير مستقرة	-5.3069***	0.0002	مستقرة
	بوجود ثابت واتجاه عام	-1.4439	0.8238	غير مستقرة	-4.6723***	0.0052	مستقرة
	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	-0.2674	0.5803	غير مستقرة	-5.3648***	0.0000	مستقرة
LEMPI	بوجود ثابت	-1.3515	0.5911	غير مستقرة	-1.8214	0.3629	غير مستقرة
	بوجود ثابت واتجاه عام	-2.1104	0.5181	غير مستقرة	-1.5866	0.7726	غير مستقرة
	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	0.5490	0.8286	غير مستقرة	-1.7568*	0.0750	مستقرة
LKT	بوجود ثابت	-1.8075	0.3687	غير مستقرة	-4.5986***	0.0011	مستقرة
	بوجود ثابت واتجاه عام	-3.8872**	0.0297	مستقرة	-4.2447**	0.0120	مستقرة
	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	2.1383	0.9903	غير مستقرة	-3.8324***	0.0004	مستقرة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

ملاحظة:(*) ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 10% ؛ (**) ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 5% ؛(***) ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 1%

توضح بيانات الجدول أعلاه الخاص باختبار ADF أن السلاسل الزمنية الممثلة لمتغيرات الدراسة هي سلاسل غير مستقرة في المستوى I(0) لأن القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة، حيث أن كل الاحتمالات أكبر من 10 % (% probt >10)، سواء في حالة وجود ثابت أو وجود ثابت مع اتجاه عام أو بدون ثابت وبدون اتجاه عام، باستثناء متغير LIM وLKT اللذين نلاحظ أنهما يعتبران مستقرين بوجود الثابت والاتجاه العام فقط وذلك عند مستوى معنوية5%. في حين أن اختبار ADF عند الفرق الأول يظهر أن السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات أصبحت مستقرة في أغلب جميع الحالات سواء بوجود ثابت أو وجود ثابت مع اتجاه عام أو بدون ثابت وبدون اتجاه عام. وهذا عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10 %لكل المتغيرات، باستثناء سلسلة LEMPI فهي مستقر عند مستوى معنوية 10% فقط (Probt= 0.0750)، وبالتالي تبين نتائج اختبار ADF أن السلسلة الزمنية لمتغيرات النموذج الأول من الدراسة أنها متكاملة من الدرجة I(1) و I(0).

الجدول رقم (3-17): نتائج اختبار PP لإستقرارية السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

البيانات		عند المستوى			عند الفرق الأول		
		t-statistic	Prob	النتيجة	t-statistic	Prob	النتيجة
LVAI	بوجود ثابت	-1.1255	0.6918	غير مستقرة	-5.6766***	0.0001	مستقرة
	بوجود ثابت واتجاه عام	-1.5642	0.7823	غير مستقرة	-5.7711***	0.0003	مستقرة
	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	-0.6090	0.4448	غير مستقرة	-5.6608***	0.0000	مستقرة
LIM	بوجود ثابت	-0.5125	0.8749	غير مستقرة	-4.6229***	0.0010	مستقرة
	بوجود ثابت واتجاه عام	-2.3218	0.4099	غير مستقرة	-4.3774***	0.0089	مستقرة
	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	1.1047	0.9260	غير مستقرة	-4.2474***	0.0001	مستقرة
LEXPI	بوجود ثابت	-1.5406	0.4983	غير مستقرة	-5.3175***	0.0002	مستقرة
	بوجود ثابت واتجاه عام	-1.3859	0.8421	غير مستقرة	-5.2832***	0.0012	مستقرة
	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	-0.1332	0.6285	غير مستقرة	-5.3744***	0.0000	مستقرة
LEMPI	بوجود ثابت	-0.4574	0.8858	غير مستقرة	-1.8198	0.3636	غير مستقرة
	بوجود ثابت واتجاه عام	-1.9072	0.6251	غير مستقرة	-1.4470	0.8236	غير مستقرة
	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	1.2532	0.9427	غير مستقرة	-1.7442*	0.0770	مستقرة
LKT	بوجود ثابت	-0.2908	0.9147	غير مستقرة	-4.5750***	0.0011	مستقرة
	بوجود ثابت واتجاه عام	-2.4444	0.3510	غير مستقرة	-4.2932**	0.0107	مستقرة
	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	1.3048	0.9478	غير مستقرة	-4.0104***	0.0003	مستقرة

المصدر: من إعداد الطالبة المخرجات برنامج Eviews 10

ملاحظة:(*) ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 10% ؛ (**) ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 5% ؛(***) ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 1%

أعطت نتائج اختبار جذر الوحدة ل "Philip Perron " المبين في الجدول أعلاه أن جميع المتغيرات تعتبر غير مستقرة لجميع الحالات عند المستوى، في حين أنها استقرت بعد إجراء الفروق الأولى وعند مستوى معنوية 1%و 5% و 10%، ما عاد سلسلة LEMPI فكانت مستقرة عند مستوى معنوية 10% فقط (Prpbt= 0 .0770) وذلك بوجود ثابت أو ثابت مع اتجاه عام أو بدون ثابت واتجاه ما يعني أن السلسلة متكاملة من الدرجة I(1).

بناءا على النتائج التي تم التوصل إليها والتي تدل على أن السلسلة الزمنية الممثلة لمتغيرات النموذج الأول هي سلسلة زمنية متكاملة من الدرجةI(0) و I(1)، ولا توجد سلاسل زمنية متكاملة من الدرجة I(2) ،وبالتالي نستنتج أن اختبار نموذج الانحدار الذاتي الموزع الإبطاء ARDL، هو الأنسب من أجل تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، والأكثر ملائمة مع حجم العينة المستخدمة.

∏ - 2 اختبار التكامل المتزامن لمنهج الحدود ARDL

- **أولا: تحديد فترات الإبطاء المثلى :** من أجل تقدير العلاقة في الأجلين الطويل والقصير بين المتغير التابع والمتمثل في القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر، والمتغيرات المستقلة المؤثر فيه وفق نموذج ARDL ، لابد من معرفة عدد فترات الإبطاء المثلى، والتي سوف يتم تحديدها باستخدام اختبار "VAR Lag Order Selection Criteria "

والذي يعتمد على استخدام عدة معايير، حيث سنعتمد على معيار (Akaik)، ومعيار (Hannan)، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-18): تحديد فترات الإبطاء المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	116.1332	NA	1.33e-10	-8.548711	-8.306769	-8.479040
1	221.6845	162.3865	2.83e-13	-14.74496	-13.29331*	-14.32694
2	257.5081	41.33491*	1.57e-13*	-15.57754*	-12.91619	-14.81117*

المصدر:من إعداد الطالبة المخرجات برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن أغلب المعايير المعتمدة في تحديد فترات الإبطاء خاصة معيار (AIC) ومعيار (HQ) أكدت أن عدد التأخرات المثلى للنموذج المقدر هي P=2.

- **ثانيا: منهجية الحدود Bounds test لاختبار التكامل المشترك:** لاستقصاء وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة نقوم باختبار علاقة التكامل المشترك في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM ، والذي يأخذ الصيغة التالية:

$$LVAI=\alpha+\beta_1 LVAI_{t-1}\beta_2 LIM_{t-1}+\beta_3 LEXPI_{t-1}+\beta_4 LEMPI_{t-1}+\beta_5 LKT_{t-1}+\sum^{P}_{i=1} y_1 \Delta LIM_{t-p}+\sum^{P}_{i=1} y_2 \Delta LEXPI_{t-p}$$
$$+\sum^{P}_{i=1} y_3 \Delta LEMPI_{t-p}+\sum^{P}_{i=1} y_4 \Delta LKT_{t-p}$$

ومن أجل البحث في هذه العلاقة يتم اختبار الفرضية العدمية مقابل الفرضية البديلة، وذلك باستخدام اختبار الحدود **Bounds test**، حيث أن:

- ✓ **الفرضية العدمية H_0 :** تدل على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغير المفسر إلى المتغير التابع بمعنى عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وذالك في حالة أن إحصاءة F-BoundsTest المحسوبة أقل من إحصائية الحد الأدنى (نقبل H_0)؛ حيث أن: $H_0: \beta_1=\beta_2=\beta_3=\beta_4=0$
- ✓ **الفرضية البديلة H_1:** تدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغير المفسر إلى المتغير التابع إذا كانت إحصاءة F-BoundsTest المحسوبة أكبر من إحصائية الحد الأعلى ما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (نرفض H_0)؛ حيث أن : $H_1: \beta_1\neq\beta_2\neq\beta_3\neq\beta_4\neq0$

والجدول التالي يبين نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام احصاءة F-BoundsTest لنموذج ARDL انظر (الملحق06):

الجدول رقم(3-19): نتائج اختبار الحدود لوجود علاقة طويلة المدى (التكامل المشترك)

البيانات	F-statistic المحسوبة	k	النتيجة
النموذج	10.94512	4	وجود علاقة تكامل مشترك
القيم الحرجة	الحد الأعلى I(1)	الحد الأدنى I(0)	
عند مستوى معنوية 10%	3.09	2.2	
عند مستوى معنوية 5%	3.49	2.56	

عند مستوى معنوية 2,5%	3.87	2.88	
عند مستوى معنوية1%	4.37	3.29	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

من خلال الجدول نلاحظ أن نتائج الاختبار أظهرت أن K=4 و القيمة المحسوبة ل F-BoundsTest تساوي 10.94512،وبالتالي هي أكبر من القيم الحرجة عند الحد الأدنى I(0) والحد الأعلى I(1) وذلك عند مستويات معنوية 1% ؛2,5%؛ 5%؛ 10%، مما يدل على رفض الفرضية الصفرية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود علاقة تكامل مشتركة، أي هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

- **ثالثا: تقدير العلاقة في المدى الطويل:** بما أن النتائج السابقة أكدت على وجود علاقة تكامل مشتركة بين متغيرات النموذج وفق منهجية الحدود، فإن ذلك يمكننا من تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل في إطار نموذج ARDL،والتي تبين نتائجها في الجدول التالي انظر الملحق (07) :

جدول رقم (3-20): نتائج تقدير نموذج الأجل الطويل

المتغير التابع: LVAI			
المتغيرات التفسيرية	المعاملات	إحصائية ستيودنت	الاحتمال
LIM	0.697736	4.014282	0.0011
LEXPI	-0.198682	-6.523822	0.0000
LEMPI	1.472649	1.730372	0.1014
LKT	-0.934598	-3.724923	0.0020
C	4.922059	12.09343	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

وبالتالي تعطى معادلة الأجل الطويل وفق الصيغة الرياضية التالية:

EC= LVAI-(0 .6977*LIM-0.1986*LEXPI+1.4726*LEMPI-0.9345*LKT+4.9220)

ومن خلال هذه النتائج و حسب معلمات النموذج المقدر في الأجل الطويل يمكننا إعطاء التحليل الإحصائي والاقتصادي لنموذج الدراسة كما يلي:

- ✓ **واردات السلع والخدمات:** تكشف بيانات الجدول أعلاه أن معامل واردات السلع والخدمات معنوي عند مستوى معنوية 1%؛ 5%؛ 10% (Prob LIM= 0 .0011) وهو بإشارة موجبة، أي كلما زادت واردات السلع والخدمات بوحدة واحدة سيؤدي ذلك إلى زيادة القيمة المضافة للقطاع الصناعي ب (0.697736)وحدة، ما يدل على وجود علاقة طردية تربط بين هذين المتغيرين. وهذا ما يتوافق تماما مع منطق النظرية الاقتصادية ونتائج بعض الدراسات التجريبية السابقة كدراسة **Mohammed Alawin, Bader Obeidat , Muawiya Attiyat** و آخرون **(2017)**، ودراسة **Mazen Hassan Basha" (2015).**

وتعبر هذه النتيجة عن مدى إسهام الواردات من السلع والخدمات في تلبية متطلبات القطاع الصناعي، حيث أن أثر الواردات يعتمد على طبيعتها وبما أن تأثيرها كان موجبا على أداء القطاع الصناعي في المدى الطويل، فإن تطبيق الجزائر آليات التحرير التجاري سواء من ناحية اعتماد الوسائل السعرية أو الكمية وحتى التنظيمية ساعد في زيادة الواردات من المدخلات الوسيطية والسلع الرأسمالية التي تستخدم لأغراض استثمارية والتي تحتاجها العملية الإنتاجية،

أكثر من استخدامها لأغراض استهلاكية. وعلى هذا الأساس يتبين لنا أن النشاط الاقتصادي الأجنبي المتمثل في الواردات له دور كبير في تلبية الاحتياجات الوطنية التي تساهم في تعزيز نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر؛

- ✓ **صادرات المصنوعات**: تمارس صادرات المصنوعات تأثيرا معنويا على المتغير التابع حيث أن (Prob LEXPI=0.0000) فهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%؛ 5%؛10%،في حين أن تقدير العلاقة التوازنية طويلة المدى تعطي إشارة سالبة لمعامل صادرات المصنوعات ما يدل على وجود علاقة عكسية بينها وبين القيمة المضافة للقطاع الصناعي، فبزيادة صادرات المصنوعات بوحدة واحدة تنخفض القيمة المضافة للقطاع الصناعي بنسبة (0.198682) وهذا ما يتعارض مع منطق النظرية الاقتصادية، وفي الإطار التجريبي تتوافق هذه النتيجة مع دراسة **Ebenyi GO, Nwanosike DU, Uzoechina B, Ishiwu V (2017).**

كما تعطي هذه النتيجة دلالة بأن اضطرابات الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية تنعكس على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر، حيث لم يستفد هذا الأخير من الانفتاح على الأسواق الدولية بسبب ضعف القاعدة الإنتاجية الموجهة للتصدير والتي لا تزال تعتمد بالدرجة الأولى على تصدير منتج واحد متمثل في المحروقات، كما أن مصنوعات الجزائر أغلبها توجه لإشباع حاجات السوق المحلي أكثر من التوجه نحو إشباع حاجات السوق الخارجي، حيث تشير الدلائل المستندة لبلدان الأقل نموا أن الدول المتخصصة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية لا تؤدي أداء الدول المتخصصة في إنتاج وتصدير السلع المصنعة ذات التكنولوجيا العالية بسبب عدم استقرار أسعار السلع واشتداد المنافسة، وهذا ما يثير الشكوك حول قدرة الجزائر على الاستفادة من رفع تنافسية صادرات المصنوعات المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية التي تتميز بالجودة العالية والأسعار المناسبة والتي تكسبها ميزة تناقسية.

- ✓ **العمالة في القطاع الصناعي:** أظهرت الدراسة عدم معنويت هذا المتغير (Prob LEMPI =0.1041)فهو أكبر من مستوى معنوية عند 10%. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه **محمود خالد محمد غزال (2019).**

وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن اليد العاملة الجزائرية تعتمد بالدرجة الأولى على المزايا النسيبة الموفرة محليا، وليس على العناصر التنافسية الهيكلية التي تعتبر محددات أساسية لبناء القدرات التنافسية المتقدمة للقطاع الصناعي. فالانفتاح التجاري يؤثر على هيكل المهارات للطلب على العمالة نتيجة للتغيرات في تكنولوجيا الإنتاج المتاحة من خلال زيادة الواردات من السلع الرأسمالية المتقدمة، والتي تتطلب إحداث التوازن بين المعرفة الفكرية والعملية للعنصر البشري ومدى استيعابه للتكنولوجيا المتطورة والحديثة المتخصصة في دول العالم المتقدم، والسعي لتطبيقها بالشكل الذي يضمن تحقيق التأثير الإيجابي والمعنوي على القيمة المضافة للقطاع الصناعي، وفي غياب هذه المؤهلات أصبح الطلب المحلي على اليد العاملة يتصف بأنه عديم التأثير على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر.

- ✓ **إجمالي تكوين رأس المال الثابت:** فيما يخص متغير إجمالي تكوين رأس المال الثابت فهو ذو دلالة إحصائية (Prob LKT=0.0020)، عند مستوى معنوية 1%؛ 5%؛10% ،في حين أن معامل هذا المتغير يظهر بإشارة سالبة حيث بلغت قيمته (0.934598-) أي أن زيادة إجمالي تكوين رأس المال الثابت بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض القيمة المضافة للقطاع الصناعي ب 0,93 وحدة، وذلك عكس ما كان متوقعا فهي لا تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية،

في حين أنها تتوافق مع النتائج التجريبية لبعض الدراسات السابقة كدراسة كل من **David Umoru ,Matthew, Eborieme (2013)**.

وفي سياق ما تم التوصل إليه نستنتج أن الواقع العملي في الجزائر أثبت وجود علاقة عكسية بين القيمة المضافة للقطاع الصناعي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت في المدى البعيد، ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى تعثر المشاريع الاستثمارية الممولة الناتجة عن ضعف التنسيق بين السياسات المالية العامة للدولة والسياسات الاستثمارية، والتي سجلت نموا كبيرا في الإنفاق الاستثماري الحكومي دون أن يرافق ذلك تحسين في أداء ونوعية القدرة الإنتاجية خاصة الأصول الثابتة وإطالة عمرها الإنتاجي، فحسب الكثير من الدراسات الخاصة بالدول النامية فقد توصلت إلى أن تحرير التجارة الخارجية شرط ضروري ولكنه ليس شرطًا كافيًا للنمو السريع للقطاع الصناعي. ما يستلزم معالجة أوجه القصور مثل النقص في البنية التحتية واللوجستية و المادية والمؤسساتية لتعزيز قضية تحرير التجارة إلى أبعد الحدود.

- **رابعا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ:** يسمح معامل تصحيح الخطأ بالكشف عن سرعة أو بطء عودة المتغيرات إلى حالة التوازن، ويجب أن يكون هذا المعامل معنويا وسالب الإشارة من أجل الكشف عن وجود إمكانية لتصحيح الخطأ من المدى القصير إلى المدى الطويل. ويوضح الجدول الموالي نتائج التقدير الخاصة بنموذج **(ARDL-ECM)** انظر الملحق (08):

جدول رقم (3-21): نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ (ARDL-ECM)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LVAI(-1))	0.186412	0.092358	2.018360	0.0618
D(LIM)	0.570046	0.115767	4.924067	0.0002
D(LEXPI)	-0.155570	0.024187	-6.432048	0.0000
D(LEXPI(-1))	0.163821	0.032927	4.975290	0.0002
D(LKT)	-0.407531	0.122274	-3.332936	0.0045
CointEq(-1)*	-1.362665	0.145624	-9.357403	0.0000
R-squared	0.871602	Mean dependent var		-0.012128
Adjusted R-squared	0.839503	S.D. dependent var		0.080900
S.E. of regression	0.032410	Akaike info criterion		-3.821502
Sum squared resid	0.021009	Schwarz criterion		-3.531172
Log likelihood	55.67953	Hannan-Quinn criter.		-3.737898
Durbin-Watson stat	2.124952			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

- ✓ تدل نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ المبينة في الجدول أعلاه أن قيمة معامل حد تصحيح الخطأ سالبة (CointEq(1-)=-1.362665)، وذو معنوية إحصائية(Prob=0.0000) ، وبالتالي نموذج تصحيح الخطأ مقبول. وعليه يمكننا القول أن 36% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في كل سنة من أجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل، وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر يتم تصحيحه بسرعة تعديل تقدر ب 0,74سنة .

- ✓ تجدر الإشارة إلى أن القيمة التفسيرية للنموذج بلغت87,16% (R^2 =0.871602) ، وهذا يدل على أن النموذج المقدر يمثل العلاقة محل الدراسة تمثيلا جيدا، حيث أن 87,16% من التغيرات التي تحدث في القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر هي مشروحة من طرف المتغيرات المستعملة في الدراسة أما نسبة 12,84 % فتبقى لعوامل غير شخصية (البواقي أو متغيرات خارجية)؛
- ✓ أما فيما يخص معاملات الأجل القصير فجاءت كل معاملات المتغيرات معنوية عند مستوى معنوي 1%؛ 5%؛ 10% ، كما نلاحظ أن القيمة المضافة للقطاع الصناعي تتأثر بشكل إيجابي بواردات السلع والخدمات بقيمة (0.570046)، في حين أنها تتأثر بشكل عكسي بصادرات المصنوعات بقيمة (0.155570-) وبإجمالي تكوين رأس المال الثابت بقيمة (0.407531-) ، وهي نفس النتائج التي تم التوصل إليها في تقدير العلاقة في الأجل الطويل، في حين أنه لا يظهر أي أثر لليد العاملة على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الأجل القصير.

II– 3 نتائج الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج المقدر

للتأكد من جودة النموذج المقدر بطريقة ARDL وخلوه من المشاكل القياسة، تم القيام بعدة اختبارات وهي:

أولا: اختبار عدم تباث (تجانس)التباين: من أهم اختبارات الكشف عن مشكلة عدم تباث التباين بين حدود الخطأ العشوائي نجد اختبار Breusch-Pagan-Godefrey و اختبارARCH، وقد اعتمدنا على إجراء اختبار ARCH في نموذجنا والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-22) : نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test : ARCH			
F-statistic	0.834507	**Prob .F(2,21)**	**0.4480**
Obs*R-squared	1.767009	**Prob.Chi-Square(1)**	**0.4133**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

تبين معطيات الجدول أعلاه أن قيمة F المحسوبة بلغت (0.834507) باحتمال قدره 44.80%وهو أكبر من مستوى المعنوية 5% ، وبالتالي تتحقق فرضية العدم أي ثبات تباين الأخطاء.

وبما أن احتمال إحصائية **Obs*R-squared** تساوي 41.33%أي أكبر من مستوى المعنوية 5% ، نستنتج أن البواقي لا تعاني من مشكلة اختلاف التباين.

- ❑ **ثانيا: اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء :** من أجل الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء فضلنا إجراء اختبار Breuch-Goldfrey Serial Correlation LM " مقارنة باختبارات أخرى كاختبار Durin Wastan وغيره ، وذلك كون جودة نموذج ARDL تستوجب خلو الدراسة من مشكلة الارتباط الذاتي والذي قد يعجز معامل DW على كشف ذلك، مما يتطلب فحصه باستخدام اختبار مضاعف جرانجر Breuch-Goldfrey Serial Correlation LM ، [1] حيث تسمح النتائج برفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي إذا كان احتمال احصائية فيشر F-statistic أكبر من مستوى معنوية 5% .

[1] - زروقي أبو بكر الصديق، "**نمذجة قياسية لتأثير تقلبات أسعار البترول على الطاعات الاقتصادية في الجزائر (1985- 2017)**"، مرجع سابق، ص 184.

جدول رقم (3-23) : نتائج اختبار Breuch-Goldfrey Serial Correlation LM

Breuch-Goldfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.164217	**Prob .F(213)**	**0.8503**
Obs*R-squared	0.640682	**Prob.Chi-Square(1)**	**0.7259**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

تكشف نتائج اختبار " Breuch-Goldfrey Serial Correlation LM "الموضحة في الجدول أعلاه عن خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ، وذلك كون الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر المحسوبة (0.164217) لاختبار LM تساوي 85,03% وهو أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي قبول الفرضية الصفرية أي عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

كما أن احتمال احصاءة **Obs*R-squared** يساوي 72,59 %وهو أكبر من المستوى المعنوية 5% ، فإنه يتم قبول الفرضية العدمية أي لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء ومنه النموذج المقدر لا يحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي

- **ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية:** يقتصر اختبار التوزيع الطبيعي على معرفة إن كانت البواقي تتوزع بشكل طبيعي أم لا، وذلك بالاستعانة باختبار Jaque-Bera والذي يعتمد على معامل التناظر Skewness ومعامل التفلطح Kurtosis، من خلال اختبار الفرضية العدمية والتي تنص على عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي ، والنتائج ملخصة في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-15): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

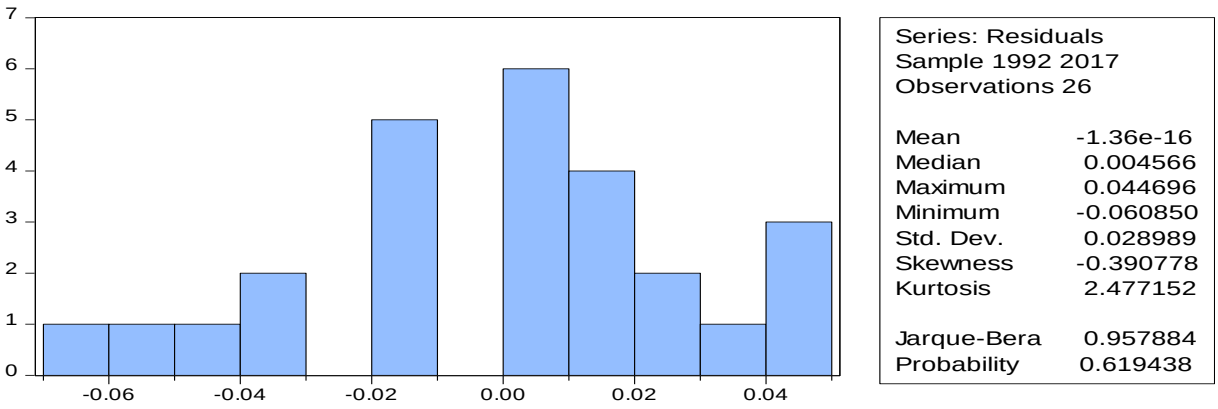

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال إحصائية معامل التناظر Skewness = 0.39 والتي تؤول إلى 0 وكذا معامل التفلطح Kurtosis = 2.48 والذي يؤول إلى 3 بالإضافة إلا أن إحصاءة jarque berra أكبر من مستوى المعنوية 5 % حيث أن 0.05 < 0.61 = jarque berra ،فإنه يمكن القول بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ، أي أن الأخطاء تتوزع توزيعا طبيعيا في النموذج المقدر.

- **رابعا:اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج :** وفقا ل Pesaran (1997) فإن الخطوة التي تلي تقدير نموذج تصحيح الخطأ في إطار نموذج ARDL تتمثل في اختبار الإستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير و الطويل، بمعنى

خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن، ولتحقيق ذلك يتم استخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (Cumulative Sum of Recursive Residual ,CUSUM)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة Cumulative Sum of Square Recursive Residual, CUSUM-SQ). ويتحقق ذلك إذا وقع الشكل البياني لإحصائية كل من CUSUM و CUSUM-SQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، في حين تكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود عند هذا المستوى.[1]

الشكل رقم (3-16) : نتائج اختباري المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة(CUSUM-SQ)

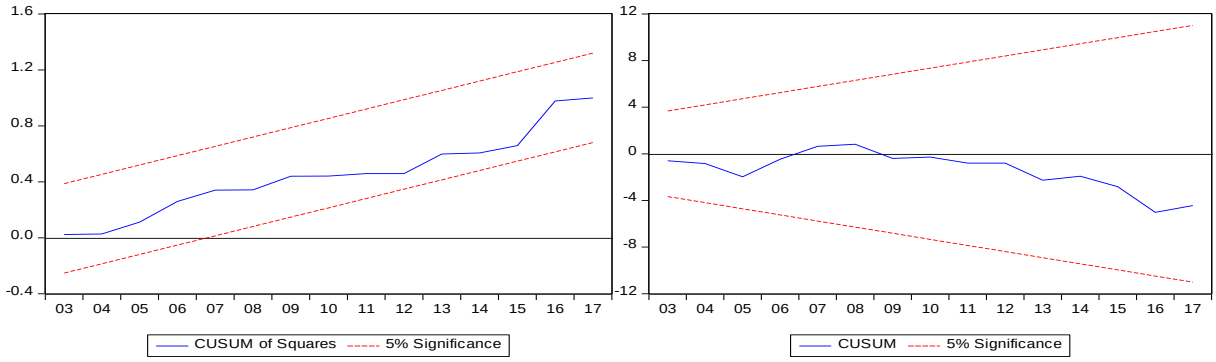

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

يبين الرسم البياني الوارد في الشكل أعلاه أن اختبار(CUSUM) و اختبار(CUSUM-SQ) يؤكد أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ المستخدم مستقرة هيكليا خلال طول فترة الدراسة، حيث أن احصاءة اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة وكذلك مربعات البواقي المعاودة تقع داخل منطقة الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نستنتج أن هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأجل الطويل والأجل القصير.

III- اختبار وتحليل نتائج النموذج الثاني

على اعتبار أن التحرير التجاري لا يقتصر فقط على الواردات والصادرات، ووفقا لأهداف هذه الدراسة تم تقدير نموذج ثاني لدراسة العلاقة بين القيمة المضافة للقطاع الصناعي كمتغير تابع والانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف كمتغيرات تفسيرية، وذلك بالاعتماد على الدراسات السابقة المطلع عليها، ووفقا لخصوصيات الاقتصاد الجزائري ، ومن هذا المنطلق تكون معادلة هذا النموذج وفقا للصيغة الرياضية الآتية:

$$VAI = f(OPEN, TCN, FDI)$$

$$VAI_t = \beta_0 + \beta_1 OPEN_t + \beta_2 TCN_t + \beta_3 FDI_t + u_t$$

t : تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة t؛

[1]- بوالكروف نور الدين ، **" محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)في إطار نموذج ARDL"**، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزء الثاني، 2018، ص 455-464.

VAI: القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر؛

OPEN: مؤشر الانفتاح التجاري؛

TCN: سعر الصرف الحقيقي؛

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر؛

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3$: معلمات النموذج؛

U: يمثل المتغير العشوائي أو حد الخطأ .

وقد قمنا بإدخال اللوغاريتم على جميع المتغيرات باستثناء متغير الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لأنه يضم قيم سالبة، وبالتالي تصبح المعادلة على النحو التالي:

Log VAI= f(Log OPEN, Log TCN, Log FDI)

$$LogVAI_t=\beta_0+\beta_1 LogOPEN_t+\beta_2 LogTCN_t+\beta_3 FDI_t+u_t$$

III- 1اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتي تعد شرط من شروط التكامل المشترك، و هناك عدة اختبارات لذلك ولعل من أهمها وكما أشرنا سابقا (النموذج 1) اختبار جذر الوحدة من قبل Dickey-Fuller واختبار Phillips Perron، ولدراسة استقرارية السلاسل التي بحوزتنا سوف نعتمد على هذين الاختبارين انظر الملحق (09) .

الجدول رقم (3-24): نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

	المتغيرات	عند المستوى	Prob	النتيجة	التفاضل الأول	Prob	النتيجة
LVAI	بوجود ثابت	-0.8281	0.7960	غير مستقرة	-4.8825***	0.0005	مستقرة
	بوجود ثابت واتجاه عام	-1.5450	0.7897	غير مستقرة	-4.7980***	0.0033	مستقرة
	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	0.7596	0.8726	غير مستقرة	-4.7939***	0.0000	مستقرة
LOPEN	بوجود ثابت	-3.7591***	0.0083	مستقرة	-8.7646***	0.0000	مستقرة
	بوجود ثابت واتجاه عام	-3.6981**	0.0387	مستقرة	-8.6382***	0.0000	مستقرة
	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	-0.0211	0.6672	غير مستقرة	-8.9322***	0.0000	مستقرة
LTCN	بوجود ثابت	-6.5190***	0.0000	مستقرة	-6.2089***	0.0000	مستقرة
	بوجود ثابت واتجاه عام	-2.3452	0.3980	غير مستقرة	-6.0563***	0.0002	مستقرة
	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	2.2712	0.9929	غير مستقرة	-5.8185***	0.0000	مستقرة
FDI	بوجود ثابت	-2.7396*	0.0797	مستقرة	-7.0174***	0.0000	مستقرة
	بوجود ثابت واتجاه عام	-2.6918	0.2468	غير مستقرة	-5.6931***	0.0004	مستقرة
	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	-1.3209	0.1683	غير مستقرة	-7.1245***	0.0000	مستقرة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

ملاحظة:(*) ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 10% ؛ (**) ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 5% ؛(***) ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 1%

يتبين من خلال نتائج اختبار جذر الوحدة ل Dicky-fuller المبين في الجدول أعلاه أن المتغيرات (LOPEN؛ LTCN؛ FDI) عند المستوى مستقرة في بعض الحالات في حين أن متغير LVAI غير مستقر سواء في حالة وجود ثابت أو

وجود ثابت مع اتجاه عام أو بدون ثابت وبدون اتجاه عام، أما عند إجراء اختبار الفرق الأول فنلاحظ أن جميع المتغيرات استقرت عند التفاضل الأول في جميع الحالات سواء بوجود ثابت أو وجود ثابت مع اتجاه عام أو بدون ثابت وبدون اتجاه عام وهذا عند مستوى معنوية1%؛ 5%؛ 10%.

جدول رقم (3-25) : نتائج اختبار PP لإستقرارية السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		عند المستوى			التفاضل الأول		
	المتغيرات		Prob	النتيجة		Prob	النتيجة
LVAI	بوجود ثابت	-0.8613	0.7859	غير مستقرة	-4.8821***	0.0005	مستقرة
	بوجود ثابت واتجاه عام	-1.7965	0.6803	غير مستقرة	-4.7980***	0.0033	مستقرة
	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	0.7384	0.8685	غير مستقرة	-4.7874***	0.0000	مستقرة
LOPEN	بوجود ثابت	-3.8227***	0.0071	مستقرة	-11.5987***	0.0000	مستقرة
	بوجود ثابت واتجاه عام	-3.7876**	0.0320	مستقرة	-14.0840***	0.0000	مستقرة
	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	0.0685	0.6967	غير مستقرة	-11.8416***	0.0000	مستقرة
LTCN	بوجود ثابت	-6.5190***	0.0000	مستقرة	-5.9204***	0.0000	مستقرة
	بوجود ثابت واتجاه عام	-5.5869***	0.0005	مستقرة	-6.0563***	0.0002	مستقرة
	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	1.4932	0.9632	غير مستقرة	-5.5542***	0.0000	مستقرة
FDI	بوجود ثابت	-2.6021	0.1040	غير مستقرة	-8.0911***	0.0000	مستقرة
	بوجود ثابت واتجاه عام	-2.5561	0.3012	غير مستقرة	-10.7110***	0.0000	مستقرة
	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	-1.1549	0.2203	غير مستقرة	-7.8795***	0.0000	مستقرة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

ملاحظة:(*) ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 10% ؛ (**) ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 5% ؛(***) ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 1%

بالنسبة لاختبار Philip Perron المبين في الجدول أعلاه نلاحظ أن المتغيرين (LTCN؛LOPEN) عند المستوى مستقرة في حالة وجود ثابت وفي حالة وجود ثابت واتجاه عام، بينما بالنسبة للمتغيرين (FDI؛LVAI) يعتبران غير مستقرين، أما عند إجراء الفروق الأولى فنلاحظ أن جميع المتغيرات مستقرة في حالة وجود ثابت أو وجود ثابت مع اتجاه عام أو بدون ثابت وبدون اتجاه عام.

وعليه من خلال نتائج اختبار Dicky-fuller و Philip Perronيتبين أن السلاسل الزمنية محل الدراسة هي خليط من سلاسل زمنية منها ما هو متكامل من الرتبة $I(0)$ وسلاسل متكاملة من الرتبة $I(1)$،ولا توجد سلاسل زمنية متكاملة من الرتب$I(2)$ وبالتالي تسمح هذه النتائج بإجراء اختبار التكامل المتزامن باستعمال طريقة منهج الحدود.

III -2 اختبار التكامل المتزامن لمنهج الحدود ARDL

- **أولا: تحديد فترات الإبطاء المثلى :** يستخدم نموذج ARDL مجموعة من المعايير لاختبار مدة التباطؤ الزمني المثلى التي تؤدي إلى إلغاء التسلسل الزمني أو الذاتي في الأخطاء العشوائية، ومن بين هذه المعيار نجد معيار شوارز (Schwars Criteria(SC))، واكيكي (Akaike Criteria (AIC)). وسوف نقوم بتحديد عدد فترات الإبطاء المثلى في النموذج VAR على أساس أصغر قيمة تأخذها أغلب المعايير في نموذج VAR وبالأخص معيار (SC) و معيار (AIC) ، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (3-26): تحديد فترات الإبطاء المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-46.86760	NA	0.000445	3.633400	3.823715	3.691581
1	59.07269	174.0448*	7.32e-07*	-2.790906*	-1.839332*	-2.500001*
2	70.56410	15.59549	1.09e-06	-2.468865	-0.756030	-1.945234

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال هذا الجدول أكدت كافة المعايير المعتمدة وبالأخص معيار Schwars و Akaike أن عدد التأخرات المثلى للنموذج هي P=1.

- **ثانيا: منهجية الحدود Bounds test لاختبار التكامل المشترك:** لاختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة تتضمن هذه الخطوة اختبار علاقة التكامل المشترك في إطار نموذج (UECM) والذي يأخذ الصيغة التالية:

$$LVAI=\beta_0+\beta_1 LVAI_{t-1}+\beta_2 LOPEN_{t-1}+\beta_3 LTCN_{t-1}+\beta_4 FDI_{t-1}+\sum^{P}_{i=1}\alpha_1 \Delta LOPEN_{t-p}+\sum^{P}_{i=1}\alpha_2 \Delta LTCN_{t-p}$$
$$+\sum^{P}_{i=1}\alpha_3 \Delta FDI_{t-p}+u_t$$

ويرتكز هذا الاختبار وفقا لمنهج ARDL على حساب احصاءة **F – Bounds test** ، وذلك باختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية في الأجل الطويل):

$H_0: \beta_1=\beta_2=\beta_3=0$، مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج: $H_1: \beta_1\neq\beta_2\neq\beta_3\neq0$

وتجدر الإشارة أن قبول إحدى الفرضيتين من عدمه يعتمد على إحصائية F – Bounds test حيث إذا كانت قيمة هذه الأخيرة أكبر من الحد الأعلى I(1) نرفض H_0 أي توجد علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج ، وإذا كانت أقل من الحد الأدنى I(0) نقبل H_0 أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، وفي حالة ما إذا ما كانت محصورة بين قيمة الحد الأعلى وقيمة الحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة من قبل Pesaran et al (2001) فإن النتائج تكون غير محددة. وبعد القيام بهذا الاختبار بالاعتماد على برنامج Eviews10 حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي انظر الملحق (12):

الجدول رقم(3-27): نتائج اختبار الحدود لوجود علاقة طويلة المدى (التكامل المشترك)

البيانات	F-statistic المحسوبة	k	النتيجة
النموذج	6.954271	3	وجود علاقة تكامل مشترك
القيم الحرجة	الحد الأعلى I(1)	الحد الأدنى I(0)	
عند مستوى معنوية 10%	3.2	2.37	
عند مستوى معنوية 5%	3 .67	2.79	
عند مستوى معنوية 2,5%	4.08	3.15	
عند مستوى معنوية1%	4.66	3.65	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

تظهر النتائج التي توصلنا إليها و الواردة في الجدول أعلاه، أن مقارنة F – Bounds test والتي تساوي 6.954271 مع القيم الجدولية المناظرة لها، أنها أكبر من القيم الحرجة عند الحد الأدنى والحد الأعلى وعند مستويات معنوية 1% ؛2,5%؛ 5%؛ 10%، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة لوجود تكامل مشترك أي هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج وبالتالي نرفض الفرضية العدمية.

- **ثالثا: تقدير العلاقة في المدى الطويل:** من أجل الحصول على مقدرات المعلمات ونتائج التوازن في الأجل الطويل، وبعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج وفق منهجية الحدود نقوم بقياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL، وذلك بالاعتماد على معيار شوارز ((Schwars Criteria(SC)، واكيكي (Akaike Criteria (AIC))، كما هو موضح في الجدول التالي انظر الملحق (13):

جدول رقم (3-28) : نتائج تقدير نموذج الأجل الطويل

المتغير التابع: LVAI

المتغيرات التفسيرية	المعاملات	إحصائية ستيودنت	الاحتمال
LOPEN	5.864944	3.558174	0.0018
LTCN	0.881487	2.428093	0.0238
FDI	-1.265376	-2.843291	0.0095
C	-15.41464	-2.271627	0.0332

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

- ✓ وحسب نتائج الجدول فإن العلاقة التوازنية في المدى الطويل بين متغيرات هذا النموذج يمكن التعبير عنها وفق الصيغة الرياضية التالية:

EC=LVAI-(5. 8649*LOPEN+0.88157*LTCN-1.2654*FDI- 15.4146)

- **معامل مؤشر الانفتاح التجاري:** توضح نتائج تقدير العلاقة في هذه الدراسة أن الانفتاح التجاري له أثر موجب ومعنوي على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر، بحيث يتمثل مقدار الزيادة بالنسبة لهذه الأخير ب (5.864944) وحدة عندما يزيد مؤشر الانفتاح التجاري بوحدة واحدة، وتعتبر قيمة مقدرة معامل مؤشر الانفتاح التجاري الأكبر من بين كل مقدرات النموذج وعليه يمكن اعتبار هذا المتغير من المحددات المهمة في تفسير موضوع البحث، وتتوافق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية مثل دراسة ، **Muhibat Babalola , Adegbemi Onakoya, Ismail Fasanya (2012)، وآخرون**

وعلى هذا الأساس يترجم الأثر الإيجابي لدرجة الانفتاح التجاري على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر إلى الأهمية التي تحتلها التجارة الخارجية في دائرة النشاط الصناعي الوطني، حيث أن انتهاج الجزائر لسياسات الانفتاح التجاري كالشراكة الأورومتوسطية ساعدها في الحصول على المساعدات المالية المعتبرة التي خصت من طرف دول الاتحاد الأوروبي لإعادة تأهيل وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج ميدا (نحو 57 مليون أورو)، كما أن التعرض للمنافسة الأجنبية بعد تحرير التجارة سهل نشر التكنولوجيا والوصول إلى التقنيات الأجنبية الرخيصة والعالية الجودة والسلع الوسيطة والرأسمالي والتي تسمح بزيادة نمو الإنتاج في القطاع الصناعي، كما أنه يوفر فرصة الوصول إلى أسواق جديدة ومستهلكين جدد يسمحون بإنتاج وتصدير المزيد لهم.

- **معامل سعر الصرف:** فإن تأثر القيمة المضافة للقطاع الصناعي بالانفتاح التجاري تبعا لهذا المتغير إيجابي، وهو ما تدل عليه الإشارة الموجبة في معادلة الاتجاه العام، أي كلما زاد سعر الصرف بقيمة واحدة يؤدي إلى زيادة في القيمة المضافة للقطاع الصناعي ب (0.881487)، ما يدل على وجود علاقة طردية بين هذين المتغيرين ، وهذا ما يتوافق تماما مع منطق النظرية الاقتصادية، كما تتوافق هذه النتيجة مع دراسة كل من **Mohammed Alawin, Bader Obeidat, وآخرون (2017)**

ويمكن تفسير ذلك اقتصاديا باعتبار أن سعر الصرف كأداة لضبط التجارة الخارجية عملت الجزائر على تخفيض قيود الصرف الأجنبي من أجل تشجيع الصادرات المحلية بجعل أسعارها منخفضة بالنسبة للأجانب، وبالمقابل تصبح الواردات الأجنبية أغلى بالنسبة للمقيمين، وهذا يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات خاصة السلع الاستهلاكية النهائية، وبالتالي يسمح ذلك بزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية والتي تؤدي بدورها إلى رفع إنتاجية القطاع الصناعي ومن ثم القيمة المضافة.

- **معامل الاستثمار الأجنبي المباشر:** العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و القيمة المضافة للقطاع الصناعي جاءت علاقة عكسية أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض القيمة المضافة للقطاع الصناعي ب 1,27 وحدة. وهذا مغاير للنظرية الاقتصادية، في حين أن هذه النتيجة توافقت مع بعض الدراسات السابقة كدراسة **Deodat E. Adenutsi (2007) و آخرون .**

فنظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري، فهناك بعض الشروط التي غالباً ما ترتبط بالاستثمار الأجنبي المباشر والتي قد لا تكون مواتية بشكل مباشر لبدء أداء صناعي أعلى. خاصة في ظل غياب مناخ ملائم أضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة وقلة مشاريعها ، علاوة على ذلك يبدو أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر يتجه بشكل كبير إلى القطاعات غير التصنيعية ولا سيما الخدمات، ولا ننسى الإشارة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشر فيما يخص بعض الصناعات في الجزائر لم تكن مؤسسات إنتاجية بقدر ما كانت مستوردة للسلع رغم فتح عدة مؤسسات و شركات في شتى القطاعات خاصة المؤسسات الصناعية التي لم تكن سوى مؤسسات تركيب بالإضافة إلى غياب الجودة والسعر المناسب للوصول للأسواق العالمية. ولهذا السبب لا يكون للاستثمار الأجنبي المباشر أي تأثير كبير على الأداء الصناعي.

وبالعودة إلى الدراسات السابقة التي بحثت في أثر التحرير التجاري على القطاع الصناعي خاصة على المستوى المحلي فنجد أن نتائج هذا النموذج تطابقت مع نتائج دراسة مطاي عبد القادر و عمر دلال فؤاد (2019).

- **رابعا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ:** نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL- ECM على اعتبار أن هذا النموذج يلتقط ديناميكيات المتغيرات على المدى القصير انظر الملحق (14).

جدول رقم(3-29): نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ (ARDL-ECM)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOPEN)	0.284593	0.110325	2.579582	0.0171
D(LTCN)	-0.171139	0.122316	-1.399157	0.1757
CointEq(-1)*	-0.194417	0.030328	-6.410415	0.0000
R-squared	0.635130	Mean dependent var		0.027884
Adjusted R-squared	0.607063	S.D. dependent var		0.185819
S.E. of regression	0.116480	Akaike info criterion		-1.364494
Sum squared resid	0.352758	Schwarz criterion		-1.223050
Log likelihood	22.78517	Hannan-Quinn criter.		-1.320196
Durbin-Watson stat	2.581596			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

- إن معامل تصحيح الخطأ (CointEq(-1)=-0.194417) بإشارة سالبة وذو معنوية إحصائية مقبولة عند5% =Prob) (0.0000، ويكون عندئذ نموذج تصحيح الخطأ مقبول، وعليه يمكننا القول أن 19,44% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها كل سنة من أجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل، وهذا يعبر عن سرعة العودة للوضع التوازني في حالة وجود صدمات تزيح الاقتصاد الجزائري عن وضعه التوازني، وبالتالي فإن متغيرات النموذج محل الدراسة هي في حالة تكامل مشترك ولها علاقة توازن في الأجل الطويل؛
- تشير قيمة معامل التحديد(R^2= 0.635130) إلى جودة النموذج و أنه قادر على تفسير 63,51 %من التغيرات التي تحدث في القيمة المضافة للقطاع من جراء التغير في التجارة الخارجية،إلا انه وكأي نموذج آخر تبقى نسبة 36,49% غير مفسرة داخل هذا النموذج وقد يرجع هذا إلى إهمال بعض المتغيرات المهمة المؤثرة على المتغير التابع؛
- أما فيما يخص معلمات الأجل القصير فتكشف معطيات الجدول أعلاه أن مؤشر الانفتاح التجاري له دلالة معنوية (Prob=0.0171)، ونلاحظ أيضا أن إشارة معلمته موجبة مما يدل على تأثيره الطردي على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الأمد القصير وهو نفس ما تم التوصل إليه عند تقدير النموذج في الأجل الطويل ، بينما نلاحظ أن معلمة سعر الصرف سالبة وغير معنوية وبالتالي لا يمكن اعتبارها من العوامل المهمة التي تفسر مستوى الأداء الصناعي في الجزائر في الأجل القصير وهذا ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة(0.1757) وهي أكبر من مستوى معنوي عند 1%؛ 5%؛10 % ، والتفسير المحتمل لذلك يقترن بعدم فعالية سياسات الصرف في التأثير على صادرات و واردات القطاع الصناعي على المدى القصير، الناتجة عن ضعف قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وهذا راجع إلى ضعف الاقتصاد الجزائري فإن رفع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية يؤدي إلى

انخفاض في الصادرات الصناعية عن طريق رفع أسعار المنتجات المحلية وتصبح أقل تنافسية في الأسواق الأجنبية، في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يظهر له أي أثر على قيمة المضافة للقطاع الصناعي في الأجل القصير ما يدل على أن دخول الشركات الأجنبية للاستثمار في الجزائر لا يعود بالفائدة على القطاع الصناعي حتي المدى القصير.

III-3 الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج

بعد تقدير العلاقة في الأجل الطويل والقصير بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية الخاصة بالنموذج الثاني من هذه الدراسة، نقوم بإجراء بعض الاختبارات التشخيصية والتي تسمح بقبول النموذج المدروس والمقترح لدراسة العلاقة بين متغيرات البحث. وفي هذا الصدد نعرض الاختبارات التالية:

- **أولا: اختبار عدم تباث (تجانس)التباين:** باعتبار أن اختبار ARCH من أهم اختبارات الكشف عن مشكلة عدم تبات التباين بين حدود الخطأ وذلك استنادا إلى معطيات الدراسات السابقة، وعليه سنستخدم هذا الأخير من أجل إجراء هذا الاختبار الذي تعطى نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-30) : نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test : ARCH			
F-statistic	2.971238	**Prob .F(1 ,26)**	**0.0966**
Obs*R-squared	2.871630	**Prob.Chi-Square(1)**	**0.0902**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن قيمة P-Value لإحصائية Fisher تساوي 0.0966 وهي أكبر من 0.05، أي انه يمكن قبول الفرضية العدمية (تباث تباين الأخطاء) وبالتالي رفض الفرضية البديلة (عدم تبات تباين الأخطاء)، و أيضا طالما أن احتمال0.0902= Prob.Chi-Square هو أكبر من مستوى معنوية 0.05 فنستنتج أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تباث التباين.

- **ثانيا: اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء :** يتم ذلك من خلال اختبار Breuch-Goldfrey Serial Correlation والمعروف باختبار (LM Test)، وذلك كما هو موضح بإيجاز في الجدول التالي:

جدول رقم (3-31): نتائج اختبار Breuch-Goldfrey Serial Correlation LM

Breuch-Goldfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	3.192404	**Prob .F(1,21)**	**0.0884**
Obs*R-squared	3.826809	**Prob.Chi-Square(1)**	**0.0504**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

تشير نتائج اختبار (LM Test) الواردة في الجدول أعلاه أن قيمة P-Value لإحصائية Fisher تساوي 0.0884 وهي أكبر من 0.05، أي انه يمكن قبول فرضية العدم (لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي)، وبالتالي رفض الفرضية البديلة (وجود ارتباط ذاتي) وبناءا عليه فإن هذا النموذج المختار لدراسة العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين التحرير التجاري والقطاع الصناعي يعتبر مقبول من هذه الناحية.

❑ **ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية:** بهدف التأكد من أن النموذج يأخذ شكل التوزيع الطبيعي نستعين باختبار Jarque – Bera ، وذلك باختبار الفرضية العدمية والتي تنص على عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي، والشكل البياني التالي يظهر نتائج الاختبار:

الشكل رقم(3-17): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

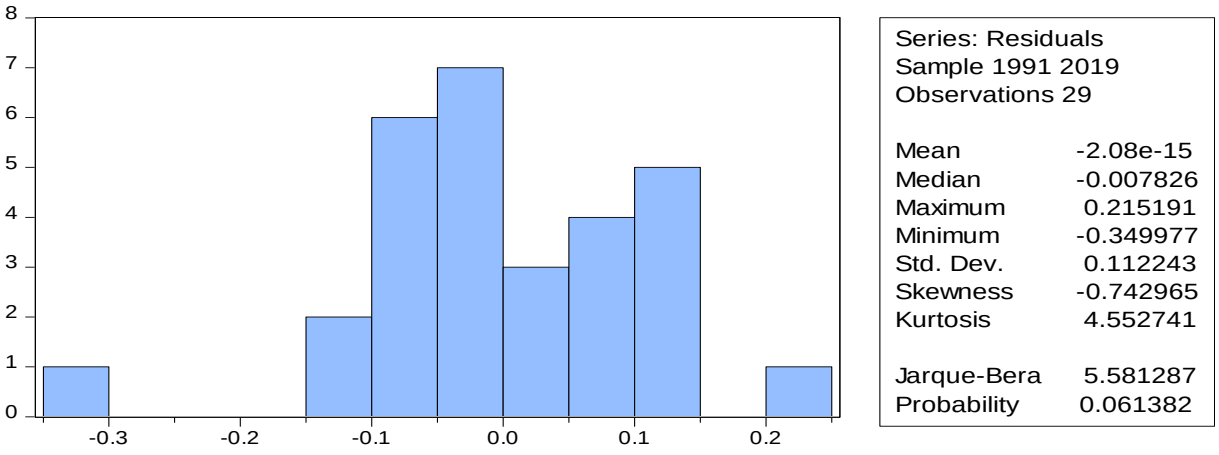

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

نلاحظ أن احتمال التوزيع الطبيعي بالاعتماد على إحصاءة Jarque – Bera يساوي 0,06 وهو أكبر من مستوى معنوية 0,05 ، وبالتالي نقبل فرضية العدم، أي أن الأخطاء تتوزع توزيعا طبيعيا في النموذج المقدر.

❑ **رابعا:اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج:** ولكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذا النموذج المقدر من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك والتي من أهمها اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة(CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة(CUSUM-SQ)، حيث أظهرت الكثير من الدراسات السابقة أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية ARDL.

الشكل رقم(3-18) : نتائج اختباري المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودةCUSUM-SQ)

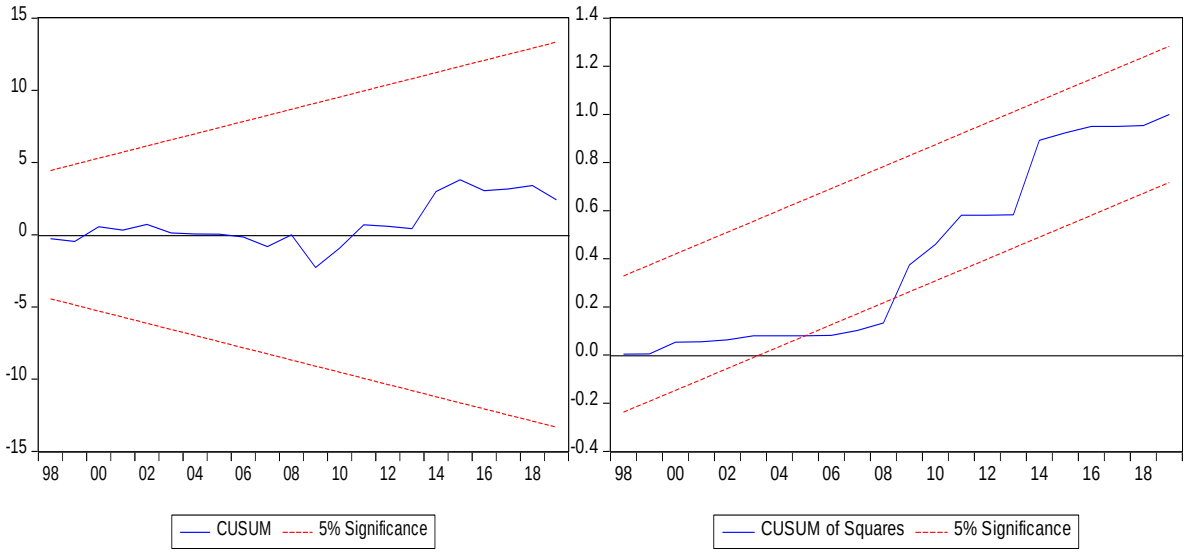

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM بالنسبة لهذا النموذج وقع داخل الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) ، وذلك يعبر عن وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5 % ، إلا أن اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM-SQ يقطع أحد خطي حدود المنطقة الحرجة لكن سرعان ما يعود ليستقر داخل المنطقة الحرجة، ويتضح من خلال هذين الاختبارين أن هناك انسجاما واستقرار في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الفترة القصيرة المدى.

خلاصة الفصل

في سياق ما تم عرضه في هذا الفصل نستخلص أن قطاع التجارة الخارجية في الجزائر تميز تنظيمه عبر مراحل مختلفة، بغرض بلوغ أهداف مسطرة تسمح بتبني إستراتيجية لتطوير الصادرات وترشيد الواردات، انطلاقا من الدور المهم الذي يلعبه القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري والذي يعتبر نموه من أحد محددات النمو الاقتصادي. فكانت سياسة الحماية المطبقة ضمن المسار الاشتراكي للجزائر لم تثبت نجاعتها في النهوض بالقطاع الصناعي، فأصبح الواقع العملي يفرض عليها تبني سلسلة من الإصلاحات للتحول نحو اقتصاد السوق والاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي الجديد، بهدف تحسين أداء الاقتصاد الجزائري، فبالرغم من أنه في بداية الألفية سجلت بعض المؤشرات توازن على المستوى الاقتصاد الكلي إلى أنه ولحد الساعة لا زال هناك تبعية مطلقة في ميدان الواردات من مواد أولية ومستلزمات الإنتاج، إضافة إلى الاعتماد على النفط كأداة للتصدير ، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن القطاع الصناعي الجزائر لا يزال غير قادر على المنافسة في السوق الخارجي.

أما فيما يتعلق بنتائج الدراسة القياسية للعلاقة بين التحرير التجاري والقطاعي الصناعي في الجزائر فتوصلنا إلى ما يلي:

- تحقق جميع فرضيات النموذج؛
- إن فحص السلاسل الزمنية باستخدام اختبار Augmented Dickey-Fuller ;ADF واختبار Phillips Perron, كشف عن استقرارية السلاسل الزمنية حيث اتضح أن هناك خليط من درجات التكامل I(0) و I(1)، ولا توجد سلاسل زمنية متكاملة من الدرجة I(2) ومن ثم كان اختبار نموذج الانحدار الذاتي الموزع الابطاء (ARDL) هو الأنسب من أجل تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة؛
- وجود علاقة تكامل مشترك على المدى البعيد بين تحرير التجارة الخارجية والقطاع الصناعي في الجزائر، وأن مؤشر الانفتاح التجاري والواردات تفسر جيدا أداء القطاع الصناعي؛
- كل المتغيرات المستقلة لها دلالة معنوية سواء بالنسبة للنموذج الأول أو الثاني باستثناء المتغير المستقل المتمثل في العمالة في القطاع الصناعي فليس له دلالة إحصائية بالنسبة للنموذج القياسي؛
- النماذج المقدرة تمثل العلاقة محل الدراسة تمثيلا جيدا، حيث أن 87,16% من التغيرات التي تحدث في القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر هي مشروحة من طرف المتغيرات المستعملة في النموذج الأول ، كما أن القيمة التفسيرية لمتغيرات النموذج الثاني قدرت ب 63,51 %من التغيرات التي تحدث في القيمة المضافة للقطاع من جراء التغير في التجارة الخارجية؛
- خلصت الدراسة القياسية أيضا إلى وجود علاقة طردية بين مؤشر الانفتاح التجاري والواردات وسعر الصرف في حين يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر وصادرات المصنوعات وإجمالي تكوين رأس المال الثابت عكسيا على تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي.

الخاتمة العامة

في ظل بيئة دولية تتسم بانفتاح الاقتصاديات وتحرير أسواق السلع والخدمات، أصبح تحرير التجارة الخارجية يشكل نواة مركزية لتنمية القطاع الصناعي، خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد على صادرات المحروقات كمكون رئيسي لحصيلة العملة الصعبة. و الجزائر كدولة نامية ومصدرة للنفط حاولت الاعتماد على آليات تحرير التجارة الخارجية لغرض خدمة متطلبات النمو في القطاع الصناعي، وتعظيم مكاسب تطبيق النمط الاقتصادي الحر الجديد، وفي هذا السياق هدف موضوع دراستنا إلى معرفة وقياس أثر هذا التحرير التجاري على تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري. وقد وقع اختيارنا على دراسة العلاقة التي تربط بين هذين القطاعين لكونهما من أهم قطاعات الاقتصاد الوطني، والتي من شأنها أن تحدث توازن في مؤشرات النمو الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق، ومن أجل معالجة الإشكالية المطروحة، وكذا الأسئلة الفرعية، وبغية الإجابة والتأكد من صحة الفرضيات الموضوعة مسبقا، حاولنا الإلمام بكل الجوانب النظرية والتحليلية وحتى القياسية من أجل التوسع في هذا الموضوع وفحص المعطيات عن قرب، بحيث قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاثة فصول، توصلنا من خلالها إلى مجموعة من النتائج يمكن تقسيمها إلى نتائج متعلقة بالجانب النظري ونتائج متعلقة بالجانب التحليلي و أخرى بالجانب التطبيقي، والتي يمكن توضيحها كما يلي:

- **نتائج الدراسة:**

من خلال الدراسة لهذا الموضوع والتعرض لجميع العناصر المكونة لهذا البحث يمكن استخلاص مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ **أولا: نتائج الدراسة النظرية :**

1. نشاط التجارة الخارجية هو النشاط التقليدي الأقدم والأكثر تطورا في العلاقات الاقتصادية الدولية، ولهذا اهتم بدراسته الكثير من المفكرين انطلاقا من مبادئ علمية وتجريبية وتوصلوا إلى العديد من النظريات المفسرة لأسباب وشروط قيامه، إلا أن هذه النظريات تميزت بالاختلاف حسب المذهب والإطار الزمني لكل مفكر؛
2. تبين نظريات التجارة الخارجية أن هذه الأخيرة تعود بالمكاسب على كل الدول القائمة بالتبادل،عن طريق الاستفادة من مزايا الاندماج في الاقتصاد الدولي، من خلال التقسيم الدولي للعمل وبالتالي التخصص في السلع التي تملك كل دولة فيها ميزة، وتصريف الفائض من الإنتاج بما يسمح بالحصول على العملة الأجنبية، و الاستفادة من مزايا الأسواق الكبيرة في خلق المنافسة بما يسمح بالتنويع في السلع، وظهور سلع بسعر أقل وجودة أفضل، وبالتالي يساعد ذلك في تحقيق الرفاه للدولة والأفراد ودفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية؛
3. إن سياسات التجارة الخارجية تعد أحد أهم محاور سياسات التكيف الهيكلي للدول، ويستعمل لتحقيق هذه الغاية عدة أدوات أو وسائل والتي تنقسم إلى وسائل كمية و وسائل سعرية وحتى وسائل تنظيمية، والتي تضمن كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية من خلال تحفيز المنتجين المحليين على المنافسة العالمية، وبالتالي تكون لهذه التغيرات الجوهرية انعكاسات على تنمية القطاع الصناعي؛
4. إن الروابط الأساسية بين التجارة الخارجية والقطاع الصناعي، تتوقف على تأثير التجارة الخارجية على عوامل النمو الصناعي، حيث أن هناك اتجاه يقول أن الدول التي تتبع سياسة التجارة الحرة مع العالم الخارجي يمكن أن تستفيد من مزايا الإنتاج الكبير في قطاع البحث والتطوير عن طريق الاستفادة من التكنولوجيا المستوردة والتي

بدورها تشجع التقدم التكنولوجي، واتساع الأسواق كما يرتبط بحث هذا الأثر على الصادرات فكلما زاد الطلب الخارجي على الصادرات الصناعية إثر تحرير التجارة الخارجية أدى ذلك إلى مزيد من الإنتاج الصناعي، ومن ثم تحدث زيادة في القيمة المضافة للقطاع الصناعي، أما بالنسبة للأثر على العمالة في القطاع الصناعي فكلما ازدادت فرص التوظيف، فإن ذلك يعني مزيدا من الدخول مما يؤدي إلى مزيد من الطلب دافعا الإنتاج الصناعي إلى الزيادة مما يؤدي إلى حدوث تنمية صناعية، أما الاتجاه المعارض فيعتبر أن تحرير التجارة الخارجية ليس له أي تأثير أو حتى قد يكون تأثير سلبي على أداء القطاع الصناعي في بعض البلدان. حيث دعموا اعتماد سياسات التجارة الحمائية لحماية الصناعات خاصة الصناعات الناشئة والاستنتاج هو أن الانفتاح التجاري سيعزز التوزيع غير المتكافئ للمكاسب التجارية و إغراق السوق المحلي بالمنتجات الأجنبية بما يؤدي إلى إزالة التصنيع في البلدان النامية.

5. تشير الدراسات حديثة النظرية والتجريبية أن الانفتاح بالمعنى الحقيقي للسياسات التجارية الليبرالية لا يبدو أنه ضمان لنمو أسرع، بل يجب أن يكون مصحوبا بإصلاحات اجتماعية واقتصادية ومؤسسية لتعزيز النمو الاقتصادي بصفة عامة والصناعي بصفة خاصة.

- ثانيا: نتائج الدراسة التحليلية:

1. تسجل المعطيات الإحصائية تحيز جغرافي كبير في المبادلات التجارية للجزائر نحو دول الاتحاد الأوروبي، سواء تعلق الأمر بالصادرات أو الواردات، خاصة بعد دخول اتفاق الشراكة بين الطرفين حيز التنفيذ حيث تبلغ مبادلات الجزائر مع المجموعة الأوربية حوالي ثلثي المبادلات الإجمالية، مما يجعل الاقتصاد الجزائري في تبعية كبيرة لهذه المنطقة، وأيضا يجعله في خطر إذا ما تعرضت دول المجموعة إلى أزمة؛
2. إن القراءة في أرقام التجارة الخارجية في الجزائر يكشف أن أي تراجع في أداء الصادرات من المحروقات يؤدي إلى هشاشة في الميزان التجاري الجزائري، وذلك بسبب قلة تنوع الصادرات من السلع خارج المحروقات والوتيرة المتزايدة للواردات، ما يدل على أن القطاع الصناعي يعجز عن تلبية الطلب المحلي، والذي يغطى بنسبة تتجاوز 70% من السلع الصناعية المستوردة، ما يدل على أن معالم قطاع الصناعة في الجزائر لم تتغير حيث أن هذا الأخير مازال بعيد كل البعد عن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية؛
3. أظهرت نتائج الدراسة أن درجة الانفتاح التجاري للجزائر تشهد مستويات متزايدة حيث تجاوزت نسبة 50% خلال فترة الدراسة، وهو ما يدل على أهمية قطاع التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي الجزائري؛
4. ارتفاع درجة الانفتاح التجاري الجزائري على العالم الخارجي والتي تعكسها حجم التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي وارتباطه بالأسواق الدولية، يجعل المتغيرات الخارجية تتحكم بمستويات الأداء الاقتصادي الجزائري، وبالتالي عرضة للأزمات العالمية؛
5. تبعا لما طرحته التغيرات الاقتصادية الدولية من ضرورة الانفتاح على العالم الخارجي، تركزت كل جهود الدولة في اتخاذ إجراءات وتبني سياسات سطرت من خلالها الخطوط العريضة لنموذج التنمية الطموح الذي احتل فيه القطاع الصناعي مكانا مركزيا، حيث تضمنت قواعد تنفيذية سخرت لها الحكومة الجزائرية أموالا ضخمة بهدف بناء اقتصاد وطني قوي قادر على المنافسة في المستوى الدولي، إلا أن الواقع العملي كشف عن انخفاض معتبر في القيمة المضافة للقطاع الصناعي وكانت أدنى قيمة لها في عام 2016 إذ بلغت 34.70% وذلك بسبب ضعف العمالة

الصناعية، الانخفاض في استغلال الطاقات الإنتاجية واعتماد القطاع الصناعي على المدخلات المستوردة وتآكل وتقادم التجهيزات المستعملة في الصناعة، كما كشفت المعطيات الإحصائية أن قطاع الصناعة الاستخراجية هو القطاع الأعلى مساهمة في القيمة المضافة إذ أنه يسيطر على قطاع الصناعة بالكامل، في حين أظهر قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر محدوديته في تكوين هذه القيمة، ما أضعف القدرة التنافسية للقطاع الصناعي الجزائري في الأسواق الخارجية خاصة فيما يتعلق بصادرات السلع المصنعة، وهو ما يفسر عدم مطابقة معايير الجودة والمواصفات القياسية للمنتجات الصناعية وفق المعايير العالمية؛

- **ثالثا: نتائج الدراسة التطبيقية :** من خلال الدراسة القياسية التي قمنا بها توصلنا إلى النتائج التالية :

1. أظهرت نتائج التقدير وجود معامل ارتباط قوي يشير إلى أن التغيرات الحاصلة في القيمة المضافة للقطاع الصناعي ترجع إلى التغير الحاصل في التجارة الخارجية بنسبة 87,16% وهي مشروحة من طرف المتغيرات المستعملة في النموذج الأول، كما أن القيمة التفسيرية لمتغيرات النموذج الثاني قدرت ب 63,51 % ؛
2. وجود علاقة توازنية على المدى الطويل بين تحرير التجارة الخارجية والقطاع الصناعي في الجزائر، إذ تشير نتائج الدراسة القياسية إلى وجود علاقة طردية ذات معنوية إحصائية بين المتغير التابع والمتمثل في القيمة المضافة للقطاع الصناعي والمتغيرات المستقلة المتمثلة في الواردات و مؤشر الانفتاح التجاري وسعر الصرف. وبالتالي نستخلص أن تطبيق الجزائر آليات التحرير التجاري سواء من ناحية اعتماد الوسائل السعرية أو الكمية وحتى التنظيمية ساعد في تلبية الاحتياجات الوطنية التي ساهت في تعزيز نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر خاصة أن الرفع من حصيلة الواردات منالمنتجات الوسيطية و السلع الرأسمالية والاستثمارية تعتبر كمدخلات أساسية للرفع من حصيلة مخرجات هذا القطاع؛
3. تمارس صادرات المصنوعات تأثيرا معنويا على المتغير التابع فهي ذات دلالة إحصائية في حين أن تقدير العلاقة التوازنية طويلة المدى تعطي إشارة سالبة لمعامل صادرات المصنوعات ما يدل على وجود علاقة عكسية بينها وبين القيمة المضافة للقطاع الصناعي. و فيما يخص متغير إجمالي تكوين رأس المال الثابت فهو ذو دلالة إحصائية في حين أن معامل هذا المتغير يظهر بإشارة سالبة، وأيضا ظهرت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و القيمة المضافة للقطاع الصناعي بعلاقة عكسية، حيث تعطي هذه النتائج دلالة على ضعف الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية بسبب ضعف القاعدة الإنتاجية الموجهة للتصدير، فالانفتاح على الأسواق الدولية وزيادة الانفاق الاستثماري وتداعيات تشجيع الاستثمارالأجنبي الوافد للجزائر لم يرق بالنسيج الصناعي لمرحلة ما بعد النفط، كما أن مصنوعات الجزائر أغلبها توجه لإشباع حاجات السوق المحلي أكثر من التوجه نحو إشباع حاجات السوق الخارجي، وهذا ما يثير الشكوك حول قدرة الجزائر على الاستفادة من رفع تنافسية صادرات المصنوعات المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية التي تتميز بالجودة العالية والأسعار المناسبة والتي تكسبها ميزة تناقسية.
4. أظهرت الدراسة عدم معنوية متغير العمالة في القطاع الصناعي. وهذا ما يفسر أن اليد العاملة الجزائرية تعتمد بالدرجة الأولى على المزايا النسيبة الموفرة محليا، وليس على العناصر التنافسية الهيكلية التي تعتبر محددات أساسية لبناء القدرات التنافسية والتي تؤثر على هيكل المهارات للطلب على العمالة المتقدمة للقطاع الصناعي. وفي غياب

هذه المؤهلات أصبح الطلب المحلي على اليد العاملة يتصف بأنه عديم التأثير على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر.

5. أما فيما يخص معلمات الأجل القصير فكشفت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي و معنوي لمؤشر الانفتاح التجاري والواردات على القيمة المضافة للقطاع الصناعي، بينما كان اثر سعر الصرف و صادرات المصنوعات و إجمالي تكوين رأس المال في المدى القصير عكسي، في حين أنه لم يظهر أي أثر لليد العاملة والاستثمار الأجنبي المباشر على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الأجل القصير. وبالتالي لا يمكن اعتبارها من العوامل المهمة التي تفسر مستوى الأداء الصناعي في الجزائر في الأجل القصير

- **الإجابة على فرضيات الدراسة:**

في بداية البحث، تم وضع مجموعة من الفرضيات التي على أساسها يتم الإجابة على إشكالية البحث، ومن خلال الدراسة النظرية والتطبيقية تم التوصل إلى ما يلي:

- ✓ فالفرضية الأولى والتي نصت على أن تحرير التجارة الخارجية بما يؤدي إلى فتح الأسواق استيرادا وتصديرا يترتب عليه آثار إيجابية و أخرى سلبية على أداء القطاع الصناعي وبالتالي على القيمة المضافة لهذا القطاع، فقد تم التأكد من صحتها، حيث أثبت دراستنا من خلال استعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)، أن هناك علاقة تكامل مشتركة بين متغيرات الدراسة، كما أوضحت نتائج التقدير أنه في ظل تبني الجزائر سياسة تحرير التجارة الخارجية كان لمؤشر الانفتاح التجاري و الواردات وسعر الصرف آثار إيجابية على القيمة المضافة للقطاع الصناعي خاصة في الأجل للطويل في حين أن صادرات المصنوعات و الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي تكوين رأس المال كان لها تأثير عكسي على أداء القطاع الصناعي؛
- ✓ فيما يخص الفرضية الثانية وبناءا على نتائج الدراسة القياسية وتبعا لما أيدته مختلف الدراسات التي تناولت موضوع البحث، فقد تم التأكد من أن النشاط الاقتصادي الأجنبي و المتمثل في الانفتاح التجاري للجزائر على العالم الخارجي له دور كبير في تلبية الاحتياجات الوطنية، من خلال استيراد أصناف متنوعة من المنتجات الوسيطة والمعدات الرأسمالية ذات مستوى التكنولوجيا العالية والتي تستخدم لأغراض استثمارية ورأسمالية والتي بدورها تساهم في تعزيز نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر؛

- **التوصيات واقتراحات الدراسة:**

من أجل نجاح سياسة التحرير التجاري في تحقيق الأهداف المرجو منها وتخطي العراقيل التي تواجهها ارتأينا تقديم التوصيات والاقتراحات التالية:

1. يجب أن يتجاوز تحرير التجارة الخارجية القرارات السياسية والتعريفات الجمركية، وأن يشمل جوانب أخرى تكمن في تحسين الكفاءة والبنية التحتية و اللوجستيات وموائمة الإمكانيات المادية والبشرية وحتى القرارات التشريعية؛
2. ضرورة الاستثمار في التعليم والتكوين والتدريب لتطوير قدرة الإطارات والمسيرين على التعامل بكفاءة مع اكتساب المعرفة ومستجدات التكنولوجيا والأساليب التقنية المستوردة ة كأولوية لنجاح أي إستراتيجية صناعية؛

3. لابد من وضع إستراتيجية تنموية صحيحة من قبل صانعي القرار الاقتصادي في الجزائر للنهوض بالقطاع الصناعي، من أجل تنويع وتطوير المنتجات الصناعية بما يمكنها من المنافسة في الأسواق الخارجية، وكذلك منافسة المستوردات داخل السوق المحلية؛
4. ضرورة الأخذ بمبدأ الصناعة لأجل التجارة، بمعنى التوجه نحو التصنيع من أجل التصدير، فاتساع الأسواق الخارجية هو هدف هام يجب تأكيده من أجل تحفيز الإنتاج والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على اليد العاملة ومن ثم رفع معدلات الرفاهية؛
5. تشجيع المنتجين في الجزائر على الارتقاء بصناعتهم، ومواكبة أحدث أساليب التكنولوجيا، مع إعطاء أهمية بتطوير أساليب تسويق منتجاتهم، خاصة و أن الجزائر مستمرة في تحرير تجارتها بموجب التزاماتها الدولية؛
6. إنشاء خارطة استثمارية و كذلك قاعدة بيانات للاستثمار والطاقة الإنتاجية وحجم الطلب في السوق المحلية والخارجية، وذلك لتجنب الطاقات العاطلة وزيادة تكديس المنتوج؛
7. إعادة تأهيل وإصلاح الإدارة الجزائرية من خلال السعي الجاد نحو محاربة الرشوة والبيروقراطية والفساد بكل أشكاله والذي أثر بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري، والحرص على الاستقرار السياسي والأمني؛
8. إعطاء الأولوية والأهمية الكافية للدراسات القياسية والتحليلية لكل ما يتعلق بمختلف الظواهر الاقتصادية من خلال إنشاء مخابر بحث مختصة، مع أخذ نتائجها بمحمل الجد كي لا تبقى هذه الدراسات مجرد حبر على ورق .

❑ **آفاق البحث المستقبلية :**

مثل أي بحث علمي واجهتنا أثناء إعداد الدراسة مجموعة من الصعوبات التي يتعرض لها معظم الباحثين والتي من بينها قلة المراجع العربية بصفة عامة والجزائرية بصفة خاصة التي تناولت موضوع العلاقة بين التحرير التجاري والقطاع الصناعي، مع صعوبة الحصول على المعطيات الإحصائية وتضاربها، كما أن البيانات المتاحة عن الاقتصاد الجزائري قليلة وكل هذه الصعوبات الموضوعية إلى جانب معوقات أخرى ما كانت لتثني عزيمتنا و إصرارنا على إنجاز هذا العمل بالشكل المطلوب، والذي نعتقد بأنه سوف لن يخلو من بعض النقائص كأي جهد بشري. والأكيد أنه يفتح النقاش لدراسة مواضيع متعددة تستكمل جوانب هذا الموضوع، لذلك نقترح بعض المواضيع التي نراها جيدة لأن تكون إشكالية لمواضيع و أبحاث أخرى:

- أثر الواردات على القطاع الصناعي خارج المحروقات؛
- دراسة قياسية لمحددات نمو القطاع الصناعي في ظل سياسة التحرير التجاري؛
- استراتيجية التدويل وأثرها على التنمية الصناعية.

قائمة المراجع

❑ أولا: المراجع الأجنبية

A. Les Ouvrages

1. Andrew Harison, Et Autres, "**Business International Et Mondialisation"**, 1ère Edition, Traduit Par Simeon Fongane, Edition De Boeck, Paris, France, 2004.
2. Andy Schmitz**, "Economies Of Scale And International Trade",** Chapter 6 From The Book Policy And Theory Of International Trade , This Book Is Licensed Under A Creative Commons ,2012.
3. Bela Balassa**, "The Importance Of Trade For Developing Countries**" , New Directions In The World Economy, Libgen Librarian,1989.
4. Dennis Mac Carthy**," International Economic Integration In Historical Perspective**", Rutledge Edition".First Published, (Canada) , 2006.
5. Dominick Salvatore**, "Economie International** ", Traduit Par Fabienne Le Loup Et Achille Hanne Quart, Edition De Boeck Université, Bruxelles, 2008.
6. Hocine Benissad," **Algérie : De La Planification Socialiste A L'économie De Marché**", ENAG Éditions, 2004.
7. Hocine Benissad , " **Economie De Développement De l'Algérie** ", 2eme Edition, Opu, 1982 .
8. Maurice Bye, " **Relation Economique Internationale**", Dalloz, Paris, 1971.
9. Michael E, Porter, **L'avantage Concurrentiel Des Nations**, Traduit Par Pierre Miraillés, Catherine Bathélémy Et Eve Dayre- Mielcarski, Interéditons, Paris, 1993.
10. Michel Rainelli, "**Le Commerce International**", 9ème Edition , Editions La Découverte, Paris, 2003.
11. Michel Ranelli , "**L'organisation Mondial Du Commerce**", La Découvere, Sixième Edition , Paris , 2002.
12. Patrick A. Messerlin, **"Commerce International**", 1ère Edition, THEMIS Economie, Paris, 1998.
13. Peter B. Kenen," **Skills, Human Capital, And Comparative Advantage**", Chapter From The Book :**Education, Income, and Human Capital**, Volume Publisher :the National Bureau of Economic Research, 1970.
14. Stephane Becuwe , "**Commerce International Et Politiques Commerciales**", Paris : Armand Colin , Volume 01, 2006 .
15. Temmer Hamid, " **Stratégie De Développement Indépendant Le Cas De l'Algérie: Un Bilan"**, Algérie, OPU, 1983.

B. Les Reveus

1. Abbas Mehdi ," **L'ouverture Commerciale De L'algérie**.," Revue Tiers Monde, Number 210 , 2012 .
2. Adegbemi Onakoya, And All," **Trade Openness and Manufacturing Sector Growth :An Empirical Analysis for Nigeria",** Mediterranean Journal of Social Sciences, Volume 03, Number 11, 2012.
3. Adegbemi Onakoya, Babatunde Johnson, Grace Ogundajo, **Poverty And Trade Liberalization: Empirical Evidence From 21 African Countries,** Economic Research-Ekonomska Istraživanja, Volume 32, Number 01, 2019.
4. Adnen Ben Fadhel, "**analyse de processus de compétitivité et positionnement des entreprises tunisiennes**", Revue tunisienne d'économie et de gestion, centre de publication universitaire, Number 16, 1997.
5. Ahmed Gulzar , Arshad Khan Muhammad , Afzal Muhammad, "**Trade Liberalization And Industrial Productivity: Evidence From Pakistan**", Munich Personal Repec Archive: MPRA Paper, 2016.
6. Ajmair M, Hussain K, "**Determinants of Industrial Sector Growth in Pakistan, Journal of Poverty**", Investment and Development, Volume 34, 2017.
7. Amr Sadek Hosny ,"**Theories of economic integration A survey of the economic and political literature**", international journal of economy management and social sciences, volume 02, Number 05, 2013.
8. Anna Pakhlyan," **Modern Mechanisms Of Foreign Trade Liberalization**", International Journal of Innovative Technologies in Economy , Volume 03, Number 15.
9. Andrea Ricci, "**Unequal Exchange in International Trade: A General Model**", Working Papers Series in Economics, Mathematics and Statistics, Department of Economics, Society and Politics, University of Urbino, 2016.
10. Ansa Nazli, Rehana Siddiqui, Imran Hanif, "**Trade Reforms and Productivity Growth in Manufacturing Industries of Pakistan**", Review of Economics and Development Studies , Volume 04, Number 02, 2018.
11. Arsalan Hasan, "**Costs And Benefits Of Trade Liberalization",** Munich Personal Repec Archive :MPRA Paper ,Number 25657 , 2010.
12. Baoping Guo, "**Heckscher-Ohlin Trade, Leontief Trade, and Factor Conversion Trade When Countries Have Different Technologies**", Munich Personal RePEc Archive: MPRA Paper, 2015.

13. Bouoiyour, jamal , "**Trade liberalization and labor market: Case of Tunisia**" , Munich Personal RePEc Archive: MPRA Paper, 2010.

14. Carlos Casacuberta, Gabriela Fachola And Néstor Gandelman, "**The Impact Of Trade Liberalization On Employment, Capital, And Productivity Dynamics: Evidence From The Uruguayan Manufacturing Sector"**, Policy Reform, Volume 07, Number 04, 2004.

15. Christina Paraskevopoulou, Persefoni Tsaliki, Lefteris Tsoulfidis, "**Revisiting Leontief's paradox**", International Review of Applied Economics, Volume 30, Number 06, 2016.

16. Christopher Turnbull, Sizhong Sun, Sajid Anwar**, "Trade Liberalisation, Inward FDI And Productivity Within Australia's Manufacturing Sector"**, Economic Analysis And Policy, Volume 50, 2016.

17. Cisse Ndiaya, Kangjuan Lv, "**Role of Industrialization on Economic Growth: The Experience of Senegal (1960-2017)**", American Journal of Industrial and Business Management, volume 08, 2018.

18. Claudius Grabner, et All, "**Understanding economic openness: a review of existing Measures**" , : ICAE Working Paper Series: Institute for Comprehensive Analysis of the Economy Johannes Kepler, University Linz, Number 84, 2018.

19. David UKwandu,"**David Ricardo's theory of comparative advantage and its implication for development in Sub-Saharan Africa**", African Journal of Public Affairs, Volume 08, Number 03, 2015 .

20. David Umoru, Matthew Eborieme, "**Trade Liberalization and Industrial Growth in Nigeria**", Journal of Poverty Investment and Development ,volume 01, 2013.

21. Deimante Blavasciunaite, et All **,** "**Trade Balance Effects on Economic Growth: Evidence from European Union Countries",** Economies, Volume 08, Number 54, 2020.

22. Deodat E. Adenutsi, "**Effects of trade openness and foreign direct investmet on industrial performance in Ghana**" , Munich Personal RePEc Archive : MPRA Paper, 2007.

23. Dilip Dutta, Nasiruddin Ahmed, "**Trade Liberalization And Industrial Growth In Pakistan: A Cointegration Analysis**", Applied Economics, Volume 36, , 2004.

24. Edmund Okraku Ofei, "**Trade Liberalization And Export Competitiveness: Evidence From The EUECOWAS Trade**", Working Paper: MPRA, Number 87808, 2016 .

25. Ebenyi GO, et All, "**The Impact of Trade Liberalization on Manufacturing Value-Added in Nigeria**", Saudi Journal of Business and Management Studies, Volume 02, Issue 05, 2017.

26. Faiza Umer, Shaista Alam, "**Effect of Openness to Trade and FDI on Industrial Sector Growth: A Case Study for Pakistan",** The Romanian Economic Journal, Number 48, 2013.

27. Feinberg, Richard E, "**The Political Economy Of United States' Free Trade Arrangements**",The World Economy. Volume 26, Number 07, 2003.

28. Figuiere .C, Guilhot.L ," **Vers Une Typologie Des Processus Régionaux : Le Cas De L' Asie Orientale**", Revue Tiers Monde, Number 192, 2007.

29. Fung K.C, et All, "**Developing Countries and the World Trade Organization: A Foreign Influence Approach",** Journal of International Trade and Economic Development, 2010.

30. Gabriela Lomeu Campos, "**From Success to Failure: Under What Conditions Did Mercosur Integrate?**", Journal of Economic Integration, Volume 31, Number 04 , 2016.

31. Geske Dijkstra, "**Trade Liberalization and Industrial Development in Latin America**", World Development, Volume 28, Number 09, 2000.

32. Gibson. B,Unequal "**exchange: theoretical issues and empirical findings**". Review of Radical Political Economics, Volume12, Number 13, 1980.

33. Godwin Uddin**,** "**A Critique Of Modern Theories Of Trade**", Munich Personal RePEc Archive: MPRA Paper, Number 105194, 2021.

34. Gordon M. Gough, Sivakumar Venkataramany**,** "**Regional Economic Cooperation**", International Business & Economics Research Journal, Volume 05, Number 02 , 2006.

35. Gough, Sivakumar Venkataramany, "**Regional Economic Cooperation**", International Business & Economics Research Journal, Volume 05, Number 02, 2006.

36. Grant R. M, "**Porter's competitive advantage of nations: An assessment**". Strategic Management Journal, Volume12, Number7, 1999 .

37. Gumel, Babandi Gambo, Iliyasu, Madaki Nadira, "**The Effect Of Exchange Rate Volatility On International Trade In Nigeria (1986-2015**)" , Ilorin Journal Of Management Sciences, 2017.

38. Güzin Bayar, "**effects of foreign trade liberalization on the productivity of industrial sectors in turkey** ", Emerging Markets Finance & Trade, volume 38, number 03, 2002.

39. -Hamad Mayasa Mkubwa, et All, "**The Impact of Trade Liberalization on Economic Growth in Tanzania**", International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, Volume 04, Number 05, 2014.

40. Haq Perveen , and Amin, "**Trade Liberalization, Manufacturing Value Addition and Economic Growth: Empirical Evidence in Case of Pakistan**", Forman Journal of Economic Studies, Volume.13, 2017.

41. Hidekatsu Asada**,** "**Effects Of Foreign Direct Investment And Trade On Labor Productivity Growth In Vietnam**", Journal Of Risk And Financial Management, 2020.

42. Indira M, et All, "**Determinants of AFTA Members' Trade Flows and Potential for Trade Diversion**", Asia-Pacific Research and Training Network on Trade, Working Paper Series, Number 21, 2006 .

43. Irina Ershova, Aleksei Ershov, "**Development of a strategy of import substitution**", Procedia Economics and Finance, Volume 39, 2016.

44. Jay Squalli , Kenneth Wilson, "**A New Measure of Trade Openness**", The World Economy, 2011.

45. Jean-Jacques hallaert, " **A history empirical literature on the relationship between trade and growth**", Mondes en développement, volume 34 , Number135, 2006.

46. Jeffrey Bergstrand, "**The Heckscher-Ohlin-Samuelson model, the Linder hypothesis and the determinants of bilateral intra-industry trade**". The Economic Journal, Volume 100 , Issue 403, 1990.

47. Jeníček .V, Krepl. V ," **The role of foreign trade and its effects**", Agricultural Economics journal, Volume 55, Number 05, 2009.

48. Jorge Morales Meoqui, " **Reconciling Ricardo's Comparative Advantage with Smith's Productivity Theory**", Economic Thought , Volume 03, Number 02, 2014 .

49. June Francis , Colleen Collins-Dodd, "**Impact of export promotion programs on firm competencies, strategies and performance The case of Canadian high-technology SMEs**", Journal of International Marketing Review, Volume 21, Number 04, 2003.

50. Kankesu Jayanthakumaran , "**The Impact of Trade Liberalisation on Manufacturing Sector Performance in Developing Countries: A Survey of the Literature**", Economics Working Papers, Department of Economics, University of Wollongong, 2002.

51. Marc J. Melitz ,"**When and how should infant industries be protected?**", Journal Of International Economics 66, 2005.

52. Marcel Behun , et All, "**The Impact Of The Manufacturing Industry On The Economic Cycle Of European Union Countrie**", Journal Of Competitiveness, Volume 10, Issue 01, 2018.

53. Mariana Dubravska ,Elena Sira,"**The Analysis of The Factors Influencing The International Trade of The Slovak Republic** , Procedia Economics and Finance, Volume 23, 2015.

54. Dr. Mazen Hassan Basha, "**The Impact of Foreign Trade on the Total Product Growth of the Manufacturing Sector in Jordan An Econometrics Study for the Period (1996-2013)**", Journal of Economics and Sustainable Development, Volume 06, Number 02, 2015.

55. Merve Ahsen Demir, Ayçe Sepli**,** "**The Effects Of Protectionist Policies On International Trade**", International Journal Of Social Sciences, Volume 3, Issue 2, 2017.

56. Mirajul Haq, Khalida Perveen , Baber Amin, "**trade Liberalization, Manufacturing Value Addition, And Economic Growth :Empiracle Evidencein Case of Pakistan**", Forman Journal of Economic Studies, Volume 13, 2017.

57. Mohsen Mehrara, Javad Baghbanpour, "**The Contribution Of Industry And Agriculture Exports To Economic Growth: The Case Of Developing Countries"**, World Scientific News, Volume 46, 2016.

58. Mona Said, Abeer Elshennawy,"**The Impact Of Trade Liberalization On Manufacturing Employment And Wages In Egypt 1990-2007**", International Research Journal Of Finance And Economics, Issue 46, 2010.

59. Muhammad Raza Aftab, et All, "**Trade Liberalization, Human Capital And Industrial Performance In Pakistan**", Pakistan Journal Of Social Sciences (PJSS), Volume. 36, Number 01, 2016.

60. Muhammad Saqib Irshad, et All, "**The Role of Charismatic World Trade Organization and the expansion of Free International Trade**", International Journal of Management Science and Business Administration, 2016.

61. Muhibat Babalola, Ismail Fasanya, Adegbemi Onakoya, "**Trade Openness And Manufacturing Sector Growth : An Empiricale Analysis for Nigeria**" , Mediterranean Journal of Social Sciences, Volume 3, Number 11, 2012.

62. Murtadhi Hussain Al Fayez, " **Economic Arguments against Free Trade**", International Journal of Scientific & Engineering Research, 2016 .

63. Musah Mohammed, Petro Sauti Magai**,** "**Effects Of Regional Economic Integration On Regional Trade In Africa: The Case Of Regional Economic Communities**", Business Management Review : Journal Of The University Of Dar Es Salaam Business , Volume 22. 2019.

64. Myeong Hwan Kim, "**Does The WTO Promote Trade? Further Evidence**", Journal Of International Trade& Economic Development, Volume 19 , Issue 3, 2010.

65. Nahanga Verter, "**The Application of International Trade Theories to Agriculture**", Mediterranean Journal of Social Sciences, Volume 06, Number 06, 2015.

66. Okon J. Umoh, Ekpeno L. Effiong, "**Trade Openness and Manufacturing Sector Performance in Nigeria",** Journal of Applied Economic Research, Volume 7, Number 2, 2013.

67. Patrick N. Osakwe, et All, "**Trade Dependence, Liberalization, And Exports Diversification In Developing Countries**", Journal Of African Trade, Volume 5, 2018.

68. Ravinder Rena**,**"**Impact of WTO policies on developing countries: issues and Perspectives**", Transnational Corporations Review (Canada), Volume 04,Number 03, 2012.

69. Reinhard Schumacher, "**Adam Smith's theory of absolute advantage and the use of doxography in the history of economics**", Erasmus Journal For Philosophy And Economics, 2012.

70. Rekrak Mounia, Kadri Nouria, Boutaleb Kouider, "**The Impact Of International Trade On The Labor Market In Algeria**", Global Journal Of Economic And Business, Volume 03, Number 01, 2017.

71. Rijeesh .R, "**Liberalization, Import of Capital Goods, and Industrial Exports: Evidence from Indian Manufacturing Sectors**", *Global Journal of Emerging Market Economies, 2020.*

72. Rim Ben Ayed Mouelhi, "**The Impact Of Trade Liberalization On Tunisian Manufacturin Structure Performance And Employment**", Région Et Développement, Number 25, 2007 .

73. Rodriguez F, Rodrik D, "**International Trade: Economic Integration Trade**", International Encyclopedia Of The Social & Behavioral Sciences Discussion Paper, Number 2143, 2001.

74. Shantha Herath, "**The Impact Of International Trade On Employment Generation A Sri Lankan Experience**", International Journal Of Economics Commerce And Management, Volume 2, Issue 7, 2014.

75. Dr. Solanki G A, "**Globalization and Role of WTO in Promoting Free International Trade**", Journal of Humanities and Social Science (JHSS), 2012.

76. Suhail Abboushi ,"**Trade protectionism: reasons and outcomes**", International Business Journal, Volume 20, Number 05, 2010.

77. Tay Shu Ing, And others, "**An Overview of Industry 4.0: Definition, Components, and Government Initiatives**", Journal of Advanced Research in Dynamical and Control Systems, volume 08, Number 06, 2019.

78. Taylor. M, "**The product-cycle model: a critique**", Environment and Planning A, Volume 18, 1986.

79. Thi Anh-Dao Tran, "**Libéralisation Commerciale Et Industrialisation En Asie Du Sud-Est : Implications Pour Le Vietnam**", Revue Tiers Monde, Volume 40, Number 158, 1999.

80. Thom-Otuy , et All, "**The Role Of Import Substitution Industrialization Policy In The Economy Of Nigeria**",Journal of business Administration and Management, Volume 05, Number 03, 2010.

81. Tom Conway, "**A Framework for Assessing the Relationship betweenTrade Liberalization and Biodiversity Conservation**", Working Paper, United Nations Environment Programme, 1998.

82. Tri-Dung Lam, "**A Review of Modern International Trade Theories**", American Journal of Economics, Finance and Management, volume 01, Number 06, 2016.

83. Vijayasri .G, "**The Importance Of International Trade In The World**", International Journal Of Marketing Financial Services & Management Research , Volume 02 ,Number 09, 2013.

84. Vito Bobek, Anita Maček, "**Negative Effects Of The WTO – The Case Of Automotive Industry In Russia**", International Journal Of Diplomacy And Economy, Volume 02, Number 01, 2014.

C. Theses

1. B Bongsha , "**The Impact of Trade Liberalisation on the Manufacturing Sector in Cameroon**", Thesis submitted for the degree Philosophiae Doctor (PhD) in Economics at the Potchefstroom Campus of the North-West University, 2011.

D. Les Colloques

1. Bjorn Schmitz, And Other, "**What is "Industrial Service?**" A Conference Paper, First Karlsruhe Service Summit Workshop - Advances in Service Research At: Karlsruhe, Germany, Volume 01, 2015.
2. Cherkaoui Mouna, Jalali Ahmed, "**Trade Liberalization, Real Exchange Rate, and Export Diversification in Selected North African Economie**s", Paper Presented at Expert Group Meeting on Economic Diversification in Arab Countries, Beirut, 22-25 september 2001.
3. Harry Flam , June Flanders, "**The Young Ohlin On The Theory Of Interregional And International Trade**", Seminar Paper, Institute for International Economic Studies, Stockholm, Sweden, 2000.
4. Thierry Apoteker, Et Autres, "**Intégration Economique Régionale Au Moyen Orient, Conditions Requises Et Possibilités Futures**", Colloque International " Les Nouvelles Frontières De L'union Européenne" , Marrakech, 16-17 Mars 2005.
5. United Nations Conference On Trade And Development, "**Trade And Development Report 2016- Structural Transformation For Inclusive And Sustained Growth**", Chapter Iv: Revisiting The Role Of Trade In Manufactures In Industrialization, Geneva, 2016.
6. Zhou Meini, **"Development Process and Review of the International Trade Theory**", International Conference on Education Technology and Management Science, University of Science and Technology, Chongqing, China, 2013.

E. Les Rapports

1. Alan Deardorff, Robert Stern," **Measurement Of Non-Tariff Barriers**", OECD Economics Department: Working Papers , Number 179, 1997.
2. Angeles Villarreal, Ian Fergusson, "**The North American Free Trade Agreement (NAFTA)",** Congressional Research Service, 2017.
3. Asian development bank institute: ADBI Institute, "**ASEAN 2030 - toward a borderless economic community**", Tokyo ,Japan, 2014.
4. Bernard Hoekman, et All, "**Trade Policy Reform and Poverty Alleviation**", Policy Research Working Paper : The World Bank Development Research Group Trade, 2001.

5. Centre National De L'informatique Et Des Statistiques, "**Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période : 1963–2010**", Ministere Des Finance, Direction Generale Des Douane .
6. Edward E Leamer, "**Measures Of Openness**", volume from the National Bureau of Economic Research, University of Chicago Press, 1988.
7. Elina Viilup, "**The Role Of The World Bank In International Trade Policy**", Policy Department, Directorate-General For External Policies: European Union, 2016.
8. Emilio Pineda, Paul Cashin, Yan Sun," **Assessing Exchange Rate Competitiveness in the Eastren Caribbean Currency Union**", IMF :Working Paper, 2009.
9. Francisco Rodriguez, Dani Rodrik, "**Trade Policy and Economic Growth: A Skeptic's Guide to the Cross-National Evidence"**, National Bureau of Economic Research NBER Cambridge, volume 15, 1999.
10. Hussnain ilyas, **Impact of international trade on the growth of manufacturing sector in Pakistan**, working paper, university of GUJRAT, 2015.
11. IMF Staff, "**Global Trade Liberalization And The Developing Countries**", Working Paper, International Monetary Fund: Working Paper, 2001.
12. Jana Titievskaia,"**EU trade policy- Frequently asked questions-**",European Parliamentary Research Service EPRS, 2019.
13. Kyrre Stensnes, "**Trade openness and economic growth: Do institutions matter?**", Norwegian Institute of International Affairs :Working Paper , Number 702, 2006.*
14. Ministère Des Finances Direction Générale Des Douanes : Direction Des Etudes Et De La Prospective,"**Rapport sur les Statistiques DU Commerce Extérieur De L'Algérie Période**" , 2018- 2020.
15. Nobuya Haraguchi, et All, "**The Importance of Manufacturing in Economic Development: Has This Changed?**", World Development, 2017 .
16. Steve Huppé . M, "**Cycle de vie des produits forestiers**", la Direction du développement de l'industrie des produits forestiers, Québec, 2003.
17. United Nations, **Key Statistics And Trends In Trade Policy 2019,** issued by the United Nations Conference On Trade And Development UNCTAD, 2020.
18. United Nations," **Key Statistics And Trends In International Trade 2020**", issued by the United Nations Conference On Trade And Development UNCTAD, 2021.
19. United Nations,"**International Trade Statistics Yearbook**", Volume I, Department of Economic and Social Affairs Statistics Division, 2019.

20. Wu Yi, Zeng Li, "**The Impact of Trade Liberalization on The Trade Balance in Developing Countries**". IMF :Working Paper, Number 08, 2008

❑ ثانيا: المراجع العربية

أ. الكتب

1. إبراهيم العيسوي ،" **الجات وأخواتها**" ، مركز الدراسات العربية، بيروت، 1995.
2. إسماعيل العربي، "**التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب** "، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.
3. أشرف أحمد العدلي، " **التجارة الدولية**"، مؤسسة رؤية، مصر، 2006.
4. السيد محمد أحمد السريتي، "**اقتصاديات التجارة الخارجية**"،الطبعة الأولى،مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008.
5. الليثي عماد محمد ،" **التبادل الدولي –دراسة في منهجية وآليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر-**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002 .
6. المعماري عبد الغفور حسن كنعان، " **اقتصاديات الإنتاج الصناعي**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
7. جمال جويدان الجمل، "**التجارة الخارجية**" ، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2013.
8. حسام علي داود، وآخرون، "**اقتصاديات التجارة الخارجية**"، الطبعة الأولى ،دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002.
9. خالد محمد السواعي، " **التجارة والتنمية**"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
10. خالد محمد السواعي، " **التجارة والتنمية مع تجارب ناجحة من الدول النامية**"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
11. رشيد وضاح، " **المؤسسة في التشريع الجزائري بين النظرية والتطبيق**"، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2002.
12. سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1991.
13. سمير اللقماني ،" **منظمة التجارة العالمية وأثارها السلبية والايجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية**"،الطبعة الأولى، دار رائدة، المكتبة الوطنية الرياض، 2014.
14. شقري نوري محمد موسى، وآخرون، " **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان،2012.
15. شيخي محمد، "**طرق الاقتصاد القياسي - محاضرات وتطبيقات-** " ، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، 2012 .

16. عادل المهدي ،"**عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية**"، الطبع الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004 .

17. عبد الرحمن تومي،" **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق**"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

18. عجة جيلالي، " **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**"، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة- الجزائر، 2007.

19. عطا الله الزبون،" **التجارة الخارجية**"، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

20. فضل علي المثني، " **الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية**"، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة . 2000.

21. فليح حسن خلف، **"العلاقات الاقتصادية الدولية"** ،الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2004.

22. فوزي عبد الرزاق،" **استراتيجيات التجارة الخارجية**"، الطبعة الأولى، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، 2015.

23. محمد بلقاسم حسن بهلول، " **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**" ، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1999.

24. محمد دياب، "**التجارة الدولية في عصر العولمة**،الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 2010.

25. محمد عبد الله شاهين محمد، " **اتجاهات التجارة الدولية وأثرها على التجارة الخارجية للدول العربية**"، الطبعة الأولى، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2018.

26. محمود يونس، وآخرون، "**التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية** "،دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.

27. مدحت القريشي، **"الاقتصاد الصناعي"** ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005 .

28. نداء محمد الصوص، " **التجارة الخارجية**"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

29. يلماظ أكيوز، **"الدول النامية والتجارة العالمية الأداء والأفاق المستقبلية"**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2008.

ب. الرسائل والأطروحات

1. أبو بكر الصديق زروقي، " **نمذجة قياسية لتأثير تقلبات أسعار البترول على القطاعات الاقتصادية في الجزائر (1985-2017)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر،2020/2019.

2. ألاء عبد السلام عبد الرزاق، " **أثر تحرير التجارة الخارجية علي القطاع الصناعي في الدول النامية (بالتطبيق علي صناعة السكر في السودان في الفترة من 1997 1987 م)** "، مذكرة الماجستير في الاقتصاد، كلية الدارسات العليا والبحث العلمي، جامعة الرباط الوطني، 2017.

3. إيمان سعودي، " **أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية الصناعية في الدول النامية: -دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا من الفترة 1995- 2015-**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال

والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف1- ، 2019/2018.

4. بن موفق زروق،" **إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2019/2018.
5. حسن عبد الفتاح محمد ثريا، **" استغلال الطاقات العاطلة في الصناعة المصرية ودوره في تخفيض عجز الميزان التجاري مع التركيز على الصناعات الغذائية- دراسة قياسية"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص الاقتصاد القياسي ،كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2016 .
6. سليم بوهديل، " **إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية – مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية آفاق 2025**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة -1- الحاج لخضر، 2017/2016 .
7. سليم مخضار، **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2017.
8. صليحة يعقوبن، "**العولمة و آثارها على القطاع الصناعي الجزائري**"، مذكرة الماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة - الجزائر، 2009/2008.
9. عبد العزيز عبدوس، "**سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان-، الجزائر، 2012/2011 .
10. عبد المومن قواوسي، " **أثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الجزائر خلال المدة 1990-2010**"، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر –باتنة-، 2012.
11. عثمان مزراق، " **أثر الحواجز غير التعريفية على تحرير التجارة الخارجية – حالة الجزائر**"، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2011/ 2012.
12. عزة فؤاد نصر إسماعيل،" **أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصادي النامي**"، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004.
13. فيصل لوصيف، " **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970- 2012**"، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2014/2013.

14. كوثر سعاد قودة، " **أثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي –دراسة حالة-**"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد ، تخصص الاقتصاد المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2020/2019.

15. محمود خالد محمد غزال، " **تحليل وقياس آثار تحرير التجارة الخارجية على أداء قطاع الصناعة التحويلية في مصر**"، مذكر الماجستير في الاقتصاد، تخصص الاقتصاد والمالية، كلية التجارة،جامعة بنها،مصر، 2019.

16. منيرة مصراوي ، " **تأثير تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة –دراسة حالة الجزائر-**"، أطروحة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية ولوجستيك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم ، الجزائر، 2017/2016.

17. وليد عابي،"**حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في ظل المنظمة العالمية للتجارة**"، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس- سطيف 1، الجزائر، 2018/ 2019.

18. نعيمة زيريمي، " **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر**"، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2016/2015.

ج. المقالات الوطنية والدولية المحكمة

1. الخاقاني نوري عبد الرسول ، علي خضير كريم، " **انعكاسات تحرير التجارة الخارجية على الهيكل الاقتصادي في المجر**"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 2، 2016 .

2. السبتي وسيلة، زعرور نعيمة،" **مراحل تطور تحرير التجارة الخارجية في الجزائر** "،مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة،المجلد 01،العدد01، 2018.

3. الغنجة هشام داود ، "**تقييم الآثار الاستاتيكية والديناميكية لاتفاق الشراكة الأورو-جزائري**"، مجلة سماء لاقتصاد والتجارة، العدد 03، 2018 .

4. أنمار أمين حاجي، " **الصادرات الصناعية وأثرها على في تغيير هيكل الناتج المحلي الإجمالي للمدة من 1980-2002 الأردن حالة دراسية**"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 79، العدد 27، 2005 .

5. أولاد زاوي عبد الرحمان، حريرش ناجي، "**سياسات تحرير التجارة الخارجية كمدخل لتنويع صادرات الدول المغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس**"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 07، 2013.

6. برياطي حسين،يحي حولية،سحنون مريم، " **الانفتاح التجاري ومساهمته في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 1990 إلى 2016** "، مجلة المالية والأسواق، المجلد 04، العدد 08، 2018 .

7. بريكة السعيد ، نور الهدى عمارة، " **استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد04، 2015 .

8. - بسطالي حداد، نويبات عبد القادر، " **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2018 دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعةARDL** "، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01، 2020 .
9. بلحراث ليندة، " **تأثير مسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني والتجارة**"، مجلة معارف، العدد17، 2014 .
10. بغداوي جميلة، وآخرون، " **أثر الانفتاح التجاري على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 02، العدد 03، 2016 .
11. بلخيثر نجية ، " **التخلف الهيكلي للاقتصاد الجزائري: دراسة في مؤشرات القطاع الصناعي**"، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، المجلد 03، العدد 02، 2018 .
12. بلوكاريف نادية، د.العقريب كمال، "**أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي دراسة و قياسية**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد13، 2018.
13. بن حمود سكينة، " **تأثيرات العولمة على القطاع الصناعي الجزائري**"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 01، 2010،
14. بن منصور ليليا ، "**الجذور التاريخية للشراكة الأورومتوسطية مع الإشارة لإتفاق الشراكة الأورو- جزائرية**"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2014 .
15. بوالكروف نور الدين ، " **محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)في إطار نموذج ARDL**"، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزء الثاني، 2018.
16. بوحيتم نور الهدى، مسعود جماني، " **تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال (1990-2017)**"، مجلة الإنسانية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 02، 2020 .
17. بوخاري أمينة، براهيمي بن حراث حياة، " **جدلية مشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة دراسة تحليلية عن الآثار المحتملة عن الانضمام** "،مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 5 ، العدد 12، 2018 .
18. بودرامة مصطفى، الطيب قصاص، " **المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر**"، مجلة رؤى اقتصادية، العدد12، 2017 .
19. بوضياف سامية، "**سياسة تحرير التجارة الخارجية و أثرها على التنافسية الدولية** "، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، المجلد 04، العدد 01، 2015 .
20. بوعزة زياد، رتيعة محمد، " **استخدام نماذج ARDL لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية في التكوين الرأسمالي الثابت**"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 03، 2019 .
21. بوفنش وسيلة، **"تحليل وقياس العلاقة بين نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018"** ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13 ، العدد02 ، 2021.

22. بومدين محمد أمين ، وآخرون، " **أثر التحرير التجاري على التشغيل في دول المغرب العربي خلال الفترة 1990-2015: دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل واختبار التكامل المشترك**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 52، 2019 .

23. بوهديل سليم ، محمد لوشن، " **فرص تنمية الصناعة الغذائية في الجزائر في ظل تحرير التجارة**"، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 09، العدد 01، 2019 .

24. بونوة سمية، نوري منير،" **النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية**. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،المجلد 14، العدد19، 2018 .

25. ترقو محمد، وآخرون ، " **قياس أثر الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة 2000- 2014**"، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 03، العدد 01، 2017.

26. تكواشت رانية، " **دور النظام المالي و نظام النقدي الدولي في تعزيز التمويل الدولي**"، مجلة إيكوفاين، المجلد 02، العدد 02، 2020 .

27. تمار خديجة، مكي عمارية، اجري خيرة ، "**أثر تحرير التجارة الخارجية على الأداء الاقتصادي (مؤشر الميزان التجاري في المرحلة الممتدة بين(2000-2017)**، مجلة المؤشرات للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، 2018.

28. تومي صالح، عيسى شقبقب، " **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية**"، مجلة الباحث،المجلد 04، العدد04، 2006 .

29. ثناء أبازيد، محمد محمود، حسان محمد دروبي، **"أثر تحرير التجارة الخارجية على تنمية القطاع الصناعي في سوريا"**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 33، العدد05، 2011.

30. جدو سامية، " **قراءة تقييمية في نظريا التجارة الدولية: من نظرية الميزة النسبية إلى نظرية الميزة التنافسية**"، حوليات جامعة الجزائر1، العدد33، الجزء الثالث، 2018 .

31. حجارة ربيحة،" **وضع قطاع التجارة الخارجية في الجزائر: تراجع في التحرير أم ضبط في القطاع**"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني ،المجلد 14 ، العدد 02، 2016 .

32. حنا بنهام سمير، " **أثر تحرير التجارة الخارجية في نمو القطاع الصناعي الأردني للمدة (1990-2014)**"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 37، العدد 118، 2014.

33. حولية يحي، سحنون مريم، "**سياسة التجارة الخارجية في الجزائر كسبيل لتقية الصادرات خارج المحروقات وتحقيق النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1990 إلى 2016**"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ، مجلد 02، العدد 07، 2018 .

34. حرفوش سهام، "أثر **قواعد المنشأ على التجارة الخارجية الجزائرية في ظل اتفاق الشراكة الأوروجزائرية -دراسة قياسية**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 02، 2018 .

35. حركاتي فاتح، " **الاستثمارات الأجنبية في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا**"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 05، العدد01، 2020 .

36. -حساني عمر، " **انعكاسات تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكيرى على حجم التجارة العربية البنية – التطورات، المشاكل والحلول-**"، مجلة المالية والأسواق، المجلد 06، العد 01، 2019 .

37. خدا كرم فوزية،" **التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية**"، مجلة العلوم السياسية، العدد 43.

38. دحماني الهوارية، دربال عبد القادر، " **آثار انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة**"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 05، 2017 .

39. درار عياش، أوكيل نسيمة، يعلي زينب، " **تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة من 2000-2011**"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 02، العدد27، 2013.

40. دودان حنان، د زبيري رابح، " **دور صندوق النقد الدولي في غدارة أزمة الديون الخارجية للدول العربية خلال الفترة (2008-2015)**"، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02، المجلد 04، 2018.

41. دويس عبد القادر، د بابا عبد القادر، **" مكانة تكتل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA في التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة من 2008-2017 دراسة وصفية تحليلية"**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 03، 2019 .

42. ركاك مونية وآخرون، " **واقع و أهمية القطاع على النمو الاقتصادي في الجزائر**"، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة،العدد 08 ، 2020 .

43. زرقين عبود ،توايتية الطاهر، "**الآثار المرتقبة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،العدد 43، 2015 .

44. زدون جمال،" **محددات الإنتاجية الكلية في القطاع الصناعي في الجزائر للفترة (1980-2013)**"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد01، 2015.

45. زيرار سمية، موساوي محمد، "**تطور التجارة الخارجية في الجزائر في ظل الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (2000-2017)**" ،مجلة الاقتصاد و المناجمنت، العدد 02، 2020 .

46. ساعو باية، " **القطاع الصناعي الجزائري: المشاكل والحلول**"، مجلة معارف، العدد 22، 2017، ص 79.

47. - سعود وسيلة، بلقاسم رابح، **" الصناعة التحويلية في قطر –دراسة تحليلية للفترة 2011-2016**"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 08، 2017 .

48. شربي محمد الأمين، عبد الحميد بوخاري، " **أثر التحرير التجاري الدولي على ميزان المدفوعات الجزائري – دراسة قياسية خلال الفترة (2000- 2013)**"، مجلة الباحث ، العدد16، 2016 .

49. شليحي الطاهر، " **التجارة الخارجية للجزائر و أهم تحدياتها خلال الفترة (2000-2018)**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 21، العدد 01، 2020 .

50. صالحي صالح، "**أثار المنظمة العالمية للتجارة الخارجية للجزائر**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 01، العدد01، 2002 .

51. طالب دليلة ، "**أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة**"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 03،2018 .

52. طالم صالح، " **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانعكاساتها على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي قراءة في واقع تجربة الاتحاد الأوروبي**"، مجلة المعيار، العدد 16، 2016 .

53. عبدوس عبد العزيز، " **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في تحسين الإنتاجية في المؤسسات الجزائرية كمؤشر تنافسية مع التركيز على مؤشر إنتاجية العامل**"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 10، 2014.

54. عتيق الشيخ، بومدين محمد أمين، " **أثر الانفتاح التجاري على العمالة في القطاعات الاقتصادية الجزائرية: دراسة قياسية للفترة 1990-2016**"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد07، العدد01، 2021.

55. عقون شراف، وآخرون، " **التنمية المستدامة في الجزائر خلال البرامج التنموية (2001-2019)**"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة،المجلد 02، عدد خاص، 2018 .

56. علاوي محمد لحسن ، **تفعيل الشراكة الأورو-جزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي**"، مجلة دراسات، العدد 01، المجلد08، 2017 .

57. عمارو يمينة " **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي بالجزائر خلال الفترة 1999-2018**"، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 09، العدد 02، 2021 .

58. غطاس عبد الغفار ، محمد زوزي، عبد الوهاب دادن، **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من (1980- 2011)**". مجلة الباحث،المجلد 15، العدد 15، 2015 .

59. فاتحي رضوان، وآخرون،"**أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2018**". مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06، العدد01، 2020 .

60. فضيل رابح، شاقور سميرة، **"تحرير التجارة الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر – دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة (1970-2013)"**، مجلة الإبداع، المجلد 05، العدد 05، 2015.

61. قادري فوزي، وآخرون، " **رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)- نموذج رائد في مجال مناطق التجارة الحرة**"، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 01، العدد02 ، 2019 .

62. قرين ربيعة، عقون شراف، "**إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية بين اتجاه التفاؤل وعوامل الحذر**"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 05، 2017 .

63. قوريش نصيرة، " **أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،المجلد 04، العدد05، 2008 .

64. متيجي عمر ، محمد عجيلة، " **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الصناعي في الجزائر ، دراسة قياسية للفترة 1970- 2017**"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01، 2020 .

65. مجناح فؤاد ، النوري الحاشي، "**دراسة قياسية لأثر بعض محددات سياسة تحرير التجارة الخارجية و السياسة التجارية على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1980- 2017)**"، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 3، العدد2، 2020 .

66. مخلوفي عبد السلام، سفيان بن عبد العزيز، " **التكتلات الاقتصادية: وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية**"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد4، 2013 .

67. - مسعداوي يوسف، "**انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع التجارة الخارجية**"، مجلة الأبحاث الاقتصادية ، العدد 11، 2014 .

68. مصباح حسين العلام، " **مستقبل التنمية الصناعية العربية في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة بالصناعية**" الجمعية الأكاديمية المصرية لتنمية البيئة، المجلد 11، العدد03، 2010 .

69. - مطاي عبد القادر، عمر دلال فؤاد، "**أثر سياسة الانفتاح التجاري على النمو في القطاع الصناعي خارج المحروقات في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة من 2000-2016**" ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 13، العدد 01، 2019 .

70. معروف الجيلالي، دلبيق محمد البشير، " **فعالية التكامل الاقتصادي في إنشاء وتحويل التجارة الخارجية**"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 01، 2015 .

71. مناصري يحي،مكيد علي، " **دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجي الجزائرية في ظل التوجهات الحديثة للتجارة الدولية**"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2020 .

72. منى مسغوني،" **نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012 .

73. مهدي قيطون، " **مساهمة الإستراتيجية الصناعية الجديدة في أداء قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، 2017 .

74. ناصر لبنى، " **القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال وسبل تطويره: دراسة تحليلية**"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 05، العدد01، 2019 .

75. هدي بن محمد، " **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 05، 2020 .

76. ياسين عبد الله ، "**تفعيل الشراكة الأوروجزائرية كإستراتيجية لتجسيد الانفتاح التجاري**"، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 01، 2017 .

77. يوسفي كريمة، "**أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على القطاع الصناعي في الجزائر- دراسة قياسية-**"، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 03، 2018 .

د. الملتقيات والمؤتمرات الوطنية والدولية

1. قوري يحي عبد الله، " **محددات نمو القطاع الصناعي في الجزائر**"، المؤتمر الدولي تحت عنوان " إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر"،جامعة البليدة 2 ، 2018 .
2. كمال رزيق، فارس مسدور، " **الشراكة الأوروبية الجزائرية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي**"، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البليدة، 21-22 ماي 2002 .
3. لعلى فطيمة، كرومي آسيا ،" **تفعيل أداء القطاع الصناعي كمدخل لتحقيق الأمن الاقتصادي**"، الملتقى الدولي الخامس: أداء المنظمات والحكومات والأمن الاقتصادي، جامعة بشار المنعقد يومي : 01-02 مارس 2016.
4. دحماني محمد الدريوش، ناصور عبد القادر، "**دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة**"، الملتقى الدولي لجامعة سطيف 1، يومي 11-12 مارس 2013.

هـ. التقارير والمنشورات الوطنية والدولية

1. التقارير السنوية لبنك الجزائر من سنة 2000 إلى غاية سنة 2019.
2. جامعة الدول العربية ، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصاد العربي الموحد ، سنة 2019.
3. محمد إسماعيل، جمال قاسم، " **سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية**"، صندوق النقد العربي، العدد 66، 2020 .
4. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، " **تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظر إنمائي**"، تقرير من أمانة الأونكتاد، الدورة 60، جنيف، 2013.
5. نورا سالم بوي، " **التكامل الاقتصادي العربي الواقع الحالي وآليات الرصد ولتقييم**"،التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية 2017 .

و. مواقع الأنترنيت

1. بيانات البنك الدولي : https://data.albankaldawli.org/
2. بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:
https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=95&IF_Language=fra
3. وزارة التجارة الجزائرية: https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/echanges-commerciaux
6. وزارة المالية ، "**النموذج الجديد للنمو**"، جويلية 2016:
http://www.mf.gov.dz/article_pdf/upl-be15d6d0e0ffa387bfb08d8f5d8698ab.pdf
4. وكالة الأنباء الجزائرية، "**الجزائر-الاتحاد الأوروبي: عجز دائم في الميزان التجاري خارج المحروقات بالنسبة للواردات**"، 2020، على : https://www.aps.dz/ar/economie/84231-2020-02-24-17-14-12
5. Agence Nationale de Développement de l'Investissement :

http://www.andi.dz/index.php/fr/secteur-de-l-industrie

6. Business and economic data for 200 countries , https://www.theglobaleconomy.com/Algeria/trade_openness/
7. DGD. Direction Générale de la Douane: http://www.douane.gov.dz
8. UNCTAD: **Classification Of Non Tariff Measure**s, disponible sur: http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ditctab20122_en.pdf , 2012.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): بيانات المتغيرات المستعملة في النموذج الأول

السنوات	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	واردات السلع والخدمات	العمالة في القطاع الصناعي كنسبة من إجمالي المشتغلين	صادرات المصنوعات كنسبة من إجمالي الصادرات	القيمة المضافة للقطاع الصناعي كنسبة من إجمالي الناتج الداخلي الخام
المصدر	البنك الدولي	البنك الدولي	البنك الدولي	البنك الدولي	الأونكتاد
الوحدة			%	%	%
1990	16733646048.225	15472204242.0183	25,5	2,64	48.26
1991	11822659990.2561	10788718989.8771	25,4	2,18	52.43
1992	12996886371.1302	11458142448.2506	25,26	3,03	47.26
1993	13488969308.203	11557078492.1825	25,03	3,47	44.84
1994	12082489429.2478	11083919236.1448	24,82	2,7	46.41
1995	12168768698.9908	12110000386.0437	24,82	3,69	47.93
1996	11678752450.2731	11240000368.9565	24,78	5,98	49.06
1997	11057583660.5611	10279999649.9558	24,7	2,82	51.04
1998	12407428953.5062	10849999758.2526	24,77	2,62	44.79
1999	11863469222.2189	11079835972.0011	24,76	2,79	47.61
2000	11329108424.1297	11390139516.3433	24,9	2,31	56.75
2001	12503561484.1676	12053066114.097	25,01	2,87	51.97
2002	13946804799.0763	14547453628.172	24,8	3,22	51.73
2003	16346850571.7424	16203129401.1241	24,69	2,12	53.46
2004	20493465802.6559	21884325696.9209	25,64	2	54.87
2005	23085776710.8874	24843327242.2325	26,76	1,32	59.73
2006	27110118023.4175	25651596908.8712	27,52	1,2	60.46
2007	35497756632.0646	33536035178.7774	28,38	1,53	58.57
2008	49989829668.6281	49098439145.2462	28,89	1,62	59.46
2009	52462754301.4453	49329277357.192	29,57	1,56	48.88
2010	58472279263.5398	50638394033.0601	30,2	1,79	51.42
2011	63422193548.3871	57445339739.1901	30,86	2,03	50.53
2012	64376686009.0264	59601221147.6467	30,81	2,16	49.27
2013	71691791383.22	63758144368.8587	30,96	2,48	45.95
2014	78733427259.1857	68278496772.5919	30,96	3,5	43.85
2015	70299222576.1497	60760829185.7456	30,92	4,65	37.28
2016	68916882250.845	56083283091.2579	30,95	4,62	36.07
2017	69394732714.3243	55624857117.1009	30,99	4,27	38.25
2018	70422813036.0206	56325900514.5798	30,91	4,26	40.59
2019	66202680067.0017	50013400335.0084	30,42	4,23	38.98

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel

الملحق رقم (02): بيانات المتغيرات المستعملة في النموذج الثاني

السنوات	القيمة المضافة للقطاع الصناعي كنسبة من إجمالي الناتج الداخلي الخام	الاستثمار الأجنبي المباشر	سعر الصرف	مؤشر الانفتاح التجاري
المصدر	الأونكتاد	البنك الدولي	البنك الدولي	البنك الدولي
الوحدة	%	%	الدينار مقابل الدولار	(الصادرات+الواردات)/الناتج الداخلي الخام=%
1990	48.26	0	8,96	48,38
1991	52.43	0,03	18,47	52,71
1992	47.26	0,06	21,84	49,19
1993	44.84	0	23,35	44,92
1994	46.41	0	35,06	48,59
1995	47.93	0	47,66	55,2
1996	49.06	0,58	54,75	53,71
1997	51.04	0,54	57,71	52,24
1998	44.79	1,26	58,74	54,02
1999	47.61	0,6	66,57	50,93
2000	56.75	0,51	75,26	62,86
2001	51.97	2,03	77,22	58,71
2002	51.73	1,88	79,68	61,14
2003	53.46	0,94	77,39	62,12
2004	54.87	1,03	72,06	65,4
2005	59.73	1,12	73,28	71,28
2006	60.46	1,57	72,65	70,73
2007	58.57	1,27	69,29	71,94
2008	59.46	1,54	64,58	76,69
2009	48.88	2	72,65	71,39
2010	51.42	1,43	74,39	69,87
2011	50.53	1,28	72,94	67,47
2012	49.27	0,72	77,54	65,4
2013	45.95	0,81	79,37	63,61
2014	43.85	0,7	80,58	26,15
2015	37.28	-0,32	100,69	59,7
2016	36.07	1,02	109,44	55,93
2017	38.25	0,72	110,97	55,88
2018	40.59	0,84	116,59	57,96
2019	38.98	0,81	119,35	52,08

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel

الملحق رقم (03): نتائج اختبار (PP)لاستقرارية السلاسل الزمنية للنموذج الأول

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

At Level						
		LVAI	LIM	LEXPI	LEMPI	LKT
With Constant	t-Statistic	-1.1255	-0.5125	-1.5406	-0.4574	-0.2908
	Prob.	***0.6918***	***0.8749***	***0.4983***	***0.8858***	***0.9147***
		n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.5642	-2.3218	-1.3859	-1.9072	-2.4444
	Prob.	***0.7823***	***0.4099***	***0.8421***	***0.6251***	***0.3510***
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.6090	1.1047	-0.1332	1.2532	1.3048
	Prob.	***0.4448***	***0.9260***	***0.6285***	***0.9427***	***0.9478***
		n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference						
		d(LVAI)	d(LIM)	d(LEXPI)	d(LEMPI)	d(LKT)
With Constant	t-Statistic	-5.6766	-4.6229	-5.3175	-1.8198	-4.5750
	Prob.	***0.0001***	***0.0010***	***0.0002***	***0.3636***	***0.0011***
		***	***	***	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.7711	-4.3774	-5.2832	-1.4470	-4.2932
	Prob.	***0.0003***	***0.0089***	***0.0012***	***0.8236***	***0.0107***
		***	***	***	n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.6608	-4.2474	-5.3744	-1.7442	-4.0104
	Prob.	***0.0000***	***0.0001***	***0.0000***	***0.0770***	***0.0003***
		***	***	***	*	***

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (04): نتائج اختبار (ADF)لإستقرارية السلاسل الزمنية للنموذج الأول

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

At Level						
		LVAI	**LIM**	**LEXPI**	**LEMPI**	**LKT**
With Constant	**t-Statistic**	-1.1324	-1.8303	-1.5638	-1.3515	-1.8075
	Prob.	***0.6890***	***0.3582***	***0.4868***	***0.5911***	***0.3687***
		n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	**t-Statistic**	-1.5642	-3.7530	-1.4439	-2.1104	-3.8872
	Prob.	***0.7823***	***0.0387***	***0.8238***	***0.5181***	***0.0297***
		n0	**	n0	n0	**

Without Constant & Trend	**t-Statistic**	-0.5361	1.8162	-0.2674	0.5490	2.1383
	Prob.	***0.4759***	***0.9806***	***0.5803***	***0.8286***	***0.9903***
		n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference						
		d(LVAI)	**d(LIM)**	**d(LEXPI)**	**d(LEMPI)**	**d(LKT)**
With Constant	**t-Statistic**	-5.6579	-4.6289	-5.3069	-1.8214	-4.5986
	Prob.	***0.0001***	***0.0010***	***0.0002***	***0.3629***	***0.0011***
		***	***	***	n0	***
With Constant & Trend	**t-Statistic**	-5.6298	-4.3629	-4.6723	-1.5866	-4.2447
	Prob.	***0.0005***	***0.0091***	***0.0052***	***0.7726***	***0.0120***
		***	***	***	n0	**
Without Constant & Trend	**t-Statistic**	-5.6680	-1.3045	-5.3648	-1.7568	-3.8324
	Prob.	***0.0000***	***0.1725***	***0.0000***	***0.0750***	***0.0004***
		***	n0	***	*	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (05): نتائج تقدير النموذج الأول باستخدام ARDL

Dependent Variable: LVAI
Method: ARDL
Date: 08/27/21 Time: 19:28
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LIM LEXPI LEMPI LKT
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 162
Selected Model: ARDL(2, 1, 2, 0, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LVAI(-1)	-0.176253	0.165205	-1.066876	0.3029
LVAI(-2)	-0.186412	0.168551	-1.105963	0.2862
LIM	0.570046	0.188743	3.020216	0.0086
LIM(-1)	0.380735	0.199454	1.908883	0.0756
LEXPI	-0.155570	0.034326	-4.532188	0.0004
LEXPI(-1)	0.048654	0.047490	1.024514	0.3218
LEXPI(-2)	-0.163821	0.046393	-3.531187	0.0030
LEMPI	2.006727	1.033356	1.941951	0.0712
LKT	-0.407531	0.243981	-1.670337	0.1156
LKT(-1)	-0.866014	0.242106	-3.577007	0.0028
C	6.707115	1.319679	5.082385	0.0001

R-squared	0.955659	Mean dependent var	3.893422
Adjusted R-squared	0.926099	S.D. dependent var	0.137666
S.E. of regression	0.037424	Akaike info criterion	-3.436887
Sum squared resid	0.021009	Schwarz criterion	-2.904615

Log likelihood	55.67953	Hannan-Quinn criter.	-3.283612
F-statistic	32.32897	Durbin-Watson stat	2.124952
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (06): نتائج اختبار الحدود F-Bounds Test للنموذج الأول

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	10.94512	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	26	10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم(07): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل للنموذج الأول

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LVAI)
Selected Model: ARDL(2, 1, 2, 0, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 08/27/21 Time: 19:33
Sample: 1990 2019
Included observations: 26

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.707115	1.319679	5.082385	0.0001
LVAI(-1)*	-1.362665	0.208438	-6.537510	0.0000
LIM(-1)	0.950781	0.215801	4.405819	0.0005
LEXPI(-1)	-0.270737	0.067680	-4.000267	0.0012
LEMPI**	2.006727	1.033356	1.941951	0.0712
LKT(-1)	-1.273544	0.290056	-4.390691	0.0005
D(LVAI(-1))	0.186412	0.168551	1.105963	0.2862
D(LIM)	0.570046	0.188743	3.020216	0.0086
D(LEXPI)	-0.155570	0.034326	-4.532188	0.0004
D(LEXPI(-1))	0.163821	0.046393	3.531187	0.0030

D(LKT)	-0.407531	0.243981	-1.670337	0.1156

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIM	0.697736	0.173814	4.014282	0.0011
LEXPI	-0.198682	0.030455	-6.523822	0.0000
LEMPI	1.472649	0.851059	1.730372	0.1041
LKT	-0.934598	0.250904	-3.724923	0.0020
C	4.922059	0.407003	12.09343	0.0000

EC = LVAI - (0.6977*LIM -0.1987*LEXPI + 1.4726*LEMPI -0.9346*LKT + 4.9221)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم(08): نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ (ARDL-ECM) للنموذج الأول

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LVAI)
Selected Model: ARDL(2, 1, 2, 0, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 08/27/21 Time: 19:38
Sample: 1990 2019
Included observations: 26

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LVAI(-1))	0.186412	0.092358	2.018360	0.0618
D(LIM)	0.570046	0.115767	4.924067	0.0002
D(LEXPI)	-0.155570	0.024187	-6.432048	0.0000
D(LEXPI(-1))	0.163821	0.032927	4.975290	0.0002
D(LKT)	-0.407531	0.122274	-3.332936	0.0045
CointEq(-1)*	-1.362665	0.145624	-9.357403	0.0000

R-squared	0.871602	Mean dependent var	-0.012128
Adjusted R-squared	0.839503	S.D. dependent var	0.080900
S.E. of regression	0.032410	Akaike info criterion	-3.821502
Sum squared resid	0.021009	Schwarz criterion	-3.531172
Log likelihood	55.67953	Hannan-Quinn criter.	-3.737898
Durbin-Watson stat	2.124952		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (09): نتائج اختبار (PP)لاستقرارية السلاسل الزمنية للنموذج الثاني

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

At Level					
		LVAI	LOPEN	LTCN	FDI
With Constant	t-Statistic	-0.8613	-3.8227	-6.5190	-2.6021
	Prob.	*0.7859*	*0.0071*	*0.0000*	*0.1040*
		n0	***	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.7965	-3.7876	-5.5869	-2.5561
	Prob.	*0.6803*	*0.0320*	*0.0005*	*0.3012*
		n0	**	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.7384	0.0685	1.4932	-1.1549
	Prob.	*0.8685*	*0.6967*	*0.9632*	*0.2203*
		n0	n0	n0	n0
At First Difference					
		d(LVAI)	d(LOPEN)	d(LTCN)	d(FDI)
With Constant	t-Statistic	-4.8821	-11.5987	-5.9204	-8.0911
	Prob.	*0.0005*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.7980	-14.0840	-6.0563	-10.7110
	Prob.	*0.0033*	*0.0000*	*0.0002*	*0.0000*
		***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.7874	-11.8416	-5.5542	-7.8795
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*
		***	***	***	***

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (10): نتائج اختبار (ADF)لاستقرارية السلاسل الزمنية للنموذج الثاني

At Level					
		LVAI	LOPEN	LTCN	FDI
With Constant	t-Statistic	-0.8281	-3.7591	-6.5190	-2.7396
	Prob.	*0.7960*	*0.0083*	*0.0000*	*0.0797*
		n0	***	***	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.5450	-3.6981	-2.3452	-2.6918
	Prob.	*0.7897*	*0.0387*	*0.3980*	*0.2468*
		n0	**	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.7596	-0.0211	2.2712	-1.3209
	Prob.	*0.8726*	*0.6672*	*0.9929*	*0.1683*
		n0	n0	n0	n0

At First Difference					
		d(LVAI)	d(LOPEN)	d(LTCN)	d(FDI)
With Constant	**t-Statistic**	-4.8825	-8.7646	-6.2089	-7.0174
	Prob.	***0.0005***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***
With Constant & Trend	**t-Statistic**	-4.7980	-8.6382	-6.0563	-5.6931
	Prob.	***0.0033***	***0.0000***	***0.0002***	***0.0004***
		***	***	***	***
Without Constant & Trend	**t-Statistic**	-4.7939	-8.9322	-5.8185	-7.1245
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (11):نتائج تقدير النموذج الثاني باستخدام ARDL

Dependent Variable: LVAI
Method: ARDL
Date: 08/28/21 Time: 13:06
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): LOPEN LTCN FDI
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 8
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LVAI(-1)	0.805583	0.050290	16.01888	0.0000
LOPEN	0.284593	0.133371	2.133840	0.0443
LOPEN(-1)	0.855652	0.194454	4.400273	0.0002
LTCN	-0.171139	0.264930	-0.645976	0.5250
LTCN(-1)	0.342515	0.216085	1.585092	0.1272
FDI	-0.246011	0.071667	-3.432701	0.0024
C	-2.996869	1.005091	-2.981689	0.0069

R-squared	0.965312	Mean dependent var	10.69059
Adjusted R-squared	0.955851	S.D. dependent var	0.602653
S.E. of regression	0.126627	Akaike info criterion	-1.088632
Sum squared resid	0.352758	Schwarz criterion	-0.758595
Log likelihood	22.78517	Hannan-Quinn criter.	-0.985269
F-statistic	102.0361	Durbin-Watson stat	2.581596
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم(12): نتائج اختبار الحدود F-Bounds Test للنموذج الثاني

F-Bounds Test			Null Hypothesis: No levels relationship	
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	6.954271	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	29			
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم(13): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل للنموذج الثاني

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LVAI)
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 08/28/21 Time: 13:08
Sample: 1990 2019
Included observations: 29

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.996869	1.005091	-2.981689	0.0069
LVAI(-1)*	-0.194417	0.050290	-3.865950	0.0008
LOPEN(-1)	1.140245	0.243244	4.687662	0.0001
LTCN(-1)	0.171376	0.080649	2.124952	0.0451
FDI**	-0.246011	0.071667	-3.432701	0.0024
D(LOPEN)	0.284593	0.133371	2.133840	0.0443
D(LTCN)	-0.171139	0.264930	-0.645976	0.5250

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOPEN	5.864944	1.648302	3.558174	0.0018

LTCN	0.881487	0.363037	2.428093	0.0238
FDI	-1.265376	0.445039	-2.843291	0.0095
C	-15.41464	6.785729	-2.271627	0.0332

EC = LVAI - (5.8649*LOPEN + 0.8815*LTCN -1.2654*FDI -15.4146)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (14): نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ (ARDL-ECM) للنموذج الثاني

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LVAI)
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 08/28/21 Time: 13:11
Sample: 1990 2019
Included observations: 29

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOPEN)	0.284593	0.110325	2.579582	0.0171
D(LTCN)	-0.171139	0.122316	-1.399157	0.1757
CointEq(-1)*	-0.194417	0.030328	-6.410415	0.0000

R-squared	0.635130	Mean dependent var	0.027884
Adjusted R-squared	0.607063	S.D. dependent var	0.185819
S.E. of regression	0.116480	Akaike info criterion	-1.364494
Sum squared resid	0.352758	Schwarz criterion	-1.223050
Log likelihood	22.78517	Hannan-Quinn criter.	-1.320196
Durbin-Watson stat	2.581596		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملخص:

تهدف هذه الأطروحة إلى معرفة مدى تأثير تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في الجزائر وهذا خلال الفترة الممتدة ما بين (1990-2019)، ولفحص طبيعة هذا الأثر اعتمدنا على دراسة قياسية ارتكزت على بناء نموذجين قياسيين بحيث يتكون كل نموذج من متغير تابع متمثل في القيمة المضافة للقطاع الصناعي و المتغيرات المستقلة المفسرة،و تم ذلك بالاعتماد على برنامج Evieus 10 ،باستعمال اختبار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) .

أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي و ذو دلالة إحصائية لمؤشر الانفتاح التجاري والواردات وسعر الصرف على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الأجل الطويل، ومع ذلك فإن تأثير صادرات المصنوعات والاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي تكوين رأس المال كان سلبي. في حين أن متغير العمالة في القطاع الصناعي لم تظهر معنوية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، التحرير التجاري، القطاع الصناعي، الصادرات ، الواردات.

Résumé :

Cette thèse vise à connaître l'étendue de l'impact de la libéralisation du commerce extérieur sur le secteur industriel en Algérie et ce durant la période comprise entre (1990-2019). Cela a été fait en utilisant le programme Evieus 10, en utilisant l'approche du modèle autorégressif à retards échelonnés ARDL (Autoregressive Delayed Distributed Time Lapses).

Les résultats de l'étude ont montré un effet positif et statistiquement significatif de l'indice d'ouverture commerciale, des importations et du taux de change sur la valeur ajoutée du secteur industriel à long terme. Cependant, l'effet des exportations de produits manufacturés, de l'investissement direct étranger et de la formation totale de capital a été négatif ; alors que la variable emploi dans le secteur industriel n'a pas montré son signe significatif

Mots clés : commerce extérieur, libéralisation des échanges, secteur industriel, exportations, importations

Abstract :

This thesis aims to know the extent of the impact of the liberalization of foreign trade on the industrial sector in Algeria and this during the period spanned between (1990-2019). This was done using the Evieus 10 program, using the Autoregressive Delayed Distributed Time Lapses (ARDL) test sample.

The results of the study showed a positive and statistically significant effect of the trade openness index, imports and the exchange rate on the added value of the industrial sector in the long term. However, the effect of manufactures' exports, foreign direct investment and total capital formation was negative; while the employment variable in the industrial sector did not show its significant sign.

Keywords: foreign trade, trade liberalization, industrial sector, exports, imports.